وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة كربلاء
مركز الدراسات الاستراتيجية

المستقبل العراقي

للدراسات السياسية والاستراتيجية

ISSN print : 2790-8240

ISSN online : 3006-7227

مجلة علمية محكمة متخصصة نصف سنوية تصدر عن مركز الدراسات الاستراتيجية في جامعة كربلاء
تُعنى بالشؤون السياسية والاستراتيجية

في هذا العـــدد ..

- استراتيجية الصدام غير المباشر كآلية للصراع الدولي (الأزمة الأوكرانية 2022 أنموذجاً) 1
- فاعلية التكتلات الاقتصادية في النظام الدولي (مجموعة البريكس أنموذجاً)..... 34
- حرية الرأي والتعبير في الدساتير والتشريعات العراقية..... 66
- أهمية تايوان في المدرك الاستراتيجي الصيني..... 91

العدد (٢)

حزيران ٢٠٢٤

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة كربلاء
مركز الدراسات الاستراتيجية

المستقبل العراقي

للدراسات السياسية والاستراتيجية

العدد (٢) حزيران ٢٠٢٤

المستقبل العراقي

للدراسات السياسية والاستراتيجية

مجلة علمية محكمة نصف سنوية يصدرها مركز الدراسات الاستراتيجية في جامعة كربلاء
تُعنى بالشؤون السياسية والاستراتيجية

هيئة التحرير:

رئيس التحرير: أ.د. أحمد كاظم بريس

مدير التحرير: أ..د. حسين أحمد السرحان

أعضاء هيئة التحرير:

أ.د خالد عليوي جياد العرداوي/ اختصاص علوم سياسية/ فكر سياسي
-أ.د أمل هندي كاطع ماجد الخزعلي/اختصاص علوم سياسية/ فكر سياسي
-ا.د -جمال عبد الكريم محمد الشلبي/ اختصاص علوم سياسية/ علاقات دولية
-أ.د احمد أويصال/ اختصاص علوم سياسية/ دراسات دولية
-أ.د مثنى فائق مرعي السامرائي/ اختصاص علوم سياسية/ علاقات دولية
-أ.د حسين عبد الله الدعجة/ اختصاص علوم سياسية/ دراسات استراتيجية
-أ.د ادريس عطية/ اختصاص علوم سياسية/ علاقات دولية
-أ.د نصر محمد علي/ اختصاص علاقات دولية/ نظم سياسية
-أ.م. د حسين عبد الحسن مويح اللامي/ اختصاص علوم سياسية/ دراسات دولية
-أ.م ميثاق مناحي العيسى / اختصاص علوم سياسية/ فكر سياسي
-أ.م.د حمد جاسم الخزرجي/ اختصاص علوم سياسية/ نظم سياسية
-أ.م.د فالح مبارك بردان الفهداوي/ اختصاص علوم سياسية/ دراسات إستراتيجية

التدقيق اللغوي: م.د بلسم عباس حمودي

المشرف على الموقع الالكتروني للمجلة : م.م أحمد ستار الطائي

التصميم والإخراج الفني : م.م أحمد ستار الطائي

المهندسة حنان محمد باقر القباني

المستقبل العراقي

للدراسات السياسية والاستراتيجية

مجلة يصدرها مركز الدراسات الاستراتيجية/ جامعة كربلاء

- **مركز بحثي علمي أكاديمي مستقل من مؤسسات جامعة كربلاء.**
- **يُعنى بإنجاز البحوث والدراسات العلمية في ضوء خطط وزارة التعليم والبحث العلمي ورئاسة جامعة كربلاء.**
- **يلتزم بالموضوعية والحيادية في طرح القضايا المحلية والدولية ولا يُعنى ولا يُسهم في النشاطات السياسية والحزبية.**

البريد الالكتروني للمجلة
ifpss-kcss@uokerbala.edu.iq

البريد الالكتروني لرئيس التحرير
ahmed.k@uokerbala.edu.iq

دليل المؤلف

مجلة (المستقبل العراقي للدراسات السياسية والاستراتيجية) مجلة علمية محكمة نصف سنوية تصدر عن مركز الدراسات الاستراتيجية في جامعة كربلاء. وتستوفي المجلة الشروط المنصوص عليها في متطلبات اصدار المجلات العلمية المحكمة في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. وتعتمد المجلة في انتقاء محتويات أعدادها المواصفات الشكلية والموضوعية للمجلات العلمية المحكمة وفقاً لما يلي:

أولاً: أن يكون البحث أصيلاً معدَّاً خصيصاً للمجلَّة، وألا يكون قد نُشر جزئياً أو كلياً أو نُشر ما يشبهه في أيِّ وسيلة نشرٍ إلكترونية أو ورقية.

ثانياً: أن يُرفق البحث بالسيرة العلمية (C.V) للباحث باللغة العربية.

ثالثاً: يجب أن يشتمل البحث على العناصر التالية:

- الصفحة الأولى تتضمن عنوان البحث باللغتين العربية والإنكليزية، وتعريف موجز بالباحث، ومكان العمل، ورقم الهاتف والبريد الالكتروني.
- الملخَّص التنفيذي باللغتين العربية والإنكليزية على ان لا يزيد عن ٢٠٠ كلمة، والكلمات المفتاحية باللغتين العربية والانكليزية ، ويتضمن الملخص اهمية الموضوع، وفرضية البحث باختصار، واشكالية البحث، والمنهجية المستخدمة، وهيكليته، والاستنتاجات الرئيسة.
- ان تتضمن مقدمة البحث وبشكل واضح (اهمية البحث، اشكالية البحث، الفرضية ، منهجية البحث، هيكلية البحث).
- أن يتقيد الباحث بطريقة التوثيق في تدوين الهوامش والمراجع (نظام دليل شيكاغو) اي استخدام الهوامش أسفل الصفحات وترقيمها بالتتابع بحيث يظهر فيها جميع تفاصيل المرجع ورقم الصفحة، مع نظام خاص في حالة تكرار المرجع في الهامش.
- ان لا يكون البحث مستلا من رسالة ماجستير او اطروحة دكتوراه نوقشت سابقا
- أن يقع البحث في مجال اختصاص المجلة واهتماماتها البحثية.
- تهتم المجلَّة بنشر مراجعاتٍ نقدية للكتب المهمة التي صدرت حديثاً في مجالات اختصاصها بأيِّ لغةٍ من اللغات، شرط ألا يكون قد مضى على صدورها أكثر من ثلاث سنوات، وألا يتجاوز عدد كلماتها ٢٥٠٠- ٣٠٠٠ كلمة. وأن يقع الكتاب في مجال اختصاص الباحث أو في مجال اهتماماتهِ البحثية الأساسية، وتخضع المراجعات الى ما تخضع له البحوث من قواعد التحكيم.
- يتراوح عدد صفحات البحث، بما في ذلك المراجع في الحالات المرجعية والهوامش الإيضاحية، وقائمة المراجع وكلمات الجداول في حال وجودها،

والملحقات في حال وجودها، بين (٨٠٠٠ – ١٠٠٠٠) كلمة وللمجلة أن تنشر بحسب تقديراتها وبصورةٍ استثنائية، بعض البحوث والدراسات التي تتجاوز هذا العدد من الكلمات. ويكون نوع وحجم الخط كالاتي:

أ- العنوان الرئيس حجم الخط (١٦) غامق ونوع الخط: (Sakkal Majalla)

ب- العناوين الفرعية: حجم الخط (١٦) عادي ونزع الخط: (Sakkal Majalla)

ت- المتن: حجم الخط (١٤) عادي ونوع الخط : (Sakkal Majalla)

ث- الهوامش: حجم الخط (١٢) عادي ونوع الخط: (Sakkal Majalla)

ج- تدون المصادر والمراجع نهاية البحث بحجم ونوع الخط كما في المتن

- تُنشر البحوث والدراسات في المجلَّة باللغتين العربية والإنكليزية.

رابعاً: الاستلال الإلكتروني والتحكيم العلمي:

- على الباحث تقديم تقرير استلال للبحث المقدم للنشر في المجلة وفق برنامج الاستلال الإلكتروني (Turnitin).

- يخضع كلَّ بحث إلى تحكيم سري تام، يقوم بهِ قارئان (محكِّمان) من القُرَّاء المختصين اختصاصاً دقيقاً في موضوع البحث، ومن ذوي الخبرة العلمية بما أُنجز في مجالهِ، وفي حال تباين تقارير القراء، يُحال البحث إلى قارئ مرجِّح ثالث. وتلتزم المجلَّة موافاة الباحث بقرارها الأخير؛ النشر/ النشر بعد إجراء تعديلات محددة/ الاعتذار عن عدم النشر.

خامساً: تلتزم المجلَّة ميثاقاً أخلاقياً يشتمل على احترام الخصوصية والسرية والموضوعية والأمانة العلمية وعدم إفصاح المحرّرين والمراجعين وأعضاء هيأة التحرير عن أيّ معلوماتٍ بخصوص البحث المحال إليهم إلى أيّ شخصٍ آخر غير المؤلِّف والقُرَّاء وفريق التحرير.

سادساً: يخضع ترتيب نشر البحوث إلى اسبقية الارسال للمجلة لغرض النشر ومقتضياتٍ فنية لا علاقة لها بمكانة الباحث.

سابعاً: يتّحمل المؤلف الاجور المالية للنشر في المجلة وفق اللقب العلمي للباحث ، وفي حال وجود اكثر من باحث في البحث فيعتمد اعلى لقب علمي، وكالآتي:

-استاذ	٧٥,٠٠٠	الف دينار عراقي
-استاذ مساعد	٦٠,٠٠٠	الف دينار عراقي
-مدرس، ومدرس مساعد فما دون	٤٠,٠٠٠	الف دينار عراقي

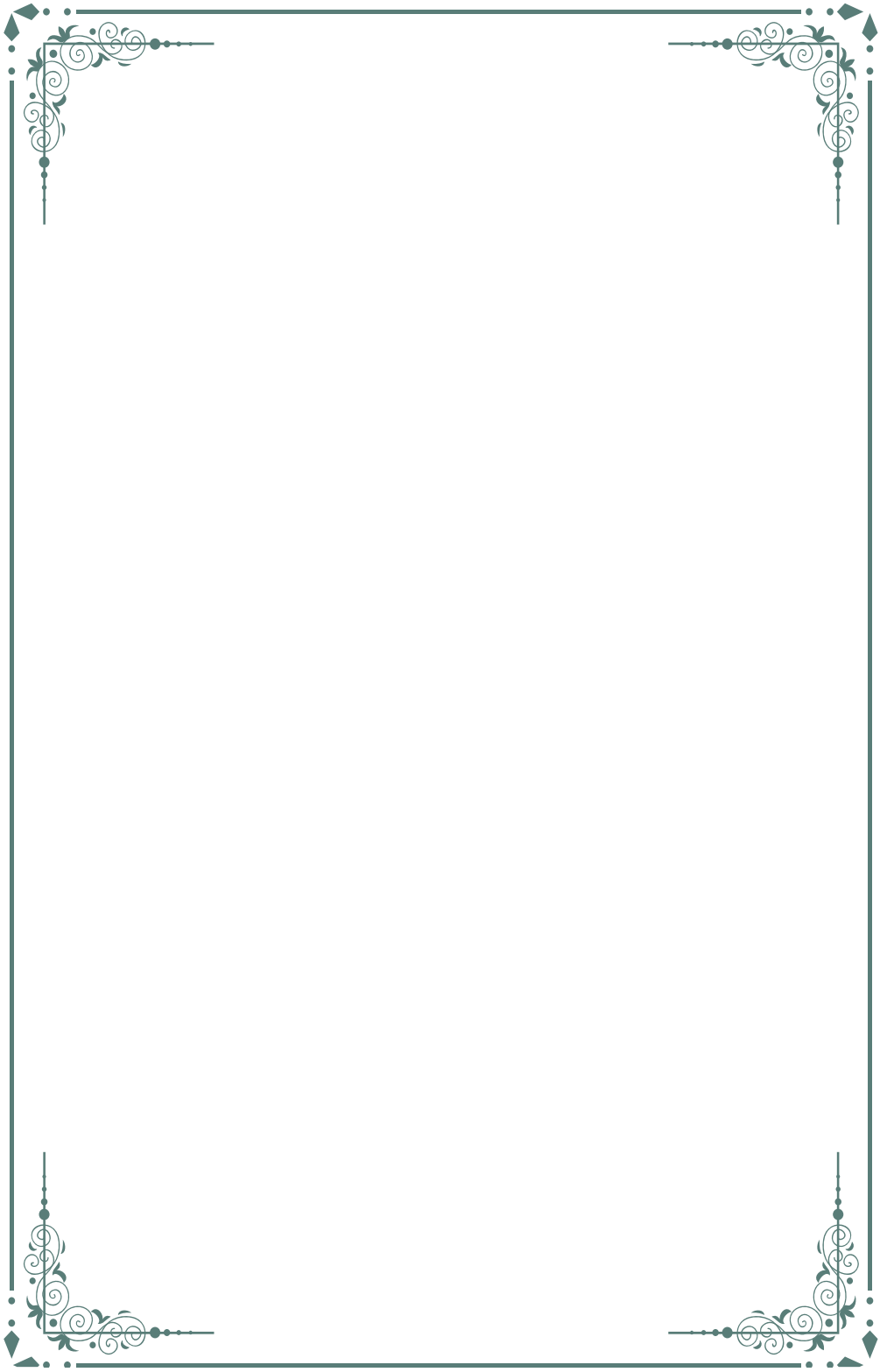

دليل المُقيَّم

إنَّ المهمة الرئيسة للمُقيِّم العلمي للبحوث المُرسلة للنشر هي أنْ يقرأ المُقيِّم البحث الذي يقع ضمن تخصصهِ العلمي بعنايةٍ فائقةٍ وتقييمهِ وفق رؤىً ومنظورٍ علمي أكاديمي لا يخضع لأيِّ آراءٍ شخصية، ومن ثمَّ يقوم بتثبيت ملاحظاتهِ البنَّاءة والصادقة بخصوص البحث المُرسل إليه.

قبل البدء بعملية التقييم، يُرجى من المُقيِّم التأكد من استعدادهِ الكامل لتقييم البحث المُرسل إليه، وفيما إذا كان يقع ضمن تخصصهِ العلمي أم لا، وهل يمتلك المُقيِّم الوقت الكافي لإتمام عملية التقييم، وإلا فيمكن للمُقيِّم أنْ يعتذر ويقترح مُقيِّم آخر.

بعد موافقة المُقيِّم على إجراء عملية التقييم والتأكد من إتمامها خلال الفترة المحددة، يُرجى إجراء عملية التقييم وفق المحددات التالية:

- يجب أنْ لا تتجاوز عملية التقييم مدَّة أسبوعين، كي لا يؤثر ذلك بشكلٍ سلبي على المؤلِّف.
- عدم الإفصاح عن معلومات البحث ولأيِّ سببٍ كان خلال وبعد إتمام عملية التقييم، إلا بعد أخذ الإذن الخطِّي من المؤلِّف ورئيس هيأة التحرير للمجلَّة، أو عند نشر البحث.
- عدم استخدام معلومات البحث لأيِّ منافع شخصية، أو لغرض إلحاق الأذى بالمؤلِّف أو المؤسَّسات الراعية له.
- الإفصاح عن أيِّ تضاربٍ محتمل في المصالح.
- يجب أنْ لا يتأثر المُقيِّم بقومية أو ديانة أو جنس المؤلِّف، أو أيَّةِ اعتباراتٍ شخصية أخرى.
- هل أنَّ البحث أصيلاً ومهم لدرجة يجب نشره في المجلَّة.
- بيان فيما إذا كان البحث يتفق مع السياسة العامة للمجلَّة وضوابط النشر فيها.
- هل أنَّ فكرة البحث متناولة في دراساتٍ سابقة؟ إذا كانت نعم، يُرجى الإشارة إلى تلك الدراسات.
- بيان مدى تعبير عنوان البحث عن البحث نفسهِ ومحتواه.
- بيان فيما إذا كان ملخص البحث يصف بشكلٍ واضح مضمون البحث

وفكرته.

- هل تصف المقدمة في البحث ما يريد المؤلِّف الوصول إليه وتوضيحه بشكلٍ دقيق؟ وهل وضَّح فيها المؤلِّف ما هي المشكلة التي قام بدراستها؟
- مناقشة المؤلِّف للنتائج التي توصل إليها خلال بحثهِ بشكلٍ علمي ومُقنع.
- يجب أنْ تُجرى عملية التقييم بشكلٍ سري وعدم اطلاع المؤلِّف على أيِّ جانبٍ فيها.
- إذا أراد المُقيِّم مناقشة البحث مع مُقيِّمٍ آخر، فيجب إبلاغ رئيس التحرير بذلك.
- يجب أنْ لا تكون هنالك مخاطبات ومناقشات مباشرة بين المُقيِّم والمؤلِّف فيما يتعلَّق ببحثهِ المُرسل للنشر، ويجب أنْ تُرسل ملاحظات المُقيِّم إلى المؤلِّف من خلال مدير تحرير المجلَّة.
- إذا رأى المُقيِّم بأنَّ البحث مست من دراساتٍ سابقة، توجَّب على المُقيِّم بيان تلك الدراسات لرئيس تحرير المجلَّة.
- إنَّ ملاحظات المُقيِّم العلمية وتوصياته سيُعتمد عليها وبشكلٍ رئيس في قرار قبول البحث للنشر من عدمهِ، كما يُرجى من المُقيِّم الإشارة وبشكلٍ دقيق إلى الفقرات التي تحتاج إلى تعديلٍ بسيط ممكن أنْ تقوم بها هيأة تحرير المجلَّة، وإلى تلك التي تحتاج إلى تعديلٍ جوهري يجب أنْ يقوم بها المؤلِّف نفسه.

اخلاقيات النشر

- تعتمد مجلَّة المستقبل العراقي للدراسات السياسية والاستراتيجية قواعد السرية والموضوعية في عملية التحكيم، بالنسبة للباحث والقراء (المحكِّمين) على حدٍّ سواء، ويُحتل كل بحث قابل للتحكيم على قارئين معتمديْن لديها من ذوي الخبرة والاختصاص الدقيق بموضوع البحث، لتقييمه وفق نقاطٍ محددة. وفي حال تعارض التقييم بين القراء، يُحتل المجلَّة البحث على قارئ مرجِّح آخر.
- تعتمد المجلَّة تنظيماً داخلياً دقيقاً واضح الواجبات والمسؤوليات في عمل جهاز التحرير ومراتبه الوظيفية.
- تلتزم المجلَّة بإعلام الباحث بالموافقة على نشر البحث من دون تعديل أو وفق تعديلاتٍ معينة، بناءً على ما يرد في تقارير القراءة، أو الاعتذار عن عدم النشر، مع بيان أسباب الاعتذار.
- تلتزم مجلَّة المستقبل العراقي للدراسات السياسية والاستراتيجية بجودة الخدمات التدقيقية والتحريرية والطباعية والإلكترونية التي تقدمها للبحث.
- احترام قاعدة عدم التمييز: يقيِّم المحرِّرون والمراجعون المادَّة البحثية بحسب محتواها الفكري، مع مراعاة مبدأ عدم التمييز على أساس العِرق أو الجنس الاجتماعي أو المعتقد الديني أو الفلسفة السياسية للكاتب، أو أي شكل من أشكال التمييز الأخرى، عدا الالتزام بقواعد ومناهج ولغة التفكير العلمي في عرض وتقديم الأفكار والاتجاهات والموضوعات ومناقشتها أو تحليلها.
- حقوق الملكية الفكرية: يملك مركز الدراسات الاستراتيجية حقوق الملكية الفكرية بالنسبة إلى المقالات المنشورة في مجلته (مجلة المستقبل العراقي للدراسات السياسية والاستراتيجية)، ولا يجوز إعادة نشرها جزئيًّا أو كلّيًا، سواءٌ باللغة العربية أو مترجمة إلى لغات أجنبية، من دون إذنٍ خطي صريح من البيت.

المحتويات

محتويات الكتاب

الافتتاحية..... أ

استراتيجية الصدام غير المباشر كآلية للصراع الدولي (الأزمة الأوكرانية 2022 أنموذجاً) ..... 1...

فاعلية التكتلات الاقتصادية في النظام الدولي (مجموعة البريكس أنموذجاً)..... 23

حرية الرأي والتعبير في الدساتير والتشريعات العراقية..... ٦٢

أهمية تايوان في المدرك الاستراتيجي الصيني..... 92

أثر التغيرات الديموغرافية والاجتماعية على تطبيق القانون الدولي الإنساني في العراق..... 133

مسارات الحل الاستراتيجي للعراق حول الصراع المائي مع تركيا..... 171

دور وزارة الخارجية في تعزيز الدبلوماسية العراقية بعد عام 2013 ..... 195.....

اختصاص المحاكم الدولية بالنظر في جريمة الاختفاء القسري ..... 223.....

الافتتاحية

يعد البحث العلمي ركيزة اساسية لبناء المجتمعات الحديثة،ويزداد الاعتماد عليه من قبل تلك المجتمعات التي مازالت في طور التكوين والتحول المدني،خاصة بعد خروجها من ازمات عسكرية او امنية او اقتصادية او بيئية، بهدف وضع الحلول الصحيحة للمشاكل الخطيرة التي تواجهها تلك المجتمعات.ان بناء مجتمع مدني حديث ومستدام يتطلب ادراكا ومعرفة من قبل القائمين على رسم السياسات واتخاذ القرارات بالسبل الحقيقية والفاعلة لرسم تلك السياسات واتخاذ القرارات ، وهنا ياتي دور مراكز البحث العلمي ومن خلال منهجية بحث علمية حقيقة لغرض ارشاد متخذي القرار وتزويدهم باهم المعارف اللازمة لمساعدتهم في مهامهم المتعددة .

جاء العدد الثاني من مجلة المستقبل العراقي للدراسات السياسية والاستراتيجية وهو يضمن بين دفتيه ثمانية بحوث قيمة انقسمت تقريبا الى محورين ، الاول تناول الشان المحلي من خلال اربعة بحوث تناول الاول اهم ما يمكن ان يتميز به اي مجتمع مدني حقيقي وهو حرية التعبير عن الراي وضمن الاسس القانونية والتشريعات الحكومية العراقية .وتناول البحث الثاني تاثير التغيرات الديمغرافية والاجتماعية في تطبيق القانون الدولي الانساني في العراق لما له من اهمية بالغة ، وتم تسليط الضوء على دور وزارة الخارجية العراقية في تعزيز الدبلوماسية العراقية بعد العام ٢٠٠٣ في البحث الثالث، وتناول البحث الرابع في هذا العدد موضوعا في غاية الاهمية وهو مسارات الحل الاستراتيجي العراقي لحل ازمة المياه مع الجارة تركيا.

وعلى صعيد البحوث التي تناولت الشان العالمي تناول البحث الاول منها الاهمية الاستراتيجية لتايوان بالنسبة للعملاق الصيني،كما تناول البحث الثاني كيفية

استخدام استراتيجية الصدام غير المباشر في التعامل مع الازمات العالمية متخذا من الازمة الاوكرانية – الروسية انموذجا.

هذا على صعيد الجانب السياسي، وكان للجانب القانوني نصيب ايضا حيث تم تناول جريمة الاختفاء القسري واختصاص المحاكم الدولية للنظر فيها، وتم تناول الجانب الاقتصادي ببحث يخص فاعلية التكتلات الاقتصادية في النظام الدولي متخذا من مجموعة بريكس انموذجه له للتحليل.

ا.د احمد كاظم اليساري

رئيس التحرير

استراتيجية الصدام غير المباشر كآلية للصراع الدولي (الأزمة الأوكرانية 2022 أنموذجاً)

Tittle of Research: The Indirect Collision Strategy as a Mechanism for International Conflict (the Ukrainian Crisis of 2022 as an Example)

أ. م. د. وجدان فالح حسن.

كلية العلوم السياسية / جامعة ميسان .

البريد الالكتروني: wijdan1983@uomisan.edu.iq

الملخص:

يعد طموح الهيمنة العالمية الشغل الشاغل للقوى الكبرى تاريخياً، ولأجل هذا الطموح تسخّر جميع إمكاناتها الاقتصادية والعسكرية والسياسية على حدٍ سواء، لكنها في الوقت نفسه لا تستخدم هذه الإمكانات بصورة عشوائية، بل وفق استراتيجية محددة طويلة أو متوسطة أو قصيرة الأمد، بحسب الأهداف التي تريد تحقيقها، وهذه الإستراتيجيات بحسب الظروف الدولية، وطبيعة الأطراف الدولية التي تتعامل معها، سواء أكانت في حالة تعاون أو داخل في صراع شديد معها.

وتعد إستراتيجية الصدام غير المباشر أحد أهم الإستراتيجيات والآليات المتبعة والمطبقة في الوقت الراهن، بسبب أن طبيعة الصراعات الدولية في الوقت الراهن، لم تعد صراعات دولة مع كيانات أو مجموعات أو منظمات أو حركات انفصالية، بل أضحت صراعات دولية تقوم لأسباب توسيع المجال الحيوي أو الهيمنة السياسية، وهذه الصراعات لم تعد بالإمكان خوضها إلا عبر قوات نظامية دولية، وهذا ما أدى إلى أن تصطدم القوى الكبرى فيما بينها، ولكن ليس بالشكل المباشر الذي من الممكن أن يؤدي إلى حرب كبرى شاملة، وبدورها إلى حرب عالمية فيما بينها، وهذا ما دعاها إلى استخدام استراتيجية، تجعلها من الممكن أن تسيطر على دائرة الصراع ولا تجعلها تتوسع، وإذا ما خرج عن السيطرة فإنَّها تستطيع بسرعة، أن ترجعه إلى وضع السيطرة بالسرعة اللازمة لو شاءت ذلك.

الكلمات المفتاحية :

استراتيجية الصدام غير المباشر، الأزمة الأوكرانية، الصراع الدولي ، روسيا، أوكرانيا.

Abstract:

The ambition of global hegemony is the main concern of major powers historically, and for this ambition they harness all their economic, military and political capabilities, but at the same time they do not use these capabilities randomly, but rather according to a specific long-, medium- or short-term strategy depending on the goals they want to achieve. These strategies depend on international circumstances and the nature of the international parties that deal with them, whether they are in a state of cooperation or in intense conflict with them.

The indirect collision strategy is one of the most important strategies and mechanisms followed and applied at the present time, because the nature of international conflicts at the present time is no longer state conflicts with separatist entities,

groups, organizations or movements, but rather it has become international conflicts that arise for reasons of expanding vital space or political hegemony. These conflicts can no longer be fought except through regular international forces, and this is what led to the major powers clashing with each other, but not in the direct way that could have occurred It leads to a major comprehensive war and in turn to a global war among themselves.

Keywords:

Indirect Collision Strategy, Ukrainian Crisis, International Conflict, Russia, Ukraine

المقدمة

يعد الأزمة الأوكرانية الراهنة هي حلقة في سلسلة من الأزمات التي طبعت منطقة شرق أوروبا والعلاقات الروسية – الأوكرانية برمتها، منذ سنوات طويلة تلت استقلالها عن الاتحاد السوفييتي في آب / اغسطس (١٩٩١)، إذ بسبب هيمنة الحرس السوفييتي القديم على مقاليد الحكم، بعد هذا الاستقلال ساءت أحوال هذه الدولة سياسياً واقتصادياً واجتماعيا، وهذا ما ولد ردة فعل سيئة جدا لدى المواطن الاوكراني، تجاه النخبة الحاكمة والدولة الروسية الوليدة حديثاً، بعد تفكك الإتحاد السوفييتي على حد سواء، لا بل أكثر من ذلك ليمتد إلى كل ما له علاقة بروسيا من الأصل.

إنَّ هذه الأزمة وضعف النظام السياسي وفساده الكبير، دفع الأمور إلى أن تقوم النخب السياسية المعارضة في أوكرانيا، إلى القيام بالثورة (البرتقالية) التي امتدت من ٢٢ تشرين الثاني/ نوفمبر (٢٠٠٤) إلى أوائل كانون الثاني/ يناير (٢٠٠٥)، التي أطاحت برجال روسيا في سدة الحكم الأوكرانية التي دعمت غربيا، ولاسيّما من الولايات المتحدة الأميركية، التي وجدتها فرصة لتضييق الخناق على روسيا في أهم مناطقها الإستراتيجية الحيوية، ودعمتها إعلامياً وسياسياً بشكل كبير، وهذا الدعم غير المحدود كان له أثر كبير في طريقة التعامل الروسية ما بعد ذلك، لأنَّ أوكرانيا هي معقل القواعد الروسية في بحر أزوف، ومنها إلى البحر المتوسط، حيث القواعد البحرية في سوريا، وهذا معناه خنقها بشكل كامل في المياه الدافئة حلم الامبراطورية الروسية الذي لا تتخلى عنه.

إنَّ التدخل الغربي وعلى رأس هذا المحور الولايات المتحدة الأميركية في الأزمة الأخيرة التي اندلعت في شباط/ فبراير (٢٠٢٢)، دفعت إلى مواجهة غير مباشرة، وصراع غير مباشر بين روسيا الإتحادية من

جهة، والولايات المتحدة ودول حلف شمال الأطلسي (NATO) والدول المتحالفة معهم. إنَّ الصراعات السابقة كانت تتخذ من الدعم السري، أو العلني دون التدخل المعلن في الأزمة، أو ما اطلق عليه في حينها بـ(الحرب بالوكالة)، التي كانت تعتمد على وكيل غير رسمي، للقتال بالنيابة عن الدولة التي ترعاه، إلا أنَّ الأزمة الحالية كانت معلنة وواضحة ومتخل فيها من قبل القوى الدولية في كل إمكاناتها، وهي أشبه بالحرب المباشرة (لو استخدمت جيوشها بشكل مباشر)، وهذا يؤشر إلى تغير الإستراتيجية في الصدامات والصراعات الدولية، وعدم استخدام أساليب التورية والتهديد غير المباشر، أو الشجب والاستنكار، مع دعم غير معلن لأحد الأطراف المتصارعة؛ إنَّ هذه الإستراتيجية الغرض منها واضح ومعروف، وهو القتال مع روسيا، ولكن ليس بجنود الولايات المتحدة الأميركية والدول المتحالفة معها، ومحاولة استنزافها بأكبر قدر ممكن، لتقويض مستقبل دورها العالمي.

أهمية البحث:

تتلخص أهمية البحث في أنَّه يبين طبيعة التغير في الإستراتيجية المتبعة في الصدام في الأزمات الدولية في الوقت الراهن، في ظل أنموذج الدراسة (الأزمة الأوكرانية لعام ٢٠٢٢)، فهذا التغير في الإستراتيجية دفع بالصراع الذي كان محدوداً في اقليم (الدونباس)، إلى أن يتسع ليشمل الدولتين المتصارعتين، بسبب عوامل الدفع الخارجية التي تحولت من العقوبات الاقتصادية في بدايتها، إلى التدخل العسكري واللوجستي، وكل إمكانيات الدعم المتوفرة لدى الحلفاء. إنَّ هذه الإستراتيجية ألزمت التعريف بها، والتعرف على طبيعتها، وكيفية التحرك الإستراتيجي فيها، وهنا تكمن أهمية البحث.

إشكالية البحث:

تكمن المشكلة التي يدرسها البحث، في طبيعة الاستراتيجية الدولية المتبعة في الصراع الروسي – الأوكراني، فالتكتيكات التي تهيمن على الصراع، تختلف عمّا عرف في أيام الحرب الباردة، وهي إستراتيجية الحرب بـ(الوكالة)، فالآن الصدام واضح وبيّن بأسلحة القوى الكبرى ودعمها، لكن عبر وكيل رسمي وشرعي وهو (القوات الحكومية الرسمية)، على عكس الإستراتيجية السابقة عبر وكلاء (غير رسميين)، وهنا يمكن أن نبين السؤال الرئيس في البحث: ما إستراتيجية الصدام غير المباشر، وبمَ تختلف عن استراتيجية الحرب بالوكالة. كما أنَّ الأسئلة المتفرعة عن هذا التساؤل، هي:

- ما طبيعة استراتيجية الصدام غير المباشر؟
- ما الأطراف المتصادمة في ظل استراتيجية الصدام غير المباشر؟
- ما طبيعة التدخلات الدولية في الأزمة الأوكرانية تبعا لهذه الاستراتيجية؟
- ما مستقبل الصراع في الأزمة الأوكرانية في ظل استراتيجية الصدام غير المباشر؟

فرضية البحث:

إنَّ الصراع في أوكرانيا بوصفه (متغير تابع)، يرتبط ارتباطاً كبيراً بطبيعة الاستراتيجة التي اتبعتها القوى الكبرى لصراعها فيها (كمتغير رئيس)، فالإرادات الدولية المتصادمة في منطقة جيوستراتيجية حيوية من العالم، أدت إلى تفاقم الوضع، واندلاع المواجهات العسكرية بين روسيا من جهة، واوكرانيا وخلفها دول الحلف الغربي من جهة أخرى، الغربية على رأسها الولايات المتحدة انخرطت في الصراع بشكل لا يجوجب إحتمالية ان تدخل في حرب شاملة مع روسيا، لكن في الوقت نفسه هي تعمل وتؤسس لهذه الحرب الشاملة، ولكن في نطاق يضم دولتين فقط دون أن تدخل هي فيها، مما أسهم في اندلاع المواجهات وتفاقم الأوضاع وازدياد حدة التوتر المفضي للصراع الدولي.

هيكلية البحث:

قسّم البحث فضلاً عن المقدمة والخاتمة على قسمين رئيسين، وهي على النحو الآتي:

- المبحث الأول: استراتيجيتي الحرب بالوكالة والصدام غير المباشر (المفهوم والطبيعة)، ويقسم على: المطلب الأول: مفهوم استراتيجية (الحرب بالوكالة) (War Proxy) وطبيعتها، والمطلب الثاني: استراتيجية الصدام غير المباشر: المفهوم والطبيعة.
- المبحث الثاني: الصدام غير المباشر في الأزمة الأوكرانية شباط/ فبراير(٢٠٢٢) ويقسم على: المطلب الأول: الصدام العسكري غير المباشر في القتال داخل أوكرانيا. والمطلب الثاني: مشهد اصطدام روسيا ـ حلف شمال الأطلسي، والمطلب الثالث: مشهد التسويات (الإستراتيجية ـ الجغرافية) للأزمة الأوكرانية.

المبحث الأول: استراتيجيتي الحرب بالوكالة والصدام غير المباشر (المفهوم والطبيعة):

تعد الإستراتيجيات من أهم الوسائل التي تستخدمها الدول، للحصول على مبتغاها، وتحقيق أهدافها العليا، سواء أكان ذلك في محيطها الإقليمي أم الدولي، ويتراوح اتساع هذه الاستراتيجية بحسب قوة الدولة ومكانتها في النظام الدولي، ومن بين أهم الإستراتيجيات المتبعة الدخول في صراعات مع قوى مناظرة لها من ناحية القوة والمكانة، أو قوى إقليمية في مناطق حيوية تحاول أن تبسط نفوذها فيها لخدمة أهدافها.

لكن التجارب السابقة على طول تاريخ العالم، أثبتت أنَّ الدخول في صدامات مسلحة أو حروب (على الرغم من النتائج المتحققة والمكاسب التي قد تتحقق) تأتي بتكاليف باهظة، وخسائر كبيرة لكل الأطراف المنتصر والمنهزم على حد سواء، لذلك دأبت هذه القوى على اتباع استراتيجيات بديلة، تضمن لها

تحقيق هذه الأهداف، ولكن بأقل قدر ممكن من الخسائر أو التكاليف، فأنتجت أسلوباً للتورط بصورة غير مباشرة في الصراعات التي يخوضها الخصوم، يضمن لها الابتعاد عن الاصطدام المباشر معهم، وبالنتيجة يقود إلى نشوب حروب فيما بينها وبين خصومها، وهو ما لا تريده.

ومن أهم هذه الإستراتيجيات هي (الحرب بالوكالة)، والتي شاعت في أزمان سابقة، ونشطت وتوسعت في حقبة (الحرب الباردة) وما بعدها، لكن هذه الاستراتيجية لم تكن الوحيدة إذ إنَّ التطور الكبير في شكل الصراعات ونوعها وطرقها، أدى إلى أن تصطدم الدول فيما بينها بتحريض وتشجيع من الدول الكبرى، وهذا ما أوجد لنا استراتيجية من نوع مغاير، وهي استراتيجية (الاصطدام أو الصراع غير المباشر). وبغية التميز بين الإستراتيجيتين وهو هدف البحث، سنقسم هذا المبحث على المحاور الآتية:

المطلب الأول: مفهوم استراتيجية (الحرب بالوكالة) (Proxy War) وطبيعتها:

تعد (الحرب بالوكالة) استراتيجية تستخدم الوسائل العسكرية السياسية والإعلامية على حد سواء، لوصف تدخل الدول في شؤون الدول الأخرى، ضمن صراعات عسكرية أو غير عسكرية، لكن هذا المصطلح لا يمكن إطلاقه على أي حالة صراع، من غير أن نفهم ما المفهوم، وإلى ما يشير، وكيف يمكن أن نطبقه على الصراعات، وما دلالاته الرمزية.

كذلك طبيعة هذه الإستراتيجية التي تتبعها الأطراف المُتدخّلِة، تبين لنا ماهية السياق العام أو النظام الذي تعمل فيه هذه الإستراتيجية، بمعنى أنّنا لا يمكن أن نطلق على كل تدخل في صراع قائم (حرباً بالوكالة)، أو كل من يتلقى الدعم بأنه (وكيل) في الإقليم بصورة مطلقة، ما لم تتحقق مجموعة من الشروط. وبغية تفصيل الموضوع سنقسمه على المحاور الآتية:

أولاً- مفهوم (الحرب بالوكالة) (The Concept of Proxy War):

تعددت تعريفات (الحرب بالوكالة أو بالإنابة)، كلٌّ بحسب فهمه أو رؤيته أو اختصاصه العلمي، فاختلف باحثو علم السياسة عن باحثي القانون الدولي في تبيان مفاهيمها، أو من الجهات المنخرطة فيها التي تتعامل على الأرض، وهذا ما ولّد اختلافاً في مدلولاتها وطريقة تعريفها.

فيعرفها (جيرانت هيوز Geraint Hughes)، بأنَّها: "المساعدة المباشرة من قوة خارجية لمجموعة شبه عسكرية في صراع دائر"[1]، ونرى أنَّ هذا التعريف قد قصر (الحرب بالوكالة)، على المجموعات (المليشياوية) التي تقاتل في دولة ما، تجاه قوة مناظرة لها، أو قوات نظامية لدولة أخرى قد تكون محتلة للإقليم الذي تنشط فيه هذه المليشيا، أو في أسوأ الأحوال ضد القوات النظامية الشرعية والرسمية في الدولة التي تقاتل على أرضها.

في حين أنَّ هنالك من يعرفها على أنَها: "شكل من أشكال التدخل العسكري، لمحاولة التأثير في شؤون دولة أخرى، عبر استخدام أو التهديد باستخدام الوسائل العنيفة"[2]؛ في حين تعرفها (موسوعة كامبرج

(1) Geraint Hughes, My Enemy's Enemy: "Proxy War in International Politics, (Liverpool, Liverpool University Press, April 2012), P11.

Cambridge Dictionary) بأنَّها: "حروب بين مجموعات أو دول صغرى، تمثل كل منها مصالح قوى أكبر منها، والتي تحصل على المساعدة والدعم منها"[١].

كذلك قدّم (اندرو مومفورد Andrew Mumford) تعريفه الخاص للـ(الحرب بالوكالة) على أنَّها: "المشاركة غير المباشرة من قبل طرف ثالث، يرغب التأثير في النتيجة الاستراتيجية لصراع قائم، غالبا يوصف هذا الطرف بأنَّه (فاعل خير) أو راعٍ لأحد الأطراف، لكي لا يضطر الطرف المُتدخِّل للقيام بالتدخل المباشر، عن طريق الاستعانة بوكيل مثل ميليشيا مسلحة أو جيش تحرير وطني غالبا ما يطلق عليه بديل"[٢].

لكن هناك من يذهب إلى تعريفها بأنَّها: "الوضع الشائع بين الدول المتنافسة، وبدلاً من المواجهة المباشرة فيما بينهما، تلجأ إلى دعم المجموعات المتمردة في دول أخرى، لأجل نشوب صراع حقيقي فيما بينها"[٣].

كما هناك من يعرّفها على أنَّها: "صراع بين أطراف مختلفة (تنظيمات أو جماعات أو ميليشيات) يعمل كل منها أو بعضها بشكل منفرد أو جماعي لمصلحة دول أخرى تصارع من أجل مصالح إستراتيجية مباشرة أو غير مباشرة قائمة أو محتملة في المنطقة محل الصراع، وبحسب ذلك تتولى الدولة المعنية بالصراع تأمين الرواتب وتمويل الإنفاق العسكري للأطراف المتصارعة التي تقف معها، وتقدّم الأسلحة والإسناد اللوجستي والمعلومات"[٤].

لذلك من التعريفات المتقدمة يمكن أن نبين مفهوم (الحرب بالوكالة ـ Proxy War) هو: (تدخّل طرف دولي مستقل في صراع قائم بين طرفين أحدهما أو كلاهما يتكون من قوات غير نظامية أو رسمية (مثل المليشيات أو جيوش تحرير محلية)، عبر تقديم الدعم والإسناد لأحد الأطراف دون الانغماس المباشر في الصراع، لتجنب الخسائر المادية أو العسكرية في قواته)؛ ومن هنا يمكن أن نفهم الطبيعة التي تميّز إستراتيجية الحرب بالوكالة، ويمكن أن نبينها على النحو الآتي.

ثانياً- طبيعة الحرب بالوكالة (The Nature of Proxy War):

تتجسد طبيعة الحرب بالوكالة، في أنَّ هنالك تدخل من دولة (بعيدة عن الصراع على الأقل سياسيا وليس جغرافيا إن لم يكن هنالك بُعد جغرافي وسياسي في الوقت نفسه) في شؤون دولة أخرى، أو الدخول في صراع عن طريق اختيار طرف ثالث (مجموعة مسلحة في الأغلب)، عند وجود صراع مسلح

(2) Tyrone L. Groh, War on The Cheap?: Assessing The Coasts and Benefits of Proxy War, Doctorate Dissertation, (New Yurok, School of Arts and Sciences, Georgetown University, 23 February 2010), P4.

(1) Cambridge Dictionary, Meaning of Proxy War, (Internet), (last visit 22 February 2023), at link: https://dictionary.cambridge.org/dictionary/english/proxy-war

(2) Andrew Mumford, The New Era of the Proliferated Proxy War, The Strategy Bridge Organization, (Internet) 16 November 2017, (last visit: 22 February 2023), at link: https://www.thestrategybridge.org/the-bridge/2017/11/16/the-new-era-of-the-proliferated-proxy-war

(٣) احمد عبيس نعمة، تحديات العدالة الجنائية الدولية: الحرب بالوكالة إنموذجاً، مجلة العلوم القانونية، (بغداد، كلية القانون/ جامعة بغداد، المجلد ٣٢، العدد ١، ٢٠١٧)، ص١٢١.

(٤) سامي بيومي، الحرب بالوكالة: هل تتحول الى سمة مميزة للقرن الحادي والعشرين مجلة درع الوطن ، (الإمارات، دائرة التوجيه المعنوي لقيادة القوات المسلحة، العدد ٥٢٩، شباط/ فبراير ٢٠١٦)، ص٩٨.

غير دولي، أو إعلان حالة حرب قائم بالأساس، بسبب مصلحة للدولة المُتدخِلة في هذا الصراع، أو من مصلحتها إدامة هذا الصراع لاستنزاف قدرات الدولة الأخرى، عبر صراع بين جيش نظامي ومجموعات مسلحة، لتكون الأخيرة هي الوسيلة في التدخل[١]. هذا من ناحية.

من ناحية أخرى فطبيعة العلاقة بين الأطراف في هذه الاستراتيجية، هي الهرمية بين الدولة المُتدخِلة ووكيلها، إذ يخضع الوكيل الإقليمي لمصالح الدولة الداعمة له، بسبب عدم قدرته على التصرف بعيدًا عن توجهاتها، لكن هذا الأمر لا يكون بصورة تامة، بحيث لا يستطيع أن يحقق أهدافه أو توجهاته الخاصة، لكن ضمن الحدود التي تسمح له الدولة التي توليه الدعم، وبالطريقة التي تتواءم مع أهدافها التي تريد تحقيقها[٢]. مما يعني أنَّ العلاقة بين الطرفين يمكن أن نفهمها عبر عاملين أساسيين؛ هما: العمل والعلاقة بين الأطراف المعنية، فالحرب هي شكل من أشكال التدخل العسكري، لمحاولة التأثير في شؤون دولة أخرى، عبر استخدام أو التهديد باستخدام القوة، أمّا العلاقة فإنَّ الطرف المُتدخِل يلجأ إلى أطراف محليّة وليس طرفاً رسمياً خاص به، للقيام بالأعمال القتالية في الصراع الدائر[٣].

لذا فإنَّ أهم عنصر في طبيعة (الحرب بالوكالة)، هو أنَّ الطرف الذي يتلقى الدعم (هو طرف غير رسمي أو طرف محلي)، على شكل قوات غير نظامية، أو مجموعة مسلحة (ميليشيا) تقاتل طرفاً دولياً، أو تقاتل قوات حكومية نظامية داخل دولتها، لتحقيق أهدافها الخاصة بعيدا عن الأهداف التي تحاول أن تفرضها القوات المتقاتلة معها، وتتراوح أهدافها بين تحرير إقليم من قوة خارجية، أو محاولتها الانفصال عن إقليم دولة ما تنتمي هذه المجاميع الى سكانها، أو نيل مكاسب استراتيجية أو سياسية أو اقتصادية تحاول فرضها بالقوة.

لذا وبغية توضيح متطلبات طبيعة (الحرب بالوكالة)، فإنَّ هناك مجموعة شروط يجب توافرها يمكن أن نبينها على النحو الآتي[٤]:

١. وجود دور للدولة المتدخلة، أمّا في صورة المشاركة في العمليات القتالية التي تقوم بها المجموعة المسلحة، أو التدخل بوضع الخطط العسكرية.
٢. تدخل الدولة المباشر أو غير المباشر في التنظيم الهيكلي للمجموعات العسكرية، كتعيين قادة الوحدات العسكرية في المجموعات المسلحة على سبيل المثال.
٣. ضرورة وجود تنسيق بين الدول الداعمة (المُتدخِلة) والمجموعات المسلحة، وهذا التنسيق يعني عدم إتخاذ المجموعات المسلحة، أي عملية عسكرية أساسية من دون الرجوع إلى الدولة الداعمة لها، ومصادقتها مسبقاً.
٤. تدخل الدولة الداعمة عن طريق الإشراف والمراجعة والتدقيق والتحليل ذات الصلة بمجريات

---

(١) بشير سيهان احمد، موقف القانون الدولي من الحرب بالوكالة أو الإنابة (حروب الجيل الرابع)، مجلة جامعة تكريت للحقوق، (تكريت، كلية الحقوق / جامعة تكريت، المجلد ١٣، العدد ٢، الجزء ١، ٢٠١٩)، ص٧٧.

(٢) Tyrone L. Groh, Op Cit, P3.

(٣) Ibid, P4

(٤) احمد عبس نعمة، مصدر سبق ذكره، ص١٢٢.

العمليات العسكرية التي تقوم بها المجموعات المسلحة، والموضوعة سلفاً من قبل الدولة المُتدخِلة أو الداعمة، للوصول إلى هذا الهدف المنشود.

لذا وكمحصلة لكل ما تقدم من طبيعة (الحرب بالوكالة)، فإنَّها صورة من صور تدخل دولة في شؤون دول أخرى، لتأجيج الصراعات في داخلها، عن طريق التورط غير المباشر في الصراع الدائر فيها، لأجل أن تحقق غاياتها وأهدافها الاستراتيجية، وتحقيق مصالح قصيرة أو بعيدة المدى على حد سواء[1].

المطلب الثاني: إستراتيجية الصدام غير المباشر: المفهوم والطبيعة:

بيّنا أنَّ (الحرب بالوكالة) استراتيجية اعتمدتها الدول، للتورط غير المباشر في الصراعات المسلحة، بطريقة تحاول تجعل من نتائج هذا الصراع تصب في صالحها، أو على الأقل لا تصب في مصلحة الطرف الذي تدخلت ضده، لكن هذا التورط يكون بالاعتماد على أطراف محلية غير رسمية (كما وضّحنا سابقاً)، وهذه الأطراف سواء كانت تقاتل ضد القوات النظامية لدولها التي تعيش على أراضيها، أو ضد قوات اجنبية محتلة أو معتدية على إقليم دولتها، كما كان الدعم الأميركي للحركات الأفغانية ولاسيّما (طالبان) ضد الاحتلال السوفييتي لأفغانستان (١٩٧٩ ـ ١٩٨٩).

ولكي نحيط بالموضوع، وما نقصد بالمصطلحات الواردة فيه، يمكن أن نبينه على النحو الآتي:

أولاً: مفهوم إستراتيجية الصدام غير المباشر (The Concept of Indirect Clash).

تنطلق هذه الإستراتيجية من استعارة أو محاكاة لاستراتيجية (الاقتراب غير المباشر) للاستراتيجي البريطاني المعروف (ليدل هارت)، الذي جادل ردًا على ما يعتقد أنَّه كارثة الحرب العالمية الأولى التي يمكن تجنبها، بأنَّه يجب على الجيوش تجنب نقاط القوة الرئيسة لخصومهم، وبدلاً من ذلك يهاجمون نقاط ضعفهم الجسدية والنفسية، فإنَّ المناهج المباشرة تطبق القوة القتالية ضد مركز ثقل العدو، في حين تهاجم المقاربات غير المباشرة مركز ثقل العدو، عن طريق نقاط الضعف الحرجة مع تجنب نقاط قوته[2](*).

إنَّ استراتيجية (الصدام غير المباشر) هي من الاستراتيجيات المهمة في الحفاظ على الأمن القومي للدولة بأبعاده كافة، فهذه الاستراتيجية لا تعتمد على الدخول في مجابهات مباشرة مع الخصم، بل تتحين الفرص لتحقيق أهدافها السلمية والعدوانية، فهي تتحاشى الدخول في اشتباكات عسكرية مباشرة، بل تعمل على إبقاء العدو في حالة ارتباك وتيقظ شديدين، فهذه الاستراتيجية ترهق معنويات العدو، وتكلفه مبالغ باهظة في حفاظه على سلامته. لهذا فإنّ هذه الاستراتيجية تحتاج لإعداد وتخطيط على

---

(١) حسيني عبد الحق وعبد الكريم كيبش، استراتيجية الحرب بالوكالة في المنطقة العربية: دراسة حالة إيران في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية الجديدة، المجلة الجزائرية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، (الجزائر العاصمة، جامعة الجزائر ٣، المجلد ٦، العدد ١، حزيران/ جوان ٢٠٢٢)، ص٣٤٦.

(٢) (*) لمزيد من التفاصيل انظر: بريان بوند، الفكر العسكري عند ليدل هارت، ترجمة سمير كرم، (بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط١، ايار/ مايو ١٩٧٩)، ص ص ٣٧ ـ ٦٢.

مستوى عالٍ من الذكاء، فتحتاج لذكاء عقلي وتخطيط ودراسة علمية في آن واحد[١].
وعلى وفق هذا، يمكن أن نعبر عن هذه الإستراتيجية بـ(مساندة خصم العدو)، واعتماد الصدام أو الاحتكاك غير المباشر؛ وتعرّف على أنَّها: "استخدام وسائل متنوعة لمساندة الدولة، أو الدول التي تتصارع مع الأعداء، عبر الوسائل العسكرية وغير العسكرية، بما يحقق استخدام القوة الصلبة، ولكن بطريقة غير مباشرة من قبل الدولة المُتدخِّلة"[٢]؛ وهذا يعني بصياغة أخرى (اعتماد طرف دولي على وكيل أو وكلاء في حرب ضد خصم لها، وهذا الوكيل نظام رسمي ومعترف به، بدلاً من الانخراط المباشر في صراع الخسارة محتمة فيه).
كما يمكن أن نعرّف (الصدام غير المباشر)، بأنه: "الموقف الذي لم يعد فيها الأطراف يتفاعلون مباشرة مع بعضهم البعض، وبدلاً من ذلك يلجأون إلى التجنب والانسحاب، حتى إذا كان الطرف الآخر عاملًا مهمًا في سير العمل الخاص بهم، وبدلا عن ذلك يعتمد على طرف وسيط للصراع فيما بينهما"[٣].
لذلك ووفقا لما تقدم يمكن أن نبين أنَّ استراتيجية (الصدام غير المباشر)، هي: (عملية صدام تستهدف الأطراف المستفيدة منها التدخل في صراع قائم بين شخصين من أشخاص القانون الدولي الاعتباريين (الدول)، عن طريق دعم أحد أطراف الصراع بكل الوسائل الممكنة سياسيا واقتصاديا وعسكريا ولوجستيا، دون أن يكون تدخل بالصراع بشكل مباشر، وإن كان لا يربطها بالطرف المدعوم أي ارتباط قانوني يخولها بهذا التدخل، وإنما بغية الحصول على أكبر قدر من الفائدة إستراتيجياً، أو محاولة استنزاف الطرف الآخر لتقويض قوته). وبعد أن استعرضنا المفهوم ودلالاته لا بدَّ لنا أن نبين الطبيعة التي تتميز بها هذه الإستراتيجية، وبمَ تختلف عن استراتيجية (الحرب بالوكالة) وهو موضوع بحثنا فيما يأتي.

ثانياً- طبيعة إستراتيجية (الصدام غير المباشر) (The Nature of Indirect Clash):

إن الإستراتيجية (الحرب بالوكالة) لا يمكن أن تنطبق على الصراعات التي تنشب بين الدول وجيوشها النظامية، فتدخل الدول في صراعات دائرة بين دولتين أخريين، ولا تربطها مع إحداها أي روابط أمنية من اتفاقيات أو أحلاف أو ارتباط أمني آخر، بمعنى أنَّها لا يوجد أي التزام قانوني يدفعها لتقديم الدعم إلى أحد الأطراف المتصارعة، لذلك فإنَّ تورطها إلى جانب أحد هذه الأطراف لا يمكن أن نطلق عليه (حرب بالوكالة)، نتيجة تبيان طبيعة هذه الإستراتيجية، لذلك يعد هذا التورط (اصطدام غير مباشر) مع القوى الأخرى التي يحاربها الطرف المدعوم من قبله.
إنَّ أهم عناصر طبيعة هذه الاستراتيجية، هو التورط غير المباشر في حرب بين طرفين، أحدهما عدو

(١) اللواء كامل عرابي، إستراتيجية إرهاق الخصم: نظرية التقرب العسكري، سلسلة تقديرات إستراتيجية (اسطنبول، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٣٠/ ٩/ ٢٠١٧)، ص٧.
(٢) ديفيد س. غوبرت وهانس و هانس بيننديك، القدرة على الإرغام: مواجهة الأعداء بدون حرب، (كالفورنيا، مؤسسة راند (RAND)، ٢٠١٦)، ص٢٤.
(3) Megan Kachigan, How To Successfully Implement Indirect Conflict, Internet, (last view: 19April 2023), at https://goo.by/wTQBqu

للدولة (المُتدخِّلة)، كما أنَّه ليس بالضرورة أن تكون الدولة التي تتلقى الدعم حليفة أو داخلة معها في تعاون عسكري، نتيجة اتفاقات وتنسيقات رسمية قانونية أو غير رسمية؛ إذ يشير الأدميرال (وليام ماكرافين)[1](*) إلى أنَّ طبيعة هذا التدخل تكون على شكل تقديم المشورة والمساعدة والتدريب للشركاء، وأنَّ بناء هذه القدرات تمكّن جيشنا وقواتنا في تقليل المخاطر، وتحقيق الاقتصاد في إستخدام القوة منعا للخسائر المباشرة[2].

إنَّ طبيعة هذه الإستراتيجية تستند إلى التفسير الحديث لاستراتيجية (ليدل هارت)، عبر القول بأنَّ المكون غير المباشر للحرب الحديثة، لا يتعلق بإعادة تموضع قوات الدولة لأغراض الاختراق الاستراتيجي العميق، والمناورات الخلفية، ولكن إعادة التوجيه الأساسي للنشاط المميت عن طريق طرف ثالث، ولذلك يشير العنصر غير المباشر للنهج الإستراتيجية الحديثة، إلى مصدر التهديد (وهو أمر معقد عبر استخدام الوكلاء)، والأساليب الغامضة المستخدمة غالبًا (والتي يُنظر إليها على أنَّها ضامن للحفاظ على الإنكار المعقول لمرتكب الجريمة، والتخفيف من حدته ضد التصعيد[3].

يمكن أن يتجلى الاستخدام الاستراتيجي للنهج غير المباشر، بطرق مختلفة في الحروب الحديثة، بما في ذلك استخدام أطراف ثالثة لإجراء عمليات المعلومات، والعمليات النفسية، والهجمات الإلكترونية، ورعاية هجوم (إرهابي) عبر التوفير غير المباشر للأموال والأسلحة والمعدات اللوجستية أو اتصالات أخرى، كان ليدل هارت نفسه ميلًا لا يمكن إنكاره ليقرر بشكل انتقائي ما هو مثال للنهج غير المباشر في العمل، بناءً على نجاحه أو فشله[4]؛ لذلك يمكن عد جميع الحروب الحالية أعمالًا معاصرة ذات نهج غير مباشر، إذا قمنا بتحويل فهمنا لما هو رئيس، سبب وجود الاستراتيجية بعيدًا عن التفسيرات الواسعة، لتجنب القوة لمهاجمة الضعف، ونحو تقدير الرغبة في تجنب أي تدخل مباشر، عبر الاستعانة بمصادر خارجية بدلاً من النشاط الحركي إلى وكيل طرف ثالث.

أمّا عن طبيعة العلاقة بين الطرف (المُتدخِّل) والطرف المستفيد من الدعم، فهي علاقة أخذ وعطاء على عكس نظيرتها في إستراتيجية (الحرب بالوكالة)، التي هي في الأساس سياسة الإملاء، وتوخي خدمة أهداف الطرف الدولي الذي يقوم بالدعم، مع بعض الحرية في تحقيق بعض الأهداف الثانوية، التي لا يوليها الطرف (المُتدخِّل) اهمية قصوى، للك نجد أنَّ العلاقة تكافلية بين الأطراف.

فعلى سبيل المثال، المساعدات العسكرية إلى أوكرانيا من قبل الحلف الغربي وعلى رأسه الولايات المتحدة

---

(١)(*) الأدميرال (العميد) وليام ماكرافين (١٩٥٥-): ضابط كبير متقاعد البحرية الأميركية (١٩٧٧ ـ ٢٠١٤)، كان قائد قوات العمليات الخاصة للإغتيالات (٢٠١١ ـ ٢٠١٨) في جهاز المخابرات الأميركية، كان الضابط المسؤول عن إعتقال الرئيس العراقي الأسبق (صدام حسين) عام ٢٠٠٣، والمخطط المسؤول عن إغتيال زعيم تنظيم القاعدة (اسامة بن لادن) عام ٢٠١١.

(2) Cole Livieratos, Pulling Levers, Not Triggers: Beyond Direct and Indirect Approaches to Irregular Warfare, The Modern War Institute (MWI) at West Point, 4 July 2021, at link (last view: 12 April 2023: https://goo.by/zGlhZv

(3) Andrew Mumford , Op Cit. (Internet)

(٤) Ibid.

الأميركية قبل الهجوم عليها عام (٢٠٢٢)، كان الغرض منها أن تجعل أي عمل عسكري روسي في أوكرانيا باهظ التكلفة، وذلك عبر حزم من المساعدات العسكرية، فالحلفاء الغربيون قدموا دعمًا عسكريًا لأوكرانيا، بما في ذلك أسلحة هجومية متقدمة، وكان الدور الذي أدته هذه الأسلحة في ساحة المعركة فيما بعد مهمًا جدًا، فقد أسهم التسليح الأميركي والغربي الكبير للقوات الأوكرانية، في تغيير موازين القوى على الأرض، وترافق ذلك مع سوء التخطيط العسكري الروسي، وضعف خطوط الإمدادات اللوجستية، وغياب التغطية الجوية للقوات البرية المهاجمة، وعدم تأمين أنظمة اتصال متطورة، لضمان عدم التجسس عليها، وقد تسبب ذلك كله في إلحاق خسائر كبيرة بالقوات الروسية[١]؛ وهنا فإنَّ المصلحة المتحققة هي لصالح الطرفين، سواء أكان الأوكراني أو الغربي، فالأول يحاول صد اعتداء عسكري على أراضيه، والثاني يريد إن لم يجبر الطرف المعتدي على الاستسلام، فإنَّ استنزافه ايضا نتيجة مقبولة وجيدة تصب في مصلحته.

ومن هنا بيّنا طبيعة هذه الاستراتيجية، لكن يجب أن نعرف طبيعة الإستراتيجية هذه على الأرض في الأزمة الأوكرانية لعام (٢٠٢٢) موضوع بحثنا .

المبحث الثاني: واقع الصدام غير المباشر في الأزمة الأوكرانية (٢٠٢٢) ومستقبله:

أقدمت روسيا الإتحادية على القيام بـ(عملية عسكرية) كما وصفتها في ٢٠٢٢/٢/٢٤، فاجتاحت قواتها المناطق الشرقية والجنوبية الشرقية والجنوبية من أوكرانيا وإلى يومنا هذا. دخلت العملية العسكرية هذه عامها الثاني، ولا حلًا يلوح في الأفق بين القوات المتقاتلة فيها، إنَّ هذه العملية لا يمكن فصلها بأي حال من الأحوال عمّا جرى ويجري في أوكرانيا منذ عام (٢٠٠٤) و(الثورة البرتقالية) فيها، وامتد التوتر بين الطرفين لعام (٢٠٠٨) والحرب الروسية ـ الجورجية والموقف الأوكراني منها، ثم لتكتمل الصورة وتنتهي العلاقة بين الطرفين في أحداث تشرين الثاني/ نوفمبر (٢٠١٣)، التي انتهت بضم روسيا لشبه جزيرة القرم في ١٨ آذار/ مارس (٢٠١٤).

إنَّ إقدام روسيا على هذا الفعل، جوبه من قبل الولايات المتحدة الأميركية، ودول الإتحاد الأوروبي،

---

(١) احمد جلال محمود عبده، السياسة الاميركية تجاه التدخل العسكري الروسي في أوكرانيا وانعكاساتها على حلف الناتو، مجلة كلية السياسة والإقتصاد، (جمهورية مصر العربية ، كلية السياسة والإقتصاد / جامعة بني سويف، المجلد ١٧، العدد ١٦، تشرين الأول/ اكتوبر ٢٠٢٢)، ص ٤٢٨.

وكل الدول الحليفة لهما، بإجراءات عقابية صارمة جداً. وعلى الرغم من أنَّ الدول الاوروبية تعتمد اعتمادًا كبيرًا جدًا على الطاقة الروسية، بنوعيها (النفط والغاز)، إلا أنَّ ذلك لم يمنعها من فرض العقوبات الواحدة تلو الأخرى، وكان أبرز هذه العقوبات التدخل في سير المعارك، الغرض منه تحجيم القوة الروسية وطموحاتها في المنطقة، وتضييق الخناق عليها أكثر وأكثر. ولكي نفهم مغزى هذا الصدام سنقسم مبحثنا على الآتي:

المطلب الأول : الصدام العسكري غير المباشر في القتال داخل أوكرانيا:

لا يمكن الحديث عن الأزمة الأوكرانية الراهنة، دون أن نذكر مقدار الدعم العسكري غير المسبوق، الذي تتحصل عليه أوكرانيا من دول حلف الشمال الأطلسي دون استثناء، فالدعم بدون قيود يشمل أنواع الاسلحة التقليدية كلها، دون أن يصل هذا الدعم إلى الأسلحة الاستراتيجية، لكن سير عمليات القتال يشير إلى أنَّ هذه الأسلحة من الممكن جداً أن تدخل ميادين القتال في المستقبل القريب، إذا بقيت الكفة راجحة لروسيا في العمليات العسكرية، واستمرار حصار المدن الإستراتيجية الأوكرانية، وسقوط البعض منها بيد القوات الروسية.

إنَّ الوضع في أوكرانيا بعد استقلالها عام (١٩٩٢)، كان رهين الإتفاقات الروسية – الاميركية الأوروبية، فبموجب إتفاق (بودابست ١٩٩٤[١](*)) تم التوصل إلى تسوية، وهي تسليم اوكرانيا لترسانتها النووية لروسيا، مقابل احترام حدودها وسيادتها وعدم التدخل في شؤونها، لكن التوسع الذي قام به حلف (الناتو NATO) الذي أخلَّ بالاتفاق مع روسيا، القاضي بعدم التوسع في مناطق النفوذ السوفييتية السابقة في شرق أوروبا. ففي المدة (١٩٩٩ – ٢٠٠٩) انضمت (١٢) دولة من دول أوروبا الشرقية، وأضحى حلف شمال الأطلسي على حدود روسيا الشمالية عبر دول البلطيق، ولم يعد بالإمكان الوقوف مكتوفة الايدي إزاء هذا التهديد، لذلك نشب الصراع الخفي على أوكرانيا وجورجيا ودول ما اطلق عليه دول الثورات الملونة[٢].

كما أنَّ الحلف لم يتوقف عن الاستفزاز المتواصل لروسيا، وكان آخرها إعادة الانتشار في أوروبا وحوض المتوسط، ففي ٨ آذار/ مارس (٢٠٢١)، دخلت مجموعة سفن أميركية للبحر والمتوسط، تنتمي لأسطول العمليات الأميركي السادس، وكان قد سبقها في شباط/ فبراير (٢٠٢١) إنزال الولايات المتحدة الأميركية

---

(١)(*) لمزيد من التفاصيل انظر: الإعلان المشترك بين قادة من كل من أوكرانيا وروسيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأميركية، بودابست ١٩٩٤/١٢/٥، مؤتمر نزع الاسلحة/ الأمم المتحدة، ١٩٩٤/١٢/٢١، (نيويورك، الأمم المتحدة، رقم الوثيقة CD 1285)، ص ص ٢ – ٤.

(٢) عصام عبد الشافي، الحرب الروسية – الاوكرانية ومستقبل النظام الدولي، مجلة لباب للدراسات الاستراتيجية والإعلامية، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، السنة ٤، العدد ١٤، أيار/ مايو ٢٠٢٢)، ص١٠٦.

وحدات من القسم الأول مشاة، ضمن فرقة الطيران القتالي في ميناء (اليكساندر بوليس) شمالي اليونان، للمشاركة ضمن عمل القوات الأميركية الجوية الموجهة لمساندة أوروبا وأفريقيا، والمسؤولة عن الأصول المرتبطة بالطيران الاميركي في المنطقة، تنفيذًا للقرار الأميركي/ الأوروبي المشترك، بخصوص الوجود الروسي في أوكرانيا، الذي يحمل (عملية الحل الأطلسي Atlantic Resolve Operation)، ويتضمن الإنزال (٣٠) مروحية تشارك في تدريبات لصالح رومانيا في آذار/ مارس (٢٠٢١)[١].

أمّا ما يدور في الأزمة الراهنة لعام (٢٠٢٢)، فإنَّ روسيا موقنة بشكل كامل، بأنَّ عملياتها في أوكرانيا لن تمر أبداً على الحلف الغربي، بل تعرف أنَّ الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأميركية، ستتدخل في الأزمة بشكل مؤكد، فدول حلف شمال الأطلسي ستلجأ إلى إستخدام كل السبل والوسائل لإفشال عملياتها في أوكرانيا، لكن هذه الوسائل والسبل لن تتضمن أن يكون فيها احتكاك مباشر بأي شكل أو صفة.

ومن جهتها فالإدارة الأميركية تدرك ادراكًا كبيرًا أنَّ هناك مخاطر هائلة ومدمرة لأي مواجهة مباشرة مع الجيش الروسي في أوكرانيا، فقد صرّح الرئيس الأميركي (جوزيف بايدن) في ١١ آذار/ مارس (٢٠٢٢) بقوله: "لن نخوض حرباً ضد روسيا في أوكرانيا، الصراع المباشر بين الناتو وروسيا يعني الحرب العالمية الثالثة، وهو أمر يجب أن نسعى جاهدين لمنعه"، لذلك استبعدت الإدارة الأميركية إرسال قوات إلى أوكرانيا، لكن وجهت ما أرسلته من قوات عسكرية إلى دول الحلف المحاذية لأوكرانيا، كما رفضت الإدارة الأميركية أي عمل من شأنه (في بداية الأزمة)، أن يثير صراعاً مباشراً مع روسيا، ليس فقط رفض إيجاد منطقة حظر جوي على روسيا، لكن رفضت ايضا عرضاً بولندياً لتزويد أوكرانيا بطائرات مقاتلة، تعود للحقبة السوفيتية من طراز (ميغ MIG)[٢].

وعلى الرغم من التوجه الأميركي هذا، إلّا أنَّ الإدارة الأميركية حرصت على توفير بدائل أخرى للتدخل في اوكرانيا، عبر الحشد السياسي لدول العالم المختلفة ولاسيّما الأوروبية منها، والتنسيق المستمر مع الدول الأوروبية والدول الصناعية الاخرى مثل كندا واليابان، فضلاً عن إرسال شحنات مساعدات غذائية،

(١) المصدر السابق، ص١١٥.

(٢) محمد عاصم لعروسي، التوازنات العسكرية ومسارات الحرب الروسية الأوكرانية، سلسلة دراسات سياسية، (اسطنبول، المعهد المصري للدراسات، ٢٠٢٢/٦/٢٩)، ص١٨.

كذلك قامت عبر (الناتو NATO) بتسليم صواريخ مضادة للدروع وأسلحة أميركية أخرى؛ كما وافق الرئيس (جوزيف بايدن) على صرف (٢٠٠) مليون دولار على وجه السرعة، لتلبية احتياجات أوكرانيا الطارئة، كما طلب الرئيس الاميركي من الكونغرس (٦,٤) مليار دولار لمواجهة الأزمة، منها (٢,٩) مليار دولار مساعدات أمنية وإنسانية، (٣,٥) مليار دولار لوزارة الدفاع الاميركية[١].

وفي هذا المجال، تشير التقارير الدولية إلى أنَّ التعاون الأميركي ـ الأوكراني، قد تنامى في مرحلة ما بعد أزمة شبه جزيرة القرم (٢٠١٤)، إذ إنَّ التقديرات تشير إلى حصول أوكرانيا للمدة (٢٠١٤ – ٢٠١٧) على نحو (٥,٦) مليار دولار، تشمل أسلحة ومعدات وتدريب للجيش الأوكراني، ودعم مكافحة التهديدات السيبرانية، فضلاً عن الدعم الاستخباري لمواجهة التهديدات الروسية، عبر ما اطلق عليه (مبادرة المساعدة الأمنية الأوكرانية)[٢(*)].

ونتيجة لاستمرار الاعتداءات الروسية في أوكرانيا، فإنَّ دول حلف (الناتو NATO) قدمت مساعدات متعددة، فمثلاً زودت الولايات المتحدة الأميركية الجيش الأوكراني بصواريخ من طراز ستينغر Stinger ٩٢-FIM))، المحمولة على الكتف موجهة حراريا مضادة للطيران، وكذلك فعلت هولندا والمانيا وليتوانيا، في حين زودت بولندا الجيش الأوكراني بـصواريخ من طراز (بيورون Piorun)، المحمولة على الكتف المضادة للطائرات، وقدمت المملكة المتحدة صواريخ من طراز (Starstreak II)، المحمولة على الكتف المضادة للطائرات[٣]، كما زودت الولايات المتحدة الأميركية الجيش الأوكراني، بأكثر من (٢٠٠٠) صاروخ من طراز جافالين (FGM-١٤٨ Javelin) المضاد للدبابات، كما قدمت أستونيا صواريخ من هذا الطراز أيضاً، كذلك زودت الولايات المتحدة الجيش الأوكراني بمدفع من طراز هاوتزر (Howitzer M٧٧٧) الأمريكي، الذي يتم تزويد أوكرانيا به منذ نيسان/ أبريل (٢٠٢٢)، كذلك زودت الجيش الأوكراني براجمة الصواريخ المتحركة من طراز هيمارس (M١٤٢ HIMARS) في عام (٢٠٢٢)، والتي تستخدمها القوات الأوكرانية

---

(١) حسام ابراهيم، سياسة الإحتواء 02 : مأزق واشنطن الإستراتيجي في أزمة أوكرانيا، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، ٢٠٢٢/٢/٢٧، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)، (اخر زيارة: ٢٠٢٣/٤/١٩): https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/7113/%D8A%D8%A7%D8%9

(*)(٢) For more details: Congressional Research Service, Ukraine: Background and U.S. Policy, (Washington D.C., Congressional Research Service, 1st November 2017), P P 11 – 17.

(3) Douglas Barrie & Yohann Michel , War in Ukraine , where quantity as well as quality matters, International Institute for Strategic Studies (IISS), 22nd April 2022, world wide web (Internet): At link (last view: 12 / 4 / 2023): https://goo.by/KUBuTc

لشن ضربات دقيقة في العمق خلف خطوط الجبهة، وقدمت بريطانيا لأوكرانيا أنظمة الصواريخ بعيدة المدى متعددة الإطلاق من طراز (M ٢٧٠)، مع ذخائر دقيقة من النوع (A١ M٣١)، كما رصدت المملكة المتحدة أكثر من (٥٠٠٠) سلاح خفيف مضاد للدبابات من الجيل الثاني، أو ما يعرف اختصارا بـ((NLAW إلى أوكرانيا، كما قدمت كل من فرنسا والسويد سلاح (AT-٤) المضاد للدبابات، في حين أرسلت جمهورية التشيك إلى أوكرانيا دبابات سوفييتية من طراز (MBT ٧٢ -T)، إلى جانب مركبات قتال للمشاة من طراز (BMP-١)[١].

وتشير التقديرات الأوروبية إلى أنَّ أوكرانيا تلقت من الولايات المتحدة الأميركية لوحدها، ما مجموعه (٤٦) مليار دولار، وذلك لغاية منتصف كانون الثاني/ يناير (٢٠٢٣)، واستناداً إلى التكلفة السنوية لعام (٢٠٢٢)، مقارنة بالحروب الأخرى التي تورطت الولايات المتحدة فيها، فإنَّ الإنفاق الأميركي على الحرب في أوكرانيا، قد تجاوز قيمة الإنفاق الأميركي في أفغانستان للمدة (٢٠٠١ ـ ٢٠١٠)[٢]. وللاطلاع على مقدار الإنفاق الأميركي مقارنة بالحروب التي شنتها بشكل مباشر، يمكن أن نستعين بالشكل الآتي:

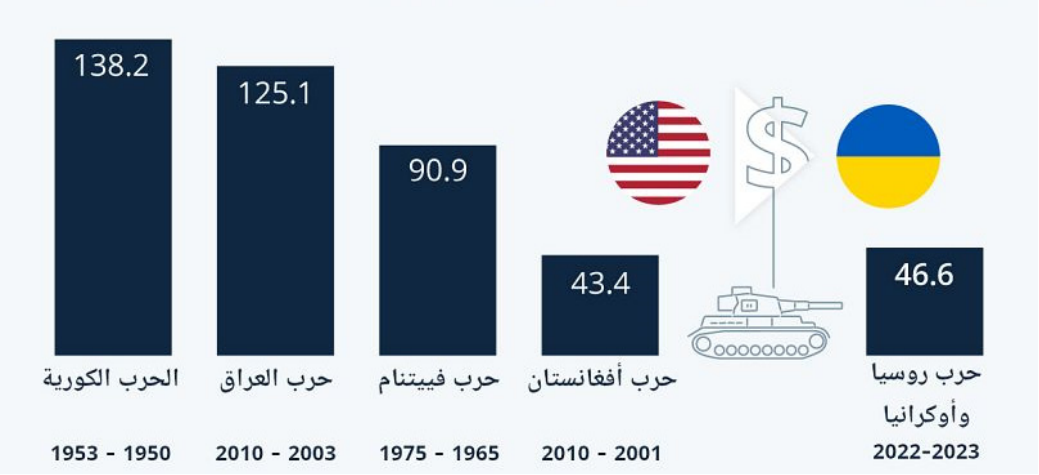

شكل رقم (١)
مقدار الإنفاق الأميركي السنوي على الحرب في أوكرانيا مقارنة بالحروب التي خاضتها بشكل مباشر للمدة (١٩٥٠ – ٢٠٢٣) (بالمليار دولار)
المصدر: بالأرقام... المساعدات العسكرية الأميركية لأوكرانيا فاقت ما كلفته حرب أفغانستان، شبكة (EURONEWS) الإخبارية، ٢٠٢٣/٣/٢، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)، على الرابط (اخر زيارة: ٢٠٢٣/٤/١١): https://arabic.euronews.com/٢٠٢٣/٠٣/٠٢/ukraine-russia-us-military-aid-costs-afghanistan-war-financial-military-expenditure

أمّا من ناحية الحلفاء الأوروبيين، فكان لاستمرار الضغط الأميركي الدور الكبير في الرضوخ، بإعلان

(١) Ibid, P 6 -5.

(٢) بالأرقام... المساعدات العسكرية الأميركية لأوكرانيا فاقت ما كلفته حرب أفغانستان، شبكة (EURONEWS) الإخبارية ، ٢٠٢٣/٣/٢، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)، على الرابط (اخر زيارة: ٢٠٢٣/٤/١١): https://youtu.be/xmNUxJ

المانيا في ٢٥ كانون الثاني/ يناير (٢٠٢٣) إرسال دباباتها المتطورة من طراز (ليوبارد ٢A٦ Leopard)، من مخزون الجيش الألماني بعدد (١٤) دبابة، فيما أعلنت الولايات المتحدة أنَّها سترسل دبابات ابرامز من طراز (Abrams M١)، شبيهه للدبابات العاملة في مصر والعراق والسعودية، في حين عرضت اسبانيا وهولندا إرسال عدد لم تحدده من دبابات (ليوبارد ٢A٦ Leopard) الالمانية كذلك[١]، في حين أنَّ النروج تدرس إرسال دبابات من الطراز نفسه، وقد سبق وتعهدت بولندا وفنلندا إرسال مجموعة من الدبابات من الطراز نفسه أيضاً، بمجرد موافقة ألمانيا على إرسال دباباتها إلى أوكرانيا (بفعل اتفاقيات الاستخدام التي تحظر ارسال الدبابات الألمانية إلى مناطق أو دول لا تنتمي إلى الحلف الاطلسي)، وبحسب بعض الوكالات فإنَّ العدد النهائي قد يصل إلى (٤٠) دبابة، في حين أنَّ المملكة المتحدة أرسلت (١٤) دبابة من طراز (Challenger ٢)، أما فرنسا فتدرس إرسال دباباتها من طراز (Leclerc AZUR) إلى أوكرانيا، في حين أنَّ فرنسا سلمت إليها دبابات برمائية من طراز (AMX)[٢].

وفي ظل هذا الدعم غير المسبوق، اتجه الصراع في أوكرانيا إلى صدام أو حرب غير مباشرة بين روسيا من جهة، ودول حلف (الناتو NATO) وعلى رأسها الولايات المتحدة الأميركية من جهة أخرى. إنَّ هذا الدعم ليس الغرض منه إبقاء النظام في أوكرانيا، والحفاظ عليه فحسب، بل إنهاك روسيا وجرّها إلى حرب استنزاف، تأكل كل قدراتها العسكرية والاقتصادية على حد سواء.

إنَّ التطورات الأخيرة دفعت بها الولايات المتحدة الأميركية بكل ثقلها في هذا الصراع، إذ قامت بتزويد اوكرانيا بمنظومة (باتريوت Patriot)، وقامت بتدريب (٩٠– ١٠٠) جندي أوكراني في قاعدة (فورت ستيل) العسكرية الأميركية، على استخدام وصيانة منظومة الصواريخ الأرض ـ جو الأميركية[٣]. إنَّ الأوضاع وتطورها، وطبيعة تعامل الأطراف الغربية فيها، دفع وزير الدفاع الألماني الحالي (بوريس بيستوريوس)، في خطاب تنصيبه وزيراً خلفا لوزير الدفاع المستقيلة (كريستين لامبرخت) قوله: "إنَّ بلادي متورطة بشكل

(١) ارسال المانيا دبابات ليوبارد لأوكرانيا: ترحيب اوروبي وموسكو تعتبره خطوة تصعيد خطيرة، موقع قناة (France 24)، ٢٠٢٣/١/٢٥، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)، على الرابط (اخر زيارة: ٢٠٢٣/٤/١١): https://goo.by/IMVfnz

(٢) المصدر نفسه.

(٣) أوكرانيا تتسلم أول دفعة من أنظمة باتريوت الأمريكية، موقع قناة العالم الإخبارية ، في ٢٠٢٣/٤/١٩، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)، على الرابط (٢٠٢٣/٤/٢١): https://goo.by/Adcgfx

غير مباشر في الحرب في أوكرانيا، وأنا مدرك لحجم المسؤولية الملقاة على عاتقي، وأنَّ وزارة الدفاع هي تحد كبير في أوقات السلم، وفي أوقات حينما تكون ألمانيا الإتحادية متورطة في حرب غير مباشرة وهذا التحدي الأكبر"[١].

مما تقدم نجد أنَّ الأسلوب أو الإستراتيجية العسكرية غير المباشرة في الصراع الروسي ـ الأوكراني، كانت واضحة بشكل جلي، وكما سبق وقدّمنا هو استنزاف روسيا في داخل اوكرانيا، لذا نجدها هي من دفعت وأزّمت الأوضاع وأوصلتها إلى الانهيار الحالي، وأوصلت الأمور إلى الاقتتال بين الطرفين في الأزمة، واستطاعت جر روسيا إلى المستنقع الأوكراني الذي من غير المعروف متى يمكنها الخروج منه، وفضلاً عن تقديمها لكل ما يمكنه أن يطيل أمد الصراع، وأن يكبد روسيا أكبر قدر ممكن من الخسائر، بما يحقق أهدافها من اطالة أمد الصراع. ولكن وفق هذا كله، ما مستقبل الصراع في أوكرانيا وفق هذا الدعم اللا متناهي من قبل الكتلة الغربية، في مقابل روسيا وقوتها العسكرية الكبيرة أيضا؟ جواب هذا التساؤل هو موضوع مطلبنا القادم.

المطلب الثاني: مستقبل الصراع الدولي في ظل الأزمة الأوكرانية (شباط / فبراير ٢٠٢٢):

تتطور الأزمة في أوكرانيا بشكل متسارع، في ظل تعنت الأطراف فيها، وعدم ايجاد حل وسط ولو سياسي في الأفق من جهة، وأوكرانيا ومن يدعمها من جهة أخرى، لذا فإنَّ السيناريوهات المستقبلية للأزمة تستبعد حلاً جذريا للصراع في الوقت القريب، على أقل تقدير يمكن أن يرجع بالأوضاع إلى ما قبل ٢٠٢٢/٢/٢٤، فروسيا ألقت بكل أوراقها في الأزمة في المجال السياسي، فهي تعتمد حالياً سياسة (قضم الأرض) وضمها إلى أراضيها، على النمط الذي اعتمدته في ضم (شبه جزيرة القرم)، وإن اختلفت الوسيلة في هذا الضم، إلا أنَّ الأوضاع تبين أنَّ الأزمة حتى إن انتهت فإنَّ الأمور على الأرض (جغرافياً) ستتغير بشكل كبير، على مستقبل الصراع في خضم هذه الأزمة، وبناءً على ذلك يمكن أن نضع مجموعة من التصورات للمشاهد المستقبلية للأزمة، وهي على النحو الآتي:

---

(١) نقلا عن : المانيا تعلن تورطها بشكل غير مباشر في الحرب الأوكرانية، موقع وكالة (الاناضول)، ٢٠٢٣/١/١٧، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)، على الرابط (اخر زيارة: ٢٠٢٣/٤/١١): https://goo.by/VijXhM

أولاً- مشهد (سيناريو) استمرار وضع الاستنزاف الراهن:

يتضمن هذا المشهد حالة إستمرار العمليات العسكرية الحالية، وعمليات الكر والفر في المعارك، ولن تتوقف في الوقت الراهن على أقل تقدير، وستكون على نمط (حرب اليمن ٢٠١٤)، التي لم تنتهِ إلى يومنا هذا، بمعنى أنَّ الجانب الروسي مستمر في المستنقع الأوكراني أكثر وأكثر، وفقاً للمخطط الأميركي ومن خلفها حلفائها من دول (حلف شمال الاطلسي)، ولهذا المشهد مجموعة من المحفزات، يمكن أن نستعرضها على النحو الآتي:

١-بالرغم من أنَّ مسؤولية وقوع الحرب (العمليات العسكرية) تقع بالكامل على القيادة الروسية متمثلة بالرئيس (فلاديمير بوتين)، كونه اتخذ قرار الهجوم ابتداءً، إلا أنَّ الولايات المتحدة الاميركية وجدت في هذه الحرب فرصة سانحة لإضعاف النظام في روسيا، وعزله دولياً ولاسيّما من جانب الدول الأوروبية، وتشتيت انتباهه، وتحجيم دوره في بعض الأقاليم المهمة استراتيجياً. فدعم الولايات المتحدة وحلفائها لأوكرانيا (بحسب وجهة النظر الأميركية) هو استنزاف لروسيا، وإنهاكاً لقدراتها، وبالنتيجة إضعاف دورها الدولي، وإفقادها كثيراً من مقوماتها كدولة كبرى[١].

٢-إنَّ طول أمد القتال هو سناريو (قد يناسب) روسيا، التي تستفيد في ذلك من المزايا التي توفرها لها مساحتها الهائلة، واقتصادها المرن نسبياً، وصعوبة تعرضها لضربات انتقامية من خصومها، ومن وجهة نظر الرئيس الروسي فإنَّ مثل هذه الإستراتيجية قابلة للتطبيق في المرحلة القادمة من الحرب، إذ لا يواجه ضغوطاً مهمة في الداخل الروسي، ويراهن (بوتين) على أنَّ أوكرانيا لن تكون قادرة في النهاية على تحمل حرب الاستنزاف، إلى جانب الخسائر المادية والمالية المتوقعة لحلفائها في الحرب، وعدم وجود ضمان باستمرار تدفق المساعدات الغربية لأوكرانيا على الدوام، لذا يحاول إطالة أمد الحرب إلى حين استسلام أوكرانيا[٢].

٣-استمرار دعم دول حلف شمال الأطلسي (NATO) كافة، بدعم اوكرانيا مادياً وسياسياً وعسكرياً،

(١) كريم القاضي، كيف نجحت الولايات المتحدة في تحقيق مكاسبها الإستراتيجية في حرب أوكرانيا، في: عام على الحرب الروسية – الأوكرانية: تحولات ومسارات (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، شباط/ فبراير ٢٠٢٣)، ص١١.

(٢) عزت سعد، تقييم مسارات الحرب الأوكرانية في عامها الثاني، (أبو ظبي، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، ٢٠٢٣/٣/١٥)، ص٣.

فالولايات المتحدة الاميركية ودول الحلف قدّمت الحرب إعلامياً، على أنَّها صراع وجودي ضد ما يسمى (قوى الشر)، وأنَّ عدم مواجهة الطموح الروسي، سيؤدي إلى عواقب وخيمة على الولايات المتحدة والعالم برمته، ولاسيّما (أولئك الذين يدافعون عن القيم الليبرالية)، وجاءت زيارة الرئيس (جوزيف بايدن) في ٢٠ / ٢ / ٢٠٢٣ إلى العاصمة الأوكرانية (كييف)، ودعوته قادة العالم إلى دعم أوكرانيا، إلى جانب تعهده بمواصلة امدادها بمزيد من الأسلحة، لترسيخ هذا التوجه الأميركي بالمُضي قُدماً في تقديم أشكال الدعم كافة لأوكرانيا، لحين استعادة أراضيها كافة (بما فيها شبه جزيرة القرم)[١].

٤-رغبة القيادة الأوكرانية في استمرار القتال، فالمتابع يفهم ويعي أن القيادة في أوكرانيا متمثلة بالرئيس (فلوديمير زيلينسكي)، لا تريد التوصل إلى حل سياسي للأزمة، وإنَّ المفاوضات مع روسيا تفشل في كل مرة بسبب تعنت الإدارة الأوكرانية (إلى جانب الشروط الروسية غير المنطقية في بعض الأحيان)، لكن القيادة الأوكرانية هي التي أوصلت الأمور إلى ما هي عليه الآن من الأصل، فلو كانت القيادة الأوكرانية قد تعاملت بطريقة أكثر دبلوماسية، لما حصلت العملية العسكرية من البداية، ولم تقدم روسيا على الحل العسكري من الأصل.

٥-عدم وجود حلّ سياسي للأزمة، فكل الأبواب مغلقة بوجه كل الوساطات التي تقدم لحل هذا الصراع ، فقد فشلت الجهود الدبلوماسية لاحتواء الأزمة أو حلها في ظل عناد الطرفين، وكانت تركيا من أبرز القائمين بهذه الوساطة، كذلك محاولة جامعة الدول العربية عبر زيارة وفد من وزراء الخارجية العرب لروسيا وأوكرانيا، فضلاً عن محاولات وساطة أخرى، وكانت الوساطات هذه كلها تواجه المصير نفسه وهو الفشل، ما عدا الإتفاق الخاص بنقل الحبوب عبر البحر الأسود بإشراف تركي ـ روسي والذي توقف أيضا.

لذلك ووفقاً لما تقدم، واستنادا إلى هذه المحفزات، من المحتمل أن تستمر هذه العملية العسكرية لمدة طويلة، على شاكلة الحرب في اليمن، ولن تنتهي في المدى القريب على أقل تقدير؛ وهو ما نرجحه من المشاهد، عطفاً على الوضع الراهن والحقائق التي تم سردها آنفا.

ثانياً- مشهد اصطدام روسيا ـ حلف شمال الأطلسي (NATO):

(١) المصدر السابق، ص١

يعد هذا المشهد من المشاهد التي تنذر بنشوب حرب شاملة، قد تؤدي إلى اندلاع حرب عالمية بعد ذلك، فالقوة الروسية وفقاً لهذا ستصطدم بقوة عسكرية لحلف الناتو قوامها (٣١) دولة (انضمت فنلندا كعضو الـ٣١ في ٤ / ٤/ ٢٠٢٣)، وهذه الدول هي على رأس قائمة أقوى الجيوش في العالم، وهو ما معناه حرب كبرى شاملة تأخذ مساحتها هذه الدول كافة، وأضرارها لا يمكن تخيلها أو تقديرها، هذا السيناريو وإن كان غير متوقع الحدوث في الوقت الراهن، لكن هناك ما يدعمه عبر الآتي:

١-أثار إعلان كل من السويد وفنلندا عن رغبتهما في الانضمام إلى حلف شمال الأطلسي (NATO)، مخاوف روسيا من جديد بسبب سياسة الحلف بالتوسع غير المحدود، وفي الوقت نفسه أثار التساؤلات حول مستقبل جغرافية الحلف، وإنَّ إحدى أهم الدعائم التي تزيد من التوتر في شرق القارة الأوروبية، هو إعتماد سياسة (الباب المفتوح) في الانضمام للحلف الأطلسي، وذلك بالاستناد إلى المادة (١٠) في ميثاق الحلف، فإنَّ عضوية الحلف متاحة لأي دولة أوروبية، تسهم في تعزيز مبادئ الحلف، والالتزام بمتطلباته[١]. إنَّ هذه المبادئ الفضفاضة، ستؤدي إلى إحكام الطوق الغربي على روسيا، كذلك إنَّ الصراع الروسي ـ الأوكراني أحد أهم أسبابه، إن لم يكن الوحيد، هو محاولة انضمام أوكرانيا إلى حلف شمال الأطلسي.

وهذا التوسع بدأ مع تفكك الإتحاد السوفييتي، وبداية انبثاق دول ضعيفة كانت تحت مظلة الإتحاد في شرق أوروبا، وهذا التوجه كان بادياً بشكل جلي وواضح، وأكد عليه المسؤولون الأمريكيون في غير مرة، فعلى سبيل المثال ما تحدث به (جوزيف بايدن) حينما كان يشغل منصب نائب الرئيس الاميركي (باراك اوباما)، بتصريحه لوسائل الإعلام بقوله: "بلادنا معنية بتطور التعاون مع أوكرانيا، والأهمية الأكبر بالنسبة لنا تكمن في القرم، إذ كان مقدراً لهذه المنطقة أن تصبح قاعدة عسكرية للناتو والجيش الأميركي"[٢].وهذا معناه أنَّ الاستفزاز الأميركي لروسيا أمر واقع، وليس افتراضات من دون دليل، فالولايات

(١) ايمان زهران، انعكاسات توسع حلف شمال الأطلسي «الناتو» على الترتيبات الأمنية للكتلة الأوروبية، موقع السياسة الدولية، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) في ٢٠٢٢/٥/٢٢، على الرابط: (اخر زيارة: ٢٠٢٣/١٠/٢٨)/https://goo.by/IqIeIM

(٢) عبد علي كاظم المعموري، المزاحمة في قلب الأرض : المزاحمة الروسية للولايات المتحدة، (بيروت، دار روافد للطباعة

المتحدة الأميركية ترى في أوكرانيا نقطة ارتكاز مهمة في الفضاء الأوراسي الروسي، وهي من تسبب بأحداث عام (٢٠١٣)، وضياع شبه جزيرة (القرم) من الأصل.

٢-الإصرار الأميركي ـ الأوروبي على تزويد أوكرانيا بالأسلحة المتقدمة، ولاسيّما الأسلحة الثقيلة والنوعية والدبابات المتطورة، والتي تطلق مقذوفات معاملة بـ(اليورانيوم المنضب)، ضمن المساعدات التي تقدم لأوكرانيا، كما قدمت دول الحلف دبابات (ليوبارد ٢) الألمانية وغيرها من الدبابات الأميركية والبريطانية، وهنالك احتمال تسليم طائرات مقاتلة مستقبلاً، اذا تطلب سير الأمور في المعارك بين الأطراف المتصارعة داخل اوكرانيا.

وقد أشار إلى ذلك الأمر، نائب رئيس مجلس الأمن القومي الروسي (ديميتري ميدفيديف) بقوله: "إنَّ إستمرار تزويد الغرب أوكرانيا بالأسلحة، يقرب من نهاية العالم النووية، إنَّ شحنات الأسلحة الأجنبية تقرب في نهاية المطاف من نهاية العالم كل يوم، إنَّ الدول الغربية تهدف إلى إلحاق أكبر قدر ممكن من الضرر بروسيا"[١].

١-انسحاب الولايات المتحدة الاميركية من بعض المعاهدات الإستراتيجية، إذ لم تراعِ الولايات المتحدة الأميركية الإتجاه التعاوني، وسعت إلى خلق حالة من التوتر في العلاقات مع روسيا، فإلى جانب توسيع الحلف، أعلنت الانسحاب من معاهدة (الحد من الصواريخ النووية المتوسطة) الموقعة عام (١٩٨٧) في شباط/ فبراير (٢٠١٩)، ليدخل حيز النفاذ في آب/ اغسطس من العام نفسه، وتحظر هذه المعاهدة نشر صواريخ (قصيرة أو متوسطة المدى تطلق من البر) في القارة الأوروبية يتراوح مداها بين (٥٠٠ – ٥٥٠٠ كم)[٢].

كما انسحبت الولايات المتحدة الأميركية رسميا في ٢٢ تشرين الثاني/ نوفمبر (٢٠٢٠)، من معاهدة (الأجواء المفتوحة) الدفاعية، وتسمح المعاهدة التي أبرمت عام (١٩٩٢) بين روسيا والولايات المتحدة الأميركية

والنشر والتوزيع، ٢٠١٧)، ص١٥٢.

(١) مدفيديف: تزويد أوكرانيا بالأسلحة يقرب من نهاية العالم النووية، موقع وكالة الأناضول، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) في ٢٠٢٣/٣/٢٤، على الرابط (آخر زيارة: ٢٠٢٣/١٠/١٩): https://goo.by/HXnvvS

(٢) بللوشة امير وبوشنافة شمسة، الصراع الامريكي الروسي في ظل الأزمة الأوكرانية، مجلة دفاتر السياسة والقانون، (الجزائر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، المجلد ١٣، العدد ٣، حزيران/يونيو ٢٠٢١)، ص ٤٩٦.

و(٣٢) دولة أخرى، معظمها منضوية في حلف شمال الأطلسي، لجيش بلد عضو فيها، بتنفيذ عدد محدد من الرحلات الاستطلاعية غير المسلحة، في أجواء بلد عضو آخر بعد إبلاغه بالأمر، ويمكن للطائرة مسح الأراضي تحتها، وجمع المعلومات والصور للمنشآت والأنشطة العسكرية، بهدف إزالة الشكوك التي لا أساس لها بين الدول المتخاصمة، وتجنب المفاجآت، وتقليل احتمال اندلاع الصراعات(١)؛ وردت روسيا على هذا الانسحاب بأن انسحبت بدورها من المعاهدة نفسها في ١٥ كانون الثاني/ يناير (٢٠٢١)، على إثر الموقف الأميركي(٢).

قابله عدّة انسحابات روسية، أو تعليق عضوية من عدة اتفاقات ومعاهدات، رداً بالمثل على ما قامت الولايات المتحدة الاميركية، إذ قامت روسيا بالإعلان عن إلغاء المصادقة على اتفاقية (الحظر الشامل للتجارب النووية لعام ١٩٩٦) في ٢٥ تشرين الأول/ اكتوبر (٢٠٢٣)(٣): كما علقت روسيا عضويتها في معاهدة (نيو ستارت ٢٠١١ New Start) على إثر الأزمة الأوكرانية(٤)، فضلا عن ذلك

أعلنت روسيا انسحابها رسميا من المعاهدة (القوات المسلحة التقليدية لعام ١٩٧٣) في تشرين الثاني/ نوفمبر (٢٠٢٣)، معتبرة أنَّ الدفع الأميركي باتجاه توسيع حلف شمال الأطلسي، أدى إلى قيام دول الحلف "بالتحايل علانية"، على القيود التي تفرضها المعاهدة على الحلف، وتعد هذه المعاهدة من أهم المعاهدات، التي وضعت الأسس التي بنيت عليها مرحلة الوفاق، بين الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوفييتي في مرحلة الحرب الباردة، لكن المعاهدة لم تحظَ بشعبية في روسيا، لأنها أضعفت تفوق الاتحاد السوفيتي في

---

(١) الولايات المتحدة تنسحب رسميا من معاهدة «الأجواء المفتوحة» الدفاعية، موقع اذاعة مونت كارلو الدولية، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) في ٢٠٢٠/١١/٢٢، على الرابط (اخر زيارة ٢٠٢٣/١٠/١٢): https://goo.by/AbrHBY

(٢) بعد الولايات المتحدة... روسيا تنسحب من معاهدة «الأجواء المفتوحة» الدفاعية لوجود «عقبات»، موقع شبكة (24 France) الإخبارية، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) في ٢٠٢١/١/١٥، على الرابط (اخر زيارة: ٢٠٢٣/١٠/١٢): https://www.france24.com/ar/%D8%A3D9A8%8%A7/20210115B9 AF-

(٣) بوتين يوقّع قانونا يلغي مصادقة روسيا على معاهدة حظر التجارب النووية، موقع شبكة الجزيرة الإخبارية، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) في ٢٠٢٣/١١/٢، على الرابط (اخر زيارة: ٢٠٢٣/١١/١٢): https://www.aljazeera.net/news/2023/11/2/%D8%A8%D9%88%D%AA%8A%D9%86-

(٤) بوتين يعلق مشاركة بلده في معاهدة «ستارت الجديدة» للحد من الأسلحة النووية مع الولايات المتحدة، موقع شبكة (Sky News) العربية الإخبارية، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) في ٢٠٢٣/٢/٢١، على الرابط (اخر زيارة: ٢٠٢٣/١١/١٢): https://www.bbc.com/arabic/world-64717138

الأسلحة التقليدية. وفي عام (٢٠٠٧) علقت روسيا مشاركتها في المعاهدة، وأوقفت مشاركتها الفعالة فيها عام (٢٠١٥)، لتنسحب نهائيا منها[١].

إنَّ هذه الخلافات والانسحابات تعد بحسب المراقبين والمختصين، الأسوء منذ الحرب الباردة إلى يومنا هذا، وتنذر بالصدام، بسبب أنَّ هذه الانسحابات والتعليق، من الممكن أن يؤدي إلى إنهيار كل الترتيبات والمعاهدات والاتفاقيات الأخرى، ومن شأنه أن يعود بالزمن إلى الوراء، إلى أيام الصدام المحموم إبّان الحرب الباردة أو أسوء من هذا بكثير.

٢-الحوادث الاستفزازية التي من الممكن أن تقود إلى صدامات، وإن كانت محدودة، لكن المحدود من الممكن أن يتوسع بفعل ردات فعل الأطراف، وتقود الى استفزازات متبادلة .

ففي ١٤ آذار/ مارس (٢٠٢٣) اصطدمت طائرة من دون طيار تابعة لسلاح الجو الأميركي من طراز (MQ-٩ Reaper)، كانت تقوم بمهمة روتينية فوق البحر الأسود، بطائرة من طائرتين روسيتين من طراز سوخوي (SU-٢٧) قد اعترضتها، مما أدى إلى سقوطها في مياه البحر(حسب الرواية الأميركية التي نفتها السلطات في روسيا تماماً)، واكدت القيادة الروسية أنَّ الطائرتين اعترضتا الطائرة الاميركية، واجبرتها على التراجع عبر مناورتها، لكن الطائرة سقطت دون أي اصطدام أو اطلاق النار عليها[٢].

إنَّ مثل هكذا حوادث، وإن كانت لا تشكل تهديدا كبيراً، لكن ردات فعل القادة الميدانيين لا يمكن التنبؤ بها، وقد تؤدي إلى أفعال لا يمكن أن تسيطر عليها دولهم، وقد تكون شرارة لاشتعال شرارة القصف المتبادل (على غرار إسقاط الطائرة الروسية في الأجواء التركية في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٥)، وقد تتطور الأحداث بسرعة دون سيطرة من قبل قادة البلدين.

وبالمجمل فإنَّ هذا السيناريو (كما نوهنا) مستبعد الحصول، لكن يبقى احتمالاً ومفترضاً، ولهذا فإنَّ هذا المشهد لا نرجح حصوله، بسبب أنَّ الصدام بين روسيا والناتو معناه حرب عالمية لا تبقي ولا تذر، لأنَّ هذه الدول ستستخدم كل ما لديها من امكانات وأسلحة على اختلافها، وعلى رأسها الأسلحة النووية، وهو

---

(١) روسيا تنسحب من معاهدة أبرمت إبان الحرب الباردة، موقع شبكة الجزيرة الإخبارية، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) في ٢٠٢٣/١١/٧، على الرابط (اخر زيارة: ٢٠٢٣/١١/١٢): https://www.aljazeera.net/news/2023/11/7/%D8%B1%D98%D8B %8A%D8D8%AF

(٢) عزت سعد، مصدر سبق ذكره، ص٣.

ما معناه (إن حدث) فناء لسكان كوكب الأرض أو أغلبهم.

ثالثاً- مشهد التسويات (الإستراتيجية ـ الجغرافية) للأزمة الأوكرانية:

يستمد هذا المشهد افتراضه عبر التفاهمات والمفاوضات (على الرغم من فشلها في أكثر من مرة)، بين الحين والآخر بين القيادة الروسية من جهة، والقيادة الأوكرانية ـ الغربية من جهة أخرى، عبر وساطات دولية، وفحوى المشهد هذا حسب تصورنا على النحو الآتي:

إنَّ الأزمة وإن طال أمدها، فإنَّ الحل الذي ستتوصل إليه القوى الكبرى فيما بينها، هو الاعتراف بالسيادة والسيطرة الروسية على الأراضي التي استولت عليها منذ آذار/ ٢٠١٤ لغاية ٢٠٢٣، في شرق أوكرانيا وجنوب شرقها وجنوبها، فضلا عن إقليم (دونباس) الإستراتيجي بالكامل، مقابل إنهاء الحرب والسماح لأوكرانيا فيما تبقى من أراضيها، التي تسيطر عليها القوات الحكومية الأوكرانية المدعومة من الغرب، بأن تحافظ على استقلالها التام من التدخل الروسي، والانضمام إلى دول الاتحاد الأوروبي، وكذلك الانضمام إلى حلف شمال الأطلسي (NATO)، بحيث تبقى هذه الأقاليم التي سيطرت عليها روسيا، كأقاليم عازلة (دول عزلة ضمن الإتحاد الروسي)، يكون استقلالها على نمط الاستقلال لدول مثل الشيشان وداغستان.

إنَّ هذه الرؤية أو المشهد، له مجموعة من العوامل الداعمة أو المهيأة له، عبر الآتي:

١-الدعم الغربي الذي يقدم لأوكرانيا، لا يمكن أن يكون غير محدود، إذ إنَّ الدول التي تقدم الدعم هذا، لا يمكنها أن تتحمل هذا الضغط إلى ما لا نهاية أو غير محدود، إذ إنَّها محكومة بقدراتها المالية والإقتصادية، حتى وإن كانت أكبر إقتصادات في العالم.

فمثلاً أعلنت وزيرة الخزانة الاميركية (جانيت يلين)، أنَّ ديون الولايات المتحدة الأميركية وصلت إلى الحد القانوني، إذ بلغ في ١٩ كانون الثاني/ يناير (٢٠٢٣) سقف الدين الذي حدده الكونغرس الأميركي عند (٣١,٤) تريليون دولار، بما يعادل (١٣٠٪) من الناتج المحلي الإجمالي الأميركي، وما نسبته (١١٪) من حجم الدين العالمي البالغ (٣٠٣) تريليون دولار، وحذرت (جانيت) من عدم الاتفاق على رفع سقف الدين (حينها) في موعد اقصاه حزيران/ (٢٠٢٣)، لأنه في حال فشل الإدارة الاميركية في هذا الأمر، سيؤدي إلى كارثة التخلف عن الالتزامات المالية بعد هذا التاريخ. سبب التأخر في المفاوضات هو مطالبة الكونغرس

لإدارة الأميركية بتخفيض حاد في المصروفات خلال العقد المقبل (لغاية ٢٠٣٣)[١]؛ وعلى الرغم من رفع سقف الدين في النهاية، إلا أنَّ الذي حدث هو إنذار للإدارة الأميركية، من أنَّ الأعباء المالية التي تواجهها، في ظل التضخم العالمي، ستكون مشكلة من الصعب حلَّها، وأنَّ سياسة الدعم اللامتناهي الذي تطمح إليه أوكرانيا، ضرب من ضروب المستحيل، في ظل المعاناة الاقتصادية التي تضرب الإقتصاد الأميركي، لذا من غير المرجح أن تبقى الولايات المتحدة الأميركية، تغذي حرب استنزاف طويلة لا تعلم بموعد توقفها.

وفي هذا السياق، عرقلت المعارضة الجمهورية في مجلس الشيوخ الأمريكي بتاريخ ٢٠٢٣/١٢/٧، طلبا قدمه البيت الأبيض، لإقرار حزمة مساعدات طارئة بقيمة (١٠٦) مليارات دولار، تستفيد منها بالدرجة الأولى أوكرانيا و(الكيان الصهيوني)، بسبب عدم تضمنها إصلاحات في مجال الهجرة. وهذا يؤشر تحولًا واضحًا في الأولويات لدى الحزب الجمهوري الأميركي تجاه الأزمة الأوكرانية.

وكذا الحال لاقتصادات دول الاتحاد الأوروبي، وعلى رأسها أقوى إقتصاد فيها وهو الإقتصاد الالماني، فألمانيا دخلت حالة ركود اقتصادي هي الأولى منذ جائحة كورونا (كوفيد ١٩)، وأظهرت بيانات مكتب الإحصاء الاتحادي في المانيا، أنَّ اقتصاد البلاد انكمش في الربع الأول من عام (٢٠٢٣)، وبذلك يدخل حالة الركود، كما حذر المفوض الإقتصادي الأوروبي أنَّ أشهراً صعبة في انتظار دول الاتحاد، التي ترزح تحت وطأة الهزات الإقتصادية التي سببتها حرب أوكرانيا، مما أدى إلى إرتفاع تكاليف الطاقة، وضعف القدرة الشرائية في عموم القارة، وحذر من احتمال حدوث اضطرابات اقتصادية اضافية نتيجة الحرب الروسية[٢]. إنَّ ما تقدم يبين أنَّ استمرار الدعم هو قضية إعادة النظر، في ظل ظروف الدول الداعمة الكبرى التي لا تعيش في أحسن أحوالها.

٢-على الرغم من فرض العقوبات على روسيا، بهدف الضغط عليها بإتجاه وقف العمليات العسكرية على اوكرانيا، لكن الدول الاوروبية على وجه الخصوص، وجدت نفسها إزاء وضع صعب بفعل الانتكاسات

---

(١) مدحت نافع، مخاطر عالمية: ماذا لو استمرت أزمة سقف الدين الأمريكي؟، (أبو ظبي، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، ٢٠٢٣/٥/٢٩)، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)، على الرابط (اخر زيارة:٢٠٢٣/١١/١٢):https:// futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/8244/%D9%85%D9%8

(٢) امل رنتيسي، الماكينة الألمانية تتباطأ.. هل تعجز برلين عن مواجهة الركود الإقتصادي؟، موقع التلفزيون التركي (TRT) عربي، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) في ٢٠٢٣/٥/٣، على الرابط (اخر زيارة: ٢٠٢٣/١١/١٤): https://www. trtarabi.com/issues/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%8A-13478426

التي أفرزتها الحرب من جهة، وتزايد حالات الهجرة واللجوء اليها من جهة اخرى، كذلك زيادة احتياجات الدول الأوروبية لواردات النفط والمنتجات الزراعية[١]. فضلاً عن مشكلات أخرى، مثل: تزايد نسب الفقر داخل المجتمعات الأوروبية والأميركية، وتوقف عدد من المصانع عن العمل، فضلاً عن تنامي المطالب من الداخل الأوروبي الداعية إلى إرساء سياسة سيادية مستقلة عن الولايات المتحدة الأميركية، فضلاً عن إرتفاع تكاليف الدعم لأوكرانيا[٢].

ولهذا فإنَّ الدول الأوروبية لن تقبل بالوضع الراهن (على المستوى غير الرسمي على الأقل)، إذ إنَّ الظروف الحالية من الممكن أن تسوء أكثر، بفعل الإستراتيجية التي تتبعها الولايات المتحدة الأميركية، التي تثقل كاهل الدول الاوروبية المثقلة من الاصل، والتي من الممكن أن تدفعها لتقبل التسويات مهما كانت، لأنَّها لا تكلفها شيئا، فالأرض التي استولت عليها روسيا هي أرض أوكرانية.

إمكانات الجيش الأوكراني: على الرغم من الدعم الغربي بالدبابات والأسلحة المتوسطة والمدفعية، وقدرة ٢-الدبابات المذكورة في العمليات القتالية الفائقة كبيرة جداً، لكن لكي تكون فعالة يجب أن تكون بالعدد الذي يؤمن لها التفوق في ساحة المعركة، فأعداد هذه الدبابات ضئيلة نسبة إلى قدرة الجيش الروسي، كذلك الدعم الناري لها غير كافٍ لعمل هجوم مكثف ضد الجيش الروسي[٣].

وبوجه عام فإنَّ الدعم الجوي أيضا غير كافٍ، فالطائرات الاوكرانية تعود إلى الحقبة السوفييتية من مثل طائرات (ميج ٢٩)، فضلا عن التهويل الحاصل للطائرات التركية المسيرة (بيرقدار VB-٢)، التي لم تؤدِ الدور المطلوب منها بكفاءة، كذلك أعلن (فاليري زالوفي) القائد العام للجيش الأوكراني، أنَّ الجيش الأوكراني بحاجة إلى المئات من الدبابات، ومدافع الهاوتزر، ومركبات المشاة، لشن هجوم أوكراني مضاد قوي؛ فضلاً عن التحدي الأكبر وهو تأمين الدعم اللوجستي العسكري غير المضمون، مما يؤدي إلى عدم

---

(١) نيكولاس مولدر، سلاح العقوبات، مجلة التمويل والتنمية، (واشنطن، صندوق النقد الدولي، العدد ٥٩ / الرقم ٢، حزيران/ يونيو ٢٠٢٢)، ص٢٣.

(٢) ادريس لكريني، حرب أوكرانيا في عام ٢٠٢٢ بين مساري الحسم و اللا مفاوضات، (أبو ظبي، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، ٢٠٢٢/١٢/٢١)، ص٣.

(٣) آشر وسيتير، رهان الاستنزاف: لماذا لن تحسم الأسلحة الحرب الروسية الأوكرانية، (ابو ظبي، مركز المستقبل للأبحاث و والدراسات المتقدمة، ٢٠٢٣/٦/١٥)، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)، على الرابط (اخر زيارة: ٢٠٢٣/١١/١٢): https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/8286/%D%B2%D8%A7%D

تقدم القوات الأوكرانية، جنباً إلى جنب مع الخسائر التي منيت بها في المعدات والأفراد[1].

إنَّ هذا التحدي يجعل كفاءة القتال بين الطرفين محل شكّ، والنصر في هذه الحرب غير مؤكد، لذا وبعد مدة من الزمن، وبتوالي الخسائر، سيدفع في النهاية الطرف الغربي إلى التفاوض، في ظل قوة التحمل التي يراهن عليها الطرف الروسي، فبعد سنتين تقريبا من القتال، لا يزال ثابتاً على موقفه دون أن يتزعزع أو يغير من تطلعاته على الأقل، لأن الصراع بالنسبة له هو صراع وجود، فلا يوجد أي خيار ولو ضئيل بالخسارة أو التراجع، لذا فإن طال الأمر مع هذه الخسائر لدى الطرف الآخر، من المحتمل أن يتم اللجوء في النهاية إلى التفاوض.

٣-التطورات التي حدثت في (قطاع غزة المحاصر)، والتي بدأت من ٢٠٢٣/١٠/٧ عندما قامت قوات المقاومة الفلسطينية بالهجوم على معاقل القوات الصهيونية، وتكبيدها خسائر غير مسبوقة، وباستراتيجية صادمة لم تتوقعها قوات الاحتلال، ولا أجهزته الاستخبارية (التي حاوطتها الأساطير من ما يقرب (٥٠) عاماً، حول أنَّها لا تقهر ومتفوقة)، والحرب الدائرة والعمليات العسكرية التي تستهدف المدنيين العزل. إنَّ هذه التطورات حولت الاهتمام الإعلامي والدولي نحو الأحداث هناك، وأنَّ جهتين تستنزف الولايات المتحدة عسكريا ومالياً، من الممكن جدا أن يدفع الرئيس الأميركي الحالي أو القادم، إلى أن يتوجه نحو التسويات مع الطرف الروسي، في ظل الأعباء المتزايدة في هذه الفترة.

إنَّ السيناريوهات المتقدمة، هي عبارة عن تصورات لطريقة سير الأمور في الأزمة، وليس صورة مؤكدة وثابتة الحدوث كانت على ثلاث صور، وتم استبعاد خسارة روسيا واندحارها بشكل مباشر، عبر هزيمتها بهجوم مضاد، أو عن طريق عمليات عسكرية واسعة النطاق، والسبب يعود إلى أنَّ هزيمة روسيا بحسب المخططين الإستراتيجيين الروس، تدمير مكانتها وانتهاء دورها إلى غير رجعة مستقبلاً، لذا إن أحست بأن الأمور مالت بعكس اتجاهها، فإنَّها ستستخدم كل ترسانتها في المعارك، وهذا معناه تدمير أوكرانيا بالكامل، وهذه الحقيقة يفهمها ويعيها الغربيون تماما، لذا لن يكون هذا الأمر في سلم الأولويات، لذا إن

(١) آشر وسيتير، رهان الاستنزاف: لماذا لن تحسم الأسلحة الحرب الروسية الأوكرانية، (ابو ظبي، مركز المستقبل للأبحاث و والدراسات المتقدمة، ٢٠٢٣/٦/١٥)، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)، على الرابط (اخر زيارة: ٢٠٢٣/١١/١٢): https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/8286/%D%B2%D8%A7%D

أرادوا أن يهزموا روسيا، أو هزيمة المحور الغربي، فلا تتم إلا في حالة السيناريو الأول (الذي رجحناه)، وهو حرب الاستنزاف إلى حين هزيمة أحد الأطراف، وهو الحل الوحيد المتاح حالياً، وفق ما هو ماثل على الأرض من حقائق.

الخاتمة:

تعد إستراتيجية الصدام غير المباشر، أحد أهم الإستراتيجيات والآليات المتبعة والمطبقة في الوقت الراهن، بسبب أنَّ طبيعة الصراعات الدولية في الوقت الراهن، لم تعد صراعات دولة مع كيانات أو مجموعات أو منظمات أو حركات انفصالية، وإنما اضحت صراعات دولية تقوم لأسباب توسيع المجال الحيوي أو الهيمنة السياسية ، وهذه الصراعات لم يعد بالإمكان خوضها إلا عبر قوات نظامية دولية، وهذا ما أدى إلى أن تصطدم القوى الكبرى فيما بينها، ولكن ليس بالشكل المباشر الذي من الممكن أن يؤدي إلى حرب كبرى شاملة، وبدورها إلى حرب عالمية فيما بينها، وهذا ما دعاها إلى استخدام استراتيجية تجعلها من الممكن أن تسيطر على دائرة الصراع، ولا تجعلها تتوسع، وإذا ما خرج عن السيطرة، فإنَّها تستطيع بسرعة أن ترجعه إلى وضع السيطرة، بالسرعة اللازمة لو شاءت ذلك. والأزمة الاوكرانية هي من هذه العينة، التي جعلت الازمة بيد الدول الكبرى توسع الصراع وتقلله، بحسب المتطلبات التي تراها مناسبة لتطلعاتها وأهدافها.

وفي خضم الأزمة الأوكرانية الحالية، فإنَّ التحالف الغربي يراهن بكل أوراقه على إطالة أمد الحرب، لاستنزاف روسيا عسكريا واقتصادياً، لكن في الوقت نفسه، فإنَّ هذه الإستراتيجية سلاح ذو حدين، فهي مرهقة كذلك للدول التي تساند أوكرانيا في حربها ضد روسيا، فالإمدادات المالية والعسكرية إلى أوكرانيا ليست بلا حدود، بل الضغط الإقتصادي والتضخم في دول الدعم مرهق جدا للدول الداعمة، وتنبئ بأزمات مستقبلا سياسية واقتصادية فيها، وهو ما من شأنه أن يؤثر في المحور المقابل لروسيا برمته، شأنه شأن روسيا التي ترهقها الحرب كذلك؛ وهو ما ينبئ بإمكانية التفاوض حينها، وحل الأزمة بالطريقة التي تسهم في أن تنال الدول جميعها على مطامعها، والطرف المتضرر من ذلك هو أوكرانيا لوحدها فقط، فلا روسيا ستتنازل عن مكاسبها، ولا الولايات المتحدة والدول الغربية ستتنازل عن مطامعها في أوكرانيا،

وهو ما يقود إلى تفاهمات تسهم في تفتيت أوكرانيا إلى مناطق نفوذ وسيطرة، وبالنتيجة الخسارة الكبيرة ستقع على كاهل الأوكرانيين ودولتهم فقط.

قائمة المصادر:

١. أحمد جلال محمود عبده، السياسة الاميركية تجاه التدخل العسكري الروسي في أوكرانيا وانعكاساتها على حلف الناتو، مجلة كلية السياسة والإقتصاد، (جمهورية مصر العربية، كلية السياسة والإقتصاد/ جامعة بني سويف، المجلد ١٧، العدد ١٦، تشرين الأول / اكتوبر ٢٠٢٢).

٢. أحمد عبيس نعمة، تحديات العدالة الجنائية الدولية: الحرب بالوكالة أنموذجاً، مجلة العلوم القانونية، (بغداد، كلية القانون/ جامعة بغداد، المجلد ٣٢، العدد ١، ٢٠١٧).

٣. ادريس لكريني، حرب أوكرانيا في عام ٢٠٢٢ بين مساري الحسم و اللا مفاوضات، (أبو ظبي، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، ٢٠٢٢/١٢/٢١).

٤. ارسال المانيا دبابات ليوبارد لأوكرانيا: ترحيب اوروبي وموسكو تعتبره خطوة تصعيد خطيرة، موقع قناة (France ٢٤)، ٢٠٢٣/١/٢٥، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)، على الرابط (اخر زيارة: ٢٠٢٣/٤/١١): https://www.france٢٤.com/ar/٢٠٢٣٠١٢٥-%D٨%AA%D٩%A٣-%D٨%AF%D٨%B٢-%D٨%A٥

٥. آشر وسيتير، رهان الاستنزاف: لماذا لن تحسم الأسلحة الحرب الروسية الأوكرانية، (ابو ظبي، مركز المستقبل للأبحاث و والدراسات المتقدمة، ٢٠٢٣/٦/١٥)، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)، على الرابط (اخر زيارة: ٢٠٢٣/١١/١٢): https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/٨٢٨٦/%D٨%B٢%D٨%AF%D٨%B٣

٦. الإعلان المشترك بين قادة من كل من أوكرانيا وروسيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأميركية، بودابست ١٩٩٤/١٢/٥، مؤتمر نزع الاسلحة/ الأمم المتحدة، ١٩٩٤/١٢/٢١، (نيويورك، الأمم المتحدة، رقم الوثيقة١٢٨٥ CD).

٧. امل رنتيسي، الماكينة الألمانية تتباطأ.. هل تعجز برلين عن مواجهة الركود الإقتصادي؟، موقع التلفزيون التركي (TRT) عربي، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) في ٢٠٢٣/٥/٣، على الرابط (اخر زيارة: ٢٠٢٣/١١/١٤): https://www.trtarabi.com/issues/%D٨٨A-١٣٤٧٨٤٢٦%D٨%A٧%D٨%B٥%D٩%٨٤%D٩%A٧%D٨

٨. أوكرانيا تتسلم أول دفعة من أنظمة باتريوت الأمريكية، موقع قناة العالم الإخبارية ، في ٢٠٢٣/٤/١٩، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)، على الرابط (٢٠٢٣/٤/٢١): https://www.alalam.ir/news/٦٥٩٥٩٥٨/%D٨A%D٩%٨٨%D٨%B٣%D٨%D٨%B١%D٨%A٧

٩. ايمان زهران، انعكاسات توسع حلف شمال الأطلسي «الناتو» على الترتيبات الأمنية للكتلة الأوروبية، موقع السياسة الدولية، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) في ٢٠٢٢/٥/٢٢، على الرابط: (اخر زيارة: ٢٠٢٣/١٠/٢٨) https://www.siyassa.org.eg/News/١٨٣٠٣.aspx

١٠. بالأرقام... المساعدات العسكرية الأميركية لأوكرانيا فاقت ما كلفته حرب أفغانستان، شبكة (EURONEWS) الإخبارية ، ٢٠٢٣/٣/٢، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)، على الرابط (اخر زيارة: ٢٠٢٣/٤/١١): https://arabic.euronews.com/٢٠٢٣/٠٣/٠٢/ukraine-russia-us-military-aid-costs-afghanistan-war-financial-military-expenditure

١١. بريان بوند، الفكر العسكري عند ليدل هارت، ترجمة سمير كرم، (بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط١، ايار/ مايو ١٩٧٩).

١٢. بشير سيهان احمد، موقف القانون الدولي من الحرب بالوكالة أو الإنابة (حروب الجيل الرابع)، مجلة جامعة تكريت للحقوق، (تكريت، كلية الحقوق / جامعة تكريت، المجلد ١٣، العدد ٢، الجزء ١، ٢٠١٩).

١٣. بعد الولايات المتحدة... روسيا تنسحب من معاهدة «الأجواء المفتوحة» الدفاعية لوجود «عقبات»، موقع شبكة (٢٤ France) الإخبارية، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) في ٢٠٢١/١/١٥، على الرابط (اخر زيارة: ٢٠٢٣/١٠/١٢): https://www.france٢٤.com/ar/٢٠٢١٠١١٥B٩ AF-/AV٪٨٪A٣D٩A٨٪D٨

١٤. بللوشة امير وبوشنافة شمسة، الصراع الامريكي الروسي في ظل الأزمة الأوكرانية، مجلة دفاتر السياسة والقانون، (الجزائر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، المجلد ١٣، العدد ٣، حزيران/يونيو ٢٠٢١).

١٥. بوتين يعلق مشاركة بلده في معاهدة «ستارت الجديدة» للحد من الأسلحة النووية مع الولايات المتحدة، موقع شبكة (Sky News) العربية الإخبارية، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) في ٢٠٢٣/٢/٢١، على الرابط (اخر زيارة: ٢٠٢٣/١١/١٢): https://www.bbc.com/arabic/world-٦٤٧١٧١٣٨

١٦. بوتين يوقّع قانونا يلغي مصادقة روسيا على معاهدة حظر التجارب النووية، موقع شبكة الجزيرة الإخبارية، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) في ٢٠٢٣/١١/٢، على الرابط (اخر زيارة: ٢٠٢٣/١١/١٢): https://www.aljazeera.net/news/٢٠٢٣/١١/٨٪D٨٪٢٪D٩٪٨٨٪D٩٪٨٨٪D٩٪AA٪D٨-٨٦

١٧. حسام ابراهيم، سياسة الإحتواء ٠٢ : مأزق واشنطن الإستراتيجي في أزمة أوكرانيا، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، ٢٠٢٢/٢/٢٧، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)، (اخر زيارة: ٢٠٢٣/٤/١٩): https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/٧١١٣/٪D٨A٪D٨٪A٧٪D٨٩

١٨. حسيني عبد الحق وعبد الكريم كيبش، استراتيجية الحرب بالوكالة في المنطقة العربية: دراسة حالة إيران في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية الجديدة، المجلة الجزائرية للعلوم الإنسانية والإجتماعية، (الجزائر العاصمة، جامعة الجزائر ٣، المجلد ٦، العدد ١، حزيران/ جوان ٢٠٢٢).

١٩. ديفيد س. غوبرت وهانس وهانس بيننديك، القدرة على الإرغام: مواجهة الأعداء بدون حرب، (كالفورنيا، مؤسسة راند (RAND)، ٢٠١٦)، ص٢٤.

٢٠. روسيا تنسحب من معاهدة أبرمت إبان الحرب الباردة، موقع شبكة الجزيرة الإخبارية، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) في ٢٠٢٣/١١/٧، على الرابط (اخر زيارة: ٢٠٢٣/١١/١٢): https://www.aljazeera.net/news/٢٠٢٣/١١/٧٪D٨٪B١٪D٩٪D٨٪DAD٨٪AA٪D٨AB٪AF

٢١. سامي بيومي، الحرب بالوكالة: هل تتحول الى سمة مميزة للقرن الحادي والعشرين مجلة درع الوطن ، (الإمارات، دائرة التوجيه المعنوي لقيادة القوات المسلحة، العدد ٥٢٩، شباط/ فبراير ٢٠١٦).

٢٢. عبد علي كاظم المعموري، المزاحمة في قلب الأرض: المزاحمة الروسية للولايات المتحدة، (بيروت، دار روافد للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠١٧).

٢٣. عزت سعد، تقييم مسارات الحرب الأوكرانية في عامها الثاني، (أبو ظبي، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، ٢٠٢٣/٣/١٥).

٢٤. عصام عبد الشافي، الحرب الروسية – الاوكرانية ومستقبل النظام الدولي، مجلة لباب للدراسات الاستراتيجية والإعلامية، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، السنة ٤، العدد ١٤، أيار/ مايو ٢٠٢٢).

٢٥. كريم القاضي، كيف نجحت الولايات المتحدة في تحقيق مكاسبها الإستراتيجية في حرب أوكرانيا، في: عام على الحرب

الروسية – الأوكرانية: تحولات ومسارات (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، شباط/ فبراير ٢٠٢٣).

٢٦. اللواء كامل عرابي، استراتيجية إرهاق الخصم: نظرية التقرب العسكري، سلسلة تقديرات إستراتيجية (اسطنبول، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٣٠/ ٩/ ٢٠١٧).

٢٧. محمد عاصم لعروسي، التوازنات العسكرية ومسارات الحرب الروسية الأوكرانية، سلسلة دراسات سياسية، (اسطنبول، المعهد المصري للدراسات، ٢٠٢٢/٦/٢٩).

٢٨. مدحت نافع، مخاطر عالمية: ماذا لو استمرت أزمة سقف الدين الأمريكي؟،(أبو ظبي، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، ٢٠٢٣/٥/٢٩)، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)، على الرابط (آخر زيارة: ٢٠٢٣/١١/١٢): https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/٨٢٤٤/%D٩%٨٥%

٢٩. مدفيديف: تزويد أوكرانيا بالأسلحة يقرب من نهاية العالم النووية، موقع وكالة الأناضول، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) في ٢٠٢٣/٣/٢٤، على الرابط (آخر زيارة: ٢٠٢٣/١٠/١٩): https://www.aa.com.tr/ar/%D٨%AF%D٩%٨٤%D٩%٨٨%D٨%٨٩%٨٨/%٢٨٥٤٩٣٢

٣٠. نقلا عن : المانيا تعلن تورطها بشكل غير مباشر في الحرب الأوكرانية، موقع وكالة (الاناضول)، ٢٠٢٣/١/١٧، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)، على الرابط (اخر زيارة: ٢٠٢٣/٤/١١): https://www.aa.com.tr/ar/%D٨%AF%D٩%٨%A٣%D٩٤%D٩٨%A٩%٨-A٧%٢٧٩٠١٨٨#

٣١. نيكولاس مولدر، سلاح العقوبات، مجلة التمويل والتنمية، (واشنطن، صندوق النقد الدولي، العدد ٥٩ / الرقم ٢، حزيران/ يونيو ٢٠٢٢).

٣٢. الولايات المتحدة تنسحب رسميا من معاهدة "الأجواء المفتوحة" الدفاعية، موقع اذاعة مونت كارلو الدولية، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) في ٢٠٢٠/١١/٢٢، على الرابط (اخر زيارة ٢٠٢٣/١٠/١٢): https://www.mc-doualiya.com/%D٨%A٩%٨٨%D٨%D٩%B٩%D٨%A٧%٨٥٨%D٩%A٣%

English Resources

33. Andrew Mumford, The New Era of the Proliferated Proxy War, The Strategy Bridge Organization, (Internet) 16 November 2017, (last visit: 22 February 2023), at link: https://www.thestrategybridge.org/the-bridge/2017/11/16/the-new-era-of-the-proliferated-proxy-war
34. Cambridge Dictionary, Meaning of Proxy War, (Internet), (last visit 22 February 2023), at link: https://dictionary.cambridge.org/dictionary/english/proxy-war
35. Cole Livieratos Pulling Levers, Not Triggers: Beyond Direct and Indirect Approaches to Irregular Warfare, The Modern War Institute (MWI) at West Point, 4 July 2021, at link (last view: 12 April 2023: https://mwi.usma.edu/pulling-levers-not-triggers-beyond-direct-and-indirect-approaches-to-irregular-warfare/
36. Congressional Research Service, Ukraine: Background and U.S. Policy, (Washington D.C., Congressional Research Service, 1st November 2017).
37. Douglas Barrie & Yohann Michel , War in Ukraine , where quantity as well as quality matters, International Institute for Strategic Studies (IISS), 22nd April 2022, world wide web (Internet): At link (last view: 12 / 4 / 2023): https://www.iiss.org/online-analysis//military-balance/2022/04/war-in-

ukraine-where-quantity-as-well-as-quality-matters

38. Geraint Hughes, My Enemy's Enemy: "Proxy War in International Politics, (Liverpool, Liverpool University Press, April 2012).
39. Megan Kachigan, How To Successfully Implement Indirect Conflict, Internet, (last view: 19April 2023), at link: https://www.teamly.com/blog/indirect-conflict-management-strategies/
40. Tyrone L. Groh, War on The Cheap?: Assessing The Coasts and Benefits of Proxy War, Doctorate Dissertation, (New Yurok, School of Arts and Sciences, Georgetown University, 23 February 2010).

فاعلية التكتلات الاقتصادية في النظام الدولي (مجموعة البريكس أنموذجاً)

The effectiveness of the Economic blocs in the International Order BRICS as a Model)

م. م. أحمد عراك نايف

جامعة الانبار رئاسة الجامعة

البريد الإلكتروني: ahmed.an@uoanbar.edu.iq

الملخص :

أدى تفكك الاتحاد السوفيتي في عام 1991، إلى بروز الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى تنفرد بقيادة النظام الدولي، وتُهيمن على مؤسساته السياسية والاقتصادية، وتوظفها في خدمة مصالحها القومية، وبما يضمن عدم السماح ببروز أي قوى منافسة لها لقيادة النظام الدولي، إلا أنَّه ومنذ بداية القرن الحادي والعشرين، ظهرت مجموعة من الدول صاحبة أعلى معدلات نمو اقتصادي في العالم، ضمن تكتل اقتصادي عُرف باسم مجموعة (بريكس)، كمنافس لهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على النظام الدولي، وتسعى إلى إيجاد نظام دولي جديد متعدد الأقطاب، يكون أوسع شمولاً، وأكثر انصافاً، مستغلة إمكاناتها الاقتصادية الهائلة لتحقيق ذلك.

الكلمات المفتاحية: (النظام الدولي، بريكس، التكتلات الاقتصادية).

Abstract:

The dissolution of the Soviet Union in 1991 led to the emergence of the United States of America as a superpower that is unique in leading the international system and dominating its political and economic institutions and employing them in the service of its national interests in a way that ensures that no competing forces are allowed to emerge to lead the international system. However, since the beginning of the twenty-first century, a group has emerged It is one of the countries with the highest economic growth rates in the world within an economic bloc known as the (BRICS) group as a competitor to the United States of America on the international system and seeks to create a new multipolar international system that is broader, more comprehensive and more equitable, taking advantage of its enormous economic potential to achieve this.

The key words: (International Order, BRICS, Economic blocs).

المقدمة

يُعد الانضمام إلى التكتلات الدولية، أحد أبرز سمات العصر الحديث بالنسبة للدول المتقدمة والنامية على حد سواء، لكن الدول النامية لم تكن تولي أهمية للانضمام إلى تلك التكتلات الدولية في السابق، إلا أنَّ سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية، على النظام الدولي الحالي، ومؤسساته السياسية والاقتصادية، في ظل الأحادية القطبية، جعل الدول النامية تُدرك أهمية أن تكون لها تكتلات دولية موازية للتكتلات الغربية، من أجل زيادة قوتها وتعزيز مكانتها في النظام الدولي، لاسيما الدول النامية ذات الاقتصاديات الأسرع نمواً في العالم، والتي لم تُعد قانعة بمكانتها الدولية، في ظل النظام الدولي الحالي، والتي ركزت في الجانب الاقتصادي، كقوة مرنة ومؤثرة في النظام الدولي في ذات الوقت، فظهر تكتل اقتصادي يحمل اسم (بريكس)، والذي يُعد أبرز التكتلات الاقتصادية الموجودة اليوم على الساحة الدولية، ويضم أقوى الدول النامية اقتصادياً، ويسعى إلى تغيير طبيعة النظام الدولي الأحادي القطبية، وإنهاء السيطرة الغربية عليه، وإيجاد نظام دولي جديد متعدد الأقطاب، يكون لها موقع الصدارة فيه.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في التعرف على ماهية مجموعة البريكس ودولها الأعضاء، ووزنها السياسي والاقتصادي في النظام الدولي، وكيفية توظيفها لإمكاناتها الاقتصادية للتأثير في النظام الدولي.

إشكالية البحث:

يحاول هذا البحث الإجابة عن العديد من التساؤلات، أهمها: ما طبيعة النظام الدولي في الوقت الحاضر، وما طبيعة مجموعة البريكس، وهل مجموعة البريكس تكتل سياسي أم تكتل اقتصادي، وما الأهداف التي تبنتها المجموعة على المستوى الدولي، وما وزنها السياسي والاقتصادي في النظام الدولي، وما أهم التحديات التي تواجهها لتحقيق أهدافها.

فرضية البحث:

يقوم هذا البحث على فرضية مفادها: أنَّه وعلى الرغم من التباين الكبير في دول مجموعة البريكس، وعدم وجود رابط محدد يجمعها معاً، إلا أنَّها باتت ضمن تكتل البريكس تمتلك من الامكانات ما يؤهلها للتأثير في النظام الدولي، لتحقيق المكانة الدولية التي تطمح إليها.

منهجية البحث:

تم استخدام المنهج التاريخي في هذا البحث، من أجل التعرف على الخلفية التاريخية لنشأة مجموعة البريكس ودولها الأعضاء، إلى جانب المنهج التحليلي، لمعرفة أسباب نشوء مجموعة البريكس، وامكانيتها السياسية والاقتصادية، والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، فضلاً عن المنهج الاستشرافي أو المستقبلي، من أجل التنبؤ بالمكانة المستقبلية لمجموعة البريكس في النظام الدولي.

هيكلية البحث: تم تقسيم البحث على ثلاثة مباحث، فضلاً عن المقدمة والخاتمة والاستنتاجات والتوصيات، تناول المبحث الأول التعريف بمجموعة البريكس وأهدافها. وتناول المبحث الثاني دور مجموعة البريكس في النظام الدولي على المستويين السياسي والاقتصادي. أمّا المبحث الثالث والأخير فتناول أهم التحديات الداخلية والخارجية التي تواجه مجموعة البريكس.

المبحث الأول ماهية البريكس

تُعد مجموعة البريكس أحد أهم التكتلات الاقتصادية الدولية، التي تسعى إلى تعزيز قدراتها، بما يضمن لها تحقيق أهدافها الدولية، عن طريق امكاناتها السياسية والاقتصادية الكبيرة، إلا أنّه وقبل الحديث عن امكانات مجموعة البريكس، لا بد لنا من التعرف على ماهية البريكس ودولها الأعضاء اولاً، وهو ما سنتناوله في هذا المبحث الذي قسّم على مطلبين: تناول المطلب الأول التعريف بمجموعة البريكس، في حين تناول المطلب الثاني أهداف مجموعة البريكس، وسيتم توضيح كل منهما كالآتي:

المطلب الأول نشأة مجموعة البريكس

يُعد الانضمام إلى التكتلات الإقليمية أو الدولية، سمة من سمات العصر الحديث، وأحد أبرز عوامل القوة التي تسعى الدول إلى تحقيقها، سواء كان ذلك في مجموعة البريكس أو غيرها من التكتلات الأخرى، وقد استُخدم مصطلح (بريك BRIC) (قبل أن تنضم إليه دولة جنوب أفريقيا)، ليكون التسمية الرسمية لمجموعة البريكس لاحقاً، لأول مرة من قبل العالم الاقتصادي (جيم اونيل)[*1]، كبير

(١)(*) خبير اقتصادي بريطاني من مواليد ١٧ اذار ١٩٥٧ في مدينة مانشستر البريطانية عمل في شركة (Goldman Sachs GS) الامريكية منذ عام ١٩٩٥، شغل منصب كبير الاقتصاديين ورئيس قسم الاقتصاد والسلع والابحاث الاستراتيجية (ECS). من عام ٢٠٠١ حتى عام ٢٠١٠، وفي ايلول ٢٠١٠ أصبح رئيس مجلس إدارة شركة Goldman Sachs Asset Man-agement (GSAM))) ويُعد أول من استخدم مصطلح (بريكس) التي أصبحت مرادفة لمجموعة بريكس التي تضم الدول

الاقتصاديين في شركة أو مجموعة (كولدمان ساكس) الأمريكية[1]، في دراسة أجراها عام 2001، لتحديد قادة الاقتصاد العالمي المستقبليين، والتي كانت تستهدف المستثمرين في المقام الأول، لكنَّ (جيم اونيل) لم يكن يُدرك أنَّ دراسته هذه، ستكون لها عواقب في النظام الدولي فيما بعد، لأنَّ الفكرة قد ترسخت خارج نطاق القطاع الخاص، الذي طرحه(اونيل) وبطرق لم يتوقعها مطلقاً[2]، ففي عام 2008 التقى زعماء الدول الأربعة صاحبة النمو الاقتصادي الأسرع في العالم (البرازيل، وروسيا، والهند، والصين) في جزيرة (هوكايدو)، على هامش اجتماع قمة مجموعة السبعة الكبار (G7)، وتم الاتفاق على التعاون والتنسيق فيما بين هذه الدول، في القضايا الاقتصادية العالمية. وفي حزيران من عام 2009، عُقدت أول قمة رسمية لزعماء الدول الأربعة في مدينة (بيكاتيرينبرغ) الروسية، لتنضم إليها دولة جنوب افريقيا في العام التالي، ليُصبح اسم المجموعة أو التكتل (بريكس BRICS) بدلاً من (بريك BRIC)[3] ، وهي تسمية متأتية من الحرف الأول من أحرف كل دولة من الدول الأعضاء (البرازيل، وروسيا، والهند، والصين، وجنوب افريقيا). وعلى الرغم من أنَّ كل تجمع دولي أو إقليمي، يقوم أو ينشأ على أساس روابط مشتركة تجمع أعضاءه، إلا أنَّ ما يميز مجموعة البريكس عن بقية التكتلات والمجموعات الدولية الأخرى، هو عدم وجود رابط مشترك بين أعضائها، إذ لا يربطها أي رابط تاريخي أو جغرافي أو اجتماعي أو حضاري .... الخ، بل إنَّها تتكون من خمس دول كل واحدة منها مختلفة تماماً عن الأخرى، فضلاً عن أنَّ دولها الأعضاء متأتية من أربع قارات مختلفة (كما هو موضح في الخارطة رقم (1)) وكل دولة منها تمثل حضارة مختلفة ايضاً، حيث الحضارة الغربية اللاتينية المتميزة في البرازيل، والحضارة الشرقية العريقة (الهندوسية) في الهند، والبوذية في الصين، والحضارة الافريقية التي تمثلها دولة جنوب افريقيا، والحضارة السلافية الارثوذوكسية المتميزة عن الشرق والغرب في روسيا، لكنهُ وعلى الرغم من عدم وجود رابط يجمع جميع هذه الدول، فإنَّه من المؤكد وجود رابط سياسي يجمع هذه الدول الخمسة، يتمثل في أنَّها جميعاً من

ذات الاقتصاديات الصاعدة (البرازيل وروسيا والهند والصين ولاحقاً جنوب افريقيا) للمزيد عن حياة جيم أونيل ينظر https://www.bruegel.org/people/oneill-jim تاريخ الزيارة ٢٠٢٣/٤/٢٣.

(١) مهند عبد الواحد النداوي، "بريكس في افريقيا التوجهات الاقتصادية وافاق المستقبل"، مجلة مركز الوحدة العربية، المجلد ٤٠، العدد٤٦٦(بيروت:٢٠١٧)،ص٨٨.

(2) Rachel S. Salzman,» From Bridge to Bul wark: The evolution of BRICS in Russian Grand Strategy», Comillas Journal of International Relations, 2015, p2-3.

(٣) مهند عبد الواحد، مصدر سبق ذكره، ص٨٨.

القوى الصاعدة التي لم تعد قانعة بمكانتها الدولية في النظام الدولي، ومن ثَمَّ فإنَّ الرابط السياسي الذي يجمعها، يتمثل برفضها جميعاً للهيمنة الغربية على النظام الدولي ومؤسساته السياسية والاقتصادية [1].

خارطة رقم (١) توضح التباعد الجغرافي للدول أعضاء مجموعة البريكس.

المصدر : الشبكة المعلوماتية متاح على الرابط: https://images.app.goo.gl/TyxxGKopxaHCYNSk7 تاريخ الزيارة ٢٠٢٣/٤/٢٧.

وكان (جيم اونيل) قد قصد استخدام مصطلح (BRIC)، الذي يعني باللغة الإنكليزية (طابوق) أو (قرميد)، للإشارة إلى الكتلة الدولية الجديدة الصاعدة، التي ستتفوق على الدول السبعة الكبار في المستقبل القريب[2]، فهو استخدم هذا المصطلح (BRIC) كرمز لتحول ثقل الاقتصاد العالمي وانتقاله، بعيداً عن الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية، إذ توقع (اونيل) أن تتجاوز اقتصاديات كل من (البرازيل، وروسيا، والهند، والصين) اقتصاد الولايات المتحدة الامريكية في نهاية الربع الأول من القرن الحادي والعشرين، وعلى اقتصاديات الدول السبعة الكبار (G7) بحلول منتصف القرن الحادي

---

(١) علي عبده، "مصر والانضمام لتجمع بريكس التكتل العابر للقارات والحضارات"، **مجلة افاق افريقية**، مجلد ١٢، العدد ٤٠(القاهرة:٢٠١٤)،ص٧٣وص٧٤.

(٢) ليلى عاشور حاجم و سالي موفق عبد الحميد، "تكتل القوى الاقتصادية الصاعدة مجموعة البريكس انموذجاً"، **مجلة قضايا سياسية**، العدد٤٥و٤٦(جامعة النهرين:٢٠١٦)،ص٥.

والعشرين نفسه، لينتقل حينها ثقل الاقتصاد العالمي من الدول السبعة الكبار، إلى الدول النامية بزعامة (الصين، وروسيا، والهند، والبرازيل)، وقد تعزز هذا التنبؤ بعد الأزمة المالية العالمية عام 2008، التي تجاوزتها دول البريكس قبل الدول الغربية، إذ يرى البعض أنَّ دول مجموعة البريكس، تمتلك من المقومات البشرية والاقتصادية، ما يؤهلها لأن تكون قطب الاقتصاد العالمي حتى قبل منتصف القرن الحادي والعشرين، وأنَّها ستتزعم العالمية بحلول عام 2030، كونها تمتلك جميع المقومات اللازمة لذلك تقريباً، فمن حيث المساحة الجغرافية تُعد روسيا أكبر دولة في العالم من حيث المساحة (أكبر من (7 مليون كم2)، ويبلغ تعداد سكانها حوالي (140) مليون نسمة، ومن حيث تعداد السكان تُعد الصين أكبر دولة من حيث الكثافة السكانية، أكثر من (1,3 مليار نسمة)، وثاني أكبر اقتصاد عالمي بعد الولايات المتحدة الأمريكية، وتُعد البرازيل خامس أكبر دولة من حيث المساحة، ويبلغ تعداد سكانها حوالي (193 مليون نسمة)، كما تُعد الهند سابع أكبر دولة في العالم من حيث مساحتها الجغرافية، ويبلغ عدد سكانها أكثر من (1,2 مليار نسمة)، في حين يبلغ تعداد سكان دولة جنوب افريقيا حوالي (49 مليون نسمة)، ويُعد اقتصادها اليوم أحد أسرع الاقتصاديات العالمية نمواً[1]، وبذلك يُشكل مجموع سكان دول مجموعة البريكس الخمس حوالي (43%) من مجموع سكان العالم تقريباً، وتُشكل مساحتها الجغرافية ربع المساحة الكلية للعالم تقريباً، و تُشكل اقتصادياتها مجتمعة أكثر من (20%) من اجمالي الناتج المحلي العالمي، كما أنَّ احتياطي العملات الصعبة لدول مجموعة البريكس، يصل إلى ما يُقارب الـ(4500 مليار دولار)، وتُقدر تجارتها البينية بحوالي (17%) من حجم التبادل التجاري العالمي، كما تبلغ استثمارات المجموعة الأجنبية حوالي (465 مليار دولار)، وهي بذلك تُشكل ما يُقارب الـ(11%) من مجموع الاستثمارات الأجنبية العالمية، فضلاً عن أنَّ مجموعة البريكس تُعد اليوم أحد أكبر الأسواق العالمية، وأسرع الاقتصاديات العالمية نمواً، وبذلك فإنَّ مجموعة البريكس تُعد اليوم منافساً قوياً لأغنى الاقتصاديات العالمية الحالية وأكبرها[2].

(١)عفيف حيدر واخرون، "أهمية التكتلات الإقليمية في الصراع الدولي"، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات **العلمية**، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد٣٩، العدد٤(دمشق: ٢٠١٧)،ص٢٨٢، وينظر ايضاً: طويل آسيا، «التعاون الاقتصادي بين دول مجموعة البريكس واثره على الاقتصاد العالمي»، **مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية**، مجلد١٠، العدد٣(الجزائر:٢٠١٩)،ص٤٠٣.

(٢) محمد عبد العاطي، "بريكس وافريقيا"، **مجلة افريقيا قارتنا**، العدد٤(القاهرة: ٢٠١٣)، ص١.

المطلب الثاني أهداف مجموعة البريكس

إنَّ وجود أي تكتل دولي او إقليمي، يعني وجود مجموعة من الأهداف يسعى هذا التكتل إلى تحقيقها، والتي يمثل تحقيقها أولوية بالنسبة للدول أعضاء التكتل. وتكتل البريكس ليس استثناءً من ذلك، إذ تسعى دول مجموعة البريكس إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، التي من شأنها أن تزيد من التعاون فيما بينها، وتعزز مكانتها الدولية بين الدول والتكتلات الأخرى، ويُمكن ذكر أهم أهداف تكتل البريكس، كالآتي:

أولاً- الأهداف السياسية: كما ذكرنا آنفاً، إنَّ تكتل البريكس يختلف عن بقية التكتلات الأخرى، وذلك لعدم وجود رابط معين يجمع دوله الأعضاء, إلا أنَّ ما يجمع هذه الدول ضمن تكتل بريكس، أنَّها جميعاً غير مقتنعة بالنظام الدولي الحالي، ومن ثَمَّ فهي تسعى إلى إنشاء نظام عالمي جديد، يكسر القطبية الأحادية، ويكون لها الدور الأكبر فيه، لذلك يُمكن القول إنَّ أهداف مجموعة البريكس السياسية، تتمثل بإيجاد نظام عالمي جديد، قائم على وجود عدة دول رائدة فيه اولاً (ثلاث دول على الأقل)، للحيلولة دون هيمنة قوى عظمى واحدة عليه، كما هو الحال في النظام الدولي الحالي، الذي تُهيمن عليه الولايات المتحدة الأمريكية، وإيجاد نظام يسوده حوار الحضارات لا صراع الحضارات، كما هو الحال في ظل نظام الأحادية القطبية ثانياً، وأن يكون هذا النظام العالمي الجديد متعدد الأقطاب، نظاماً ديموقراطياً تُتخذ جميع القرارات فيه بشكل جماعي، بمشاركة جميع الدول دون تهميش أو اقصاء لأي دولة، كما هو الحال بالنسبة للدول النامية في ظل النظام الدولي الحالي ثالثاً، وتغيير النهج القائم فيما يتعلق بمشكلة سيادة الدول، ووضع حدود ومفاهيم جديدة ونزيهة في ذات الوقت رابعاً[1] وتُحاول مجموعة البريكس تحقيق

هذه الأهداف، عن طريق سعيها إلى الانفتاح على الدول الأخرى، وزيادة عدد أعضائها من الدول النامية، لاسيما ذات الخصائص المتشابهة من حيث التوجهات الدولية، ومعدلات النمو الاقتصادي، وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، من أجل زيادة تأثيرها في النظام الدولي الحالي[٢].

ثانياً- الأهداف الاقتصادية: إنَّ السعي إلى إنشاء نظام عالمي جديد، وإنهاء القطبية الأحادية لا يستلزم وجود أهداف سياسية فحسب، بل أهداف اقتصادية ايضاً تتعلق بإدارة النظام الاقتصادي العالمي، لذلك يُمكن القول إنَّ مجموعة البريكس تستهدف كسر الأحادية القطبية السائدة في الوقت الحاضر،

(1) Miroslaw Przygoda, «The BRICS nations and their priorities», International Journal of Innovation **and** Economic Development, Volume 1, Issue 5,(December 2015),P NO.

(٢) اسلام ابراهيم حسين، "تجمع البريكس والقوى الاقتصادية الصاعدة الفعالية والجاذبية"، **المجلة العلمية**، المجلد٦، العدد١١، (جامعة الاسكندرية: (القاهرة:٢٠٢١)،ص٣٧٦.

وإنهاء هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على السياسات المالية والنقدية العالمية، وإيجاد توازن دولي في العملية الاقتصادية، عن طريق إيجاد بديل حقيقي وفعّال عن المؤسسات المالية والنقدية الحالية، والتي تُهيمن عليها الولايات المتحدة الأمريكية وتتحكم بقراراتها[1]، فقد أدى تفرد الولايات المتحدة الأمريكية

بقيادة النظام الدولي، وسيطرتها على المؤسسات المالية والنقدية الحالية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي)[*2] و(منظمة التجارة العالمية) [**3] إلى جعل هذه المؤسسات أداة سياسية لفرض الهيمنة الأمريكية، أكثر من كونها مؤسسات اقتصادية عالمية قائمة إلى مساعدة دولها الأعضاء، حتى أصبحت هذه المؤسسات تتجاوز اليوم وظائفها الاقتصادية التي انُشئت من أجلها، وأصبحت تتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، عن طريق فرض برامج اقتصادية عند منح القروض، تستهدف فرض الإرادة الأمريكية على الدول النامية، لجعل اقتصادياتها منسجمة وبدرجة كبيرة جداً، أو متماهية مع الجانب

(١) علاء الدين محمد، "واقع ومستقبل مجموعة البريكس على النظام الدولي"، رسالة ماجستير غير منشورة, كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة الازهر، غزة، ٢٠١٨،ص٣٤.

(٢)(*) انشئ كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بموجب اتفاقية (بريتون وودز) عام ١٩٤٤ من اجل وضع اطار للتعاون الدولي في المجال الاقتصادي والحفاظ على استقرار اسعار العملات من خلال تقديم القروض للدول الاعضاء التي تمثل اليوم جميع دول العالم تقريباً من اجل حل مشكلة العجز الحاصل في موازين مدفوعاتها الوطنية، يقع مقرهما في العاصمة الامريكية واشنطن، اذ يُقدم صندوق النقد الدولي القروض قصيرة الاجل بينما يقدم البنك الدولي القروض طويلة الاجل للدول الاعضاء مقابل شروط وبرامج يتم فرضها على الدول المقترضة التي هي في الغالب الدول النامية دون مراعاة لأوضاعها الداخلية، وتتميز كلا المؤسستين بسيطرة الولايات المتحدة الامريكية والدول الغربية عليها والتحكم في قراراتها بما يخدم مصالحها بعد ان تم فك ارتباط الدولار الامريكي بالذهب ليُصبح العملة التي يتم ربط اسعار صرف العملات الاخرى على اساسها باعتباره اقوى عملة عالمية. المصدر: رمزي محمود، **حرب العملات ... الحرب العالمية الثالثة بين المارد الصيني والعملاق الامريكي**، (القاهرة: دار التعليم الجامعي، ٢٠١٩)، ص١٨.

(٣)(**) كان السعي لأنشاء منظمة التجارة العالمية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية الا ذلك لم يتحقق الا بعد مفاوضات طويلة بين الدول الكبرى وثمان جولات من المفاوضات كان اخرها جولة الأورغواي ١٩٨٦-١٩٩٤ التي أنشئت بموجبها منظمة التجارة العالمية التي تهدف الى تحرير التجارة الدولية وإيجاد نظام تجاري دولي اكثر تحرراً، الا ان عملية الانضمام الى عضويتها تتطلب الدخول في مفاوضات شاقة وطويلة ما بين الدولة طالبة الانضمام التي يجب ان تُفصح وتقدم كافة المعلومات عن أنظمتها التشريعية والاقتصادية والقانونية والإدارية ... الخ، وللمنظمة الحق في قبول أو رفض طلب الانضمام، وفي حالة الموافقة على الانضمام اليها تقوم المنظمة بتحديد شروط الانضمام مع الغاء أو تعديل للتشريعات الوطنية للدولة طالبة الانضمام وبحسب شروط المنظمة دون ان يكون للدولة حرية الاختيار، الأمر الذي يمس وبشكل واضح السيادة الوطنية للدول الأعضاء في المنظمة، وبذلك فان المنظمة تمثل الركيزة الثالثة من ركائز النظام الاقتصادي العالمي الى جانب كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي المصدر: اياد عبد علي و رضا عبد الجبار، «آثار منظمة التجارة العالمية على الدول المنظمة اليها»، **مجلة آداب الكوفة**، مجلد١، العدد١٠(جامعة الكوفة،٢٠١١)،ص٧٣.

السياسي للنظام الرأسمالي[1]، لذلك فإنّه ومنذ الاجتماع الأول لدول مجموعة البريكس في عام 2009، أكد قادة هذه الدول بأنَّ أولى أولويات هذه المجموعة أو هذا التكتل، هو إنشاء نظام عالمي جديد متعدد الأقطاب، والارتقاء بواقع الاقتصاد العالمي، عن طريق إصلاح المؤسسات المالية الحالية، وإيجاد نظام مالي واقتصادي عالمي جديد، عن طريق إنشاء مؤسسات مالية عالمية، تكون بديلة عن المؤسسات الموجودة في الوقت الحاضر، والتي تُهيمن عليها الولايات المتحدة الأمريكية، لتعزيز اقتصاديات الدول النامية أولاً، وكسر احتكار هيمنتها على السياسة المالية والنقدية العالمية ثانياً[2]، وهو ما نجحت في تحقيقه مجموعة البريكس كما سنرى في المبحث القادم.

ثالثاً: الأهداف الاجتماعية: لم تقتصر أهداف مجموعة البريكس على الأهداف السياسية والاقتصادية فحسب، بل تعدتها إلى الأهداف الاجتماعية العالمية التي تسعى إلى تحقيقها، وتتمثل هذه الأهداف بالسعي إلى ضمان تأمين الغذاء أو الأمن الغذائي لجميع سكان العالم، وتنمية الطبقة الوسطى وتعزيز دورها الريادي في المجتمعات، بعد أن غيّبت الرأسمالية دور هذه الطبقة واضعفتها بشكل كبير، فضلاً عن الاهتمام الكبير بالدول النامية ومجتمعاتها، عن طريق تنفيذ المشاريع التي من شأنها تطوير قدرات الدول النامية وتنميتها[3] ، إلى جانب تعزيز فكرة التنمية المستدامة، وضمان تقديم المساعدات الإنسانية والإنمائية إلى الدول التي تكون بحاجة إليها، لاسيّما الدول والمجتمعات الفقيرة أو الأكثر فقراً[4].

وبذلك نرى أنَّه، وعلى الرغم من عدم وجود رابط معين يربط دول أعضاء مجموعة البريكس لا تاريخياً ولا ثقافياً، إلا أنَّ تهميشها كسائر الدول النامية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، التي تُهيمن على النظام

الدولي ومؤسساته السياسية والاقتصادية، ولّد الرغبة وعزز الشعور الجماعي لدى قادة هذه الدول

---

(١) حميد الجميلي، "العولمة الاقتصادية وآليات الهيمنة والاحتكار الجديدة"، **مجلة المنتدى**، مجلد٢٨، عدد٢٠٧،(أبو ظبي:٢٠١٣)، ص٩.

(٢) سماح مهدي صالح، "اثر مجموعة البريكس في هيكلة النظام العالمي الجديد متعدد الأقطاب"، **مجلة الكوفة للعلوم القانونية و السياسية**، المجلد١٣، العدد٤٥،ج١،(جامعة الكوفة:٢٠٢٠)،ص٢٢٥وص٢٢٦.

(٣) طارق محمد ذنون، تأثير مجموعة البريكس في إعادة تشكيل النظام الدولي، **مجلة تكريت للعلوم السياسية**، العدد١٩(جامعة تكريت:٢٠٢٠)،ص٩٦.

(٤) Miroslaw Przygoda, op. cit, P NO.

صاحبة أسرع الاقتصاديات نمواً في العالم، بضرورة تغيير شكل النظام العالمي، لذلك يُمكن القول إنَّ مواجهة الهيمنة الأمريكية هو ما جمع هذه الدول الخمس المختلفة حضارياً والمتباعدة جغرافياً، فتبنت هذه المجموعة مجموعة من الأهداف العالمية التي تسعى إلى تحقيقها، وهي أهداف ليست بعيدة المنال بالنسبة لدول مثل مجموعة البريكس، التي تمتلك من المقومات البشرية والاقتصادية، ما يؤهلها للتأثير في النظام الدولي وتغييره، بالشكل الذي يؤدي إلى كسر الهيمنة الأمريكية، ويضمن لها موقع الصدارة فيه.

المبحث الثاني أدوار مجموعة البريكس في النظام الدولي

بعد أن تعرفنا على ماهية مجموعة البريكس ودولها الأعضاء، والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، لا بدَّ لنا من التعرف على أدوار هذه المجموعة في النظام الدولي، وكيف تسعى إلى تحقيق أهدافها المتمثلة بكسر الهيمنة الأمريكية، وتغيير شكل النظام العالمي، وهوما سنتناوله في هذا المبحث، الذي تم تقسيمه على مطلبين: تناول المطلب الأول دور مجموعة البريكس في النظام الدولي على المستوى السياسي، وتناول المطلب الثاني الدور الاقتصادي العالمي لمجموعة البريكس، وسيتم توضيح ذلك كالآتي:

المطلب الأول الدور السياسي لمجموعة البريكس في النظام الدولي

يكاد يتفق أغلب الباحثين على أنَّ تجمع بريكس هو تجمع اقتصادي، يضم الدول صاحبة أعلى معدلات نمو في العالم، غير أنَّ هذا لا يعني عدم وجود دور سياسي لمجموعة البريكس في النظام الدولي، لأنَّ طموحات المجموعة السياسية بدأت تطغى على طموحاتها الاقتصادية، كونها غير قانعة بمكانتها الدولية في ظل النظام الدولي الحالي، فما يجمع هذه الدول الخمس المختلفة، هو رفضها جميعاً للهيمنة الأمريكية، لذا فإنَّ هذه الدول وجدت قوتها مجتمعة في مجموعة البريكس، لإصلاح النظام الدولي الحالي، وكسر الهيمنة الأمريكية عليه، وتغييره من أحادي القطبية إلى متعدد الأقطاب يكون لها موقع الريادة فيه، فازداد دور المجموعة مؤخراً على الساحة الدولية، فأصبحت تتدخل في القضايا السياسية العالمية، كالبرنامج النووي الإيراني، والأزمة السورية التي اعترضت على الطريقة الأمريكية لإنهائها، عن طريق عضويّ المجموعة الدائمَين في مجلس الأمن (روسيا والصين) لأكثر من خمس مرات، والحقيقة إنَّ الغاية من تدخل مجموعة البريكس في مثل هذه القضايا العالمية، هو ليس لحلها فقط، بل هي تريد أن تبرهن للولايات المتحدة الأمريكية، قدرتها على التعامل مع المشكلات والأزمات الدولية، وحلها بوسائلها

الخاصة[1]، لا وفق الرؤية الأمريكية فقط، ومن ثَمَّ فإنَّ اعتراض المجموعة ووقوفها بوجه الولايات المتحدة الأمريكية لحل الأزمات الدولية، يُحتم على الولايات المتحدة الأمريكية التعامل معها، والقبول بدورها الدولي كشريك لا كتابع لها[2]، لأنَّ وجود كل من روسيا والصين عضويّ مجموعة البريكس ضمن

الأعضاء الدائمين لمجلس الأمن، وامتلاكهما لحق النقض (الفيتو Veto)، يضمن لها الوقوف بوجه الهيمنة الأمريكية، ويزيد من تأثير المجموعة على الساحة الدولية[3]، ولذلك فإنَّ مجموعة البريكس تسعى إلى إضافة أعضائها الآخرين إلى مجلس الأمن كأعضاء دائمين، إلى جانب كل من روسيا والصين، ففي عام 2012 قدمت روسيا مقترحاً إلى الأمم المتحدة، يتضمن إضافة كل من البرازيل والهند إلى مجلس الامن كأعضاء دائمين، من أجل زيادة تأثير المجموعة في النظام الدولي، للحد من هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على المجلس، واستخدامه كأداة لإسقاط وتغيير الأنظمة غير المرغوبة أمريكياً، الأمر الذي عارضته الولايات المتحدة الأمريكية بشدة، لأنَّها تُدرك خطورة أن تكون أربعة من دول مجموعة البريكس أعضاءً دائمين في مجلس الأمن من أصل خمسة دول[4]، إذ تسعى مجموعة البريكس إلى زيادة تأثيرها السياسي في الشؤون الدولية، من أجل إصلاح النظام الدولي الحالي، وصولاً إلى نظام عالمي جديد متعدد الأطراف، يكون أكثر عدالة وأكثر ديموقراطية وأوسع شمولاً وتمثيلاً[5]، فهي تمتلك اليوم قوة عسكرية هائلة، يُمكن أن تستخدمها كوسيلة لردع الإرادة الأمريكية، فيما يتعلق باعتراضها على طريقة التعامل الأمريكية مع المشكلات والأزمات الدولية، إذ تُصنف كل من روسيا والصين والهند ضمن الجيوش العشرة الأوائل عالمياً، من حيث تعداد الجيوش ونوعية السلاح والتدريب، لذلك يُمكن القول إنَّ مجموعة البريكس هي مجموعة سياسية أكثر منها اقتصادية، كونها أصبحت بمثابة تكتل سياسي لمواجهة هيمنة

(١) سارة قاسم عبد الرضا وعلاء جبار احمد، "الدور الدولي لتجمع بريكس"، **المجلة السياسية والدولية، العدد ٤١-٤٢ (الجامعة المستنصرية: ٢٠١٩)**، ص١٥٦.

(٢) فكرت نامق عبد الفتاح وكرار أنور ناصر، "التفاعلات الإقليمية والدولية والازمة السورية"، مجلة قضايا سياسية، العدد٣٤،(جامعة النهرين:٢٠١٤)، ص١٠.

(٣) الطيف عبد الكريم، "دول البريكس شراكة من اجل التنمية والتعاون والتكامل من اجل نظام اقتصادي عالمي متعدد القطبية"، **مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة**، العدد٣٠،(جامعة الجزائر٣: ٢٠١٤)، ص١٦.

(٤) سماح مهدي صالح، مصدر سبق ذكره، ص٢٢٦.

(٥) طارق محمد ذنون، مصدر سبق ذكره، ص١٠٩.

الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الغربيين[1]، وصولاً إلى نظام عالمي جديد يتلاءم وامكاناتها الدولية، لكنها وإن كانت تستهدف إقامة نظام عالمي جديد متعدد الأقطاب، إلا أنَّها تسعى إلى تحقيق ذلك تدريجياً وبالطرق المرنة (الصعود السلمي)، أي أنَّ مجموعة االبريكس من أجل تحقيق أهدافها، فإنَّها لا تتبنى نهجاً عدوانياً في صعودها كما فعلت المانيا النازية (سابقاً)، فضلاً عن أنَّ دول مجموعة البريكس هي في الأساس قوى إقليمية قبل تأسيس مجموعة البريكس، فالبرازيل هي فاعل رئيس في أمريكا اللاتينية، ودولة جنوب افريقيا لديها تاريخ طويل من التوسع والهيمنة على جوارها الإقليمي (نامبيا، وزيمباوي، وزامبيا)، وأنَّها بعد نهاية حقبة التمييز العنصري في القارة الافريقية، فإنَّ أكثر ما امتازت به دولة جنوب افريقيا، هو ديناميكية التفاعلات الافريقية الثنائية منها، ومتعددة الأطراف كذلك، كدورها في الاتحاد الافريقي ودورها الفاعل في مبادرة تنمية افريقيا (نيباد)، والهند تُعد هي القائد الإقليمي في منطقة جنوب آسيا، وتسعى إلى توسيع دائرة نفوذها، وصولاً إلى منطقة آسيا الوسطى وشرق آسيا، وروسيا القيصرية لا تزال تنظر إلى منطقة آسيا الوسطى والقوقاز المجاورة لها، كجزء من أراضيها التي لا بُد من استعادتها، والصين قد تكون صاحبة النفوذ الأكبر من بين جميع هذه الدول، إذ يمتد نفوذها الإقليمي من جنوب آسيا ومنطقة آسيا الوسطى، وصولاً إلى شرق آسيا وجنوب شرقها، مستعينة بنجاح نموذجها الاقتصادي وقوتها الناعمة، لتوسيع مناطق نفوذها عالمياً[2]، لكن مجموعة البريكس وبالرغم من كل ذلك، فإنَّها وفيما يتعلق بسعيها إلى إقامة نظام دولي جديد متعدد الأقطاب، فإنَّها تنحى منحاً سلمياً في سبيل تحقيق أهدافها، ولذلك فهي حريصة على عدم الظهور بمظهر المتحدي للولايات المتحدة الأمريكية، فما يُميز مجموعة بريكس هو انه وإن كان أعضاؤها بهذه القوة وهذه الإمكانات، فضلاً عن كون كل من روسيا والصين ضمن الأعضاء الدائمين لمجلس الأمن، ومن ضمن القوى النووية الكبرى عالمياً إلى جانب الهند التي أحد أعضاء المجموعة ايضاً، إلا أنَّها تسعى إلى الوصول إلى مكانتها

الدولية بالطرق السلمية، فقد توافق قادة مجموعة البريكس جميعاً، على ضرورة تفعيل مبدأ عدم

(١) علاء الدين محمد، مصدر سبق ذكره، ص٤٠.

(٢) عبد القادر محمد دندن، **الأدوار الإقليمية الصاعدة في العلاقات الدولية**، (عمان: مركز الكتاب الاكاديمي، ٢٠١٤)، ص٦١.

استخدام القوة في العلاقات الدولية، وضرورة حل النازعات الدولية بالطرق السلمية، وقد تنامى دور مجموعة البريكس في هذا الصدد، عن طريق فاعليتها في المشاركة في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. ففي عام 2010 احتلت الهند المرتبة الثالثة عالمياً من بين أكثر الدول مساهمة في عمليات حفظ السلام، كما تُعد الصين اليوم أكبر المساهمين في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، من بين الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن، إلى جانب المشاركة الفاعلة لبقية أعضاء المجموعة، الأمر الذي يعكس الوزن السياسي العالمي لمجموعة البريكس، لإحداث التغيير المنشود في النظام الدولي، وبما يضمن تبوءها موقع الريادة فيه[1].

المطلب الثاني الدور الاقتصادي لمجموعة البريكس في النظام الدولي

يتألف النظام الاقتصادي العالمي في ظل الأحادية القطبية، من ثلاثة نظم، هي: (النظام المالي الدولي الذي يُمثله (البنك الدولي)، والنظام النقدي الدولي الذي يُمثله (صندوق النقد الدولي)، والنظام التجاري الدولي الذي تُمثله (منظمة التجارة العالمية)، وتُهيمن الولايات المتحدة الأمريكية على هذه المؤسسات الثلاث جميعاً، وتوظفها كأدوات لنشر العولمة الاقتصادية، وانتهاك السيادة الوطنية للدول الأعضاء، فقد تمت صياغة أهداف كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي منذ تأسيسهما، وفقاً للأهداف والمصالح الأمريكية، ومنظمة التجارة العالمية ليست استثناءً من ذلك ايضاً، بسبب ضخامة حصصها المالية في رأس مال هذه المؤسسات، الأمر الذي يجعل منها صاحبة أعلى قوة تصويتية فيها، فقد جعلت الولايات المتحدة الأمريكية من آلية اتخاذ القرارات في هذه المؤسسات والتصويت عليها، لا على أساس قدم المساواة أو وفقاً لحجم سكان الدول الأعضاء فيها، بل على أساس حجم المساهمات المالية لكل دولة في هذه المؤسسات[2]، وبما أنَّ الولايات المتحدة الأمريكية هي صاحبة أعلى حصة مالية في هذه المؤسسات، فقد ضمنت لنفسها الهيمنة عليها، عن طريق اعتمادها لنظام (وزن الأصوات) كآلية لاتخاذ القرارات، الأمر الذي يجعل منها تمتلك حق النقض أو الـ(الفيتو Veto) ضد القرارات التي تتعارض مع مصالحها، ليس في مجلس الأمن فحسب، بل في هذه المؤسسات ايضاً، ويجعل من دور بقية الأعضاء

(١) محمد ميسر فتحي، "التغيير في النظام الدولي ومراكز القوى العالمية- رؤية مستقبلية"، **مجلة تكريت للعلوم السياسية**، مجلد٢، العدد٤ (جامعة تكريت:٢٠١٥)، ص١٢٩.
(٢) سماح مهدي صالح، مصدر سبق ذكره، ص٢٥١.

هامشياً، في ظل الهيمنة الأمريكية على هذه المؤسسات[1]، إلى جانب الشروط القاسية المصاحبة للقروض التي تُقدمها هذه المؤسسات، والتي تعكس المصالح الأمريكية دون مراعاة لخصوصية

الدول المقترضة[2]. الأمر الذي دفع دول مجموعة البريكس، إلى السعي إلى إنهاء هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية، على النظام الاقتصادي العالمي عن طريق الإمكانات الاقتصادية الكبيرة التي تتمتع بها، فالصين تُمثل ثاني أكبر اقتصاد عالمي بعد الولايات المتحدة الامريكية، ومن المتوقع في المستقبل القريب أن تتجاوز الولايات المتحدة الأمريكية، وتتفوق عليها، لتُصبح الدولة الأولى اقتصادياً، وتحتل البرازيل المرتبة السادسة عالمياً من حيث قوة اقتصادها، والأولى من حيث تصدير المعادن الخام لاسيما الحديد، ويحتل الاقتصاد الهندي المرتبة العاشرة عالمياً من حيث تبادل العمولات، والمرتبة الرابعة من حيث معدل القوة الشرائية، أما روسيا فهي الدولة الأولى عالمياً في انتاج النفط، والثانية في انتاج الغاز، ويحتل اقتصادها المرتبة الحادية عشر عالمياً، من حيث الناتج المحلي الإجمالي، والمرتبة السادسة عالمياً من حيث القوة الشرائية، في حين يُصنف اقتصاد دولة جنوب افريقيا بأنَّهُ أحد أسرع الاقتصاديات نمواً في العالم، بسبب الثروات الطبيعية الهائلة التي تتمتع بها لاسيّما النادرة منها كالذهب والالماس والبلاتين... الخ، كما أنَّها تمتلك سوقاً للأوراق المالية، مُصنف ضمن أفضل عشرين سوقاً للأوراق المالية في العالم، كما يُصنف نظامها المصرفي ضمن أفضل عشرة أنظمة مصرفية عالمية [3]، هذه الإمكانات الاقتصادية للدول أعضاء مجموعة البريكس، هي التي جعلت (جيم اونيل) يتوقع بأنَّها ستقلب النظام الاقتصادي العالمي في دراسته المستقبلية بعنوان «حلم البريك – الطريق نحو 2050»، التي ذكر فيها أنَّ الإمكانات

---

(١) رمضان بطوري والشريف بقة، "اصلاح نظام الحصص في صندوق النقد الدولي قراءة في إشكالية الحساب والاتجاهات الحديثة للإصلاح دراسة نظرية"، **مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات**، العدد٤٣ (القدس: ٢٠١٨)، ص٣١٠.

(٢) بلقاسم العباس، "التثبيت والتصحيح الهيكلي، **سلسلة جسر التنمية**، العدد ٣١ (الكويت:٢٠٠٤)، ص١٤.

(٣) فادية كروي و شيهاز بوصبيغة، "السياسة النقدية غير التقليدية واشكالية ادارة التدفقات الرأسمالية الى الاسواق الناشئة دراسة حالة دول البريكس خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٥" رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى، الجزائر،٢٠١٧،ص٧٥-ص٧٨.

الاقتصادية الهائلة لروسيا والهند والصين والبرازيل، ستجعل منها تستغني عن الدعم الأمريكي او الأوروبي في المستقبل القريب، «فالبرازيل ستتجاوز إيطاليا في عام 2025، وروسيا ستتجاوز بريطانيا في عام 2027، وألمانيا في عام 2028، والهند ستتجاوز اليابان في عام 2032، والصين ستتجاوز الولايات المتحدة الأمريكية في عام 2041، وستُصبح القوة الاقتصادية العظمى عالمياً، وفي حلول عام 2050، سيتم إعادة هيكلة الاقتصاد العالمي، وستتغير مراكز النفوذ عالمياً بعد أن تسحب دول مجموعة البريكس البساط من تحت أقدام القوى الاقتصادية التقليدية»[1]، لاسيّما أنَّ الصين ومنذ عام 2010، وهي تحتل المرتبة الثانية عالمياً بعد الولايات المتحدة الأمريكية، كثاني أكبر اقتصاد عالمي (4,9 تريليون دولار)[2]، أمام كل هذه الإمكانات المنفردة التي ركز فيها (اونيل) في عام 2001، والتي اجتمعت في عام 2008، واتخذت من دراسته اسماً لها (بريك)، لتُصبح في عام 2009 (بريكس)، بعد انضمام دولة جنوب افريقيا إليها، وأمام ثبات القوى التقليدية على مواقفها الدولية، وهيمنتها على المؤسسات الاقتصادية العالمية، أصبحت مسألة تغيير النظام الاقتصادي العالمي، وإعادة هيكلته أمراً ضرورياً بالنسبة لمجموعة البريكس، التي شرعت بإنشاء وتأسيس مؤسسات مالية دولية جديدة، موازية أو رديفة للمؤسسات المالية التقليدية التي تُهيمن عليها الولايات المتحدة الامريكية وحلفاؤها الغربيين، بهدف تغيير النظام المالي العالمي، وإعادة هيكلته ليكون أكثر ديموقراطية، وأوسع تمثيلاً، وأكثر انصافاً [3] ، فلجأت مجموعة البريكس إلى إنشاء وتأسيس مؤسسات مالية دولية بعيداً عن القوى التقليدية، من أجل إرساء قواعد النظام العالمي الجديد[4]، فعمدت إلى إنشاء مؤسستين ماليتين في غاية الأهمية، هما: (بنك التنمية الجديد) و(صندوق الترتيبات الاحتياطية)، وسيتم توضيح عمل كل منهما على حِدة، وكالآتي:

أولاً- بنك التنمية الجديد: تم الإعلان رسمياً عن إنشاء (بنك التنمية الجديد)، من قبل دول مجموعة

---

(١) عبد القادر ورسمة غالب،"بريكس ومكانتها في البنية الدولية"، **مجلة آفاق المستقبل**، العدد٢٦(أبوظبي: ٢٠١٥)، ص٣٠.

(٢) محمد خنوش، "الفواعل الدولية المؤثرة في النظام الدولي"، **مجلة المفكر**، العدد١٠(جامعة محمد خيضر: الجزائر:٢٠١٤)، ص١٩٨.

(٣)محمد العسومي، "مجموعة بريكس نموذجاً للتغييرات الدولية"، مجلة آفاق المستقبل، العدد١٩(ابوظبي:٢٠١٣)،ص٦٥.

(٤) مجموعة مؤلفين، **مستقبل النظام الدولي في ظل استمرارية جائحة كورونا السيناريوهات المحتملة**، (برلين، المركز الديموقراطي العربي:٢٠٢١)،ص١٤.

البريكس في القمة السادسة للمجموعة، والتي عُقدت في مدينة (فورتاليزا) البرازيلية في عام 2014، ومقرهُ

في مدينة (شنغهاي) الصينية، بهدف استغناء دول مجموعة البريكس عن المؤسسات المالية الدولية الحالية، التي تُهيمن عليها الولايات المتحدة الأمريكية وتتحكم بقراراتها أولاً، ولتشجيع بقية الدول النامية على المزيد من الاستقلالية، والابتعاد عن سطوة ونفوذ تلك المؤسسات (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) ثانياً[1]. أمّا رأس مال البنك فيتكون من (100 مليار دولار) موزعة على الدول الأعضاء، كالآتي: (الصين (41) مليار دولار، بعدَّها صاحبة أكبر اقتصاد في المجموعة، وثاني أكبر اقتصاد عالمياً، و(18) مليار دولار موزعة بالتساوي على كل من روسيا والهند والبرازيل، أمّا دولة جنوب افريقيا فكانت المساهم الأصغر في رأس مال الصندوق، والتي أسهمت (5 مليار دولار)[2]، إذ سيُتيح هذا البنك الموارد المالية اللازمة لإنشاء مشاريع البنية التحتية، بهدف تحقيق التنمية المستدامة في الدول النامية بشكل عام، ودول المجموعة على وجه الخصوص، وتكون قروضه متاحة للقطاعين العام والخاص، كما أنَّ دور هذا البنك لن يكون مقتصراً على الدعم المادي او المالي فقط ، بل إنّه سيُقدم الدعم والمشورة الفنية اللازمة لجميع المشاريع التي يُمولها، أما عضوية هذا البنك فهي لا تزال مقتصرة على دول مجموعة البريكس الخمسة فقط، لكنهُ ووفقاً لاتفاقية إنشائه فإنَّ عضويته متاحة لجميع أعضاء الأمم المتحدة، ولذلك ارتأت المجموعة تسميته بـ(بنك التنمية) بدلاً من (بنك بريكس)، حتى تكون عضويته متاحة لجميع الدول، أمّا أهم ما يميز هذا البنك عن المؤسسات المالية الحالية، فهو نظام التصويت على قراراته والتي تكون بالأغلبية، ولا وجود لما يسمى بنظام وزن الأصوات، أو حق النقض، أو الـ(Veto) على قراراته، كما هو الحال في صندوق النقد الدولي[3].

ثانياً- صندوق الترتيبات الاحتياطية: أنشئ (صندوق الترتيبات الاحتياطية) أو (صندوق احتياطي

(١) طارق محمد ذنون، مصدر سبق ذكره، ص٩٢.

(2) Fabiano Mielniczuk, The BRICS› Economic Institutions and International Politics: https://www.e-ir.info/2014/08/18/the-brics-economic-institutions-and-international-politics تاريخ الزيارة ٢٠٢٣/٦/١٢.

(٣) سعد عبيد علوان وفاضل عبد علي، "علاقة منظمة شنغهاي للتعاون بالمنظمات والاحلاف الأخرى"، **مجلة العلوم السياسية**، العدد٥٤(جامعة بغداد: ٢٠١٨)،ص٢٣٦.

الطوارئ) التابع لمجموعة بريكس في القمة السادسة للمجموعة، والتي عُقدت في مدينة (فورتاليزا) البرازيلية في عام 2014، برأس مال مقدارهُ (100 مليار دولار) ايضاً، بهدف مساعدة الدول الأعضاء على مواجهة التحديات الاقتصادية، حال تعرضها لأي أزمات أو اضطرابات مالية، كما عُد هذا الصندوق بأنّهُ ليس مجرد صندوق مالي فحسب، بقدر ما هو مجموعة من الاتفاقيات الثنائية بين الدول أعضاء مجموعة البريكس، من أجل تشكيل احتياطي كبير من العملات الأجنبية[1]، لمساندة الدول الأعضاء في أوقات الطوارئ، إذ يستهدف هذا الصندوق تحقيق عدة مهام، أهمها: تجنيب الدول النامية بشكل عام ولاسيّما الدول الأعضاء، من التعرض لمشكلة نقص السيولة (قصيرة الأمد)، التي تُعاني منها أغلبية الدول النامية، وتعزيز شبكة الأمان المالية العالمية، وتحقيق عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول النامية، عن طريق تقديم القروض المالية لهذه الدول، ومساعدتها على مواجهة أي أزمة مالية قد تتعرض لها، دون المساس بسيادتها الوطنية، وهي خطوة غير مسبوقة في النظام الدولي القائم، إذ لم يسبق أن قامت إحدى التكتلات الدولية الأخرى بها، كون هاتان المؤسستان (بنك التنمية الجديد، وصندوق الترتيبات الاحتياطية)، سيكونان بديلاً عن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، كما يستهدف إنشاء هاتين المؤسستين الماليتين، تدويل العملات المحلية لدول المجموعة الأعضاء، عن طريق استخدام العملات المحلية في المبادلات التجارية ما بين دول المجموعة الخمسة، تمهيداً للتخلي وبشكل نهائي عن هيمنة الدولار الأمريكي على المعاملات والمبادلات التجارية[2]، كما تعمل مجموعة البريكس على إنشاء «نظام دفع مالي موحد»، والذي سيُطلق عليه اسم (BRICS PAY)، والذي سيُستخدم للدفع في أي عملية شراء بين دول المجموعة، حتى تتمكن من التقليل من اعتمادها على الدولار الأمريكي، عن طريق استخدام عملاتها الوطنية في مبادلاتها التجارية[3]، وقد ادركت مجموعة البريكس أهمية هذه الفكرة (إنشاء نظام دفع مالي موحد)، بعد أن أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية، تستخدم العقوبات الاقتصادية كأداة

---

(١) مهند عبد الواحد النداوي، مصدر سبق ذكره، ص٩.

(٢) فاطمة امحمدي، "الدبلوماسية الاقتصادية للقوى الصاعدة دول بريكس نموذجاً"، **مجلة السياسية الدولية**، العدد٢١٢ (القاهرة:٢٠١٨)،ص٤١.

(3)BRICS Countries Plan Common Payment System, Russia business today, March, 2019, https://russia-businesstoday.com/economy/brics-countries-plan-common-payment تاريخ الزيارة ٢٠٢٣/٧/١٩

لمعاقبة الخصوم، وإدامة هيمنتها على النظام الدولي، لاسيّما بعد فرضت تلك العقوبات على روسيا، التي هي إحدى دول المجموعة الأعضاء، بعد أن قامت بضم شبه جزيرة القرم إليها في عام 2014[1]، وهي استراتيجية جديدة أعدتها دول مجموعة البريكس، لتحدي هيمنة الولايات المتحدة الامريكية على النظام الاقتصادي العالمي، إذ أصبح يُنظر اليوم إلى هاتين المؤسستين الماليتين، على أنَّهما وضعتا لتحدي الولايات المتحدة الأمريكية، وكسر القواعد التي وضعتها للهيمنة على المؤسسات المالية العالمية، دون مراعاة لبقية دولها الأعضاء، الأمر الذي جعل من مجموعة البريكس فاعلاً رئيساً في العلاقات المالية والاقتصادية والتجارية الدولية، ويجعل من مؤسساتها المالية بديلاً عن المؤسسات التقليدية القائمة[2].

وبذلك نرى أنَّ لمجموعة البريكس دوراً فاعلاً في النظام الدولي على المستويين السياسي والاقتصادي، فعلى الرغم من النظر إلى مجموعة البريكس على أنَّها تكتل اقتصادي لا سياسي، إلا أنَّ الدور السياسي العالمي للمجوعة، يبدو جلياً في النظام الدولي، عن طريق وجود عضوين من أعضائها (روسيا والصين) في العضوية الدائمة لمجلس الامن، لمنع تمرير أي قرارات لا تتماشى وأهداف المجموعة وتطلعاتها، وهو بحد ذاته عامل قوة ووزن سياسي كبير للمجموعة، إلى جانب سعيها الدؤوب إلى ضم بقية الأعضاء في المجموعة إلى العضوية الدائمة لمجلس الأمن وتوسعته، بدلاً من أن يبقى حكراً على دوله الخمس الحالية فقط، فضلاً عن تدخل المجموعة في الأزمات العالمية، وطرحها لرؤيتها الخاصة بها، فيما يتعلق بكيفية حل تلك الأزمات بدلاً من أن يبقى حلها حكراً على الرؤية الغربية أو الأمريكية، أما على المستوى الاقتصادي فيُمكن القول إنَّ مجموعة البريكس قد نجحت في كسر الهيمنة الأمريكية على المؤسسات المالية الدولية، عن طريق استغنائها عن تلك المؤسسات التي تُهيمن عليها الولايات المتحدة الأمريكية، عن طريق إنشائها لمؤسساتها الدولية الخاصة بها (بنك التنمية الجديد وصندوق الترتيبات الاحتياطية).

المبحث الثالث التحديات التي تواجه مجموعة البريكس

لا شكَّ أنَّ قيام أي تكتل دولي بحجم تكتل بريكس، الذي يسعى إلى تغيير النظام السياسي والاقتصادي العالمي، وكسر هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية، وسيطرتها على مؤسساته السياسية والاقتصادية،

(١) طارق محمد ذنون، مصدر سبق ذكره، ص٩٤.
(٢) محمد العسومي، مصدر سبق ذكره، ص٦٦.

سيُواجه مجموعة من التحديات التي تقف عائقاً بوجهه، وتحاول عرقلته عن تحقيق أهدافه. ولأجل التعرف على تلك التحديات وطبيعتها، قُسّم هذا المبحث على مطلبين: تناول المطلب الأول التحديات الداخلية التي تواجه مجموعة البريكس، وتناول المطلب الثاني التحديات الخارجة، وسيتم توضيح كل منهما كالآتي

المطلب الأول التحديات الداخلية

يُقصد بالتحديات الداخلية لمجموعة البريكس، تلك الموجودة داخل الدول الأعضاء في مجموعة البريكس، سواء كانت هذه التحديات داخل الدولة العضو نفسها، أو ما بينها وبين بقية أعضاء المجموعة الآخرين، ويُمكن ذكر أهم التحديات الداخلية التي تواجه مجموعة البريكس، كالآتي:

أولاً- **التحديات السياسية:** تتمثل التحديات السياسية لمجموعة البريكس، باختلاف الأنظمة السياسية للدول أعضاء المجموعة، وتباين أنظمتها السياسية، إلى جانب طغيان المصالح الوطنية لكل دولة من الدول الأعضاء، على حساب مجموعة البريكس وأهدافها ككل، ويُمثل هذا التحدي أكبر التحديات التي تواجهها مجموعة البريكس، لأنَّ المصالح الوطنية لكل دولة من دول المجموعة الأعضاء، تطغى على مصالح المجموعة وأهدافها ككل، وإنَّ التوفيق بين مصالح الدول الأعضاء المختلفة، يُسبب اختلافات كبيرة بين الدول أعضاء المجموعة، إذ إنَّ الإمكانات المشتركة لدول المجموعة، لا يتم ترجمتها إلى عمل تعاوني جماعي واقعي، ولذلك فإنَّ كل دولة من دول المجموعة، ستكون مضطرة إلى السعي إلى تحقيق أهدافها، ومواجهة تحدياتها منفردة، لتجد المجموعة نفسها أمام تحديات من الصعب معالجتها، كالفقر والفساد والتخلف.... الخ [1]، إلى جانب الفساد السياسي المستشري في دول المجموعة، والناتج عن ضعف مؤسساتها السياسية، وعدم قدرتها على اتخاذ القرارات، نتيجة لسيطرة بعض المسؤولين الحكوميين على مفاصل الدولة، وتمتعهم بسلطات استثنائية، وبما يتوافق ومصالحهم الشخصية في كثير من الأحيان، في ظل انعدام الشفافية، وعدم وضوح القوانين، فضلاً عن جمود أنظمتها السياسية وتشريعاتها الداخلية، وضعف أداء مؤسساتها التشريعية والتنفيذية وحتى القضائية[2]، الأمر الذي

(١) عبد القادر ورسمة غالب، مصدر سبق ذكره، ص٣٣.

(٢) هشام مصطفى محمد، "الفساد الاقتصادي واثره على التنمية في الدول النامية وآليات مكافحته من منظور الاقتصاد الإسلامي والوضعي"، **مجلة كلية الشريعة والقانون**، العدد ٣٠، ج٢، (جامعة الازهر: القاهرة:٢٠١٥)،ص٥٤٧.

ينعكس سلباً على وحدة المجموعة وسمعتها الدولية[1]. ويوضح الجدول ادناه ترتيب دول مجموعة البريكس، من حيث مؤشر الفساد فيها، بحسب تقرير «منظمة الشفافية الدولية لعام 2023».

جدول رقم (١) يوضح مؤشر الفساد في الدول اعضاء مجموعة البريكس بحسب تقرير منظمة الشفافية الدولية لعام ٢٠٢٣.

ت	اسم الدولة	الترتيب
١	الصين	٤٢
٢	جنوب افريقيا	٤١
٣	الهند	٣٩
٤	البرازيل	٣٦
٥	روسيا	٢٦

Source: Transparency International Organization corruption Perception Index 2023.

ثانياً- التحديات الاقتصادية: وتتمثل هذه التحديات بنقص الموارد الاقتصادية لبعض دول المجموعة لاسيّما الصين، بسبب الكثافة السكانية العالية، فضلاً عن الاختلاف الكبير في السياسات الاقتصادية ما بين دول المجموعة، إذ لا يوجد لدى مجموعة البريكس سياسة اقتصادية موحدة لجميع دولها الأعضاء، بل تتبع كل دولة السياسة الاقتصادية الخاصة بها، والتي تختلف عن السياسة الاقتصادية لبقية دول أعضاء المجموعة الآخرين، الأمر الذي يؤدي إلى تداخل عدة أنظمة اقتصادية دولية، ذات سياسات مالية، ومعدلات نمو، وعملات مختلفة في نظام اقتصادي واحد[2]، إلى جانب عدم وجود سياسة تجارية منسقة، إذ تلجأ بعض دول المجموعة التي لها ثقل اقتصادي كبير، إلى اتباع سياسة الاغراق إزاء بقية أعضاء المجموعة الآخرين، فالمنتجات الصينية اليوم تغزو الأسواق البرازيلية، وأسواق دولة جنوب افريقيا الأمر الذي انعكس سلباً على الصناعات الوطنية لأسواق هاتين الدولتين، كما أنَّ هناك خلافاً كبيراً بين روسيا والصين حول أسعار النفط الروسي والكميات المصدرة منه، الأمر الذي

(١) Nicolas Cook, South Africa: Politics, Economy, and U.S. Relations, Congressional Research Service, December 19, 2013, p10.

(٢) محمد براهيمي وصليحة كشرود، "دور القوى الصاعدة في التأثير على هيكل النظام العالمي دراسة حالة دول البريكس"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي التبسي، الجزائر، ٢٠١٦، ص٨٦.

يُهدد استمرارية الشراكة الاقتصادية بين دول مجموعة البريكس[1].

ثالثاً- التحديات الأمنية: إذ تتسم العلاقات بين بعض دول المجموعة بالخلافات التاريخية الكبيرة فيما بينها، وتتصدر الخلافات الصينية – الهندية المشهد من بين دول المجموعة، فمع ظهور جمهورية الصين الشعبية عام 1949،التي اعترفت بها الهند في عام 1950 كأول دولة (غير شيوعية) تعترف بها آنذاك، ودعمت سعيها للحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن، لكنهُ وبحكم التقارب الجغرافي بين البلدين، واشتراكهما بحدود طويلة، ظهرت مشكلة النزاعات الحدودية بين الدولتين، والتي تطورت إلى حرب مسلحة بينهما، بعد أن أقدمت الصين على ضم هضبة التبت إليها عام 1962، وأدت هذه الحرب إلى هزيمة الهند أمام الصين، وقُطعت العلاقات الدبلوماسية بشكل نهائي بين الدولتين، دون إيجاد حل لمشكلة النزاع الحدودي بينهما، ولم تعُد تلك العلاقات إلى طبيعتنا إلا بعد تفكك الاتحاد السوفيتي عام 1991، وقيام الهند بتطبيع علاقتها مع الصين[2]، فضلاً عن أنَّهُ، وعلى الرغم من أنَّ الهدف الرئيس لمجموعة البريكس، هو كسر الهيمنة الأمريكية، وإيجاد نظام عالمي جديد متعدد الأقطاب، وتوسعة مجلس الأمن بإضافة كل من الهند والبرازيل إليه كما اسلفنا، إلا أنَّ الصين تسعى إلى نظام دولي جديد ثنائي القطبية، يضمن لها الهيمنة على بقية الدول الأخرى، بما فيها دول مجموعة البريكس، وهو ما يُفسر معارضتها المستمرة لكل محاولات انضمام الهند إلى العضوية الدائمة لمجلس الأمن، كونها لا تُريد أن تقوي أي دولة من محيطها الإقليمي، لتكون منافساً لها على الزعامة الإقليمية أو الدولية، لاسيّما الهند ذات التاريخ الحافل بالنزاعات معها[3]، الأمر الذي يُهدد استمرارية عمل المجموعة بكامل أعضائها، كون الهند تسعى إلى الحفاظ على موقعها الإقليمي القيادي في جنوب آسيا، لكن عدم احترام الصين لها ولدورها الإقليمي، يُعمق من حدة الخلافات بينهما، إذ إنَّ وجود كلا الدولتين ضمن مجموعة البريكس،

---

(١) وسن احسان عبد المنعم، "ترتيبات الإقليمية الجديدة والتغيرات في ميزان القوى العالمي، تكتل مجموعة دول البريكس انموذجاً"، **مجلة مركز دراسات الكوفة**، العدد٥٨(جامعة الكوفة: ٢٠٢٠)، ص١٦٩.

(٢) هبة محمود سليم، "دراسة تحليلية حول إمكانية انضمام ايران الى دول مجموعة البريكس"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة دمشق، ٢٠١٦، ص٥٧.

(3)Simon Tisdall, Can the Brics create a new world order?, the guardian, https://www.theguardian.com/commentisfree/2012/mar/29/brics-new-world-order تاريخ الزيارة ٢٠٢٣/١٠/١٣ لحافل بالنزاعات معها١+ا. الهند ذات العداء التاريخي ن المستمرة لكل محاولات انضمام الهند الى العضوية الدائمة لجلس الامن عمت حصوله

غير كافٍ لتبديد مخاوف أي من الطرفين، أو إنهاء حالة عدم الثقة بالطرف الآخر[1]، كما تواجه الصين مشكلة النزاعات الحدودية مع بقية جيرانها الآخرين (اليابان، والفلبين، وملیزیا، وفيتنام)، حول مجموعة الجزر هناك (جزر سينكاكو)، كما أنَّها (الصين) لديها نزاع مع تايوان الانفصالية، التي لا تعد نفسها جزءا من الصين، في حين تعدّها الصين جزءا من أراضيها، وتعزز من انتشارها العسكري على الحدود معها، وتؤكد بأنَّها جزء من الأراضي الصينية، والهند هي الأخرى لا تقتصر نزاعاتها الحدودية مع الصين فقط، بل إنَّها تواجه نزاعاً تاريخياً مع جارتها باكستان، حول إقليم كشمير المتنازع عليه بين الدولتين، وعلى الرغم من أنَّ باكستان هي ليست أحد أعضاء المجموعة، إلا أنَّ نزاعها مع الهند يؤثر في استمرار عمل مجموعة البريكس، وذلك لأنَّ الصين تدعم باكستان ضد الهند، من أجل اضعاف الهند ومحاولة اشغالها بأوضاعها الداخلية، وعرقلة صعودها الدولي، ومنعها من البروز كقوة عظمى تنافسها على مكانتها الدولية المستقبلية، في حين تدعم روسيا الهند ضد الصين، وتزودها بالأسلحة الضرورية، من أجل كبح قوة الصين وإضعافها، لجعل الهند قوة منافسة للصين في آسيا، تستخدمها روسيا كعامل ضغط ضد الصين[2].

رابعاً- التحديات الاجتماعية: ويأتي في مقدمة هذه التحديات الكثافة السكانية العالية لدول مجموعة البريكس، واختلاف الديانات والقوميات والأعراف، إلى جانب التباين الكبير في الثقافة بين

سكانها، وعدم وجود لغة مشتركة بين دولها الأعضاء، إذ تُعاني البرازيل من الفقر، وضعف بنيتها التحتية، واستشراء الفساد فيها بمستويات خطيرة، فضلاً عن ارتفاع معلات الجريمة فيها[3]، كما تُعاني الهند من الاكتظاظ السكاني، بعد أن تجاوزت المليار نسمة، إلى جانب تعدد اللغات والديانات والقوميات فيها، إذ يوجد في الهند لوحدها أكثر من (1652 لهجة محلية)، وأكثر من (200 لغة)، ولا يعترف الدستور

(1) Yun Sun, The Future of India China Competition in South Asia, May 4, 2018, https://southasianvoices.org/the-future-of-india-china-competition-in-south-asia/ تاريخ الزيارة ٢٠٢٣/١٢/٢٥

(٢) زينب حسين وفيان احمد، مصدر سبق ذكره، ص٦٨١.

(٣) جوزيف ناي، **هل انتهى القرن الأمريكي**، ترجمة: محمد إبراهيم العبدالله،(الرياض، العبيكان للنشر، ٢٠١٦)، ص٤٤.

الهندي سوى بخمس عشرة لغة رسمية[1]، كما تُعاني روسيا من سوء التوزيع الديموغرافي لسكانها، إذ يتركز حوالي (70%) من سكانها في جزئها الغربي (الأوروبي) لاسيّما العاصمة (موسكو وسان بطرسبورغ)، على حساب الجزء الآسيوي الذي يُشكل حوالي (95%) من مجموع مساحتها الكلية، الأمر الذي يجعل منه عبئاً ثقيلاً على روسيا، بسبب عدم القدرة على استغلاله أو استثماره بالشكل الصحيح، وتُعاني الصين من كثرة التنوع القومي والعرقي بين سكانها، البالغ عددهم أكثر من (1,3 مليار نسمة)، إذ يوجد في الصين اليوم أكثر من (56) قومية وعرقاً، أهمها قومية (الايغور المسلمة) ذات الحكم الذاتي، التي تعدّها الصين مصدر تهديد لها، وتُعد دولة جنوب افريقيا اليوم أكبر منطقة يتركز فيها الفقراء في العالم، إلى جانب التمييز العنصري، فعلى الرغم من أنَّها كانت قد أنهت حقبة التمييز العنصري فيها، إلا أنّه (التمييز العنصري) لا يزال السبب الرئيس الذي يقف وراء الفوارق الطبقية بين الأغنياء والفقراء فيها، إذ إنَّ هناك قلة من الناس تمتلك الأراضي ورأس المال والمصانع، وتُسيطر عليها مقابل أغلبية تُعاني من الفقر والحرمان والتهميش، ولا يتجاوز دخلهم اليومي (دولاراً واحداً)، ولذلك فإنَّ أكثر ما تمتاز به دولة جنوب افريقيا اجتماعياً اليوم، هو التفاوت الكبير في مستوى الدخل بين سكانها البيض والسود، إذ

يُمثل الدخل السنوي لسكانها البيض ستة أضعاف الدخل السنوي لسكانها السود، فضلاً عن ارتفاع نسبة البطالة لدى السكان السود إلى أكثر من (28%)، مقابل انخفاضها لدى البيض الذين تقل لديهم عن (7%)[2].

المطلب الثاني التحديات الخارجية

يُقصد بالتحديات الخارجية التحديات الدولية المتأتية من خارج الدول الأعضاء لمجموعة البريكس، والتي تُحاول عرقلتها عن الوصول إلى أهدافها، لأنَّ الدول مصدر هذه التحديات وفي مقدمتها الولايات

---

(١) عائشة السياس، **الهند معالمها و آثارها الحضارية منذ القرن الرابع عشروحتى الحادي والعشرين**، (عمان، مركز الكتاب الاكاديمي:٢٠١٥)،ص٣٤.

(٢) زينب حسين حرز وفيان احمد محمد، "التحديات التي تواجه تكتل بريكس والآفاق المستقبلية"، **مجلة أوروك للعلوم الإنسانية**، المجلد١٣، العدد٢ (جامعة المثنى:٢٠٢٠)،ص٦٧٨.

المتحدة الأمريكية، ترى في مجموعة البريكس منافساً محتملاً لها، على مكانتها المستقبلية في النظام الدولي، ويُمكن ذكر أهم التحديات الخارجية التي تواجه مجموعة البريكس، كالآتي:

اولاً- يتمثل أولى التحديات الخارجية التي تواجه مجموعة البريكس، بوجود الولايات المتحدة الأمريكية على قمة هرم النظام الدولي الأحادي القطبية، وتفردها في قيادة العالم، الأمر الذي يعني أنَّها لم تسلم ولن تُسلم موقعها الحالي في النظام الدولي السياسي أو الاقتصادي أو العسكري وتتخلى عنهُ، أو حتى تقبل بمشاركتها بقيادته على أقل تقدير بهذه السهولة، سواءً لمجموعة البريكس أو غيرها من التكتلات أو الاحلاف الأخرى[1].

ثانياً- إنَّ سعي الولايات المتحدة الأمريكية لمحاولة عرقلة مجموعة البريكس عن تحقيق أهدافها، وصولاً إلى إنهاء هذه المجموعة وتفكيكها، لا يعني بالضرورة الدخول في حرب عسكرية مباشرة مع دول المجموعة، وإنَّما يُمكن أن يتحقق بعدة طرق، أهمها: تقوية الولايات المتحدة الأمريكية وتعزيزها لتحالفاتها الإقليمية، من أجل احتواء دول المجموعة[2]، أو عن طريق استنزاف دول المجموعة في حروب عسكرية في المناطق التي تتركز فيها مصالحها الحيوية[3].

ثالثاً- تتميز مجموعة البريكس بتنوع سكانها العرقي والطائفي والديني، إلى جانب وجود العديد من المشكلات والنزاعات الحدودية القائمة بين دول المجموعة، الأمر الذي يُمكن أن تستثمره الولايات المتحدة الأمريكية، أو الدول الغربية التي تستشعر خطر منافسة مجموعة البريكس لها، لإثارة النزاعات الدينية والطائفية والعرقية أو الحدودية، بين سكان الدولة الواحدة أو سكان دول المجموعة من الدول المتجاورة جغرافياً، ممن لديهم امتدادات دينية أو طائفية في دولة أخرى، واشغال دول مجموعة البريكس في صراعات وحروب داخلية، لاستنزاف مواردها الاقتصادية والبشرية أولاً، وعرقلة وصولها إلى المكانة

---

(١) علاء الدين محمد، مصدر سبق ذكره، ص٤٢.

(٢) مها عباس بيات وعطارد عوض عبد الحميد، "محددات العلاقات الصينية الامريكية بين التفرد والتعدد"، **مجلة حمورابي**، العدد٣٠ (بغداد:٢٠١٩)،ص١٠٥.

(٣) بن عمر محمد و جاب الله آدم، "الأدوار الجديدة لمجموعة البريكس في النظام الاقتصادي العالمي بين التحديات الاقتصادية والتطلعات السياسية"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة زيان عاشور، الجزائر، ٢٠٢٠،ص٨٤.

الدولية التي تروم الوصول إليها ثانياً[1].

رابعاً- إنَّ عدم وجود رابط سياسي أو ثقافي أو جغرافي أو إقليمي أو لغوي، يربط الدول أعضاء مجموعة البريكس، لا يُمكن عده ميزة إيجابية لدول المجموعة فقط، بل إنّه يُمكن أن يكون عامل ضعف وتحدٍ أمام دول المجموعة ايضاً، لأنَّ عدم وجود رابط مشترك بين دول المجموعة، جعل من دول المجموعة دولاً متنافسة فيما بينها، من أجل السيادة أو الهيمنة، فأصبحت دول المجموعة مقسمة إلى دول قوية وأخرى ضعيفة، حتى أصبحت المجموعة تُصنف بأنَّها «جسر رأسهُ روسيا وجسدهُ الصين، أمّا الهند والبرازيل وجنوب افريقيا فهي تمثل الأطراف»[2].

خامساً- على الرغم من أنَّ الهدف الرئيس لمجموعة البريكس، هو تغيير طبيعة النظام الدولي، وكسر هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية عليه، إلا أنَّ بعض دول مجموعة البريكس، تُعد شريكاً أساسياً للولايات المتحدة الأمريكية، فالهند مثلاً تُعد أحد أهم ركائز الاستراتيجية الأمريكية الكبرى في الوقت الحاضر، كما يُعد التعاون العسكري الأمريكي – الهندي ركيزة أساسية، لإيجاد التوازن الذي ترغب الولايات المتحدة الأمريكية بتحقيقه في آسيا والمحيط الهادئ، الأمر الذي يُقوّي من علاقة الهند بالولايات المتحدة الامريكية على حساب انتمائها لمجموعة البريكس[3].

سادساً- أدى التباعد الجغرافي ما بين الدول أعضاء مجموعة البريكس، إلى زيادة تكاليف نقل السلع

والبضائع التجارية فيما بين دول المجموعة، مما أدى إلى ضعف المبادلات التجارية فيما بينها، مقابل زيادة القدرة التنافسية لدول الجوار على حساب دول المجموعة[4].

سابعاً- على الرغم من إنشاء دول مجموعة البريكس لمؤسسات مالية موازية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، من أجل الابتعاد عن سطوة الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أنَّ مجموعة البريكس حتى الآن، لم تبلغ القدرة التنافسية الكافية لمواجهة الولايات المتحدة الأمريكية، التي تتمتع بالسيطرة على

(١) علاء الدين محمد، مصدر سبق ذكره، ص٤٢.
(٢) وسن احسان عبد المنعم، مصدر سبق ذكره، ص١٦٩.
(٣) طارق محمد ذنون، مصدر سبق ذكره، ص١٠٥.
(٤) زينب حسين وفيان احمد، مصدر سبق ذكره، ص١٠٤.

هذه المؤسسات، وتستخدمها لتقويض قوة الآخرين ومعاقبتهم، كما هو الحال بالنسبة للعقوبات الاقتصادية

الأمريكية، لذا فإنَّ تأثير الولايات المتحدة الأمريكية اقتصادياً على دول المجموعة لا يزال فعالاً[1]، فضلاً عن أنَّ دول مجموعة البريكس لاسيّما الصين، صاحبة أكبر احتياطي من النقد الأجنبي، لا يُمكنها أن تذهب بعيداً في مسألة تحدي الدولار الأمريكي، لأنه إذا ما تغيرت قيمة الدولار الأمريكي، فإنَّ قيمة السندات المالية التي بحوزتها ستتغير ايضاً، كون الدولار الأمريكي لا يزال العملة الأولى عالمياً، من حيث الاحتياطي النقدي ومن حيث المبادلات التجارية، ومن ثَمَّ فإنَّ دول مجموعة البريكس، لا تزال بحاجة إلى الولايات المتحدة الأمريكية ومؤسسات (بريتون وودز)، لأنَّه لا يُمكنها التخلي عنها اقتصادياً أو مالياً في الوقت الحاضر، وذلك لارتباط عملاتها الوطنية واحتياطاتها النقدية بالدولار الأمريكي[2].

وبذلك نرى أنَّه، وعلى الرغم من أهمية مجموعة البريكس، ووزنها السياسي والاقتصادي في النظام الدولي، وعدم قناعة دولها الأعضاء جميعاً بالنظام الدولي الحالي، وسعيها الدؤوب لتغييره نحو التعددية القطبية، التي يكون لدول المجموعة موقع الصدارة فيه، إلا أنّه ثمة تحديات حقيقية قد تحول دون تحقيق مجموعة البريكس لأهدافها، وربما تُهدد استمرار وجود مجموعة البريكس برمته، لاسيّما تلك التحديات المتعلقة بالتنوع العرقي والطائفي لسكان دول المجموعة، والنزاعات الحدودية التاريخية لدول المجموعة، الأمر الذي يُمكن استغلاله من قبل الدول المسيطرة على النظام الدولي الحالي وعلى رأسها الولايات المتحدة الامريكية، لتفكيك تكتل البريكس، واستمرار هيمنتها على النظام الدولي ومؤسساته السياسية والاقتصادية.

الخاتمة والاستنتاجات

من كل ما تقدم يُمكن القول: إنَّ مجموعة البريكس تُعد اليوم أحد أبرز التكتلات الاقتصادية على

---

(١) فاتح عمارة، "دور التكتلات الاقتصادية في الحوكمة الاقتصادية العالمية، مجموعة بريكس انموذجاً"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، الجزائر، ٢٠١٥، ص١٢٦.

(٢) هبة محمود سليم، مصدر سبق ذكره، ص٧٠.

الساحة الدولية، لما لها من دور فاعل في النظام الدولي، على الرغم من اختلاف دولها حضارياً واجتماعياً سياسياً، وتباعدها جغرافياً، إلا أنَّها نجحت في توطيد علاقتها مع بعضها البعض، في سبيل تحقيق الأهداف التي تسعى إليها، والتي يأتي في مقدمتها تغيير طبيعة النظام الدولي، من الأحادية القطبية إلى التعددية القطبية، ليكون لها موقع القيادة فيه، ولذلك فإنَّهُ يُمكن ذكر أهم الاستنتاجات التي توصل إليها الباحث، كالآتي:

١- إنَّ مجموعة البريكس بدأت كتكتل اقتصادي، يهدف إلى تعزيز التعاون بين دوله، ثم تحولت إلى الجانب السياسي، فبدأت تنافس الدول العظمى والكبرى على قيادة النظام السياسي والاقتصادي العالمي.

٢- إنَّ عدم إعلان مجموعة البريكس نفسها، كمتحدي إلى الولايات المتحدة الأمريكية أو الدول الغربية، يهدف إلى عدم رغبتها في الدخول في صراع مع هذه الدول، لحين تعزيز قوة المجموعة على الساحة الدولية بشكل أكبر، الأمر الذي يُفسر صعودها المرن الى قمة النظام الدولي.

٣- إنَّ التباعد الجغرافي والاختلاف التاريخي أو الحضاري، مهما كانت درجته إلا أنَّهُ ليس عائقاً أمام الإرادة السياسية للاتحاد والتعاون، وتحقيق أهداف مشتركة تخدم جميع الأعضاء.

٤- إنَّ مجموعة البريكس تمتلك من الإمكانات الجغرافية والبشرية والاقتصادية، ما يؤهلها لمنافسة الدول العظمى والكبرى، على تغيير طبيعة النظام الدولي، وكسر الأحادية القطبية، وتبوّء قمة الهرم في النظام الدولي في المستقبل القريب.

٥- على الرغم من الإمكانات المادية والبشرية الكبيرة لمجموعة البريكس، إلا أنَّها تواجه مجموعة من التحديات الداخلية والخارجية، التي تُعيق عملها وتهدد استمراريتها، والتي يأتي في مقدمتها الخلافات والنزاعات الداخلية بين دول المجموعة، وعدم قبول الولايات المتحدة الامريكية بمنافسين جدد لها على قيادة النظام الدولي.

التوصيات

استناداً إلى ما تم التوصل إليه في هذا البحث من استنتاجات، فإنَّه يُمكن ذكر أهم التوصيات المقترحة بهذا الصدد، كالآتي:

1-على مجموعة البريكس أن تتبع سياسة الانفتاح على الجميع لاسيّما الدول النامية، وضم الدول المتشابهة معها سياسياً أو اقتصادياً إلى عضوية المجموعة، من أجل زيادة تأثيرها في النظام الدولي.

٢- على الدول النامية أن تُدرك أهمية مجموعة البريكس بالنسبة لها، من حيث وزنها السياسي والاقتصادي في النظام الدولي، ومن حيث المشاريع التنموية والاستثمارية التي تنفذها المجموعة في هذه الدول, لاسيّما أنَّها (الدول النامية) تمثل الحلقة الأضعف في النظام الدولي الحالي.

٣- على دول مجموعة البريكس أن تُفعل مؤسساتها المالية العالمية بشكل أكبر، وبشروط أكثر تيسيراً، من أجل تقديم المساعدة المالية والفنية للدول النامية، وإلا فإنَّ هذه المؤسسات ستبقى محدودة النطاق ضمن دول المجموعة فقط، ولن تُصبح منافساً للمؤسسات المالية الدولية الحالية.

٤- على دول مجموعة البريكس توحيد سياستها الاقتصادية، والإسراع في ايجاد عملة مشتركة فيما بينها، من أجل تقليل اعتمادها على الدولار الأمريكي في مبادلاتها التجارية.

٥- على دول مجموعة البريكس أن تُدرك حجم التحديات الداخلية والخارجية التي تهدد عملها، ومواجهة تلك التحديات والتغلب عليها، في سبيل تحقيق أهدافها وترجمتها إلى أرض الواقع، بما يضمن تحقيق مصلحة جميع الدول الأعضاء، على قدم المساواة دون تغليب لمصلحة دولة على أخرى.

قائمة المصادر

أولاً- الكتب:

١. رمزي محمود، حرب العملات ... الحرب العالمية الثالثة بين المارد الصيني والعملاق الامريكي، (القاهرة: دار التعليم الجامعي، ٢٠١٩).

٢. عائشة السياس، الهند معالمها وآثارها الحضارية منذ القرن الرابع عشر وحتى الحادي والعشرين، (عمان، مركز الكتاب الاكاديمي:٢٠١٥).

٣. عبد القادر محمد دندن، الأدوار الإقليمية الصاعدة في العلاقات الدولية، (عمان: مركز الكتاب الاكاديمي، ٢٠١٤).

٤. مجموعة مؤلفين، مستقبل النظام الدولي في ظل استمرارية جائحة كورونا السيناريوهات المحتملة، (برلين، المركز الديموقراطي العربي:٢٠٢١).

ثانياً- الكتب المترجمة:

١- جوزيف ناي، هل انتهى القرن الأمريكي، ترجمة: محمد إبراهيم العبدالله،(الرياض، العبيكان للنشر، ٢٠١٦).

ثالثاً- الرسائل الجامعية:

١. بن عمر محمد و جاب الله آدم، «الأدوار الجديدة لمجموعة البريكس في النظام الاقتصادي العالمي بين التحديات الاقتصادية والتطلعات السياسية»، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة زيان عاشور، الجزائر، ٢٠٢٠.

٢. علاء الدين محمد، "واقع ومستقبل مجموعة البريكس على النظام الدولي"، رسالة ماجستير غير منشورة, كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة الازهر، غزة، ٢٠١٨.

٣. فاتح عمارة، «دور التكتلات الاقتصادية في الحوكمة الاقتصادية العالمية، مجموعة بريكس انموذجاً»، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، الجزائر، ٢٠١٥.

٤. فادية كروي و شيهاز بوصبيغة، «السياسة النقدية غير التقليدية واشكالية إدارة التدفقات الرأسمالية إلى الأسواق الناشئة- دراسة حالة دول البريكس خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٥»، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى، الجزائر،٢٠١٧.

٥. محمد براهيمي وصليحة كشرود، «دور القوى الصاعدة في التأثير على هيكل النظام العالمي دراسة حالة دول البريكس»، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي التبسي، الجزائر، ٢٠١٦.

٦. هبة محمود سليم، «دراسة تحليلية حول إمكانية انضمام ايران الى دول مجموعة البريكس»، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة دمشق، ٢٠١٦.

رابعاً- المجلات العلمية:

١. إسلام ابراهيم حسين، «تجمع البريكس والقوى الاقتصادية الصاعدة الفعالية والجاذبية»، المجلة العلمية، المجلد٦، العدد١١، (جامعة الاسكندرية: (القاهرة:٢٠٢١).

٢. إياد عبد علي ورضا عبد الجبار، «آثار منظمة التجارة العالمية على الدول المنظمة اليها»، مجلة آداب الكوفة، مجلد١، العدد١٠(جامعة الكوفة،٢٠١١).

٣. بلقاسم العباس، «التثبيت والتصحيح الهيكلي، سلسلة جسر التنمية، العدد ٣١ (الكويت:٢٠٠٤).

٤. حميد الجميلي، «العولمة الاقتصادية وآليات الهيمنة والاحتكار الجديدة»، مجلة المنتدى، مجلد٢٨، عدد٢٠٧، (أبو ظبي:٢٠١٣).

٥. رمضان بطوري والشريف بقة، «اصلاح نظام الحصص في صندوق النقد الدولي قراءة في إشكالية الحساب والاتجاهات الحديثة للإصلاح دراسة نظرية»، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد٤٣ (القدس: ٢٠١٨).

٦. زينب حسين حرز وفيان احمد محمد، «التحديات التي تواجه تكتل بريكس والآفاق المستقبلية»، مجلة أوروك للعلوم الإنسانية، المجلد١٣، العدد٢(جامعة المثنى:٢٠٢٠).

٧. سارة قاسم عبد الرضا وعلاء جبار احمد، «الدور الدولي لتجمع بريكس»، المجلة السياسية والدولية، العدد ٤١-٤٢ (الجامعة المستنصرية: ٢٠١٩).

٨. سعد عبيد علوان وفاضل عبد علي، «علاقة منظمة شنغهاي للتعاون بالمنظمات والاحلاف الأخرى»، مجلة العلوم السياسية، العدد٥٤ (جامعة بغداد: ٢٠١٨).

٩. سماح مهدي صالح، «اثر مجموعة البريكس في هيكلة النظام العالمي الجديد متعدد الأقطاب»، مجلة الكوفة للعلوم القانونية و السياسية، المجلد١٣، العدد٤٥،ج١، (جامعة الكوفة:٢٠٢٠).

١٠. طارق محمد ذنون، تأثير مجموعة البريكس في إعادة تشكيل النظام الدولي، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد١٩ (جامعة تكريت:٢٠٢٠).

١١. طويل آسيا، «التعاون الاقتصادي بين دول مجموعة البريكس واثره على الاقتصاد العالمي»، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، مجلد١٠، العدد٣ (الجزائر:٢٠١٩).

١٢. الطيف عبد الكريم، «دول البريكس شراكة من اجل التنمية والتعاون والتكامل من اجل نظام اقتصادي عالمي متعدد القطبية»، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد٣٠،(جامعة الجزائر٣: ٢٠١٤).

١٣. عبد القادر ورسمة غالب،»بريكس ومكانتها في البنية الدولية»، مجلة آفاق المستقبل، العدد٢٦ (أبوظبي: ٢٠١٥).

١٤. عفيف حيدر وآخرون، «أهمية التكتلات الإقليمية في الصراع الدولي»، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد٣٩، العدد٤ (دمشق: ٢٠١٧).

١٥. علي عبده، «مصر والانضمام لتجمع بريكس التكتل العابر للقارات والحضارات»، مجلة افاق افريقية، مجلد ١٢، العدد٤٠ (القاهرة:٢٠١٤).

١٦. فاطمة امحمدي، «الدبلوماسية الاقتصادية للقوى الصاعدة دول بريكس نموذجاً»، مجلة السياسية الدولية، العدد٢١٢ (القاهرة:٢٠١٨).

١٧. فكرت نامق عبد الفتاح وكرار أنور ناصر، «التفاعلات الإقليمية والدولية والازمة السورية»، مجلة قضايا سياسية، العدد٣٤،(جامعة النهرين:٢٠١٤).

١٨. ليلى عاشور حاجم و سالي موفق عبد الحميد، «تكتل القوى الاقتصادية الصاعدة مجموعة البريكس انموذجا» مجلة قضايا سياسية، العدد٤٥و٤٦ (جامعة النهرين:٢٠١٦).

١٩. محمد العسومي، «مجموعة بريكس نموذجاً للتغييرات الدولية»، مجلة آفاق المستقبل، العدد١٩(ابوظبي:٢٠١٣).

٢٠. محمد خنوش، «الفواعل الدولية المؤثرة في النظام الدولي»، مجلة المفكر، العدد١٠(جامعة محمد خيضر: الجزائر:٢٠١٤).

٢١. محمد عبد العاطي، «بريكس وافريقيا»، مجلة افريقيا قارتنا، العدد٤ (القاهرة: ٢٠١٣).

٢٢. محمد ميسر فتحي، «التغيير في النظام الدولي ومراكز القوى العالمية- رؤية مستقبلية»، مجلة تكريت للعلوم السياسية، مجلد٢،العدد٤(جامعة تكريت:٢٠١٥).

٢٣. مها عباس بيات وعطارد عوض عبد الحميد، «محددات العلاقات الصينية الامريكية بين التفرد والتعدد»، مجلة حمورابي، العدد٣٠(بغداد:٢٠١٩).

٢٤. مهند عبد الواحد النداوي، «بريكس في افريقيا التوجهات الاقتصادية وافاق المستقبل»، مجلة مركز الوحدة العربية، المجلد٤٠، العدد٤٦٦(بيروت:٢٠١٧).

٢٥. هشام مصطفى محمد، «الفساد الاقتصادي واثره على التنمية في الدول النامية وآليات مكافحته من منظور الاقتصاد الإسلامي والوضعي»، مجلة كلية الشريعة والقانون، العدد ٣٠، ج٢، (جامعة الازهر: القاهرة:٢٠١٥).

٢٦. وسن احسان عبد المنعم، «ترتيبات الإقليمية الجديدة والتغيرات في ميزان القوى العالمي، تكتل مجموعة دول البريكس أنموذجاً»، مجلة مركز دراسات الكوفة، العدد٥٨(جامعة الكوفة: ٢٠٢٠).

خامساً- المصادر الأجنبية:

1. Rachel S. Salzman," From Bridge to Bul wark: The evolution of BRICS in Russian Grand Strategy", Comillas Journal of International Relations, 2015.

2. Miroslaw Przygoda, "The BRICS nations and their priorities", International Journal of Innovation and Economic Development, Volume 1, Issue 5,(December 2015).

3. Fabiano Mielniczuk, The BRICS' Economic Institutions and International Politics, https://www.e-ir.info/2014/08/18/the-brics-economic-institutions-and-international-politics تاريخ الزيارة ٢٠٢٣/٦/١٢.

4. BRICS Countries Plan Common Payment System, Russia business today, March, 2019, https://russia-businesstoday.com/economy/brics-countries-plan-common-payment.تاريخ الزيارة ٢٠٢٣/٧/١٩

5. Transparency International Organization corruption Perception Index 2023.

6. Simon Tisdall, Can the Brics create a new world order?, the guardian, https://www.theguardian.com/commentisfree/2012/mar/29/brics-new-world-order ..تاريخ الزيارة ٢٠٢٣/١٠/١٣

7.Yun Sun, The Future of India China Competition in South Asia, May 4, 2018, https://southasianvoices.org/the-future-of-india-china-competition-in-south-asia/ . تاريخ الزيارة ٢٠٢٣/١٢/٢٥

Nicolas Cook, South Africa: Politics, Economy, and U.S. Relations, Congressional Research Service, December 19, 2013.

سادساً- الشبكة المعلوماتية:

https//:www.bruegel.org/people/jim-oneill.تاريخ الزيارة ٢٠٢٣/٤/٢٣

٧ https//:images.app.goo.gl/TyxxGKopxaHCYNSk.تاريخ الزيارة ٢٠٢٣/٤/٢٧

مسألة حرية الرأي والتعبير في الدساتير والتشريعات العر اقية

The issue of freedom of opinion and expression in Iraqi constitutions and legislation

م. د. آلاء مهدي مطر

جامعة الإمام جعفر الصادق(ع) كلية القانون

البريد الالكتروني

: raniahshakir50@gmail.com

المُلخص

تعد حرية التعبير من المفاهيم الأساسية التي وردت في الدساتير العراقية منذُ عام ١٩٢٥، فقد تضمن القانون الأساسي في الباب الأول المسمى حقوق الشعب بأن حرية الرأي، النشر، الاجتماع، والجمعيات تكون ضمن إطار القانون، ولاحقاً جرى تعديل القانون ليكون أشمل في تفصيل مفاهيم الحريات العامة وحقوق الإنسان. كما نص قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية عام ٢٠٠٤، على حرية المواطنين بالتعبير شفهياً أو خطياً أو إلكترونياً أو أي وسيلة أخرى، فضلاً عن حرية الفكر والضمير والعقيد تماشياً مع القوانين الدولية، ثم جاء دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥، مؤكداً على حرية التعبير عن الرأي بكل الوسائل بما في ذلك الصحافة، الطباعة الإعلان، الأعلام، والنشر، لكن بعض التشريعات مثل قانون العقوبات العراقي ومسودات المشاريع تتعارض مع الكثير من الحقوق والحريات.

الكلمات المفتاحية: حرية التعبير، التشريعات والدساتير العراقية، التقاطع التشريعي، الإدارة المدنية، أزمة حرية التعبير.

Abstract

Freedom of expression is one of the basic concepts that have been mentioned in Iraqi constitutions since 1925. The Basic Law included in Chapter One, called the Rights of the People, that freedom of opinion, publication, assembly, and association shall be within the framework of the law. Later, the law was amended to be more comprehensive in detailing the concepts of public freedoms. And .human rights

The Iraqi State Administration Law for the Transitional Period in 2004 also stipulated the freedom of citizens to express orally, in writing, electronically, or by any other means, in addition to freedom of thought, conscience, and belief in line

with international laws. Then came the Iraqi Constitution of 2005, emphasizing the freedom to express opinion in every way. Means including the press, printing, advertising, flags, and publishing, but some legislation such as the Iraqi Penal .Code and draft projects conflict with many rights and freedoms

key words: Freedom of Expression, Iraqi legislation and Constitutions, Legislative .Intersection, Civil Administration, Crisis of Freedom of Expression

المقدمة

تعد حرية الرأي والتعبير من الوسائل الفعالة في نشر الأفكار والآراء ضمن إطار التطلعات المجتمعية في استحصال الحقوق والتواصل مع الآخرين، كما أن التنوع في نشر المعلومات ذات المصادر المتعددة تتيح للأفراد قدرة التمعن من صحة الوقائع وبلورة رؤية نوعية عن الأحداث, لذلك اقترنت حرية الرأي والتعبير بحق الوصول إلى المعلومات ونشرها، وتكفلت معظم الدساتير والتشريعات والصكوك والاتفاقيات الدولية بصيانة حرية الرأي والتعبير سواء أكانت شفاهية أم كتابة أم صورية، لكن هذه الحقوق والحريات تتضمن واجبات ومسؤوليات دفعت المعنيين بالتشريعات إلى إخضاعها لإجراءات قانونية وقيود وعقوبات محددة في القانون حسبما تقتضيه الضرورة في المجتمعات، بغية حماية الوطن وسلامته، ومنع الجريمة، واحترام حقوق الآخرين أو نشر الأسرار الخاصة بهم.

ويعد العراق من الدول السباقة في طرح نظرية الحقوق والحريات العامة، حيث تضمنت الدساتير العراقية مواداً قانونية دافعت عن حرية الرأي والتعبير، ومواداً أخرى تحد من التوسع في الحرية الفردية بما يتلاءم مع طبيعة النظام السياسي السائد، فضلاً عن أن قانون العقوبات العراقي وضع قيوداً إضافية وعقوبات جزائية تحت عناوين حماية المصلحة العامة من الأفراط في استخدام الحريات الخاصة.

أهمية البحث

تنبثق أهمية البحث من إدراك المنطلقات الجوهرية لمسألة حرية الرأي والتعبير في الدساتير

والتشريعات العراقية، ومناقشة مدى ملائمة المواد التشريعية مع الحقوق والحريات المنصوص عليها في الاتفاقيات الدولية، فضلاً عن تتبع المحاولات التشريعية الرامية إلى تقييد حرية الرأي والتعبير.

إشكالية البحث

يتمحور البحث حول إشكالية مفادها: «**إن حرية الرأي والتعبير تعد ذات أهمية قصوى دستورية وتشريعية في القوانين العراقية**». وعليه تتضح التساؤلات التالية، وهي:

- ما هي حرية الرأي والتعبير في المسارات القانونية العراقية؟
- ما هي إشكالات التشريعات العراقية المتعلقة بحرية الرأي والتعبير؟

فرضية البحث

يفترض البحث أن حرية الرأي والتعبير من المبادئ الأساسية التي قامت عليها الدساتير العراقية، والتي توزعت بين المواد المدافعة عن الحريات والحقوق الفردية والجماعية، وبين المواد التي قيدت من الحريات والحقوق الخاصة والعامة بما يتماشى مع طبيعة النظام السياسي، كما أن بعض التشريعات جاءت لتضع قيوداً إضافية استمدت قدرتها من سطوة السلطة الحاكمة.

منهج البحث

اعتمد البحث على المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي بغية تتبع الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالحقوق والحريات العامة خاصة حرية الرأي والتعبير، وتحليل المواد التي عنيت بحرية الرأي والتعبير والصحافة والإعلام في الدساتير العراقية وصولاً إلى التشريعات ذات الصلة.

هيكلية البحث

اشتمل البحث على ملخص، ومقدمة، وخاتمة، كما تضمن مبحثين، إذ في المبحث الأول: «**حرية الرأي والتعبير في المسارات القانونية العراقية**». والمبحث الثاني: «**إشكالات التشريعات العراقية المتعلقة بحرية الرأي والتعبير**».

المبحث الأول حرية الرأي والتعبير في المسارات القانونية العراقية

تعد حرية التعبير من أهم الوسائل الفعالة في نشر الأفكار والآراء والاجتهادات التي تهم المجتمعات وتعبر عن تطلعاتها وحقوقها، إذ تكفل حرية التعبير التواصل مع الأخرين، فضلاً عن كونها المحور لبلوغ الحريات الإجتماعية، الإقتصادية، السياسية، والثقافية، لذلك تحظى برعاية الدول والمنظمات من خلال المواثيق التي أعلنت الدول الالتزام بها، مثل: الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام ١٩٤٨، والعهدين الدوليين الخاصين بالحقوق المدنية والسياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية، وعليه فأن الدساتير العراقية منذُ قيام الدولة أجمعت على الإشارة بنصوص صريح إلى ضمان حرية التعبير والإعلام والصحافة. وبناء عليه، سوف نقسم هذا المطلب على ثلاثة فروع، هي: الفرع الأول، مفهوم حرية الرأي والتعبير. والفرع الثاني، الالتزامات الدولية المتعلقة بحرية الرأي والتعبير. والفرع الثالث، الضوابط القانونية لحرية الرأي والتعبير في الدساتير والتشريعات العراقية.

الفرع الأول: مفهوم حرية الرأي والتعبير

تعريف حرية الرأي والتعبير بأنها: «تمكين الفرد من التعبير عن أفكاره وآراءه ووجهات نظره، وما يجول في فكره وخاطره سواء أكانت عامة أم خاصة، ويقول ما يفكر به بحرية تامة دون وجل أو خوف أو مصادرة أو قيود أو امتهان أو معوقات أو عراقيل أو عقبات، ونشرها في وسائل الإعلام المختلفة مع مراعاة الضوابط القانونية، وعلى المتضرر من الآراء المنشورة التوجه إلى القضاء»[١].

إن حق الرأي والتعبير يرتبط بتطور العقل البشري على طرح الأفكار، بينما حرية الرأي والتعبير تدل على أسلوب ممارسة الحق دون التعرض للتقييد والمنع ضمن إطار عدم الاعتداء على حقوق وحريات الآخرين، وتعد حرية التعبير والرأي أصل لجميع الحريات ذات الصلة، مثل: «حرية الصحافة، حرية الإعلام، حرية تداول المعلومات، الحرية الأكاديمية، حرية الأبداع، الحرية الرقمية، الحق في الإضراب والتجمع والتظاهر والاعتصام، والحق في التنظيم[٢]، وأن حرية التعبير غير قابلة للمساومة كونها ترتبط بكرامة الإنسان وحقوقه الطبيعية، وهي مقياس لمدى ديمقراطي النظام السياسي، وهي ليست هدفاً، وإنما وسيلة لإصلاح المجتمع ومؤسساته، ومشاركة السلطة الشعبية في إدارة الحكم[٣].

(١) الدبس، عصام علي، النظم السياسية: الحقوق والحريات العامة وضمانات حمايتها، ج٦، (عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، ٢٠١١)، ص٢٣٤.
(٢) المصدر نفسه، ص٢٣٤.
(٣) عزت، أحمد، حريات التعبير والدستور الجديد، (القاهرة: مؤسسة حرية الفكر والتعبير، ٢٠١٢)، ص٤.

وتعود التشريعات المتعلقة بحرية التعبير إلى البرلمان البريطاني الذي أصدر «قانون حرية الكلام في البرلمان» عام ١٦٨٩، ثم جاءت الثورة الفرنسية بـ«إعلان حقوق الإنسان والمواطن» الذي وافقت عليه الجمعية الوطنية لفرنسية عام ١٧٨٩، إذ تشير المادة (١١) إلى: «إن حرية نشر الأفكار والآراء حق من حقوق كل إنسان. فلكل إنسان أن يتكلم ويكتب وينشر آراءه بحرية. ولكن عليه عهدة ما يكتبه في المسائل التي ينص القانون عليها»[١]، وأكد التعديل الأول للدستور الأميركي عام ١٧٨٧، على أن: «لا يصدر الكونغرس أي قانون خاص بإقامة دين من الأديان أو يمنع حرية ممارسته، أو يحد من حرية الكلام أو الصحافة، أو من حق الناس في الاجتماع سلمياً، وفي مطالبة الحكومة بإنصافهم من الإجحاف»[٢].

وخلال عصر النهضة الأوروبية كتب المفكر البريطاني «جون ميلتون» **(John Milton)** عام ١٦٤٤، قائلاً: «إن حرية النشر بأي واسطة، ومن قبل أي شخص مهما كان اتجاهه الفكري، هو حق من الحقوق الطبيعية لجميع البشر، ولا يمكن التقليل من حرية النشر بأي شكل وتحت أي عذر»[٣]، وقد أكد خطيب الثورة الفرنسية «أونوريه جابرييل ريكويتي» **(Honoré Gabriel Ricquite)** قائلاً: «إن أساس القوانين يجب أن ترتكز إلى حرية الصحافة المطلقة والمقدسة، واللامتناهية وغير المحدودة»[٤].

إن حرية الرأي والتعبير تدل على الحق الإنساني الأصيل في التعبير عن الآراء دون الخوف من العقوبات المحتملة أو المؤكدة سواء أكانت من الحكومات أم القوى الإجتماعية أم الأفراد، والتي لا تستند إلى مسوغات قانونية منطقية، كما ترتبط حرية الرأي بوسائل الإعلام في الحصول على المعلومات ونشرها، والرقابة على الهيئات الخاصة والعامة في إطار التعددية الإعلامية التي تجسد مختلف الاتجاهات الإجتماعية، وضمن الالتزام بالمسؤولية الموضوعية ومصلحة المجتمع، الأمر الذي يتطلب حرية إنشاء مؤسسات الإعلام والنشر، ومواجهة الإجراءات التعسفية الإدارية التي تعيق حرية التعبير

(1) the Citizen, Declaration of the Rights of Man and of, The Declaration of the Rights, article 11. Available at: https://www.elysee.fr/en/french-presidency/the-declaration-of-the-rights-of-man-and-of-the-citizen. Visited: 222023/10/.

(2) Camp, Kathryn Page, In God We Trust: How the Supreme Court's First Amendment Decisions Affect Organized Religion, (Texas: Faith Walk Pub, 2006), P. 32.

(3) Milton, John, The Poetical Works of John Milton, Samson Phillips, California, 1854, P. 48. Availableat: https://www.google.iq/books/edition/The_Poetical_Works_of_John_Milton/CEp5L7ZHa0oC?hl=ar&gbpv=1&dq=John+Milton+said+that+the+freedom+to+publish+in+any+medium+1644&pg=PR48&printsec=frontcover. Visited: 232023/10/.

(4) Kley, Dale Van, The French Idea of Freedom The Old Regime and the Declaration of Rights of 1789, (California: Stanford University Press , 1995), P. 273.

عن الرأي، وتشمل قيود تمويل النشر، وتدخلات الأحزاب، والقيود المعلنة والمستترة من جانب مالك الوسيلة الإعلامية.

الفرع الثاني: الالتزامات الدولية المتعلقة بحرية الرأي والتعبير

إن تشكيل المنظمة الدولية منظمة الأمم المتحدة حفز أطراف المجتمع الدولي على إيجاد ضابطة أممية تسهم في الدفاع عن حرية الرأي والتعبير، فقد اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة حزمة من القرارات وعقدت من المؤتمرات الدافعة لحماية حرية التعبير، إذ صوتت الجمعية العامة على القرار المرقم (٥٩) بعنوان: «حرية المعلومات» (Freedom of Information) في كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٦، ونص على أن: "حرية المعلومات هي أحد الحقوق الأساسية للإنسان، وهي المحك لكل الحريات التي تكرسها الأمم المتحدة ... حرية الحصول على المعلومات يعني ضمناً حق الشخص بجمع، نقل، ونشر الأخبار للنهوض بالديمقراطية لتحقيق التنمية في المجالات الإجتماعية، الإقتصادية، والسياسة"[١].

وأصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة «الإعلان العالمي لحقوق الإنسان» بموجب القرار المرقم (٢١٧) في كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨، إذ نصت المادة (١٩) على أن: «لكل شخص حق التمتع بحرية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحق حريته في اعتناق الآراء دون مضايقة، وفي التماس الأنباء والأفكار وتلقيها ونقلها إلى الآخرين، بأية وسيلة ودونما اعتبار للحدود»[٢]، غير أن حق حرية التعبير عن الرأي يتعرض للتهديد المستمر من قبل الحكومات والجماعات والأفراد الذين يتصدرون مواقع القوة ومصدر القرار حول العالم، كما يندرج عدد من الحريات في إطار حرية التعبير والتي تتعرض إلى الانتهاك، مثل: حرية الإعلام بسبب دورها المحوري في ضمان الشفافية على مستوى السلطات العامة والحكومية ومساءلتها، فضلاً عن شبه انعدام لحريات الرأي والتعبير في مراكز الخدمة العسكرية.

وقد أشارت «الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان» أو «اتفاقية حماية حقوق الإنسان في نطاق مجلس أوروبا» في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٠، المادة (١٠) بأنه «١- لكل إنسان الحق في حرية التعبير. هذا الحق يشمل حرية اعتناق الآراء وتلقى وتقديم المعلومات والأفكار دون تدخل من السلطة العامة، وبصرف النظر عن الحدود الدولية. وذلك دون إخلال بحق الدولة في تطلب الترخيص بنشاط مؤسسات

(1) Nations, United, Calling of an International Conference on Freedom of Information, (New York: General Assembly, Assembly Resolution No. (59) of December, 1946), Document Code: A/RES/59(1).

(2) Nations, United, Universal Declaration of Human Rights, Resolution No. (217) in Paris on 10 December 1948, (New York: General Assembly, 1948), Document Code: A/RES/217(III).

الإذاعة والتلفزيون والسينما. ٢- هذه الحريات تتضمن واجبات ومسؤوليات. لذا يجوز إخضاعها لشكليات إجرائية، وشروط، وقيود، وعقوبات محددة في القانون حسبما تقتضيه الضرورة في مجتمع ديمقراطي، لصالح الأمن القومي، وسلامة الأراضي، وأمن الجماهير وحفظ النظام ومنع الجريمة، وحماية الصحة والآداب، واحترام حقوق الآخرين، ومنع إفشاء الأسرار، أو تدعيم السلطة وحياد القضاء»[١]. وقد أعطت «الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان» مجالاً أوسع للتعبير عن حرية الرأي بعيداً عن الحدود القومية، لكنها لم تلغي ضرورات حماية المصالح الوطنية التي تتطلب فرض قيود للحفاظ على الأمن والاستقرار الشعبي مع عدم الاعتداء على حريات الآخرين في إطار التعايش السلمي المجتمعي.

كذلك صوتت الجمعية العامة على القرار المرقم (٦٣٠) المتعلق باتفاقية «حرية التصحيح» (Freedom of Correction) في كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٢[٢]، واعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة على معاهدة متعددة الأطراف بعنوان: «العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية» بموجب القرار المرقم (٢٢٠٠) المؤرخ في ١٦ كانون الثاني/ديسمبر ١٩٦٦، ونصت المادة (١٩) على أن: «١. لكل إنسان حق في اعتناق آراء دون مضايقة. ٢. لكل إنسان حق في حرية التعبير. ويشمل هذا الحق حريته في التماس مختلف ضروب المعلومات والأفكار وتلقيها ونقلها إلى آخرين دونما اعتبار للحدود، سواء على شكل مكتوب أو مطبوع أو في قالب فني أو بأية وسيلة أخرى يختارها. ٣. تستتبع ممارسة الحقوق المنصوص عليها في الفقرة ٢ من هذه المادة واجبات ومسئوليات خاصة. وعلى ذلك يجوز إخضاعها لبعض القيود ولكن شريطة أن تكون محددة بنص القانون وأن تكون ضرورية: (أ) لاحترام حقوق الآخرين أو سمعتهم، (ب) لحماية الأمن القومي أو النظام العام أو الصحة العامة أو الآداب العامة"[٣].

وتعد حرية التعبير عن الرأي من الحقوق الأساسية الواردة في «الإعلان العالمي لحقوق الإنسان»، و«العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية»، والتي ارتكنت على حرية وسائل الإعلام والوصول إلى المعلومات الدقيقة، والنزيهة، والحيادية التي تصب في الهدف التنموي الأعم المتمثل في

(1) Council of Europe, Convention for the Protectionof Human Rights and Fundamental Freedoms, as amended by Protocols No. 11 and 14, (Rome: European Treaty Series – No. 5, 1950), P. 5.

(2) Nations, United, Resolutions adopted by the General Assembly at its Seventh Session During the period from 14 October to 21 December 1952, Freedom of Correction Decision No.)630(in December 1952, (New York: General Assembly, 1952), Document Code: A/2361.

(3) Nations, United, International Covenant on Civil and Political Rights, Resolution No. (2200) of 16 December 1966, (New York: General Assembly, 1966), Document Code: 14668.

تمكين الأشخاص، حيث تتعدد الأبعاد السياسية والإجتماعية التي تدعم الأفراد على التحكم في مسار حياتهم الخاصة، ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال تعدد الآراء، لذلك وجد المجتمع الدولي ضرورة توفر مجموعة من العوامل لجعل حرية التعبير واقعاً، أبرزها: توفر عنصر الإرادة السياسية وسيادة القانون الذي يدعم حرية التعبير عن الرأي ويوفر له الحماية. فضلاً عن إيجاد بيئة تنظيمية وقانونية تعطي الحرية لتشكيل وسائل الإعلام المتعددة الآراء، وضمان الحصول على المعلومات.

وأشارت «الاتفاقية الأميركية لحقوق الإنسان» في سان خوسيه في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٩، المادة (١٣) على أنه «لكل إنسان الحق في حرية الفكر والتعبير، ويشمل هذا الحق حريته في البحث عن مختلف أنواع المعلومات والأفكار وتلقيها ونقلها إلى الآخرين، دونما اعتبار للحدود، سواء شفاها أو كتابة أو طباعة أو في قالب فني أو بأية وسيلة يختارها. لا يجوز أن تخضع ممارسة الحق المنصوص عليه في الفقرة السابقة لرقابة مسبقة، بل يمكن أن تكون موضوعاً لفرض مسؤولية لاحقة يحددها القانون صراحة وتكون ضرورية من أجل ضمان»[١]، وتشمل هذه الضمانات احترام حقوق الآخرين أو سمعتهم، وحماية الأمن القومي أو النظام العام، كما لا يجوز تقييد حق التعبير بأساليب غير مباشرة، مثل: التعسف في استعمال الإشراف الحكومي على الإذاعة والصحف، ويمكن إخضاع وسائل التسلية العامة لرقابة بهدف حماية الأخلاق للأطفال والمراهقين، كما تمنع الدعاية للحرب وأية دعوة إلى الكراهية القومية أو الدينية.

وأصدر المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة «اليونسكو» (UNESCO) بعنوان: «إعلان بشأن المبادئ الأساسية الخاصة بإسهام وسائل الإعلام في دعم السلام والتفاهم الدولي، وتعزيز حقوق الإنسان، ومكافحة العنصرية والفصل العنصري والتحريض على الحرب» في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٨، ونص على: "إن ممارسة حرية الرأي وحرية التعبير وحرية الإعلام، المعترف بها كجزء لا يتجزأ من حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، هي عامل جوهري في دعم السلام والتفاهم الدولي... وأن وسائل الإعلام، تسهم في كل بقعة من بقاع العالم، وبحكم الدور المنوط بها، في تعزيز حقوق الإنسان»[٢].

(1) Organization of American States, The American Convention on Human Rights, (Washington, DC: Library of Congress, 1969), P. 6.

(2) of the International Press Institute, I.P.I. Report Monthly Bulletin, Volumes 25 – 29, (University of Michigan: Secretariat of the I.P.I. Press, 1976), P. 316.

وأركن المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة «اليونسكو» على قرار بعنوان: «حرية تداول الأفكار عن طريق الكلمة والصورة على الصعيدين الدولي والوطني» المرقم (١٠٤) عام ١٩٨٩، كما اعتمد المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة «اليونسكو» على قرار بعنوان: «الصحافة الحرة والمتعددة والمستقلة عنصر أساسي في كل مجتمع ديمقراطي» المرقم (٣٠٤) عام ١٩٩٠، وتضمن: «إن يوسع نطاق التدابير المتخذة لتشمل مناطق العالم الأخرى ... لتشجيع حرية الصحافة وتعزيز استقلال وسائل الإعلام وتعديتها»[١].

وأصدرت الجمعية العامة الأمم المتحدة قرار بعنوان: «الإعلام في خدمة الإنسانية» المرقم (٤٥/٧٦(أ)) في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠، واعتمد المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة «اليونسكو» على قرار بعنوان: «تشجيع حرية الصحافة في العالم» عام ١٩٩١، كما اعتمدت الجمعية العامة على القرار المرقم (٤٣٢/٤٨) في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، بشأن إعلان الثالث من أيار/مايو يوماً عالمياً لحرية الصحافة[٢]، واعتمد المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة «اليونسكو» على قرار بعنوان: «تشجيع حرية الصحافة في العالم» القرار المرقم (٦٠٤) عام ١٩٩٥، أكد على أهمية الإعلانات التي اعتمدها المشاركون في الحلقات المنعقدة في ويندهوك عاصمة ناميبيا عام ١٩٩١، وفي ألما – آتا في كازاخستان عام ١٩٩٢، وفي سانتياغو عاصمة شيلي عام ١٩٩٤، كما أعرب المؤتمر العام عن اقتناعه بأن الحلقة الإقليمية المشتركة بين منظمة الأمم المتحدة واليونسكو تعزيز استقلال وتعددية وسائل الإعلام العربية[٣].

وهناك ثلاثة اتفاقيات مهمة متعلقة بحرية التعبير عن الرأي والتعبير، هي: «اتفاقية حقوق الطفل» اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة بموجب القرار المرقم (٢٥/٤٤) في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩، وتنص المادة (١٣) على أن: «١. يكون للطفل الحق في حرية التعبير، ويشمل هذا الحق حرية طلب جميع أنواع المعلومات والأفكار وتلقيها وإذاعتها، دون أي اعتبار للحدود، سواء بالقول أو الكتابة أو الطباعة، أو الفن، أو بأية وسيلة أخرى يختارها الطفل. ٢. يجوز إخضاع ممارسة هذا الحق لبعض

(١) خليل، عبد الله، موسوعة تشريعات الصحافة العربية وحرية التعبير، (القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ٢٠٠٠)، ص٣١، ٣٢.

(2) Horsley, William, Pressing for freedom 20 years of World Press Freedom Day, UNESCO Publishing, (New York: United nations, 2016), P. 14.

(3) Brander, Patricia And others, Compass – Manual for Human Rights Education with Young People, (France: Council of Europe, Strasbourg, 2015), P. 339.

القيود، بشرط أن ينص القانون عليها وأن تكون لازمة لتأمين ما يلي: (أ) احترام حقوق الغير أو سمعتهم، أو، (ب) حماية الأمن الوطني أو النظام العام، أو الصحة العامة أو الآداب العامة"[1].

و»الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم» اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة بموجب القرار المرقم (٤٥/١٥٨) في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠، وتنص المادة (١٣) على أن: «١. للعمال المهاجرين وأفراد أسرهم حق اعتناق الآراء دون أي تدخل. ٢. للعمال المهاجرين وأفراد أسرهم الحق في حرية التعبير، ويشمل هذا الحق حرية التماس جميع أنواع المعلومات والأفكار وتلقيها ونقلها، بصرف النظر عن الحدود، سواء بالقول أو الكتابة أو الطباعة، أو في شكل فني أو بأية وسيلة أخرى يختارونها. ٣. تستتبع ممارسة الحق المنصوص عليه في الفقرة ٣ من هذه المادة واجبات ومسؤوليات خاصة. ولذلك يجوز أن تخضع لبعض القيود، شريطة أن ينص عليها القانون وأن تكون لازمة :أ – لاحترام حقوق الغير أو سمعتهم. ب – لحماية الأمن القومي للدول المعنية أو النظام العام، أو الصحة أو الآداب العامة. ج – لغرض منع أية دعاية للحرب. د – لغرض منع أية دعوة إلى الكراهية القومية أو العنصرية أو الدينية تشكل تحريضاً على التمييز أو العداء أو العنف»[2].

و»اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة» اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة بموجب القرار المرقم (٦١١/٦١) في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، تنص المادة (٢١) على أن: «تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة التي تكفل ممارسة الأشخاص ذوي الإعاقة لحقهم في حرية التعبير والرأي، بما في ذلك الحق في طلب معلومات وأفكار، وتلقيها، والإفصاح عنها، على قدم المساواة مع الآخرين، وعن طريق جميع وسائل الاتصال التي يختارونها بأنفسهم، على النحو المعرّف في المادة ٢ من هذه الاتفاقية»[3].

الفرع الثالث: الضوابط القانونية لحرية الرأي والتعبير في الدساتير والتشريعات العراقية

أولاً: حرية الرأي والتعبير في الدساتير العراقية

(1) Nations, United, Convention on the Rights of the Child, Resolution No. (44/25) of November 1989, (New York: General Assembly, 1989), Document Code: A/44/49.

(2) Nations, United, International Convention on the Protection of the Rights of All Migrant Workers and Members of Their Families, Resolution No. (158) of December 1990, (New York: General Assembly, 1990), Document Code: A/RES/45/158.

(3) Nations, United, Convention on the Rights of Persons with Disabilities, Resolution (61/611) December 2006, (New York: General Assembly, 2006), Document Code: [ST/]HR/P/PT/19.

اعتمد العراق على سبعة قواعد تشريعية دستورية منذُ تأسيس الدولة عام ١٩٢١، وقد تأثرت بالعوامل الداخلية جراء الانقلابات العسكرية وتبدلات نظام الحكم من الملكي إلى الجمهوري، والعوامل الخارجية نتيجة التدخلات الأجنبية، وتضمنت هذه الدساتير النصوص الصريحة والضمنية على الحقوق والحريات العامة، فقد انبثق القانون الأساسي العراقي لعام ١٩٢٥، عن جمعية منتخبة ديمقراطياً سعت إلى كفالة الحريات والحق في أبداء الرأي في حدود القانون، إذ نص الباب الأول على «حقوق الشعب» المادة (١٢) على أن: «للعراقيين حرية إبداء الرأي، والنشر، والاجتماع، وتأليف الجمعيات والانضمام إليها، ضمن حدود القانون»[١]، وقد تعرض هذا القانون إلى تعديلات قواعدية شملت توسيع مفاهيم الحريات العامة وحقوق الإنسان لكي تتلاءم مع المتغيرات والتشريعات الدولية الصادرة عن منظمة الأمم المتحدة.

ونص الدستور العراقي المؤقت لسنة ١٩٥٨، في المادة (١٠) على أن: «حرية الاعتقاد والتعبير مضمونة وتنظم بقانون»[٢]، كما أن الدستور العراقي المؤقت لسنة ١٩٦٣، أشار إلى حرية الرأي والتعبير بشكل صريح في الباب الثالث فقد نصت المادة (٢٩) على أن: «حرية الرأي والبحث العلمي مكفولة ولكل إنسان حق التعبير عن رأيه ونشره بالقول أو الكتابة أو التصوير أو غير ذلك في حدود القانون»، وتناولت المادة (٣٠) على أن: (حرية الصحافة والطباعة والنشر مكفولة في حدود القانون»[٣]، وشمل الدستور العراقي المؤقت لسنة ١٩٦٤، ذات النصوص في المادتين (٢٩) و(٣٠) دون أي تعديل من الدستور العراقي المؤقت لسنة ١٩٦٣، كما نص الدستور العراقي المؤقت لسنة ١٩٦٨، في المادتين (٣١) و(٣٢) على ذات النصوص الواردة في الدستور العراقي المؤقت لسنة ١٩٦٣، الدستور العراقي المؤقت لسنة ١٩٦٤.

وتضمن الدستور العراقي المؤقت لسنة ١٩٧٠، في المادة (٢٦) على أن: "يكفل الدستور حرية الرأي والنشر والاجتماع والتظاهر وتأسيس الأحزاب السياسية والنقابات والجمعيات وفق أغراض الدستور وفي حدود القانون. وتعمل الدولة على توفير الأسباب اللازمة لممارسة هذه الحريات التي تنسجم مع خط الثورة القومي التقدمي"[٤].

وشكل الدستور العراقي المؤقت لسنة ١٩٧٠، مرحلة من الانحراف الدستوري في قاعدة

(١) العرقي، القانون الأساسي، المادة (١٢)، عام ١٩٢٥.
(٢) المؤقت، الدستور العراقي، المادة (١٠)، عام ١٩٥٨.
(٣) المؤقت، الدستور العراقي، المادتين (٢٩) (٣٠)، عام ١٩٦٣.
(٤) المؤقت، الدستور العراقي، المادة (٢٦)، عام ١٩٧٠.

التشريعات العراقية كونه من أطول الدساتير المؤقتة، ويتعارض مع حقوق الإنسان المتعلقة بالحرية والمساواة حيث أخضع حرية الرأي والتعبير والنشاطات الفكرية إلى معايير النظام الحاكم، إذ أن أي مسارات سياسية أو قانونية تتعارض مع النهج السياسي للحزب الحاكم تؤدي إلى المحاسبة القانونية.

يتبين أن بعض الدساتير العراقية أخذت تشير إلى الحقوق والحريات العامة بما يضمن حرية التعبير والرأي المستمد من القوة الدستورية لقاعدة التشريعات الوطنية، والبعض الآخر وضع الحقوق والحريات العامة في إطار التحولات والظروف المحيطة بعمليات التغيير المفاجئة في طبيعة النظام السياسي. إذ أن هذه الدساتير كانت بعيدة عن التطبيق بسبب غياب الإرادة المتعلقة باحترام النصوص الدستورية لحرية التعبير، أو شبه انعدام للقوانين الناظمة أو الحامية.

ثانياً: حرية الرأي والتعبير في التشريعات العراقية

حرية التعبير ليست حكماً مطلقاً حيث يضع كل نظام للحقوق سواء أكان وطني أم إقليمي أم دولي قيوداً محددة بدقة على حرية الرأي والتعبير حفاظاً على القيم الفردية والديمقراطية، كما ينبغي أن تتماشى هذه المعايير والقيود مع مبادئ القانون الدولي لحقوق الإنسان، وأن تتلاءم القوانين الوطنية مع أحكام العهد الدولي لحقوق المدنية والسياسية.

إن حرية الرأي والتعبير في العراق قبل عام ٢٠٠٣، كانت تقوم على نظرية الحكم الشمولي ونظرية السلطة المطلقة تحت ذريعة المسؤولية الإجتماعية، إذ كانت أدوات الإعلام وسيلة من وسائل حماية السياسة الحاكمة وتوطيد دعائم الحزب المهيمن، وعلى الرغم من التحرر العالمي الذي رافق عمليات الانفتاح الإعلامي إلا أن وسائل التعبير عن حرية الرأي والإعلام في العراق بقيت ضمن دائرة التقييد المطلق، إذ نص «قانون المطبوعات» المرقم (٢٠٦) لسنة ١٩٦٨، في المادة (١٦) على أنه: «لا يجوز أن ينشر في المطبوع الدوري: – ١ – ما يعتبر مسا برئيس الجمهورية أو أعضاء مجلس قيادة الثورة أو رئيس الوزراء أو من يقوم مقامهم»[١]، وقد تناول «نظام دار الجماهير للصحافة» المرقم (٣١) لسنة ١٩٧١، في المادة (٢) الفقرة (٢) على أن: "تناط بهيئة التحرير العليا الأعمال والاختصاصات التالية. ب – إصدار التعليمات والتوجيهات لمختلف الأقسام التابعة للدار والتنسيق بين نشاطاتهم. جـ – تقديم الاقتراحات المتعلقة بإصدار الصحف والمجلات والنشرات الدورية أو إيقافها»[٢]، كما تضمن قانون التعديل الثالث

(١) المؤقت، الدستور العراقي، المصدر السابق، المادة (٢٦)، عام ١٩٧٠.
(٢) العراق، جمهورية، نظام دار الجماهير للصحافة، المرقم (٣١)، عام ١٩٧١.

لقانون «دار الجماهير للصحافة» المرقم (٩٨) لسنة ١٩٧١، في المادة (٤) على أن: «يتولى مجلس الإدارة الصلاحيات الآتية: ١ – الإشراف على سياسة الصحف والمجلات والمطبوعات التي تصدرها الدار»[١]، وبناء عليه فأن «قانون المطبوعات» المرقم (٢٠٦) لسنة ١٩٦٨، قيد حرية الرأي والتعبير بفرض القيود على الحريات العامة، كما أن الدار الجماهيرية كانت تعبر عن سياسية الحزب الحاكم، وكانت المسؤولة عن إصدار اللوائح والتعليمات المتعلقة بحرية التعبير والرأي والنشر والإشراف على المطبوعات، واتخاذ إجراءات الإيقاف ضد أي جهة فكرية تعبر عن رأي يختلف مع توجهات السلطة الحاكمة.

وجاء «قانون وزارة الثقافة والإعلام» المرقم (٩٤) لسنة ١٩٨١، الذي وضع قيود إضافية على حرية الرأي والتعبير تسعى إلى نشر أفكار ومبادئ حزب البعث العربي الاشتراكي وترسيخها في العراق، فقد نصت المادة (١) على أن وزارة الثقافة والإعلام تهدف إلى: "رعاية الثقافة والفنون في جميع ميادينها وتطويرها وفق مبادئ حزب البعث العربي الاشتراكي وأهداف ثورة ١٧ – ٣٠ تموز ١٩٦٨ العظيمة»[٢].

إن أغلب التشريعات العراقية المتعلقة بحرية الرأي والتعبير، وإصدار المطبوعات، والعمل الإعلامي قبل عام ٢٠٠٣، اعتمدت الأسباب الموجبة لإصدارها على حماية شكل النظام الحاكم ورموزه، غير أن المشرع كان ينبغي أن يراعي التوازن بين حماية الحقوق والحريات الفردية وبين المصلحة العامة عن طريق التجريم والعقاب حيث يتعرض الفرد لمخاطر التجريم والعقاب إذا لم تضع ضوابط تحافظ على التوازن بين عدم التعدي على حرمة الحياة الخاصة وبين حماية حقوق الغير، وليس لكون التوازن وسيلة للقضاء على الحقوق والحريات الفردية، وإنما مراعاة المصلحة العامة، كما أن المشرع كان ينبغي أن يراعي عملية التوازن بين حماية الحقوق والحريات وبين الاستجابة لقواعد العدالة الدولية والحماية الدولية المنصوص عليها في ميثاق منظمة الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية

المبحث الثاني إشكالات التشريعات العر اقية المتعلقة بحرية التعبير

إن عملية التحول الديمقراطي في النظام السياسي العراقي بعد عام ٢٠٠٣، استمدت مقوماتها من التجارب الدستورية الناجعة في تمركز السلطة، وحماية الأقليات، وإرساء مؤسسات تحترم حرية الرأي والتعبير والفكر والضمير والعقيدة دون إكراه، وفي خضم الحرية تحول الإعلام العراقي من نظرية

(١) العراق، جمهورية، قانون التعديل الثالث لقانون دار الجماهير للصحافة، المرقم (٩٨) لسنة ١٩٧١، عام ١٩٨٦.
(٢) العراق، جمهورية، قانون وزارة الثقافة والإعلام، المرقم (٩٤)، عام ١٩٨١.

فلسفة السلطة لحماية الحاكم وحزبه، إلى نظرية لإعلام الموجه بالشكل السوي حيث تنوعت وسائل الإعلام المرئية أو المسموعة أو المقروء، لكن عملية التغيير رافقتها بعض المعوقات المؤثرة على حرية الرأي والتعبير طرحت حسب مصلحة الجهة الدافعة لتثبيت نوع من الأدوات الردعية التي تتنافى مع الأعراف الدولية. وبناء عليه، سوف نقسم هذا المطلب على ثلاثة فروع، هي: الفرع الأول، تشريعات حرية الرأي والتعبير في ضوء الإدارة المدنية بعد عام ٢٠٠٣. والفرع الثاني، التقاطع التشريعي لحرية الرأي والتعبير مع قانون العقوبات العراقي. والفرع الثالث، أزمة مسودة قانون حرية الرأي والتعبير لسنة ٢٠٢٣.

الفرع الأول: تشريعات حرية الرأي والتعبير في ضوء الإدارة المدنية بعد عام ٢٠٠٣

لقد أصدر رئيس سلطة الائتلاف المؤقتة الأميركية – البريطانية بقيادة الحاكم المدني «بول بريمر» (Paul Bremer) أمراً بحل الكيانات في أيار/مايو ٢٠٠٣، وتضمن حل وزارة الإعلام العراقية وتعويضها بالهيئات المستقلة على اعتبار أن الإعلام حر، ولا يجوز التحكم به[١]، لكن جاء قرار سلطة الائتلاف المؤقتة بعنوان: «النشاط الإعلامي المحظور» المرقم (١٤) في تموز/يوليو ٢٠٠٣، والذي يحظر نشر أي مواد تحرض على العنف والاضطرابات المدنية، أو إصدار بيانات باسم حزب البعث مما اعتبره الصحفيين تقييد لحرية الرأي والتعبير، كما جاء قرار سلطة الائتلاف المؤقتة بعنوان: «حرية «التجمع» المرقم (١٩) في تموز/يوليو ٢٠٠٣، حيث منع التظاهرات على بعد (٥٠٠) متر من «الخط الأخضر»، ويفرض طلب أذن مسبق من سلطة الائتلاف المؤقتة قبل التظاهر[٢] الأمر الذي دل على تقييد الحريات العامة، فالقرار اعتمد القانون على اعتباره تدبير مؤقت وطارئ من قبل سلطة حاكمة مؤقتة، فضلاً عن أن القرار تمت صياغته بعيداً كل عن معايير العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية.

وأصدر رئيس سلطة الائتلاف المؤقتة الأمر المرقم (٦٥) في آذار/مارس ٢٠٠٤، الذي وضع حرية إصدار الصحف بدون الحاجة إلى رخص، وتولى إنشاء هيئة الإعلام والاتصالات، كذلك الأمر المرقم (٦٦) لسنة ٢٠٠٤، الذي تولى إنشاء شبكة الإعلام العراقي، وبدأت مرحلة التحول الديمقراطي غير المقنن والتوجه نحو التعددية السياسية وأطلاق حرية الرأي والتعبير ووسائل الإعلام التي اتبعت جهات اجتماعية أو دينية أو سياسية أو حزبية، والتي أخذت تروج للفتن والخلافات المذهبية والعرقية من دون رقابة تحفظ للمجتمع أواصره الترابطية، مما عمق من الأزمة التي وصلت إلى مرحلة الاقتتال الطائفي

(١) الشناوي، محمود، العراق التائه بين الطائفية والقومية هذا ما جرى بعد الصدمة والرعب، (القاهرة: دار هلا للنشر والتوزيع، ٢٠١١)، ص٧٤.

(٢) الائتلاف، أمر سلطة، حرية التجمع، (بغداد: جريدة الوقائع العراقية، العدد ٣٩٧٩، تموز/يوليو، ٢٠٠٣)، ص٨.

الذي اعتمد على الوسائل الإعلامية المأجورة في ظل أجواء حرية الرأي والتعبير[١].

وعقب اتفاق نقل السيادة من سلطة الائتلاف الموحدة الأميركية – البريطانية بقيادة الحاكم المدني «بول بريمر» إلى مجلس الحكم في العراق تم التوقيع على الدستور المؤقت باسم «قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية» في آذار/مارس ٢٠٠٤، وتضمنت المادة (١٣) أن: «(أ) الحريات العامة والخاصة مصانة. (ب) الحق بحرية التعبير مصان. (ج) إن الحق بحرية الاجتماع السلمي وبحرية الانتماء في جمعيات هو حق مضمون، كما أن الحق بحرية تشكيل النقابات والأحزاب والانضمام إليها وفقاً للقانون»[٢].

وبرزت أهمية حرية الرأي والتعبير في دستور جمهورية العراق في تشرين أول/أكتوبر ٢٠٠٥، إذ أصبح الإطار القانوني لحماية حرية الرأي والتعبير، واستقلال الهيئات الوطنية التنظيمية للبث لترشد العملية الديمقراطية وتنمية إعلام حر ومستقل، فقد نصت المادة (١٤) على أن: «العراقيون متساوون أمام القانون دون تمييز بسبب الجنس أو العرق أو القومية أو الأصل أو اللون أو الدين أو المذهب أو المعتقد أو الرأي أو الوضع الاقتصادي أو الاجتماعي»، وتضمنت المادة (٣٨) على أن: «تكفل الدولة، وبما لا يخل بالنظام العام والآداب: أولاً: - حرية التعبير عن الرأي بكل الوسائل .ثانياً: - حرية الصحافة والطباعة والإعلان والأعلام والنشر .ثالثاً: - حرية الاجتماع والتظاهر السلمي، وتنظم بقانون"[٣].

إن نص المادة (٣٨) لم يحدد الوسائل التي يتم عن طريقها التعبير عن حرية الرأي والتعبير، إذ جرت المادة على أطلاقها لتشمل حرية التعبير ضماناً لاستيعاب التبدلات الحديثة في الحرية، كما أن تعداد وسائل التعبير يخضع حرية الرأي والتعبير لرقابة الدولة[٤]، لكن نص المادة (٣٨) أكد على قيد النظام العام والآداب الذي يستلزم تفسيره اجتهاد القضاء الذي يجب أن يلتزم بمبدأ أن السلطة التشريعية لا تضع قيداً على الحقوق والحريات للمواطن، كما أن المادة (٣٨) تجعل احترام حق حرية التعبير مشروطاً باحترام النظام العام والآداب، مما يتيح إمكانية تقييد السلطات لأنواع معينة من

(١) علي، طارق محمد فكري، الإعلام الطائفي، (عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، ٢٠٢٠)، ص٢٨ – ٣٣.
(٢) للمرحلة الانتقالية، قانون إدارة الدولة العراقية، المادة (١٣)، عام ٢٠٠٤.
(٣) العراق، دستور جمهورية، المادتين (١٤) و(٣٨)، عام ٢٠٠٥.
(٤) الزهيري، رياض، رأي قانوني في الدستور العراقي، أوراق ديمقراطية «آراء في الدستور العراقي»، (بغداد: مركز العراق لمعلومات الديمقراطية، العدد ٦، تشرين الأول/أكتوبر، ٢٠٠٥)، ص١٧.

التعبير على الرغم من عبء المسؤولية على الدولة من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية[1].

وجاءت الأسباب الموجبة لتشريع قانون «حقوق الصحفيين» المرقم (٢١) لسنة ٢٠١١، بأنه ضماناً لحرية الصحفيين العراقيين ودورهم في ترسيخ الديمقراطية، لكن القانون وضع قيوداً مبطنة على حرية الرأي والعمل الصحفي فقد نصت المادة (٤) على أن: «أولاً: للصحفي حق الحصول على المعلومات والأنباء والبيانات والإحصائيات غير المحظورة من مصادرها المختلفة وله الحق في نشرها بحدود القانون»، كذلك المادة (٦) على أن: «أولاً: للصحفي حق الاطلاع على التقارير والمعلومات والبيانات الرسمية وعلى الجهة المعنية تمكينه من الاطلاع عليها والإفادة منها ما لم يكن إفشاؤها يشكل ضرراً بالنظام العام ويخالف أحكام القانون»[2]، وتعد قيود حدود القانون وأحكام القانون من أبرز القيود العقابية على حرية الرأي والتعبير الواردة في قانون العقوبات العراقي.

إن دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥، قيد حرية الصحافة والإعلام والطباعة بقيدين، هما: النظام العام والآداب، مما يعرض الحريات لخطر المصادرة من أي سلطة عسكرية أو مدنية باسم النظام العام والآداب، كما ترك حرية النشر والطباعة والإعلام خاضعة لإرادات المشرعين والسياسيين التي تجيز وتمنع الرقابة، وأصر المشرع على النص بوجوب تنظيمها بقانون فلا يستبعد أن يتحول إلى قانون مقيد للحريات، كما ترك حرية الاطلاع على المعلومات لإرادة ممثلي الشعب ما يتنافى مع حق الشعب في الاطلاع على المعلومات.

وعلى الرغم من القوانين والتشريعات المتعلقة بحرية التعبير والرأي في العراق بعد عام ٢٠٠٣، لكن القوانين الجنائية تعتمد على قبل عام ٢٠٠٣، أهمها أحكام التشهير الجنائية لإسكات الأصوات الناقدة، إذ يمثل التعويل على القانون الجنائي لحماية السمعة مشكلة لحرية التعبير، والتي تحل بتوفير الحماية للخصوصية عبر القانون المدني، وأن أحكام القانون الجنائي تتعرض لإساءة الاستخدام بسهولة سواء التهديد بالسجن أو دفع غرامة أو إدانة جنائية حيث توجد إمكانية الرد غير المتوازنة من المتنفذين.

الفرع الثاني: التقاطع التشريعي لحرية الرأي والتعبير مع قانون العقوبات العراقي لسنة ١٩٦٩

(١) إبراهيم، ياسر علي والمناوي، عدي إبراهيم، آليات الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان في العراق بعد ٢٠٠٣، مجلة قضايا سياسية، (جامعة النهرين: كلية العلوم السياسية، العدد ٥٩، ٢٠١٩)، ص١٤.
(٢) العراق، جمهورية، قانون حقوق الصحفيين، المرقم (٢١)، عام ٢٠١١.

إن حرية الرأي والتعبير يجب أن تأخذ في الاعتبار القيم والمفاهيم الإجتماعية في إطار دستوري قانوني يعزز التعايش السلمي بما يتلاءم مع التوجهات الدولية لحماية حقوق الإنسان والمبادئ الأساسية للحريات الفردية، لذلك وضعت الصكوك والاتفاقيات الدولية ضوابط معينة للحد من الحرية المطلقة التي تتعارض مع المصلحة العامة، وحثت التشريعات الوطنية على الأخذ بالمبادئ العامة التي لا تصل إلى مرحلة العقوبات الرادعة المقيدة لحرية أبداء الرأي والتعبير.

إن قانون العقوبات العراقي المرقم (١١١) لسنة ١٩٦٩، تضمن العديد من النصوص التي تتعارض مع حرية التعبير والإعلام، أبرزها[١]:

١- المادة (٢٠٠) الفقرة (٢) بأنه: «يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على سبع سنوات ... كل من حرض على قلب نظام الحكم المقرر في العراق».

٢- المادة (٢١٠) تنص على أنه: «يعاقب بالحبس وبغرامة لا تزيد على ثلاثمائة دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين من أذاع عمداً أخباراً أو بيانات أو إشاعات كاذبة ومغرضة أو بث دعايات مثيرة إذا كان من شأن ذلك تكدير الأمن العام أو إلقاء الرعب بين الناس أو الحاق الضرر بالمصلحة العامة».

٣- المادة (٢١٥) تنص على أنه: «يعاقب بالحبس وبغرامة لا تزيد على ثلاثمائة دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من صنع أو استورد أو صدر أو حاز بقصد الإتجار أو التوزيع أو اللصق أو العرض صوراً أو كتابات أو رموزاً من شأنها تكدير الأمن العام أو الإساءة إلى سمعة البلاد».

٤- المادة (٢٢٥) تنص على أنه: «يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على سبع سنوات أو بالحبس من أهان بإحدى طرق العلانية رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه».

٥- المادة (٢٢٦) تنص على أنه: «يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على سبع سنوات أو بالحبس أو الغرامة من أهان بإحدى طرق العلانية مجلس الأمة أو الحكومة أو المحاكم أو القوات المسلحة أو غير ذلك من الهيئات النظامية أو السلطات العامة أو المصالح أو الدوائر الرسمية أو شبه الرسمية».

إن قانون العقوبات العراقي نظم حرية الرأي والتعبير والإعلام من تعدي نطاق حدوده عن طريق بيان أركانها والعقوبات التي تترتب عليها عن طريق توفر المسؤولية الجزائية أو قوانين العمل الصحفي،

(١) العراقي، قانون العقوبات، المرقم (١١١)، عام ١٩٦٩.

مثل: قانون المطبوعات المرقم (٢٠٦) لسنة ١٩٦٨، وقانون حقوق الصحفيين المرقم (٢١) لسنة ٢٠١١، وعد قانون العقوبات العراقي في المادتين (١٨٢) و(١٧٨) الجرائم الصحفية من الجرائم التي يعاقب عليها القانون بسبب التعبير عن أفكار أو آراء أو أخبار أو معلومات أو مشاعر يستلزم القانون لقيامها ركن العلانية في المادة (١٩)[١] ليصدق عليها وصف الصحافة على اعتباره شرط لقيام جرائم التعبير عن الرأي، ورتب المشرع على ارتكاب جرائم النشر المسؤولية الجزائية في المواد (٨١) و(٨٢) و(٨٣)[٢].

إن التحديات التي تواجه حرية الرأي والتعبير والإعلام ترتبط معظمها بقانون العقوبات العراقي، إذ يتضمن نصوص تحد من الحرية من خلال استخدام مصطلحات فضفاضة يمكن استعمالها لمضايقة أو تصفية أي صوت معارض أو ناقد، مثل: «المصلحة العامة، تكدير الأمن العام، والإساءة إلى سمعة الدولة»، فهو يحتوي على مواد تستخدم بشكل تعسفي ضد الصحفيين وأصحاب الرأي الحر، فضلاً عن التشريعات التي تحدد مسؤولية مستخدمي الصحافة والإعلام، مثل: «جرائم النشر، جرائم الإعلام، الجرائم الصحفية»، والتي تصل عقوبتها إلى السجن مدة لا تزيد على عشر سنين.

الفرع الثالث: أزمة مسودة قانون حرية الرأي والتعبير لسنة ٢٠٢٣

طرحت السلطة التشريعية العراقية منذُ عام ٢٠١٧، قوانين تؤطر أهم التشريعات التي تصون الحريات المدنية، مثل: «قانون هيئة الإعلام والاتصالات، قانون جرائم المعلوماتية الخاص باستخدام الإنترنت، قانون الأحزاب السياسية، ومسودة قانون حرية التعبير عن الرأي والاجتماع والتظاهر

(١) المادة (١٩) الفقرة (٣) تنص على أن: (تعد وسائل للعلانية: أ – الأعمال أو الإشارات أو الحركات إذا حصلت في طريق عام أو في محفل عام أو مكان مباح أو مطروق أو معرض لأنظار الجمهور أو إذا حصلت بحيث يستطيع رؤيتها من كان في مثل ذلك المكان أو إذا نقلت إليه بطريقة من الطرق الآلية. ب – القول أو الصياح إذا حصل الجهر به أو ترديده في مكان مما ذكر أو إذا حصل الجهر به أو إذا أذيع بطريقة من الطرق الآلية وغيرها بحيث يسمعه من لا دخل له في استخدامه. جـ – الصحافة والمطبوعات الأخرى وغيرها من وسائل الدعاية والنشر. د – الكتابة والرسوم والصور والشارات والأفلام ونحوها عرضت في مكان مما ذكر أو إذا وزعت أو بيعت إلى أكثر شخص أو عرضت للبيع في أي مكان. ينظر: العراقي، قانون العقوبات، المادة (١٩)، المصدر السابق.

(٢) المادة (٨١) تنص: (مع عدم الإخلال بالمسؤولية الجزائية بالنسبة إلى مؤلف الكتاب أو واضع الرسم إلى غير ذلك من طرق التعبير يعاقب رئيس تحرير الصحيفة بصفته فاعلاً للجرائم التي ارتكبت بواسطة صحيفته، وإذا لم يكن ثمة رئيس تحرير يعاقب المحرر المسؤول عن القسم الذي يحصل فيه النشر). والمادة (٨٢) تنص: (إذا كانت الكتابة أو الرسم أو طرق التعبير الأخرى التي استعملت في ارتكاب الجريمة قد وضعت أو نشرت خارج البلاد أو لم يمكن معرفة مرتكب الجريمة عوقب المستورد والطابع بصفتهما فاعلين). والمادة (٨٣) تنص: (لا يعفى من المسؤولية الجزائية في جرائم النشر كون الكتابة أو الرسم أو طرق التعبير الأخرى نقلت أو ترجمة عن نشرات صدرت في العراق أو في الخارج أو أنها لم تزد عن ترديد إشاعات أو روايات عن الغير). ينظر: العراقي، قانون العقوبات، المواد (٨١) و(٨٢) و(٨٣)، المصدر السابق.

السلمي»، غير أن هذه القوانين والمسودات تحتوي على عدد من المواد التي لا تتوافق مع دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥، والتزامات العراق في الاتفاقات الدولية ما يضعف قدرة هذه القوانين على صون الحريات.

وتضمنت مسودة قانون حرية التعبير عن الرأي والاجتماع والتظاهر السلمي في تموز/يوليو ٢٠٢٣، مجموعة من الثغرات الملحوظة والغموض المفرط والتناقض المباشر مع مبادئ دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥، والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، ما يعطي احتمالية الاعتداء على الحريات المدنية في العراق.

إن الأسباب الموجبة لتشريع مسودة قانون حرية التعبير عن الرأي لرسم آلية لضمان حرية التعبير عن الرأي والاجتماع والتظاهر السلمي وحق المعرفة بما لا يضر بالنظام العام أو الآداب العامة وتحديد الجهات المسؤولة ومعاقبة المخالفين، أي أن العقوبة على الإخلال واقعاً لا يحتمل التأويل.

كما جاء الفصل الثالث بعنوان: حرية الاجتماع في المادة (٧) على أنه: «أولاً: للمواطنين حرية الاجتماعات العامة بعد الحصول على أذن مسبق من رئيس الوحدة الإدارية قبل (٥) خمسة أيام في الأقل على أن يتضمن طلب الأذن موضوع الاجتماع والغرض منه وزمان ومكان عقده وأسماء أعضاء اللجنة المنظمة له»، ثم أشارت المادة (٨) على أنه: «ثانياً: لا يجوز عقد الاجتماع العام في الطرق العامة. ثالثاً: لا يجوز أن يمتد أجل الاجتماع العام لما بعد الساعة العاشرة ليلاً». وأكد الفصل الرابع بعنوان: حرية التظاهر السلمي في المادة (١) على أنه: «أولاً: للمواطنين التظاهر سلمياً للتعبير عن آرائهم أو المطالبة بحقوقهم التي كفلها لهم القانون وفق الشروط المحددة في المادة (٧) من هذا القانون .ثانياً: لا يجوز تنظيم التظاهرات قبل الساعة السابعة صباحاً أو بعد الساعة العاشرة ليلاً"[١].

إن مسودة قانون حرية التعبير عن الرأي والاجتماع والتظاهر السلمي وضعت قيوداً زمنية وجغرافية، مثل: المظاهرة المرخصة في الشارع العام، وقبل الساعة السابعة صباحاً أو بعد العاشرة ليلاً، والتجمعات تحتاج إلى إذن مسبق من رئيس الوحدة الإدارية مع تقديم أسماء المشاركين، وهذه القيود تقضي على الحق في إقامة إضراب أو اعتصام مع أن هذه الأنشطة لا تخل بالنظام العام أو الآداب وتتناقض حكماً مع دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥، كما أن طلب الترخيص المسبق يضع عبئاً

(١) العراق، جمهورية، مسودة قانون حرية التعبير عن الرأي والاجتماع والتظاهر السلمي، المادتين (٧) و(٨)، تموز/يوليو، ٢٠٢٣.

على حق الاجتماع السلمي، في حال حدوث أي تغيير في البرنامج، وأن الإعلان عن نية عقد الاجتماع كافياً بالنسبة للسلطات الأمنية.

الخاتمة

تعد حرية الرأي والتعبير من الدعائم الأساسية في النظام الديموقراطي، حيث يكون الأفراد قادرين على التعبير عن آرائهم وأفكارهم الشفاهية أو القولية أو الصورية، خاصة في الشؤون الإجتماعية والسياسية بالاعتماد على المعلومات المأخوذة من المصادر الموثوقة، وهنا يتمكن الأفراد من المساهمة في البناء الإجتماعي للدولة، كما أن الحق في التعبير يضع قيوداً على الانتهاكات والتجاوزات التي تطال المواطنين إذ تتمكن أجهزة الإعلام بالتعاون مع المؤسسات الحكومية من المسائلة والتدقيق، كما أن حرية الرأي والتعبير تدل على الاعتراف بكرامة الإنسان حيث يكون قادراً على الإفصاح عن ذاته ويتفاعل مع الآخرين. وفيما يتعلق بالتشريعات العراقية بحرية الرأي قبل عام ٢٠٠٣، فكانت خاضعة سياسياً واجتماعياً للأنظمة الديكتاتورية، وبعد التغيير السياسي الذي حصل في العراق تم إطلاق حرية التعبير والإعلام على بموجب قواعد وأسس كفلها دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥، ومن الواضح أن سياسة المشرع العراقي في التجريم والعقاب تعد المعيار الذي يعبر عن مدى احترام النظام للحق في حرية الرأي والتعبير.

الاستنتاجات

١- إن الصكوك الدولية أكدت على ضرورة صيانة حرية الرأي والتعبير، وجعلتها ركنا أساسياً من أركان النظام الديمقراطي والعدالة الإجتماعية، وسيادة القانون، وازدهار المجتمع وتقدمه، وأداة لمحاربة الظلم والاستبداد والطغيان والفساد.

٢- إن التشريعات العراقية الخاصة بحرية الرأي والتعبير قبل عام ٢٠٠٣، كانت خاضعة اجتماعياً وسياسياً إلى طبيعة الأنظمة الشمولية الحاكمة التي وضعت قيوداً صارمة على حرية الرأي والتعبير.

٣- إن الدساتير العراقية احتوت على مواد وفقرات قانونية تكفل للأفراد حرية التعبير والحصول على المعلومات، وهي مؤشرات إيجابية في إقرار حرية الأفراد في الرأي والتعبير والصحافة والإعلام، لكن التطبيق العملي شابه الغموض بناء على دافع الرمزية للسلطة الحاكمة.

٤- إن التغيير السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣، أطلق حرية الرأي والتعبير وفق أسس جديدة على الرغم من بعض المحاولات لتقييد حرية الرأي، إذ أن سياسة المشرع في التجريم والعقاب تعد المعيار الذي يعبر بصدق عن طبيعة النظام السياسي ومدى احترامه للحق في حرية الرأي والتعبير.

التوصيات

١- إن حرية الرأي والتعبير يجب أن توضع في إطار دستوري، حيث يحدد المشرع طبيعة ما ينشر سواء أكان شرعي أم غير شرعي من القول أو التعبير لتحقيق مصلحة الفرد والمجتمع.

٢- ينبغي على المشرع العراقي تلافي النقص التشريعي المتعلق بحرية الرأي والتعبير، وأن لا تتعارض مع الحقوق والحريات المكفولة في دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥.

٣- يفترض على المشرع العراقي سن أو تعديل التشريعات المتعلقة بحماية حرية الرأي والتعبير بما يتلاءم مع التغيرات السياسية والتطورات التكنلوجية.

قائمة المصادر

أولاً: المصادر

١. الائتلاف، أمر سلطة، حرية التجمع، (بغداد: جريدة الوقائع العراقية، العدد ٣٩٧٩، تموز/يوليو، ٢٠٠٣).

٢. العراق، جمهورية، قانون التعديل الثالث لقانون دار الجماهير للصحافة، المرقم (٩٨) لسنة ١٩٧١، عام ١٩٨٦.

٣. العراق، جمهورية، قانون حقوق الصحفيين، المرقم (٢١)، عام ٢٠١١.

٤. العراق، جمهورية، قانون وزارة الثقافة والإعلام، المرقم (٩٤)، عام ١٩٨١.

٥. العراق، جمهورية، مسودة قانون حرية التعبير عن الرأي والاجتماع والتظاهر السلمي، المادتين (٧) و(٨)، تموز/ يوليو، ٢٠٢٣.

٦. العراق، جمهورية، نظام دار الجماهير للصحافة، المرقم (٣١)، عام ١٩٧١.

٧. العراق، دستور جمهورية، المادتين (١٤) و(٣٨)، عام ٢٠٠٥.

٨. العراقي، قانون العقوبات، المرقم (١١١)، عام ١٩٦٩.

٩. العرقي، القانون الأساسي، عام ١٩٢٥.

١٠. للمرحلة الانتقالية، قانون إدارة الدولة العراقية، المادة (١٣)، عام ٢٠٠٤.

١١. المؤقت، الدستور العراقي، عام ١٩٥٨.

١٢. المؤقت، الدستور العراقي، عام ١٩٦٣.

١٣. المؤقت، الدستور العراقي، عام ١٩٧٠.

ثانياً: المراجع العربية

١٤. خليل، عبد الله، موسوعة تشريعات الصحافة العربية وحرية التعبير، (القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ٢٠٠٠).

١٥. الدبس، عصام علي، النظم السياسية: الحقوق والحريات العامة وضمانات حمايتها، ج٦، (عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، ٢٠١١).

١٦. الزهيري، رياض، رأي قانوني في الدستور العراقي، أوراق ديمقراطية "آراء في الدستور العراقي"، (بغداد: مركز العراق لمعلومات الديمقراطية، العدد ٦، تشرين الأول/أكتوبر، ٢٠٠٥).

١٧. الشناوي، محمود، العراق التائه بين الطائفية والقومية هذا ما جرى بعد الصدمة والرعب، (القاهرة: دار هلا للنشر والتوزيع، ٢٠١١).

١٨. عزت، أحمد، حريات التعبير والدستور الجديد، (القاهرة: مؤسسة حرية الفكر والتعبير، ٢٠١٢).

١٩. علي، طارق محمد فكري، الإعلام الطائفي، (عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، ٢٠٢٠).

ثالثاً: الدوريات

٢٠. إبراهيم، ياسر علي والمناوي، عدي إبراهيم، آليات الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان في العراق بعد ٢٠٠٣، مجلة قضايا سياسية، (جامعة النهرين: كلية العلوم السياسية، العدد ٥٩، ٢٠١٩).

رابعاً: المراجع الأجنبية

21. Camp, Kathryn Page, In God We Trust: How the Supreme Court›s First Amendment Decisions Affect Organized Religion, (Texas: Faith Walk Pub, 2006).

22. Brander, Patricia And others, Compass – Manual for Human Rights Education with Young People, (France: Council of Europe, Strasbourg, 2015).

23. Horsley, William, Pressing for freedom 20 years of World Press Freedom Day, UNESCO Publishing, (New York: United nations, 2016).

24. Kley, Dale Van, The French Idea of Freedom The Old Regime and the Declaration of Rights of 1789, (California: Stanford University Press , 1995).

25. Milton, John, The Poetical Works of John Milton, Samson Phillips, California, 1854, P. 48. Availableat:https://www.google.iq/books/edition/The_Poetical_Works_of_John_Milton/CEp5L7ZHa0o

C?hl=ar&gbpv=1&dq=John+Milton+said+that+the+freedom+to+publish+in+any+medium+1644&pg=PR48&printsec=frontcover. Visited: 23/10/2023.

26. Nations, United, Calling of an International Conference on Freedom of Information, (New York: General Assembly, Assembly Resolution No. (59) of December, 1946), Document Code: A/RES/59(1).

27. Nations, United, Convention on the Rights of Persons with Disabilities, Resolution (61/611) December 2006, (New York: General Assembly, 2006), Document Code: [ST/]HR/P/PT/19.

28. Nations, United, Convention on the Rights of the Child, Resolution No. (44/25) of November 1989, (New York: General Assembly, 1989), Document Code: A/44/49.

29. Nations, United, International Convention on the Protection of the Rights of All Migrant Workers and Members of Their Families, Resolution No. (158) of December 1990, (New York: General Assembly, 1990), Document Code: A/RES/45/158.

30. Nations, United, International Covenant on Civil and Political Rights, Resolution No. (2200) of 16 December 1966, (New York: General Assembly, 1966), Document Code: 14668.

31. Nations, United, Resolutions adopted by the General Assembly at its Seventh Session During the period from 14 October to 21 December 1952, Freedom of Correction Decision No. (630) in December 1952, (New York: General Assembly, 1952), Document Code: A/2361.

32. Nations, United, Universal Declaration of Human Rights, Resolution No. (217) in Paris on 10 December 1948, (New York: General Assembly, 1948), Document Code: A/RES/217(III).

33. of American States, Organization, The American Convention on Human Rights, (Washington, DC: Library of Congress, 1969).

34. of Europe, Council, Convention for the Protectionof Human Rights and Fundamental Freedoms, as amended by Protocols No. 11 and 14, (Rome: European Treaty Series – No. 5, 1950).

35. of the International Press Institute, I.P.I. Report Monthly Bulletin, Volumes 25 – 29, (University of Michigan: Secretariat of the I.P.I. Press, 1976).

36. the Citizen, Declaration of the Rights of Man and of, The Declaration of the Rights, article 11. Available at: https://www.elysee.fr/en/french-presidency/the-declaration-of-the-rights-of-man-and-of-the-citizen. Visited: 22/10/2023.

أهمية تايوان في المدرك الاستراتيجي الصيني

The importance of Taiwan in the Chinese strategic perception

م.م. مضر فارس عبدالاله النصراوي
جامعة كربلاء\ مركز الدراسات الاستراتيجية
mudher.f@uokerbala.edu.iq

م. م. قسمة عزيز فرج،
جامعة كربلاء\مركز الدراسات الاستراتيجية
qesma.a@uokerbala.edu.iq

الملخص:

يستهدف هذا البحث الإجابة على مجموعة من التساؤلات الرئيسة والفرعية، عبر استعراض العلاقة بين الصين وتايوان بشكل موجز، ومن ثم التعرض لأهمية تايوان في المدرك الاستراتيجي الصيني وبيان أهميتها وقدراتها وميزاتها ودورها في تأزيم او ترطيب العلاقة بينها وبين البلد الام الصين، كما تناول البحث أهمية الصين كقوة كبيرة ومؤثرة في النظام الدولي، ومن ثم أهمية الصين وحدود امكانياتها، وأيضاً مبرراتها للمطالبة بإعادة دمج تايوان معها، ولم تغفل الدراسة عن الدور الأميركي الذي يغذي هذا التوتر المستمر بين البلدين (الصين – تايوان)، لوجود مصالح حيوية لكلا البلدين (الصين-الولايات المتحدة الأميركية)، اذ تتقاطع هذه المصالح في تايوان.

كلمات مفتاحية: (المدرك الاستراتيجي، الصين، تايوان، الأهمية الجيوبوليتيكية، الولايات المتحدة الأميركية)

Abstract:

This research aims to answer a set of main and subsidiary questions, by briefly reviewing the relationship between China and Taiwan, and then presenting the importance of Taiwan in the Chinese strategic perception and explaining its importance, capabilities, advantages, and role in worsening or dampening the relationship between it and the mother country, China. The research also addressed The importance of China as a large and influential power in the international system, and hence the importance of China and the limits of its capabilities, and also its justifications for demanding the reintegration of Taiwan with it. The study did not ignore the American role that fuels this ongoing tension between the two countries (China - Taiwan), due to the presence of vital interests for both countries (China -The United States of America), as these interests intersect in Taiwan.

(Keywords: (strategic perception, China, Taiwan, geopolitical importance, United States of America).

مقدمة:

عملت الصين منذ العام ١٩٧٩ برؤية استراتيجية ومناورة تكتيكية بغية تحقيق هدفها في إعادة توحيد أراضيها عبر سلوك ناعم وسلمي لم يضع الحرب أو استخدام العنف في سلم الاولويات، وقد نفذت الصين بناءً على ذلك متطلبات النظام الدولي الذي يفرض وجود بيئة دولية سلمية، إذ نجحت الصين وبطريقة سلمية في ضم كل من هونغ كونغ ومكاو إليها سنتي ١٩٩٧ و ١٩٩٩، ولا تزال في محاولات مستمرة من أجل إرجاع تايوان إلى الوطن الأم وإعادة دمجها مع الصين، وفضلاً عن الأهمية الجيوبوليتيكية والاقتصادية لتايوان في المدرك الاستراتيجي الصيني، فإن لها قيمة عسكرية أيضاً إذ تعتبرها الصين بمثابة البوابة الحدودية الدفاعية الصينية في البحر، والتي تتيح للصين فرض نفوذها البحري بين المحيطين الهندي والهادئ، لكن حسابات الصين تصطدم بحسابات الفاعل الدولي الأبرز المتمثل بالولايات المتحدة الاميركية وتختلف عنها فيما يجب القيام به تجاه تايوان، إذ تنظر الولايات المتحدة الاميركية إلى الموقف باعتباره تجسيداً للوضع الراهن الدولي المستقر والسلمي وانه أفضل من أي بديل ممكن فضلاً عن تقاطع المصالح الأميركية – الصينية في منطقة التنافس المتمثلة بتايوان والتي يسعى فيها صانع القرار الأميركي للحد من تمدد النفوذ الصيني قدر الإمكان لاسيما وان نقطة التوتر قريبة من حدود الصين مما تشكل حالة من عدم الاستقرار المزمنة لدى الصينيون مما يدفع باتجاه انهاء حالة عدم الاستقرار في العلاقة بين الصين وتايوان، وهذا التقاطع في الرؤية الصينية. الأميركية يفسر التنافس بين الجانبان في التعاطي مع قضية تايوان، لا سيما وان الصين عملت على تطوير قدراتها الاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية عبر السنوات الأخيرة بشكل كبير وتحقيقها لنجاحات كبيرة في هذه القطاعات الامر الذي يعزز رغبة الصين في الاستمرار بمطالبتها بإعادة ضم تايوان اليها.

هدف البحث:

يهدف البحث لتبيان أهمية تايوان في المدرك الاستراتيجي الصيني من منطلق جيوسياسي واقتصادي بالنسبة لصانع القرار الصيني، فضلاً عن كونها منطقة ذات أهمية أمنية ودفاعية كبيرة بالنسبة للصين، وتبيان تقاطع المصالح الأميركية الصينية في هذه المنطقة الحيوية.

الإشكالية:

تنطلق اشكالية البحث بتساؤل رئيس هو: ماهي المؤشرات التي جعلت من تايوان ذات أهمية في الادراك الاستراتيجي لدى صانع القرار الصيني وعظمت من مكانتها، وماهي مديات تأثير ذلك في العلاقات الأميركية الصينية؟

الفرضية:

تنطلق الدراسة من فرضية ان هناك تنافس بين الصين والولايات المتحدة الأميركية بصيغة المزاحمة والتحجيم في القارة الاسيوية وخارجها، اذ تعد الولايات المتحدة الاميركية تايوان نقطة ارتكاز لتحجيم الصين، وتعد الصين تايوان نقطة تهديد للأمن القومي الصيني.

منهجية البحث:

اعتمد البحث على مناهج عدة ومداخل دراسية مختلفة، فالمنهج الاستقرائي تم اعتماده في البحث عن حيثيات المكانة التي تتمتع بها تايوان في الادراك الاستراتيجي الصيني، ومن اجل فهم أكثر لاستراتيجية الصين كان من المفيد الاعتماد على المنهج الاستنباطي، وتطلب البحث الاعتماد على مداخل بحثية متنوعة كالمدخل الجغرافي لبيان المكانة الجيوسياسية لتايوان، والمدخل التاريخي لمعالجة دور العلاقات التاريخية بين تايوان والصين، والتحليل النظمي لتحليل الاحداث المتتابعة التي أدت لهذه التوترات، ويأتي المنهج الاستشرافي في البحث لرسم المسارات المحتملة لهذه التوترات، والذي بني وفق سيناريوهات ثلاثة تراوحت بين اندماج تايوان للصين أو استقلال تايوان الكامل مع فرضية استمرار الوضع الراهن.

الهيكلية: تنقسم الدراسة على مبحثين تناول المبحث الأول مفهوم الادراك الاستراتيجي واهمية تايوان، وكان ذلك في مطلبين الأول بينا فيه مفهومي الادراك والادراك الاستراتيجي، والمطلب الثاني اوضحنا فيه الأهمية الجيوبوليتيكية لتايوان. فيما تناول المبحث الثاني محاولات الصين لدمج تايوان، عبر مطلبين الأول استعرضنا فيه أهمية تايوان في المنظور الاستراتيجي الصيني، اما المطلب الثاني فكان لتبيان الأهمية الإستراتيجية للصين وحدود قدارتها.

المبحث الأول: الادراك الاستر اتيجي واهمية تايوان

تعتبر قضية تايوان من أهم القضايا في السياسة الخارجية الصينية، فهي هدف جيوسياسي يلبي

احتياجات الأمن القومي للصين، اذ يؤهل الموقع الاستراتيجي الذي تشغله تايوان في بيئتها الإقليمية ان تلعب دوراً كبيراً في منافسة القوى المؤثرة في السياسة الدولية كالصين، وتتمثل الأهمية الجيوسياسية لتايوان في موقعها الاستراتيجي المهم في منطقة آسيا والمحيط الهادئ بين بحر الصين الجنوبي وبحر الصين الشرقي ، وهو يعد من أقصر الطرق التي تربط المحيط الهادئ وبحر الصين الجنوبي ، وان عودة تايوان إلى الصين ستعزز موقعها وقوتها في المنطقة.

ونظراً إلى موقع الصين المتنامي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، سعت الولايات المتحدة إلى خلق دعم السياسي والعسكري مستمر باتجاه تايوان لأن بقاء تايوان خارج السيطرة الصينية يعني أن الولايات المتحدة ستضمن موقعا حساساً ومهما في المناطق الاستراتيجية لبحر الصين الجنوبي، وان بقاء تايوان في على وضعها الحالي يعزز من قوة الولايات المتحدة على حساب القوة الصينية في شرق آسيا والمحيط الهادئ وقبل ان نخوض أكثر في أهمية تايوان لابد ان نعرج في هذا المبحث على تفصيل مفهوم الادراك الاستراتيجي واهميته في المطلب الأول وسيكون المطلب الثاني متناولاً أهمية تايوان الاستراتيجية.

المطلب الأول: مفهوم الادراك الاستر اتيجي

في ميدان العلوم السياسية بشكل عام ولا سيما في حقل العلاقات الدولية، هناك مفاهيم تندرج ضمن هذا التخصص ويتم مناقشتها، وتأخذ المعنى الذي يجب تعريفه في موضوعنا بشكل عام، فصانعوا القرار يواجهون أحداث داخلية وخارجية تتطلب فهما وتفسيراً لما يحدث، وقبل أن نعرج على أهمية تايوان في المدرك الاستراتيجي الصيني، لابد من تفكيك العنوان وتوضيح المفاهيم لغة واصطلاحاً وسنوضح في هذا المطلب مفهومي الإدراك والإدراك الاستراتيجي.

اولا: - مفهوم الادراك.

يجب التمييز بين كلمة المدرك (concept) و كلمة الادراك (percept) ، فالحداثيون يستخدم كلمة (perception) بمعنى التحليل الإدراكي الحسي، ويستخدمون كلمة (conceptual) لمعنى التحليل المعرفي للعقل[1].

(١) كمال دسوقي، الادراك الكلي عند الطفل، دراسة نمو مدارك الصغار العقلية، مصر: مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٧٨، ص١١.

إن كلمة إدراك في اللغة من الفعل (درك) وهو بلوغ أقصى الشيء ومنتهاه، إدراك هو اسم، وهو مصدر- أدرك- وفعله- أدرك يدرك إدراكاً فهو مدرك، والمفعول. مُدرك. تقول العرب: أدرك الشيء بلغ وقته، وأدرك الثمر: نضج، أدرك الولد سن البلوغ: بلغ المراهقة، أدرك الشيء: لحقه وبلغه وناله، أدرك المعنى بعقله (أي فهمه). أدرك هدفه: وصل اليه وبلغه وناله»[1]، والادراك صفة من صفات الله سبحانه وتعالى ،كقوله تعالى « لا تدركه الابصار وهو يدرك الابصار وهو اللطيف الخبير « [2] .

أمّا الإدراك اصطلاحاً، اختلفت حوله آراء المختصين، "وقد وقف عدد من الباحثين على معرفة الإدراك بأنّه أساسياً لمعرفة الإنسان، وفرقوا بينه وبين الاحساس، والانتباه والوعي...الخ، وقالوا: هو الوسيلة التي نحصل من خلاله معرفة العالم وموضوعاته المتنوعة والمتعددة لاسيما السياسية منها؛ لأنّ العالم يمر دوماً بحالات من التحولات الاقليمية والدولية، سواء عن طريق التنافس والصراع او التحالفات والشراكات "[3].

أما المُدرك فهو الصورة المتولدة في العقل والناتجة عن الإدراك ولتوفر الإدراك لابد من توافر شرطين هما[4]:

١- وجود الذات التي تدرك.

٢- الموضوع الذي يدرك أو العالم الخارجي الذي يمكن أن تدركه الذات.

لذا فالإدراك حالة شعورية بالعالم الخارجي فهو عملية عقلية يتم عبرها معرفة ما يحيط بالإنسان في العالم على المستويين الداخلي والخارجي،

إذن فالإدراك عملية عقلية يصاحبها التأثير في الاعضاء الحسية بمؤثرات معينة فيقوم الانسان بتفسيرها طبقاً لهذه المؤثرات على شكل رموز أو معاني مما يسهل عملية تفاعله مع بيئته المحيط به.

---

(١) الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد ابوهلال العسكري، الفروق اللغوية، تحقيق: محمد ابراهيم سليم، القاهرة: دار العلم للثقافة والنشر والتوزيع، ص٩٤.

(٢) سورة الانعام، الآية (١٠٣)

(٣) نوح فلدمان، الحرب الهادئة ومستقبل التنافس (العالمي)، ترجمة: امين سعيد الايوبي، ابوظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠١٤م، ص٧٥.

(٤) عادل عبد الحمزة ثجيل البديوي، تأثير المبادئ الجيوبوليتيكية على الادراك الاستراتيجي للولايات المتحدة الامريكية، أطروحة دكتوراه، العراق: جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ٢٠١٢، ص٣.

ثانياً: مفهـوم الإدراك الاستراتيجـي

الادراك الاستراتيجي: هو الذي يبنى على حساب عقلاني مستند على تقييم المحصلات والاختيار من بين أفضل البدائل المتاحة وهذا يشكل العناصر الجوهرية للإدراك الاستراتيجي[١]، ويتطلب هذا النوع من الادراك قدرات ذهنية عالية وتفكير متعمق لاتخاذ القرار الأفضل وهو يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتفكير الاستراتيجي لأنه لابد من التفكير جيداً وبصورة عميقة للقرار المتخذ.

إن الإدراك الاستراتيجي لابد من وجوده في أي نظام سياسي ولأية دولة تسعى لان تأخذ دورها وترعى مصالحها، إذ يساعد في الكشف عن مكامن الضعف في الدولة لمعالجتها وتعزيز عناصر القوة وتمكين صانع القرار من استثمار الفرص وتجاوز التحديات، فهو ليس هدفاً بحد ذاته بقدر ما أنه خطة تدل وترشد الدولة وصناع القرار فيها باتجاه معين عن طريق الاحاطة بالموقف والوعي الكامل به مما يسهل اختيار البديل الإستراتيجي الأفضل من بين البدائل والفرضيات الاستراتيجية التي تحقق اهداف ومصالح الدولة[٢].

وعليه يمكن إيجاز أهم صفات وخصائص الادراك الاستراتيجي بالآتي[٣]:

١- التوجه والتهيؤ المستقبلي عبر فهم الحاضر.

٢- النظرة الشمولية للأهداف والوسائل والقدرات.

٣- الفهم الواعي للحقائق.

٤- تحديد الفرص والتهديدات المحتملة التي يحملها الموقف.

٥- تحديد عناصر القوة والضعف في امكانات الدولة حتى يتسنى التعامل معها بالشكل الامثل.

٦- العمل على ايجاد استراتيجية فعالة تتلاءم مع الظروف المدركة.

٧- مهارة الاختيار الاستراتيجي من بين الفرضيات والبدائل الاستراتيجية لتحقيق الأهداف.

---

(١) ليتل ريتشارد، الانظمة الدولية، في جون بيليس وستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، ترجمة ونشر: مركز الخليج للأبحاث، دبي، ٢٠٠٤، ص٥٠٥.

(٢) عادل عبد الحمزة ثجيل البديوي، تأثير المبادئ الجيوبوليتيكية على الادراك الاستراتيجي للولايات المتحدة الامريكية، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، العراق: جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ٢٠١٢، ص٣.، ص١٩.

(٣) عادل عبد الحمزة ثجيل البديوي، المصدر نفسه، ص٢٠.

٨- العمل على التكيف مع البيئة واستغلالها بما يتوائم مع الوسائل.

وعليه فأن الإدراك الإستراتيجي هو أدراك يتصل بالتفكير الإبداعي والاستراتيجي عند تعامله مع الموقف في صنع القرارات، كما يتصل بالفهم الصحيح للبيئة المحيطة لأن أي وهن في الإدراك يحرف الإستراتيجية عن وجهتها العقلانية. ويرتبط كذلك بالتحليل الإستراتيجي للموقف ومن ثم التفكير به وبمتغيراته وصولاً للإدراك الإستراتيجي بهدف الكشف عن المجهول واستشراف المستقبل تمهيداً لتهيئة البيئة اللازمة للقرار الاستراتيجي الذي غالباً ما يكون مبني على إدراك ووعي تام بالموقف.

يمكن تحديد محددات الإدراك من قبل المدرك الاستراتيجي :- [١]

١-العوامل التي تحددها خصائص الكائن الذي يتم إدراكه (الكائن قيد التفكير).

٢-إدراك العوامل الأخرى المتعلقة بنفس المدرك (نفس العقلية).

من خلال ما تقدم نرى أن الإدراك السياسي يجب ان يستند إلى الواقع ليحدد الأهداف الرئيسة للمواقف المرصودة، وتحليلها تحليلاً استراتيجياً ناضجاً، لان الإدراك الاستراتيجي عملية مستوعبة للبيئة الداخلية والخارجية المحيطة بصياغة الأسس الناجحة لتوظيف ما هو متاح في صالح الدولة بنظرة عقلانية، والاستجابة للظروف والمواقف المتغيرة والمعقدة.

المطلب الثاني: الأهمية الجيوبوليتيكية لتايوان

لتحديد الأهمية الاستراتيجية لأي دولة فان المتغيرات الجيوبوليتيكية تعد من اهم العوامل المؤثرة في هذا المجال، لما لها من دور مهم في تحديد قوة الدولة ومكانتها في النظام الدولي والاقليمي، اذ تتمثل اهمية المتغيرات الجيوبوليتيكية في قدرتها على تحويل السلوك السياسي لراسمي السياسات العامة الى أهداف تتعلق بالأبعاد الجغرافية[٢]، مما يشكل انعكاسات على استراتيجيات الدول تجاه بعضها البعض، ولهذا تحظى تايوان بأهمية جيوبوليتيكية كبيرة في المدرك الاستراتيجي الصيني.

---

(١) حيدر عبد الرزاق خلف الحيدري، مكانة تركيا في المدرك الاستراتيجي الامريكي: دراسة مستقبلية، اطروحة دكتوراه غير منشورة، العراق: جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، ٢٠١٥، ص ٢٦.

(٢) صباح جاسم محمد الجنابي، أثر المتغير الجيوبولتيكي في السياسة الخارجية الصينية تجاه تايوان، ط١، المانيا: المركز الديمقراطي العربي للنشر، ايار ٢٠٢١، ص٩٧.

أولا: الموقع الجغرافي والمقومات الطبيعية لتايوان

يعد الموقع الجغرافي لتايوان أحد اهم المناطق الاستراتيجية في منطقة (اسيا-الباسيفيك) إذا انها تقع جنوب شرق الصين، وتربط شمال شرق اسيا بالجنوب والشرق الاوسط عبر مضيق تايوان ومضيق ياتشي، وتشكل رابطاءمهماءبين الجزر اليابانية في الشمال والجزر الفلبينية في الجنوب[١]، وتقدر مساحتها الكلية ٣٦,١٩٧ كم٢ اذ تشكل المساحة البرية من الجنوب الى الشمال ٣٩٤ كم٢، ومن الشرق الى الغرب ١٤٤ كم٢، ويعد مضيق تايوان من المضائق الاستراتيجية للمواصلات البحرية بين جنوب الصين وشمالها[٢].

تقع تايوان بين خطي الطول الشرقي (١٢٠,٠١ درجة و١٢١,٥٩ درجة)، والفارق الزمني بين الشرق والغرب لا يتجاوز أربع دقائق، وتقع تايوان أيضًا بين خطي عرض (٢١,٥٣ و٢٥,١٨) شمالًا، ويقسم مدار السرطان الجزيرة الى قسمين متساويين، أي ان هناك أربعة خطوط عرض بين أقصى شمال تايوان وجنوبها، على الرغم من أن خطوط العرض الأربعة لا تشكل اختلافات مناخية كبيرة، لكن وجود سلسلة جبال في وسط الجزيرة بمتوسط ارتفاع يزيد عن ١٥٠٠ متر فوق مستوى سطح البحر ساهم في وجود تنوع مناخي، وهذا التنوع أدى إلى تنوع النباتات وتنوع الأنشطة الاقتصادية، وهذا ما ساعد تايوان إلى درجة كبيرة من تعزيز حالة الاكتفاء الذاتي، وهذا يضفي على البلاد حالة من القوة نتيجة التنوع المناخي هذا [٣].

ومما لا شك فيه ان تايوان تمتلك الكثير من المقومات الطبيعية التي جعلتها محط انظار القوى الاقليمية والدولية ومن اهم تلك المقومات هي:

١ - الزراعة: اذ تحظى الزراعة في تايوان أهمية اقتصادية كبيرة، وتعتبر المدخلات الزراعية مصدرا رئيسيا

---

(١) عبد القادر دندن، مكانة بحري الصين الشرقي والجنوبي في الاستراتيجية الصينية تجاه منطقة اسيا والمحيط الهادئ، ط١، المانيا: المركز الديمقراطي العربي للنشر،٢٠١٨، ص٩.

(٢) عدنان خلف البدراني، أثر التوتر المقيد في السياسة الخارجية الصينية تجاه تايوان، (مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، لبنان، مركز جيل البحث العلمي، المجلد ٢، العدد ٥، ٢٠١٦، ص ١١٦.

(٣) Espencer & W. Thomas, Asia (Est by South), second Edition, John wiley & sons, London, 1971, P.187-188

للغذاء والمواد الخام للعديد من الصناعات، فضلا عن كونها قطاعا انتاجيا يسهم في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي[١]، وعلى الرغم من انخفاض نسبة العاملين في القطاع الزراعي الى ما لا يزيد عن ٨٪ عام ٢٠٠٠، الا ان اكثر من ٤٪ منهم يكسبون دخلا من القطاعات غير الزراعية، بالمقابل فان ٤٪ منهم يعتمد على القطاع الزراعي في كسب نصيبه، اذ تمتلك تايوان فائضا زراعيا في العديد من المحاصيل الزراعية نتيجة الاهتمام والرعاية بالمحاصيل الزراعية[٢] .

٢ - الصناعة: تعتبر الصناعات المتقدمة ميزان لقياس القوة السياسية دولة ما، اذ ان الدول العظمى من سماتها ان تكون بالضرورة دولا صناعية لان الانتاج الصناعي يعتبر دالة التقدم على المستوى العالمي ويأتي ذلك من ميزتين اساسيتين تمنحها الصناعات المتقدمة للدول:[٣]

أ - انها تؤدي الى رفع المستوى المعيشي للفرد.

ب - تساهم الصناعات المتقدمة اوقات الحرب في زيادة الانتاج للمعدات العسكرية من الاسلحة والاجهزة المتطورة.

وعليه فان القطاع الصناعي في تايوان تطور اوائل الستينات من القرن الماضي عندما شرعت الحكومة التايوانية باتخاذ العديد من الاجراءات الرامية الى حماية الصناعات المحلية، ليشمل ذلك الاعتماد على مبدأ الاحلال او استبدال الواردات لدعم الصناعات المحلية[٤]، وبما ان تايوان هي احد الدول التي حققت نجاحا واضحا في عملية التوطين التدريجي للتكنولوجيا العالمية فقد تمكنت من تحقيق ما يسمى بالتكافؤ (Parity) بين براءات الاختراع الاجنبية والمحلية فضلا عن انها تمكنت من الانضمام للتيارات الصاعدة لإنتاج الالكترونيات على مستوى العالم وهذا ما ساعد اقتصادها على تحقيق النمو السريع [٥].

لذلك تعتبر تايوان اليوم واحدة من اكبر منتجي الرقائق الالكترونية، اذ تعد الشركات التايوانية المنتجة

---

(١) محمد أزهر سعيد السماك، الجغرافية السياسية المعاصرة، (مصر، دار الامل للنشر والتوزيع ،١٩٩١)، ص ص ٧١-٧٢

(٢) The Year Book of Taiwan, Republic of China (Taiwan) Taipei ,2016, p2-4

(٣) محمد محمود ابراهيم الديب، الجغرافية السياسية، مصر: مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٧٦، ص ١٣٩.

(٤) لستر ثرو، المتناطحون: المعركة الاقتصادية القادمة بين اليابان واوربا وامريكا، ترجمة محمود فريد، الامارات العربية المتحدة: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ١٩٩٨، ص ١٩٤.

(٥) Steven Radelet and Jeffrey sashes, Asia Remegence, forgein affairs, vo76, no6, Dec1997, p54

لأشباه الموصلات من بين الرواد في واحد من اهم القطاعات التكنولوجية في العالم لصناعة الرقائق الالكترونية[١]، وتشكل الشركات في قطاع التكنولوجيا جزءا كبيرا من الاقتصاد التايواني، والذي يحفزه الطلب الدولي الكبير على المنتجات التايوانية وخاصة صناعة أشباه الموصلات، وهذا ما ساعدها على أتخاذ مكانة رائدة في الاسواق العالمية، لاسيما في انتاج اجزاء ومكونات الكمبيوتر (Scanners ,monitors CD romdrires,) [٢]، ونتيجة لذلك كان زيادة ونمو في حصة الفرد التايواني في أسواق ذاكرة الكمبيوتر (Memory) ships بشكل ملحوظ منذ عام ١٩٩٠ لتصل الى ٦٣٪ بحلول عام ٢٠٢٠ متجاوزة الدول العظمى الرائدة في هذه الصناعة كالولايات المتحدة الامريكية [٣] .

ان صناعة اشباه الموصلات تعد من اهم الصناعات التي تتميز بها تايوان عالميا وفقا لبيانات (Trend Force) في شهر مارس عام ٢٠٢١ فقد وصل الانتاج في تايوان بهذه الصناعة الى ٦٠٪من اجمالي الاسواق العالمية، وهذا ما جعل من الرقائق الالكترونية المصنوعة في تايوان هي الاكثر طلبا، اذ تقوم تايوان بتزويد الشركات الكبرى بالرقائق فهناك الكثير من الشركات التايوانية التي تشتهر بصناعة الرقائق الالكترونية واشباه الموصلات أهمها (MEDIATEK،UNITED،TSMC)، اذ تنتج شركة TSMC ٦٣٪ من اشباه الموصلات الضرورية للهواتف واجهزة الكمبيوتر والاجهزة الذكية، لاسيما وانها تزود اهم الشركات التجارية الكبرى مثل (Apple ,Dell) [٤]، وان حدوث اي أزمة في العالم من الممكن ان تؤثر وتلحق ضرراً بهذه الصناعة، فكانت نتيجة ركود توريد أشباه الموصلات في تايوان بفعل أزمة كورونا كان نتيجته انخفض أنتاج المنتجات الالكترونية بشكل كبير في جميع انحاء العالم[٥] .

كما تعد الرقائق الالكترونية واحدة من اهم العناصر الاساسية للعلاقات التجارية بين الصين وتايوان، اذ تستورد تايوان المعادن النادرة لصناعة الرقائق من الصين من ثم يتم تصديرها الى الصين بعد اكمال

---

(١) World investment Report, United Nation, New York and Geneva, op,cit ,p-262

(٢) محمود عبد الفضيل، العرب والتجربة الأسيوية، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٧٧، ص ١٥٢

(٣) عصام خيوان، صناعة اشباه الموصلات ومعركة التنافس الجيوسياسي بين واشنطن وبكين، العراق: مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ٢٠٢٢، ص ٤.

(٤) عصام خيوان، المصدر نفسه، ص٨.

(٥) صبرين العجرودي، جزيرة تايوان: اهمية اقتصادية واستراتيجية لرسم النظام العالمي المقبل، المركز الدولي للدراسات الاستراتيجية والامنية والعسكرية، ٢٠٢٢، على الرابط: org.ciessm.www ، تاريخ الوصول ٢٠٢٣/١٢/٧

صناعتها، وتمتلك الصين ما يقارب ٣٨٪ من احتياطي المعادن النادرة في العالم، لاسيما من السيليكون والغاليوم بأجمالي ٤٤ مليون طن تليها بعد ذلك فيتنام بنسبة ١٩٪، البرازيل بنسبة ١٨٪، روسيا بنسبة ١٠,٤٪ والهند بنسبة ٦٪ [١].

ان القوى الاقتصادية الكبرى في العالم كانت تدرك خطورة هيمنة تايوان على صناعة اشباه الموصلات، واستحواذ الصين على المعادن النادرة المستخدمة في انتاج الرقائق الالكترونية، لذلك عمدت على تنويع سلاسل توريد وتصنيع أشباه الموصلات والرقائق الالكترونية، مما جعل مجلس الشيوخ الامريكي يوافق على قانون بقيمة ٢٨٠ مليار دولار امريكي للنهوض بصناعة اشباه الموصلات اللازمة للتكنولوجيا الحديثة، في حين تم تخصيص ما يقارب ٥٢,٧ مليار دولار امريكي لتنفيذ قانون الرقائق والعلوم عام ٢٠٢٢ كمساعدة مالية مباشرة لبناء وتوسيع مرافق تصنيع أشباه الموصلات، ونظرا لأهمية هذه الصناعة فقد قدمت المفوضية الاوربية التابعة للاتحاد الأوربي في شباط عام ٢٠٢١ مقترحاً لدعم صناعة الرقائق الالكترونية مشيره الى قلقها من احتكار هذه الصناعة في دول معينة.

٣ - المعادن ومصادر الطاقة : تعتبر الموارد المعدنية أحد العوامل الأساسية والمهمة التي تؤثر على قوة الدولة، وقدرتها على استخدامها على النحو الأمثل، كما ان الاستثمار فيها أكثر أهمية من مجرد الحيازة لها[٢]، اذ تلعب الموارد المعدنية المملوكة للدولة دورًا مهماً في التنمية الصناعية وتؤثر على قوة الدولة وامكانياتها، كما تعد الموارد المعدنية أيضًا عنصرًا رئيسياً في قوة الأمة، لأنها تمكن من تأسيس قاعدة اقتصادية متينة لها القدرة على تعزيز الأمن والاستقرار الوطني، ويمكن تقسيم المعادن على النحو الاتي[٣]:

١ - المعادن الفلزية المستخدمة في الصناعة.

٢ - المعادن غير الفلزية هي معادن تعمل كمصادر للطاقة.

تمتلك تايوان العديد من المعادن الفلزية، وخاصة المنغنيز والفضة والنحاس والذهب، والتي تم

---

(١) General Directorate of Customs, Taiwan Bureau of foreign Trade Taiwan; China customs,23thOct2022, on website, www.Englishcustoms.gov

(٢) Horm J. de Bliji, systemic political Geography, 2nd Edition, John Wiley & sons, NY. 1973, P.67

(٣) فتحي محمد أبو عيانة، دراسات في الجغرافية الاقتصادية والسياسية، لبنان: دار النهضة العربية، ٢٠٠١، ص ص ١٤-١٥

استثمارها اقتصادياً بالشكل الامثل[1]، وأهم المعادن اللافلزية هي: الفحم باحتياطي مؤكد (٩٨) مليون طن عام ٢٠٠٠، وإنتاج سنوي (٩٠) ألف طن، يستخدم معظمه في توليد الطاقة والصناعة، في حين بلغ احتياطي الفحم حوالي (٢٧٩,٢) مليون طن عام ٢٠٢١ [2].

اما النفط الموجودين في الأجزاء الوسطى والجنوبية من الجزيرة، فيتم إنتاج النفط بكميات صغيرة ويمكن أن يغطي فقط (٢٪) من الاستهلاك المحلي، حيث تمتلك تايوان (٢,٣٨) مليون برميل من احتياطي النفط لعام ٢٠٢١، ويتم استيراد باقي الاحتياج من الشرق الأوسط، اندونيسيا، والكونغو، وبالنسبة للغاز الطبيعي فإن الإنتاج لا يكفي لسد الاحتياجات المحلية، اذ بلغ احتياطي الغاز الطبيعي (٢٧,٣) مليار قدم مكعب عام ٢٠٢١، وتعتمد تايوان على الاستيراد لتلبية الطلب المحلي، ويأتي معظمه من إندونيسيا وماليزيا[3] ، ويمكن القول إن تايوان لديها موارد طبيعية وفيرة، استطاعت تطوير واستثمار هذه الموارد بالشكل الأمثل لتحقق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية.

٤ التجارة: حازت تايوان على مكانة وأهمية كبيرة في التجارة الدولية لما تتمتع به من اطلاله على خليج تايوان الذي جعل منها حلقة وصل بين دول شمال وجنوب شرق اسيا، وبالرغم من تنوع صادرات تايوان الا انها تتميز بصناعة وتصدير سلع مهمة ورئيسة مثل الالكترونيات والمنتجات الكهربائية والمكائن والمنسوجات وغيرها من المواد والسلع، والتي تشكل غالبية الصادرات التايوانية، اذ تشكل الصادرات التايوانية ما يقارب ٧٠٪ من اجمالي الناتج المحلي التايواني، فقد بلغت الصادرات التايوانية في سنة ٢٠٢٢ حوالي ٤٣,٣٢ مليار دولار أمريكي[4].

لاسيما وأنها صدرت ما قيمته ٤٤٧,٦ مليار دولار امريكي من البضائع لجميع أنحاء العالم في عام ٢٠٢١ ومن اهم صادراتها كانت: الآلات والمعدات الكهربائية ٢١٩,٣ مليون دولار أميركي بنسبة ٤٩٪، أجهزة إلكترونية وكمبيوتر ٥٧,٦ مليون دولار امريكي بنسبة ١٢,٩٪، وفي عام ٢٠٢٢ تم شراء ٨٦,٦ ٪ من المنتجات المصدرة من تايوان من قبل المستوردين في الصين (٢٨,٢٪ من الإجمالي العالمي لتايوان) والولايات المتحدة الأمريكية (١٤,٧٪) وهونغ كونغ (١٤,١٪) واليابان (٦,٥٪)، سنغافورة (٥,٨٪)، كوريا

(١) حسن أحمد سيد أبو العينين، آسيا الموسمية وعالم المحيط الهادي، مؤسسة الثقافة الجامعية، ١٩٧٧، ٤٧٦.
(٢) تايوان في لمحة موجزة ٢٠٢١-٢٠٢٢ بانوراما تايوان، تايوان: وزارة الخارجية التايوانية، ٢٠٢٢، ص٧٠.
(٣) المصدر نفسه، ص ٧٠
(٤) مجموعة البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية، جنوب اسيا، على الرابط: www.albankaldawli.org

الجنوبية (٤,٥٪)، فيتنام (٣,١٪)، ماليزيا (٣٪)، ألمانيا (١,٨٪)، هولندا (١,٨٪)، تايلاند (١,٦٪) الفلبين (١,٤٪) [١].

كما ان واردات تايوان بلغت ٢٢٪ من الواردات عبر البر الرئيسي للصين وهونغ كونغ في عام ٢٠٢١، مقابل ١٠٪ فقط من الولايات المتحدة والتي تأتي بعد اليابان و اوربا وجنوب شرق اسيا، وهذا التبادل التجاري لم يغيب حالة الامتعاض الصيني من التقارب الأميركي التايواني، فتوتر العلاقات التجارية بين الصين وتايوان حاضرا لاسيما بعد زيارة رئيسة مجلس النواب الامريكي نانسي بيلوسي تايوان سنة ٢٠٢٢، اذ قامت الصين بحظر واردات ٣٥ شركة أغذية تايوانية تصدر لها منتجات غذائية تعبيرا عن رفض الصين لزيادة نانسي بيلوسي لتايوان والتي اعتبرتها بكين استفزازا لها من قبل الولايات المتحدة[٢].

ولم تقتصر تجارة تايوان مع القوى الصناعية الكبرى بل شملت الدول العربية ايضا، كالمملكة العربية السعودية ، اذ بلغت قيمة التبادل التجاري سنة ٢٠١٩ بين الدولتين ٣٠,٦٢٣ مليون ريال سعودي اي ما يعادل (٨,١٦٥ مليون دولار امريكي)، كما بلغت قيمة الصادرات ٢٦,٣٦٣ مليون ريال سعودي ما يعادل (٧,٠٢٩ مليون دولار امريكي) أي بنسبة ٣٪، في حين بلغت الواردات ٤,٢٦٠ بنسبة ١٪، وكانت من اهم السلع المصدرة منتجات معدنية بقيمة ٢٤,٣٣٦ مليون ريال سعودي اي ما يقارب (٦,٤٩٦ مليون دولار) ومنتجات كيمياوية غير عضوية بقيمة ١٤٠ ريال سعودي اي ما يقارب(٣٧,٣٣ دولار امريكي)، ومن المواد المستوردة السيارات واجهزة ومعدات كهربائية واجزائها بقيمة ٤٥٣ ريال سعودي اي ما يقارب (١٢١ مليون دولار امريكي)[٣].

مما تقدم نلاحظ ان الصين من أكبر المصدرين والمستوردين مع تايوان، إذا يمكن ان نوصف العلاقة التجارية بين البلدين بالشراكة الاقتصادية بحكم حيازة الصين المرتبة الاولى في الصادرات والواردات مع تايوان، كما يمكن ملاحظة وجود الموارد الأولية مثل الحديد والمنغنيز وغيرها، وكذلك المياه والغابات والأراضي الزراعية في تايوان، أدى بشكل كبير إلى توسيع الفرص الاقتصادية المتاحة للقوى الإقليمية

(١) Daniel Workman, Taiwan's Top 10 Exports, Ibid.

(٢) ليث عصام العبيدي، الصين تظهر العزم تجاه تايوان التداعيات والسيناريوهات، ج ٢، العراق: مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ٢٠٢٢، ص ص ١-٧.

(٣) الهيئة العامة للإحصاء، التبادل والميزان التجاري للمملكة (٢٠١٠-٢٠١٩)، احصاءات التجارة الخارجية، المملكة العربية السعودية، ٢٠١٩، ص ٣٥.

والدولية والمستثمرين في تايوان.

ثانياً: الأهمية الاقتصادية والعسكرية لتايوان

تمكنت تايوان بفرض نفسها كقوة اقتصادية في جنوب شرق اسيا وواحدة من أهم وأبرز مراكز الثقل الاقتصادي في المنطقة، فقد مر التطور الاقتصادي لتايوان بمراحل كما ان هناك قطاعات اقتصادية مهمة ومتميزة كان لها الأثر في قوة تايوان الاقتصادية، ويمكن القول ان نجاح تايوان في تحقيق تقدمها الاقتصادي كان له عدة اسباب يمكن تناولها كالاتي: [1]

أ - العوامل الداخلية: ففي ظل انعدام الموارد الاولية اعتمدت تايوان على استراتيجية انمائية جوهرها هو الاعتماد على الصناعات التصديرية، اذ تقوم باستيراد موادها الاولية من الخارج وتصنيعها في الداخل ولتحقيق ذلك اتخذت الحكومات التايوانية المتعاقبة مجموعة من الاجراءات كان أبرزها:

١ - توفير الغذاء الضروري بأسعار رخيصة.

٢ - منع قيام حركات وتنظيمات نقابية تدافع عن حقوق العمال.

٣ - تطبيق سياسات مالية ونقدية صارمة لتفادي الوقوع في التضخم مرة اخرى.

٤ - مراعاة ساعات العمل وعدم التعسف بحقوق العمال.

٥ - ازالة العقبات المانعة لتواجد الاستثمار الخارجي، اذ حققت مراكز متقدمة في مفهوم الحرية الاقتصادية

ب - العوامل الخارجية:

١ - الدعم غير المقيد الذي قدمته الولايات المتحدة لحكومة تشانغ كاي تشيك، التي انتقلت إلى جزيرة تايوان بعد انتصار الحزب الشيوعي الصيني في سنة ١٩٤٩، اذ بلغ حجم الدعم بحوالي ١,٥ مليار دولار في المدة الواقعة بين ١٩٥١-١٩٦٥.

٢ - تأكيد الدول الغربية على أهمية التنمية الاقتصادية لتايوان، خاصة باعتبارها نموذجًا رأسمالياً في حقبة الحرب الباردة.

---

(١) انس عادل الخنوس، تايوان دراسة في الجغرافية السياسية، رسالة ماجستير غير منشورة، العراق: جامعة بغداد، كلية تربية ابن رشد، ٢٠٠٣، ص ٤٨-٥٨.

٣ - بسبب قرب تايوان الجغرافي من الكتلة الشيوعية السابقة والكتلة الشيوعية الحالية، اولت الولايات المتحدة والدول الغربية أهمية كبيرة لها، مما أثر بشكل مباشر على التنمية الاقتصادية.

وبحلول سنة ٢٠٠٦ بلغت الصادرات التايوانية ١٩٨ مليار دولار امريكي، وتمكنت سنة ٢٠٠٧ من تصدير ٣٨ مليون جهاز كمبيوتر الى جميع انحاء العالم بلغت قيمتها ٥١ مليار دولار امريكي، اما في سنة ٢٠٠٩ انكمش الاقتصاد التايواني جراء الازمة المالية العالمية، اذ تعد هذه المدة سيئة جداً مر بها الأداء الاقتصادي في تايوان اذ بلغ الناتج المحلي ١,٢٤ ٪ من الناتج العالمي[١].

اما في ١٩ حزيران ٢٠١٠ وقعت تايوان والصين اتفاقية إطار التعاون الاقتصادي (ECFA) تم الاتفاق فيها على تخفيف الرسوم الجمركية على البضائع التجارية عبر مضيق تايوان، فضلاً عن توقيعها اتفاقية التجارة الحرة عام ٢٠١٣ مع اعضاء الشراكة عبر المحيط الهادئ TPP كل من سنغافورة ونيوزيلندا، وايضا وقعت اتفاقية التعاون الاقتصادي مع باراغواي ومملكة اسواتيني وبليز خلال اعوام ٢٠١٧، ٢٠١٨، ٢٠٢٢ على التوالي[٢].

وفي سنة ٢٠١٢ أطلقت تايوان والولايات المتحدة شراكة القيادة لجزر المحيط الهادئ، وفي عام ٢٠١٤ انضمت الولايات المتحدة الى تايوان بوصفها شريكا مؤسسا في الشراكة البيئية الدولية التي أطلقتها تايوان لمعالجة القضايا الملحة، مثل تفشي الايبولا ومتلازمة الشرق الاوسط التنفسية وازمة اللاجئين في الشرق الأوسط[٣]، وبلغت تايوان سنة ٢٠١٥ ترتيب تاسع اكبر شريك اقتصادي وتجاري للولايات المتحدة الامريكية، اذ بلغ حجم التجارة بين الدولتين ٦٦,٦ مليار دولار امريكي، وبحلول عام ٢٠٢٠ ارتفع لـ (١٠٦مليار دولار امريكي)، في حين لم تكن الصين غائبة عن هذا المشهد الاقتصادي، فهي ايضا شريك اقتصادي وتجاري لتايوان، اذ بلغت الصادرات بينهما (٥١٥ مليار دولار امريكي) خلال ٢٠١٨ - ٢٠٢٠ [٤].

---

(١) تباطؤ نمو اقتصاد تايوان خلال الربع الاول من العام الحالي، صحيفة الايام، العدد ٦٨٧٨، ٢٠١٣، على الرابط: com.alayam.amp.www ، تاريخ الوصول ٢٠٢٣/١٠/١٣

(٢) تايوان في لمحة موجزة ٢٠٢١-٢٠٢٢، بانوراما تايوان، تايوان: وزارة الخارجية التايوانية، ٢٠٢٢، ص ٢٦.

(٣) عفاف حميد، ما سياسة الصين الواحدة ولماذا تعطي امريكا تلك الاهمية لتايوان وتغضب بكين، المركز العربي للبحوث والدراسات، ٦ اغسطس ٢٠٢٢، على الرابط: www.albawabhnews تاريخ الوصول ٢٠٢٣/١١/١٧

(٤) بسنت جمال، هل تتأثر تايوان بالعقوبات الصينية المفروضة على اقتصادها، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، على الرابط: com.ecsstudies.www، تاريخ الوصول ٢٠٢٣/١١/٢٧

اما في سنة ٢٠٢٠ فقد احتلت تايوان المرتبة ٢٢ على العالم من حيث الناتج المحلي الاجمالي والمرتبة ٥١ في الصادرات والمرتبة ١٨ في واردات البضائع، اذ هيمنت على ما يقارب (٦٠٪) من اجمالي تصنيع اشباه الموصلات عالميا حتى عام ٢٠٢٢ [١] ، وبالرغم من تداعيات جائحة كورونا التي القت بضلالها على العالم بأسره، الا ان تايوان قد حققت تقدما اقتصاديا بسبب زيادة الطلب العالمي على الاجهزة الالكترونية للعمل او للدراسة، اذ بلغ معدل النمو الاقتصادي في تايوان سنة ٢٠٢٠ (٢,٩٨٪) من الناتج العالمي وفقا لبيانات مكتب الاحصاء التايواني[٢]. وهذا يقودنا الى الاعتقاد بأن الناتج القومي التايواني الكبير، لاسيما إذا ما تم مقارنه بدول مجاورة لها مثل الصين واندونيسيا، وهذا يعزز منها كقوة اقتصادية لا يستهان بها في منطقة جنوب شرق اسيا.

ولكون تايوان تتمتع بنظام سياسي ديمقراطي مكنها من تبوأ مكانة في النظام الدولي، وهذا واحد من الأسباب التي ساعدتها في تحقيق طموحها كدولة من خلال دعم الدول الكبرى، كالولايات المتحدة التي تسعى الى تحقيق اهدفها من الانفصال عن الوطن الام الصين، فضلاً عن امتلاك تايوان قوة عسكرية تستطيع عبرها، مواجهة اي عداء محتمل من قبل الصين، فعلى الرغم من اخذ الجانب الاقتصادي الاهتمام والتركيز من قبل الحكومات التايوانية ، الا انها لم تتغافل عن الجانب العسكري لضمان أمنها خاصة وانها مهددة بالغزو من قبل الصين، اذ لا يفصل بينهما سوى مضيق لا تتجاوز المسافة بينهما عن ١٤٤ كم٢ ، فقد أولت تايوان قدرا كبيراً من الاهتمام بالجانب العسكري[٣].

ففضلاً عن اهتمام تايوان بالقوة العسكرية لكبح استخدام الصين للقوة ضدها او تفاديها في وقت الحرب، الا ان هناك عملاً اخر دفعها للتركيز على امتلاكها قوة عسكرية الا وهو تعزيز موقعها التفاوضي في وقت السلم في جميع حواراتها حول اعادة توحيدها مع الصين[٤]. وعند مقارنة الخصائص الطبيعية بين تايوان والصين فنجد التفوق الكبير للصين الذي لا تتمكن تايوان مجابهته الا انها تستثمر كل ما تمتلكه من قوة بشرية واقتصادية لدعم موقفها الامني والعسكري. وبالرغم من التفوق العسكري الصيني الا أن تايوان تتمتع بمزايا نوعية نسبيا

(١) المصدر نفسه.

(٢) ليث عصام العبيدي، تايوان بعد الازمة الاوكرانية، العراق: مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ٢٠٢٢، ص ص٢-٣.

(٣) A.Kolb ,East Asia ,Geography of a cultral refion , London ,1971,p380.

(٤) انس عادل الخنوس، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٩.

ايضاً تتمثل في الاسلحة الحديثة التي توفرها لها الولايات المتحدة وبعض الدول الغربية لتايوان [١].

فضلاً عن ذلك فقد خططت تايوان لاستخدام قاعدتها التكنولوجية لتطوير قدراتها العسكرية الخاصة بها عبر الاتصال بإسرائيل وجنوب افريقيا لإنتاج مشترك للطائرات والصواريخ، كما خططت لتطوير الاسلحة الكيمياوية والبيولوجية، اذ تدعي الصين امتلاك تايوان للأسلحة النووية، ولكن بالرغم من هذه جهود تايوان لحماية نفسها الا انها تبقى منخفضة مقارنه بضخامة الترسانة العسكرية الصينية [٢].

ونظرا لمساحة تايوان الصغيرة فانه لا يمكنها مواجهة العدوان الصيني اذا ما وقع بشكل شامل، لذلك عمدت تايوان باللجوء الى عقد معاهدات واحلاف عسكرية مع دول الجوار كاليابان وماليزيا وكوريا الجنوبية، الا ان اهم المعاهدات والتحالفات كانت مع دولة عظمى كالولايات المتحدة [٣]، اذ يصل عدد القوات العسكرية في تايوان الى ١٧٠ ألف مقاتل مع احتياطي يقدر ١,٥ مليون مقاتل الا ان تايوان تراجعت في عدد القوات المسلحة لعام ٢٠٠٩ ليصل عددهم الى ٣٠٠ ألف مقاتل، وفي عام ٢٠٢٠ أصبح عدد القوات المسلحة ما يقارب ١٧٠ ألف مقاتل[٤]، وذلك بسبب التغيرات التي قامت بها تايوان في قواتها المسلحة عام ٢٠١٠، اذ تحول النظام العسكري من نظام التجنيد الالزامي الى النظام التطوعي فضلاً عن ان خفضها لعدد القوات المسلحة هو لبناء جيش أكثر كفاءة.

ووفق تصنيف (Global fire power) لعام ٢٠٢٤ فان تايوان لديها جيشًا يقع في المرتبة ٢٤ من بين أكبر ١٤٥ جيش في العالم، اذ تجاوز الانفاق الدفاعي ١٩ مليار دولار، ويتألف الجيش التايواني من قوات عاملة يبلغ عددها ١٧٠ ألف فرد وقوات احتياطية بنحو ٢,٣ مليون فرد، فضلا عن ٥٥ ألف فرد قوات شبه عسكرية، وتحتل القوات الجوية التايوانية المرتبة ١٤ عالميا، وتمتلك ٧٥٠ طائرة حربية،[٥] جدول (١) يوضح القدرات العسكرية التايوانية:

جدول (١) القدرات العسكرية لتايوان لعام ٢٠٢٤

القوات الجوية	٢٨٦ طائرة مقاتلة	١٩ طائرة نقل عسكري	٢٢٠ طائرة تدريب	١٨ طائرة مهام خاصة	٢٣٦ مروحية من بينها ٩١ مروحية هجومية	

(١) London,2001, P184-183 ,Military Balance, Oxford University

(٢) Michal Kau (Taiwan as Challenge to Reagan Zhao Summitry) Washington Times 12 Jan 1984

(٣) Rober Dowen, The Taiwan pawn in the chine gam (center for strategieand in the studies. wash-ing ton D.c ,1979, p10

(٤) مجموعة البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية، مصدر سبق ذكره.

(٥) تصنيف Global Fire Power: https//:www.globalfirepower.com/countries-comparison-detail.php?country=١taiwan&country=٢china، نقاط القوة القتالية النسبية لتايوان لعام ٢٠٢٤، الرابط الالكتروني: ، تاريخ الزيارة ٢٠٢٤/٥/٢١.

القوات البرية	١,٠١٠دبابة	١٩,٨٦٨ مركبة عسكرية مدرعة	٣٠٠ مدفعا ذاتي الحركة	١,١٢٠مدفعا مقطورا	٢٢٣ راجمة صواريخ	
ا لا سطو ل البحري	٤ غواصات	٤ مدمرات	٢٢فرقاطة	٢ كورفيت	٤٣ سفينة دورية	١٤ كاسحة ألغام بحرية

المصدر: الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات تصنيف Global Fire Power:، لعام ٢٠٢٤، الرابط الالكتروني:

https//:www.globalfirepower.com/countries-comparison-detail.php?country=١taiwan&country=٢china.

وقد تضاعف حجم الانفاق العسكري التايواني منذ العام ٢٠١٨ وفق بيانات معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام [١]، كما موضح في الجدول (٢).

جدول (٢) حجم الانفاق العسكري التايواني ونسبته من إجمالي الناتج المحلي من عام (٢٠١٨-٢٠٢٢)

ت	السنة	الانفاق العسكري (مليار دولار)	نسبته من إجمالي الناتج المحلي (٪)
١	٢٠١٨	١١,٥٧٨,٨٦	١,٧
٢	٢٠١٩	١٢,٣٤٩,٢٧	١,٨
٣	٢٠٢٠	١٢,٧١٠,٩٦	١,٩
٥	٢٠٢١	١٢,٨٩٣,٩٨	١,٧
٦	٢٠٢٢	١٢,٩٤٤,١٣	١,٦

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات معهد ستوكهولم لأبحاث السلام.

وبالنظر لأهمية موقع تايوان الاستراتيجي من المهم الإشارة الى انه منذ أن تولى الرئيس الأميركي دونالد ترامب موقعه كرئيس للولايات المتحدة الأميركية، ارتفع عدد السفن البحرية الاميركية التي تمر عبر مضيق تايوان، وزادت صفقات الأسلحة بشكل مع تجاهل اعتراضات الصين المتكررة[٢].

يمكن القول ان هذه المنطقة وعند مقارنتها بمناطق اخرى من العالم، يتضح لنا أنها تفتقر إلى حد معين للآليات المناسبة في حل النزاعات الإقليمية، فضلا عن افتقارها إلى البروتوكولات الدبلوماسية التي من شأنها تضييق النزاع الإقليمي لاعتبارات عديدة منها ما ذكرناه سابقا ومنها ما سنستعرضه لاحقا.

(١) معهد ستوكهولم لأبحاث السلام، الرابط الالكتروني: https://milex.sipri.org/sipri، تاريخ الزيارة ٢٠٢٤/٥/٢١.

(٢) محمد صلاح الدين، ترامب وبايدن وتايوان.. استراتيجية أمريكية واحدة ودرجات تقارب مختلفة، المرصد المصري، ٢٤ نوفمبر ٢٠٢٠، على الرابط: https://marsad.ecss.com.eg/45672/ تاريخ الوصول ٢٠٢٣/١٢/٧

المبحث الثاني: محاولات الصين لدمج تايوان

تقوم استراتيجية الصين على تحقيق الحلم الصيني المتمثل بمواصلة الاشتراكية ذات الصبغة الصينية والعمل المتواصل من أجل تحقيقها، المضي قدما بالتجديد والتحديث للدولة الصينية، وحياة أفضل للمواطنين الصينيين، والسلام، والتنمية، والتعاون، والمنفعة المتبادلة، والتنمية العسكرية والعلاقات الدولية، وإعادة الأراضي الصينية، بما في ذلك إعادة جزيرة تايوان إلى السيادة الصينية، وهو جزء من استراتيجية الدولة الصينية بحلول عام ٢٠٥٠، ولتحقيق هذا الحلم تلتزم الصين بأحد أهم الخطوات المتمثلة بإعادة ضم تايوان الى الوطن الام (الصين) لما لها من أهمية استراتيجية في المنظور الاستراتيجي الصيني.

المطلب الأول: أهمية تايوان في المنظور الاستراتيجي الصيني

تحتل تايوان أهمية إستراتيجية بالغة لدى العقل السياسي الصيني، فهي تعد من القضايا المركزية وجزء مهم وأساسي اجتزئ من سيادة الصين الوطنية في ظروف استثنائية تزامنت مع نزاعات داخلية وتدخلات خارجية في الشؤون الداخلية للصين، لذلك تسعى الصين لإعادة استكمال سيادتها عبر محاولاتها ضم تايوان اليها وهنا يأتي السؤال الجوهري ما هي أهمية تايوان بالنسبة للصين؟ والاجابة عن السؤال هي كالاتي:

أولاً: مكانة تايوان في الإستراتيجية الصينية:

أعُتبرت فكرة المجال الحيوي محركاً للظاهرة الاستعمارية قديما، اما التاريخ الحديث فقد اثبت ان الحيز الجغرافي لأي مجال حيوي يعد مرتكز للصراعات والنزاعات الدولية، ما جعل الدول تعمد الى تكريس جل مقدراتها وامكانياتها لفرض سيطرتها على مجالها الحيوي، وهو ما أدخل مفهوم المجال الحيوي في الفكر الجيو- استراتيجي، إذ أن المجال الحيوي يأخذ صوراً وأبعاداً متباينة قد تشتمل على المجال الحيوي الاستراتيجي، الجغرافي، الاقتصادي، والسياسي، لذلك تأخذ الصين من تحقيق نفوذها على مجالها الحيوي هدفا استراتيجيا.

ان قضية استقلال تايوان تعتبرها الصين قضية مرفوضة وغير قابلة للنقاش في أولويات السياسة

الخارجية الصينية[١]، لذا فإن الصين ترى أن الإبقاء على تايوان في حالة الانفصال ع الوطن الام يعد انتقاصاً من هيبة الصين ومكانتها، كما أن عودتها إلى سيادتها يضمن لها تحقيق تقدم سياسي يتلائم ومكانتها المتصاعدة عالمياً، فتايوان تمثل نطاقاً حيوياً للصين، لأنها تشكل قاعدة استراتيجية لعمليات عسكرية محتملة من جانب الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها ضد الصين، وذلك لأهميتها الجيواستراتيجية، اذ تقع بين بحري الصين الجنوبي والشرقي فضلاً عن قربها من البر الصيني، لذا فإن وجهة النظر الأمريكية ترى بحتمية وجود حكومة تايوانية موالية للولايات المتحدة الأمريكية للحفاظ على مصالحها في هذه المنطقة [٢].

اذ تقع تايوان على بعد نحو ١٠٠ ميل من ساحل جنوب شرقي الصين، بينما تبعد حوالي ٧٠٠٠ ميل عن الولايات المتحدة الأمريكية، كما تقع تايوان ضمن ما تسمى "سلسلة الجزر الأولى"، والتي تبدأ من شمال اليابان وتمتد جنوب غربي تايوان والفلبين قبل أن تعرج نحو فيتنام، اذ يمكن إن نصف هذه السلسلة بمجموعة الأراضي الصديقة للولايات المتحدة، لذلك يعد تأمين "سلسلة الجزر الأولى" بمثابة تأمين لبحرية الجيش الشعبي الصيني من خلال عمق استراتيجي دفاعي بحري، لذلك تعد تايوان خط الدفاع الأول عن الحدود البحرية الصينية.

كما تعد تايوان مصدر قلق للصين لأسباب عدة، أبرزها موقع الجزيرة الحيوي في المحيط الهادئ، وتوسطها اليابان شمالاً، والفلبين جنوباً، وهو ما يعزز من موقعها الحيوي بالنسبة للأسطول والقواعد الأمريكية في المنطقة، وهو ما يثير مخاوف الولايات المتحدة مما قد يعيق تواجدها العسكري في هذه المنطقة فيما لو انضمت الجزيرة للصين، سبب اخر يجعل من تايوان مصدر قلق للصين باعتبارها جزيرة حيوية وتكمن خطورتها بما قد تمثله من انموذج لأقاليم أو مناطق إدارية أخرى تابعة للصين ذات نزعات انفصالية، مثل إقليم شينغيانغ، وجزيرة هونغ كونغ، وشبه جزيرة ماكاو، وعلى مدار التاريخ، كانت تايوان تمثل أحد أهم مداخل القوى العالمية والإقليمية للتحكم في المنطقة [٣]

---

(١) ياسين عامر عبد الجبار الربيعي، واقع مكانة الصين ومستقبلها في البنية الهيكلية للنظام الدولي: القيود والفرص، رسالة ماجستير، عمان: جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم، قسم العلوم السياسية، 2018، ص٩١.

(٢) ابتسام محمد العامري، 2005، الإستراتيجية الأمريكية حيال تايوان، مجلة دراسات دولية، بغداد: مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد 26، ص 114

(3) Martin D. Mitchell.(2017),Taiwan and China: A geostrategic reassessment of U.S. policy, Comparative Strategy, Taylor & Francis, October 2017,p.3

وتتمتع تايوان بأهمية كبيرة لدى الصين في البعد الجيوسياسي، لعدة اعتبارات منها: سعي قادة الصين إلى استخدام تايوان لتعزيز شعبية الحكومة الصينية، اذ يعتبر ضم تايوان للصين قضية قومية في البلاد، ويستخدمها قادة الحزب الشيوعي الصيني لتحفيز المشاعر الوطنية بهدف تعزيز شعبيتهم، ففي حال نجاح الصين باستعادة تايوان، فإن بكين ستتمكن من ثني محاولات واشنطن لتطويقها في سلسلة الجزر الأولى التي تمتد من اليابان إلى الفلبين، ثم تعزيز قدرتها على تحقيق الهيمنة الإقليمية، فضلاً عن محاولة الصين لإضعاف المصداقية الأمريكية، اذ إن التحالفات الأمريكية في المحيط الهادئ تقوم على الاعتقاد بأن واشنطن لها القدرة والرغبة في حماية حلفائها من الهيمنة الصينية، اما في حالة إخفاق واشنطن أو ترددها في الدفاع عن تايوان، سيؤدي ذلك الى أن تخسر مصداقيتها أمام حلفائها في جنوب شرقي آسيا، بالخصوص اليابان والفلبين وكوريا الجنوبية، وهو ما يسهم في تأكيد هيمنة الصين الإقليمية، وتأكيد صعودها كقوة عظمى في النظام الدولي.

كما أن خسارة جزيرة تايوان لصالح الصين ستكون مؤشراً لضعف الإمبراطورية الأمريكية، وتراجعاً لهيمنة الأحادية القطبية المتمثلة بالولايات المتحدة الأمريكية، فضلاً عن تعزيز قوة بكين الاقتصادية، اذ تمثل السيطرة على تايوان تأكيداً لقوة الصين الاقتصادية، خاصة وأن تايوان تسيطر على صناعة أشباه الموصلات الحيوية في العالم [1]، وتمثل تايوان جغرافية عسكرية بالغة الخطورة بالنسبة للصين، في ذات الوقت تمثل حليفاً عسكرياً للولايات المتحدة الأمريكية، فضلاً عن ان تايوان دولة غنية وتتمتع بمكانة كبيرة، لذلك يمكن فهم تنامي الرغبة الصينية بإرجاعها للوطن الأم واعتبارها من أهم أولويات الأجندة السياسة الخارجية الصينية، كما تعد تايوان من أهم نقاط الاصطدام المحتملة بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية التي قد تقود إلى صراع على درجة عالية من العنف [2].

أن الصين تنظر إلى قضية استقلال تايوان على أنها تهديد للأمن القومي الصيني، وأن إعادتها إلى السيادة الوطنية تعزز من حماية مصالحها الجيوبوليتيكية، وتأكيدا على اهمية إعادة توحيد الوطن الصيني،

(١) شادي عبد الوهاب منصور، نوفمبر 2021، خسائر متبادلة: حدود التصعيد الصيني – الأمريكي حول تايوان، سلسلة تقديرات المستقبل، أبو ظبي: مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، العدد 1383، ص 2

(٢) عمار كريم حميد، ديناميكيات القوى الصاعدة والمهيمنة في جنوب شرق آسيا: دراسة تحليلية وفق نظرية توازن المصالح، بيروت: مركز الرافدين للحوار، ط ١، 2021، ص214

لابد ان يحدث ذلك عبر تقوية الروابط مع أجزاء الصين المختلفة كوسيلة لدفع التحديث في الصين وتحقيق الوحدة الصينية، وذلك بضم تايوان وإرجاعها إلى البر الصيني بعد انفصال دام أكثر من سبعين سنة.

ثانياً: الوسائل الصينية لتحقيق الاندماج الصيني - التايواني

اعتبرت الصين ولعقود طويلة ان إعادة توحيد تايوان قضية يمكن تأجيلها ما دامت قادرة على تقييد ظهور قوى مؤيدة لاستقلال تايوان، ولأجل ذلك اعتمدت الصين على عدد من الأدوات السياسية والاقتصادية والأنشطة العسكرية والدبلوماسية، وأن رغبة الصين لدمج تايوان إلى الوطن الأم عبرت عنها عبر آليات ووسائل مختلفة تم توظيفها معا لتشكل منظومة ضغط واحدة، يمكن اجمالها بالآتي:

١ – الوسائل السياسية

دأبت الصين لعمل بكل الوسائل الممكنة على تجريد تايوان من وجودها المستقل عنها، وقد حققت قدرا كبيرا في هذا المجال، فبعد أن كانت تايوان تشغل المقعد الصيني في هيئة الأمم المتحدة، وتتمتع بحق النقض (الفيتو) في مجلس الأمن الدولي خلال الفترة ما بين ١٩٤٥ – ١٩٧١، تم استبدال تايوان بجمهورية الصين الشعبية، وسحبت الولايات المتحدة الأمريكية اعترافها الدبلوماسي عن تايوان سنة ١٩٧٩. لذا يمكن اعتبار سنة ١٩٧٩ بداية التغيير، ونتيجة لذلك اعلنت اللجنة الدائمة للمجلس الشعبي الوطني عن أن إعادة توحيد تايوان يجب أن تتم بالوسائل غير العسكرية، وفي سنة ١٩٨١ أعلن الماريشال (يي جيانينغ) الذي أصبح فيما بعد رئيسا للجنة العسكرية المركزية عن مشروع لتحرير تايوان سلميا، من خلال العودة إلى طاولة المفاوضات بين الحزب الشيوعي الصيني والحزب الوطني الحاكم في تايوان، وفي سنة ١٩٨٣ أبلغ الرئيس الصيني «دينغ كسياو بينغ» السفير الأمريكي لدى الصين بأنه: "بعد إعادة توحيد تايوان يمكن لها أن تواصل حكم نفسها بنظام خاص بها، ويمكن لها أن تحتفظ بقوات عسكرية لأغراض الدفاع المحلي، شريطة ضمان عدم استخدامها ضد الصين الشعبية".

كما أن الاتصالات غير الرسمية لباس كانت تجري بين تايوان والصين كانت تتم عبر منظمتين غير رسميتين هما: (رابطة العلاقات عبر مضيق تايوان) ومقرها الصين، و (مؤسسة التبادل عبر مضيق تايوان) ومقرها

تايوان[١]، وعلى الرغم من جهود المنظمتين إلا أن الحزب الديمقراطي التقدمي في كل مرة يتولى سدة الحكم في تايوان كان يزيد من حدة التوتر معبراً عن مطالبه بالاستقلال والانفصال، ما حفز الصين في ان تعمد إلى خلق عزلة دبلوماسية لتايوان، رغم أن الرئيس الصيني السابق «جيان زيمين» أشار سنة ١٩٩٥ إلى إمكانية التساهل في موضوع مشاركة تايوان في بعض المحافل الإقليمية والدولية إذا أبدت استعدادا لفكرة دولة واحدة ونظامين، وبحلول سنة ١٩٩٦ عادت الصين إلى اعتماد سياسة الخنق الدبلوماسي عندما تمكنت من إقناع المنتدى الإقليمي لرابطة الدول الآسيوية والمؤتمر الأوروبي الآسيوي بعدم قبول عضوية تايوان[٢].

ومن مبدأ صين واحدة وتايوان جزء لا يتجزأ من منها، وان الحكومة المركزية هي في العاصمة بكين، والمعارضة بحزم أي قول أو فعل يستهدف تقسيم سيادة الصين وسلامة أراضيها[٣]، وفي هذه الخطى يتجلى النشاط الدبلوماسي الصيني خلال العقدين الأولين من القرن الواحد والعشرين وللسنوات القادمة، المتمثل بضمان تجريد تايوان من فكرة الاستقلال عبر رفع الاعتراف الدولي عنها، اذا ما علمنا أن تايوان لا تحظى إلا باعتراف حوالي ٧ ٪ فقط من الدول الأعضاء في هيئة الأمم المتحدة، وهي ١٤ دولة منها: الفاتيكان المراقب في الهيئة الدولية، وأغلب هذه الدول جزر صغرى ليس لها الوزن الدولي الكافي في دعم القضية التايوانية بالاستقلال، فضلاً عن أن تايوان لم تعد موجودة في أي من منظمات هيئة الأمم المتحدة، وتقتصر على عدد محدود من المنظمات الدولية التي يغلب عليها الطابع التجاري أو التقني أو الرياضي، وعليه يمكن القول بأن الصين حققت خطوات كبيرة في مجال افقار تايوان للشرعية الدولية، وهو ما شكل مقدمة لجعل اجراءات ضمها لاحقا بالقوة الناعمة او الخشنة امراً وارداً في ظل افتقارها للقبول الدولي القانوني، وقد نجحت الصين في توظيف قوتها الناعمة (الدبلوماسية) من خلال تهديدها كل من يتعامل مع تايوان بقطع الاتصالات وتقييد أو منع السفر واستئناف الجهود لاجتذاب عدد قليل من الشركاء الدبلوماسيين المتبقين لتايوان، وكذلك الضغط على الشركات متعددة الجنسيات لمراجعة سياسات التي تتعامل بها مع تايوان كدولة[٤].

---

(١) وليد سليم عبد الحي، المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي 1978 - 2010، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2010، ص ص 153.

(٢) المرجع نفسه، ص 158.

(٣) علي سيد النقر، مرجع سابق، ص 113.

(٤) وليد سليم عبد الحي، المواجهة الدولية القادمة: تايوان.. ومن الضروري انتظار هذين الحدثين الهامين، موقع مدار الساعة، 2022/9/3، على الرابط: https://bit.ly/3bjZxHK تاريخ الوصول ٢٠٢٣/٩/٢٥

٢ – الوسائل العسكرية

تفضل الصين تجنب مواجهة عسكرية بشأن تايوان، إلا أنها لم تغادر التلويح بالخيار العسكري ولم تخرجه من حساباتها، ما جعل الصين تقوم باستعراضات قوتها العسكرية من مدة وأخرى على مدى سنوات قرب السواحل التايوانية، كما حدث في شهر مارس ١٩٩٦ أثناء استعداد تايوان للانتخابات الرئاسية، حيث أجرى حوالي ١٥٠,٠٠٠ جندي صيني مناورات بحرية في جزر فوجيان مقابل السواحل التايوانية، التي تبعد عن السواحل الصينية ١٦٠ كم، ولم تكن هذه المرة الأولى التي تمارس فيها الصين سياسة التلويح باستخدام القوة، فقد أطلقت القوات العسكرية الصينية سنة ١٩٩٠ صواريخ باتجاه المحيط الهادئ فوق تايوان[١].

كما كان المجال العسكري الذي خلقته الصين، الأكثر بروزا في السنوات الأخيرة، إذ شكل بناء وعسكرة الجزر الاصطناعية في بحر الصين الجنوبي طوق دفاعي صيني حول تايوان تهدد بها المجال العسكري الخاضع لسيطرة تايوان، مما يسمح للصين بان تتدخل في الطرق البحرية الرئيسية التي قد تتخذها القوى الأجنبية للتدخل في التوترات عبر مضيق تايوان، كما وفر توسيع سلاح مشاة البحرية، والزيادة في إرسال واستعراض السفن البرمائية، وتكثيف دورة التدريب والتأكيد على القوة المفاهيمية لاحتلال الجزر التايوانية البعيدةكما عملت الصين على تطوير الصواريخ المضادة للسفن، بما في ذلك العمل على تحسين الصواريخ الفرط صوتية، ففي الوقت الذي تبحر فيه الولايات المتحدة الأمريكية والسفن الأجنبية بالسفن والطائرات لتأكيد حرية الملاحة حول تايوان، عملت الصين على جهوزية قدرتها لحرمان القوى الأجنبية من السيطرة على المياه والمجال الجوي، حيث تسعى الصين إلى توظيف هذه الوسائل لتشكيل ساحة المعركة المستقبلية في حال وقعت المواجهة، فضلاً عن استمرار الأنشطة لتوظيف الوسائل الاقتصادية والسياسية والمعلوماتية في نشر حالة الانقسام داخل تايوان.

وعلى سبيل المثال اقدمت الطائرات العسكرية الصينية بعمليات توغل في منطقة الارتطام الجوي الواقعة بين المجال الجوي للبر الصيني والمجال الجوي لتايوان في شهر سبتمبر ٢٠٢٠، وقد وقع أكبر توغل لها في شهر أكتوبر ٢٠٢١، اذ سجلت ١٤٩ طلعة جوية في منطقة الدفاع الجوي بجنوب غرب تايوان خلال احتفال الصين بعيدها الوطني، وسجلت زيادة بنسبة ٢٨٪ من إجمالي توغلات شهر سبتمبر ٢٠٢١ الذي شهد أكبر عدد من الطلعات الجوية. وهذا ما اكدته تايوان عندما أعلنت تسجيلها في سنة ٢٠٢٠ حوالى ٣٨٠ عملية توغل في القطاع الجنوبي الغربي من منطقة الدفاع الجوي، وهو رقم تم تجاوزه فعليا مرتين منذ بداية سنة ٢٠٢١ مع

(١) وليد سليم عبد الحي، المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي 1978 - 2010، مرجع سابق، ص159.

تسجيل ٢٩٦ عملية توغل من شهر أكتوبر ٢٠٢١، ففي ٢٢ أكتوبر ٢٠٢١ عززت الصين من ضغوطها على تايوان بتكثيف التوغلات الجوية لمقاتلاتها الحربية حيث تشكل الطائرات المقاتلة الصينية أداة صينية لتعزيز الضغط على جزيرة تايوان، كما أن التصعيد الصيني ضد تايوان جاء بعد أن وجهت الصين انتقادات قاسية لكل من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا بسبب إرسال كلا الدولتين سفن حربية إلى مضيق تايوان، اذ أرسل الجيش الأمريكي المدمرة (USS-Dewey) وأرسل الجيش الكندي الفرقاطة (HMCS-Winnipeg) اللتين عبرتا مضيق تايوان من ١٤ إلى ١٦ أكتوبر ٢٠٢١ والذي اعتبرته الصين فعلاً مستفزاً وانتهاكا لسيادتها وتهديدا لأمنها الاستراتيجي[١].

٣ – الوسائل الاقتصادية

عمدت الصين على جعل الاقتصاد التايواني معتمدا إلى حد كبير على الأسواق الصينية للوصول إلى غاية الضم التي يتم تحقيقها بسياسة النفس الطويل، وهي سياسة امتازت بها الصين وليست غريبة على التقاليد السياسية الصينية[٢]، لذلك كانت دعوات الحكومة الصينية إلى أن يسعى الجانبان الصيني والتايواني قبل إعادة التوحيد وعلى أسس الاحترام المتبادل إلى دفع التعاون بمجالات مختلفة ومهمة على رأسها مجالي الاقتصاد والاتصال، وفتح الخدمات البريدية والمعاملات التجارية والخطوط الجوية والملاحة على نحو مباشر وإجراء المبادلات الثنائية بما يهيئ شروطا مواتية لإعادة توحيد الدولة سلميا[٣].

خلال مدة إدارة الرئيس التايواني (ما ينغ جيو) ما بين (٢٠٠٨-٢٠١٦)، خففت الصين من إجراءاتها القسرية العلنية، وسعت إلى تفاعلات اقتصادية واجتماعية أكبر مع تايوان، كان الغاية من ذلك هو ربط الوضع الاقتصادي للجزر بإحكام بالبر الرئيسي، ليخفف من حدة المشاعر السياسية التي خالفت الاتجاه التعاوني، وهو ما يمكن أن يؤدي في النهاية إلى توحيد سلمي في ظل نموذج (دولة واحدة ونظامان)، ولتشجيع اندماج أكبر مع البر الرئيسي استخدمت الصين سياسة التحفيز لتسليط الضوء على فوائد التعاون وإعادة التوحيد ، اذ قامت بتقديم فوائد اقتصادية للشركات التايوانية العاملة في الصين وفتح

---

(١) مصطفى صلاح، مسارات الصراع الأمريكي الصيني في تايوان ،٢٠٢٣/١/٢٣، المركز العربي للبحوث والدراسات، على الرابط: ttps://bit.ly/٣SMWhoZ، تاريخ الوصول: ٢٥ / ٩ / ٢٠٢٣

(٢) وليد سليم عبد الحي، المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي 1978 - 2010، مرجع سابق، ص ص 159 – 160 .

(٣) علي سيد النقر، مرجع سابق، ص 114.

قطاعات الاقتصاد الصيني أمام تايوان مثل المنتجات الزراعية، تعليق منافسة (دبلوماسية الدولار) بين البر الرئيسي وتايوان، تخفيف معارضة التواجد التايواني في محافل دولية مختارة، تشجيع السياحة بين تايوان والبر الرئيسي، والتأكيد على الروابط الثقافية الصينية، وقوة السوق والاقتصاد الصيني.

وعلى الرغم من حجم التبادل التجاري بين الصين وتايوان، ولتوجهات الحكومة التايوانية المناهضة لفكرة صين واحدة بنظامين على غرار هونغ كونغ، اتخذت الصين نتيجة لذلك عدد من الإجراءات كوضع قيود على التجارة مع تايوان، وهو ما عزز المخاوف التايوانية من مخاطر الاستثمار في الصين بسبب التوتر السياسي معها فضلاً عن التخوف من احتمالات التجسس السيبراني الصيني على تايوان[1]، والتعرض لهجمات إلكترونية صينية تستهدف الحكومة التايوانية والبنية التحتية الحيوية.

المطلب الثاني: الأهمية الإستراتيجية للصين وحدود قدارتها

تحظى الصين بأهمية إستراتيجية كبيرة في النظام الدولي لامتلاكها المقومات والإمكانيات السياسية والاقتصادية والعسكرية الكبيرة، والتي نجحت في توظيف تلكم الإمكانيات والقدرات لتأخذ مكانتها على مستوى العلاقات الدولية، وللصين مقومات مستمرة بالنمو والتطور في الوقت الذي تعاني دول كبرى لذلك نرى ان الصين تؤدي دوراً فاعلاً في البيئة الدولية بشكل استثنائي، لذا سنتناول في هذا المطلب بعض مقومات الصين.

اولاً: مقومات الصعود الصيني: حققت الصين خلال السنوات الأخيرة انطلاقة ملفته ومتنامية في كافة المجالات، ويمكن تشخيص مقومات الصعود الصيني، من خلال مؤشرات مهمة منها: ان الصين تحتل المرتبة الأولى عالمياً من حيث معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، اذ يتراوح هذا المعدل منذ سنة ٢٠٠٤ وحتى

سنة ٢٠١٩ ما بين ١١,٦ إلى ١١٪ سنوياً، كما تعد الصين ثاني أكبر قوة اقتصادية في هيكل الاقتصاد العالمي خلف الولايات المتحدة الأمريكية، إذ ارتفع الناتج المحلي الإجمالي للصين عام ٢٠١٩ إلى حوالي ٣٤,١٤ تريليون دولار، كما تحظى الصين بقوة بشرية هائلة ما جعل منها أكبر سوق عالمية من حيث

(١) وليد سليم عبد الحي، الانفجار الدولي القادم.. تايوان، مرجع سابق

الاستهلاك و الإنفاق على حد سواء، فضلاً عن ذلك فان الصين تعتبر الدولة الأكثر استيراد للنفط والطاقة، وأكبر سوق للسيارات في العالم، والقوة العالمية الأولى من حيث الاحتياطي النقدي الأجنبي الذي بلغ ٢٢,٣ تريليون دولار أمريكي عام ٢٠١٩، وأكبر دولة حائزة للدين الحكومي الأمريكي اذ تملك ما يقرب من ١٢,١ تريليون دولار من سندات الخزانة الأمريكية، كما تعد الصين الدولة الأكثر تصديراً في العالم، اذ تبلغ حصة الصين من إجمالي ناتج التصنيع العالمي حوالي ٣٠٪، اضف لذلك فان السياح الصينيين ينفقون في قطاع السياحة العالمي حوالي ٢٥٠ مليار دولار، كما أنها تحتل المرتبة الأولى عالمياً في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، اما الميزان التجاري بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية فانه يميل لصالح الصين، حيث بلغت الواردات الأمريكية من الصين نحو ٥٤٠ مليار دولار عام ٢٠١٨، وتستورد الولايات المتحدة بضائع بما قيمته ٥,١ مليار دولار يومياً من الصين [١].

فضلاً عن إلى المقومات الاقتصادية التي تتمتع بها الصين، هناك ايضاً مقومات سياسية واجتماعية مهمة منها: ان الصين تعتبر ضمن الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن، وهو ما يفسح لها المجال بممارسة تأثير كبير في الأحداث العالمية، كما أن الصين تعد الأولى عالمياً من حيث تعداد عدد السكان فعدد سكانها حوالي مليار و ٤٠١ مليون نسمة وفقاً لتعداد ٢٠٢٠، وهى أكبر دولة يستخدم شعبها الإنترنت، وتحتل المرتبة الرابعة عالمياً من حيث المساحة بعد روسيا الاتحادية وكندا والولايات المتحدة الأمريكية، أما من الجانب العسكري فتمتلك الصين أكبر جيش في العالم من حيث التعداد البشري، حيث يقدر عدد قوات الجيش النظامي بنحو ٣,٢ مليون جندي قيد الخدمة العسكرية، وتمتلك ايضاً ثاني أكبر ميزانية للدفاع في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية وتقدر بنحو ٢٣٠ مليار دولار، كما أصبحت الصين في مرتبة ثاني أكبر دولة منتجة للسلاح بعد الولايات المتحدة الأمريكية وفق تقرير معهد ستوكهولم لأبحاث السلام لعام ٢٠٢٠، و تحتل المرتبة الثانية عالمياً في تصدير الطائرات العسكرية بدون طيار(Drone)، فضلاً عن انها تعتبر القوة النووية الثالثة في العالم بعد الولايات المتحدة

(١) محمد محياوي، تأثير الصعود الصيني على النظام الدولي في ظل الهيمنة الأمريكية، مجلة دفاتر السياسة والقانون، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2021، المجلد 13، العدد2، ص ٤٦٦

وروسيا الاتحادية [1].

واستناداً الى المؤشرات الاقتصادية والعسكرية والسياسية التي تم ذكرها والتي تدعم فكرة الصعود الصيني، وفي ظل تنامي قدارتها لن تتردد الصين في محاولاتها لتغيير موازين القوى في النظام الدولي وخاصة في منطقة شرق وجنوب شرق آسيا، على الرغم من محاولات الولايات المتحدة الأمريكية وجهودها الكبيرة للحد من النفوذ والصعود الصيني على المستوى الدولي.

ونظراً لأهمية العلاقة الثلاثية المعقدة بين الولايات المتحدة الأمريكية مع الصين وتايوان، تؤكد الولايات المتحدة الأمريكية على أن العلاقة بين الصين وتايوان يجب أن تبنى على أساس سياسة تقديم تنازلات من الطرفين، إذ تقف الولايات المتحدة بوجه الصين لثنيها عن استخدام القوة العسكرية أو التهديد بها تحت ذريعة احقيتها بتايوان، وبالتالي تسعى الولايات المتحدة الاميركية إلى منع الطرفين (الصين-تايوان) من اتخاذ أي خطوة أحادية الجانب من شأنها ان تقلق الوضع الحالي في مضيق تايوان [2].

كما ان العلاقات الصينية الأميركية مرت بالعديد من الاحداث، فمع وصول الرئيس الأميركي جو بايدن الى الحكم عام ٢٠٢١، اعاد الرئيس بايدن صياغة العلاقة بين الولايات المتحدة الاميركية والصين وعرفها على ان الصين منافس أكبر من الاتحاد السوفيتي وليست عدوا، وذلك لما تمتلكه من قوة اقتصادية ومن المستعبد ان تكون هناك حرب باردة بين البلدين، وتعد الصين شريك اساسي في معالجة القضايا الدولية المهمة [3].

وقد تميزت سياسة الولايات المتحدة في عهد الرئيس بايدن تجاه الصين بانها سياسة احتواء، اذ جمعت بين عناصر الاحتواء الانتقائي والمشاركة والتعاون، فمن وجهة نظر الرئيس بايدن فان الصين لا تمثل تهديدًا وجوديًا للولايات المتحدة، وان هناك تهديدات أكبر خطراً من الصين لاسيما التهديد الروسي لحلف شمال الاطلسي وانتشار الفايروسات والملف النووي الإيراني، وحاول الرئيس بايدن ان يعيد ترميم

(١) محمد محياوي، تأثير الصعود الصيني على النظام الدولي في ظل الهيمنة الأمريكية، المصدر نفسه، ص ٤٦٨

(٢) عبد المعين الشواف، **الصين المارد القادم من الشرق**، الرياض: دار الشواف للنشر والتوزيع،2016، ط١، ص 115

(٣) احمد عثمان احمد، القطبية العالمية ومستقبل العلاقات الامريكية- الصينية، مج٣، العدد ١، مجلة بلاد الرافدين للعلوم الإنسانية والاجتماعية، كلية بلاد الرافدين الجامعة، بغداد، ٢٠٢٢، ص٧٦.

العلاقة مع الصين بعد ان تراجعت في عهد الرئيس ترامب[1].

بالرغم من ذلك ومع الانسحاب الاميركي من أفغانستان وتصاعد التوترات الروسية-الأوكرانية، تغيرت الرؤية الأميركية تجاه الصين، اذ انشأت الولايات المتحدة الأميركية تحالف أوكوس (AUKUS) وهو تحالف أمني استراتيجي ضم كلا من أستراليا وبريطانيا، فعلى الرغم من أن الإعلان عن التحالف لم يشير بشكل صريح انه موجه ضد الصين، وتحالف مثل هذا تمتد رقعته الجغرافية من الولايات المتحدة إلى المحيط الهادئ مرورا بأوروبا ليس من الصعوبة فهم أنه لمواجهة الصعود الصيني، واصبح هناك تعاون مشترك بين الدول الثلاث في مجال التكنولوجيا العسكرية المتطورة، ليشمل الأمن السيبراني والذكاء الاصطناعي والحوسبة الكمّية والصواريخ التي تفوق سرعة الصوت، كما زودت أستراليا بأسطول من الغواصات المتطورة التي تعمل بالطاقة النووية من قبل الولايات المتحدة وبريطانيا[2].

ان مساعي الولايات المتحدة الأميركية لردع نشاطات الصين العسكرية حول تايوان، والتوسع المتسارع للصين في ترسانتها النووية والبحرية، واعمالها الاستفزازية لجوارها من الدول الحليفة للولايات المتحدة في بحر الصين الجنوبي، اذ عملت الولايات المتحدة وفق استراتيجيات لاحتواء الصين عبر إقامة شراكات عسكرية واستراتيجية في منطقة آسيا والمحيط الهادي، فضلاً عن القيود التي تفرضها على الصادرات الصينية والتي تحد من وصول الصين إلى التكنولوجيا المتطورة، مثل الرقائق التي تُستَخدَم في الحوسبة الكمية والذكاء الاصطناعي، لذلك تقف الصين في مواجهة نشاطات الولايات المتحدة العسكرية والدبلوماسية لحماية وتسليح تايوان[3].

وخلال فترة ١٨ و١٩ اذار ٢٠٢١ افصحت الاجتماعات الأميركية – الصينية، في ولاية ألاسكا، عن حجم التوترات وعمقها في علاقاتهما، ما بدد آمال التهدئة في ظل إدارة الرئيس بايدن، اذ كانت الاجتماعات على ثلاث جلسات مثل الجانب الأميركي فيها وزير الخارجية أنتون بلينكن ومستشار الأمن القومي جيك

---

(١) المصدر نفسه، ص ص٧٦-٧٧.

(٢) تحالف «أوكوس».. الصراع الصيني الأمريكي يدخل مرحلة جديدة، ع٢٤، مآلات دولية، موقع أسباب، ٢٠٢١/١٠/٢٤، ص ص٢-٣.

(٣) عمر طاش بينار، بعد عامين مثيرين للجدل: انفراج حذر في العلاقات الأميركية- الصينية، مركز الإمارات للسياسات، ١٢ كانون الأول ٢٠٢٣، الرابط الالكتروني: https//:epc.ae/ar/details/brief/bad-aamain-m-thir-in-lljadl-anfaraj-h-th-r-fi-alalaaqat-alamarikih-alsiniah، تاريخ الزيارة ٢٠٢٤/٥/٢٠.

سوليفان، ومن الجانب الصيني المسؤول الدبلوماسي في الحزب الشيوعي الصيني يانغ جيشي، ووزير الخارجية وانغ يي[1]، وشهدت الجلسات تبادل للاتهامات بين البلدين فيما يتعلق بحقوق الإنسان والقرصنة الإلكترونية وانتهاك سيادة الدول والممارسات التجارية وغيرها من القضايا[2]، واتهم وزير الخارجية الأميركي الصين بتهديد أسس النظام الدولي الذي يضمن الاستقرار العالمي، أما وزير الخارجية الصيني حذر وفد الولايات المتحدة الأميركية من الاستخفاف بإصرار الصين على حماية سيادتها ومصالحها وأمنها[3].

وعقب زيارة رئيسة مجلس النواب الأمريكي السابق نانسي بيلوسي لتايوان عام ٢٠٢٠، بلغ التوتر بين الصين والولايات المتحدة ذروته، فضلا عن ذلك في عام ٢٠٢٣ أسقطت الولايات المتحدة منطاد تجسس صيني، وأدى ذلك الى تعليق الاتصالات العسكرية رفيعة المستوى، والحفاظ على العلاقات الدبلوماسية في حدها الأدنى من الجانب الصيني، فضلا عن زيادة احتمالية كبيرة في احتمال حدوث مواجهة عسكرية بين القوتين العظميين المصممتين على تقليص الترابط بينهما. اذ تعد الولايات المتحدة الصين التحدي الجيوسياسي الأبرز بالنسبة لها، وتتهم الصين بأنها ترغب بنظام دولي قائم على مفهوم القوة، مفاده: (الحق هو القوة، والفائزون يحصلون على كل شيء)، وأن الصين التي تتنامى قوتها الاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية بسرعة كبيرة تشكل تهديد جيوستراتيجي لمكانة الولايات المتحدة بصفتها القوة العظمى، في حين ترى الصين أن الشرق ينهض بينما الغرب يتراجع على حد تعبير جيشي خلال رده على اتهامات بلينكن وسوليفان في اجتماعات الاسكا بقوله: (لا تملك الولايات المتحدة المؤهلات لتقول إنها تريد التحدث الى الصين من موقع قوة)، فان الصين ترى ان الولايات المتحدة تقف امام نفوذها المتنامي، وتقييد صعودها، من خلال انشاء تحالفات مع دول لمحاصرتها مثل اليابان وكوريا الجنوبية وتايوان وأستراليا والهند واشتبكت

---

(١) أسامة أبو أرشيد، المنافسة الجيوستراتيجية الأميركية- الصينية على النظام العالمي الجديد، تقييم حالة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، ٧ نيسان ٢٠٢١، ص١.

(2)U.S. Department of State, Secretary Antony J. Blinken, National Security Advisor Jake Sullivan, Director Yang and State Councilor Wang at the top of Their Meeting, Anchorage, Alaska, MARCH 18 2021, at: https://bit.ly/3cMaKP7, accessed 30/01/2024.

(٣) Ibid.

قوات الأخيرة مع القوات الصينية في العام ٢٠٢٠ على طول حدودهما المشتركة في جبال الهيمالايا[١].

و في شهر تشرين الثاني ٢٠٢٣، اكتسبت العلاقات الصينية-الأمريكية زخماً جوهرياً ، من خلال لقاء الرئيس الأمريكي جو بايدن بالرئيس الصيني شي جين بينغ خلال قمة سبق اجتماعات «منظمة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادي» (أبيك)، اذ أكد بايدن أن واجب الولايات المتحدة والصين هو ضمان عدم تحول التنافس بينهما إلى صراع، وتبنى الرئيس الصيني التهدئة بقوله إنه بالرغم من بعض المشاكل «الخطيرة» فإنه «يجب علينا أن نكون قادرين تماماً على التسامي فوق الخلافات، وأن الكرة الأرضية واسعة بما يكفي لنجاح الدولتين"[٢].

وبناء على ما تقدم مرت العلاقات الأميركية الصينية بتوترات عبر مراحل زمنية مختلفة لم تكن تايوان بمنأى عنها، اذ كانت الأخيرة احدى المعوقات الرئيسة امام الصين لتقوية أواصر العلاقات مع الولايات المتحدة، وتعد تايوان من وجهة نظر الصين بانها شأن داخلي صيني لا يحق للولايات المتحدة التدخل في شؤونها، اذ تعد الصين العلاقة بين الولايات المتحدة وتايوان تهديد لأمنها القومي وانتهاك لسيادتها، أما الولايات المتحدة الأميركية ترى في تايوان حليف استراتيجي ليبرالي ديمقراطي في المنطقة في مواجهة النظام الشيوعي الاوتوقراطي الصيني، وترى من خلال سيطرت الصين على تايوان ان الصين ستتحرر من قيودها في الانطلاق لرسم ملامح نظام دولي جديد.

ثانياً: السيناريوهات المستقبلية للتوتر الصيني - التايواني

يمكن وضع ثلاثة سيناريوهات مستقبلية للتوتر الصيني - التايواني وهي:

أ - استمرار الوضع الراهن:

يفترض هذا السيناريو استمرار التوتر السياسي والدبلوماسي والاقتصادي بين تايوان الصين، كما يحاول كلا الطرفين حل القضية بالقنوات السلمية، إذ ان هناك مؤشرات تقود للاستنتاج على استمرار الوضع الراهن فتركيز الصين ينصب على استكمال تطوير منظومتها العسكرية والاقتصادية في الوقت الحالي، فضلاً عن الدعم السياسي والعسكري الأمريكي لتايوان[٣]، إذ ان الولايات المتحدة تعطي لنفسها الحق

(١) أسامة أبو ارشيد، مصدر سبق ذكره، ص٢.
(٢) المصدر نفسه.

بالدفاع عن تايوان في حالة استخدام الصين القوة ضد تايوان استناداً إلى قانون العلاقات مع تايوان عام ١٩٧٩، كذلك خشية الصين من حدوث صدام مباشر مع الولايات المتحدة الأمريكية في حال اقدمت على ضم تايوان بالقوة[١]، اما تايوان ربما تفضل هذا السيناريو بسبب النمو الاقتصاد التايواني والمستويات المتقدمة التي حققتها في المجال الاقتصادي والتكنولوجي وارتفاع مستوى دخل الفرد والاختلاف الكبير في السياسات الاقتصادية والاجتماعية بين الصين وتايوان، بالإضافة إلى خشية تايوان من خسارتها الحماية الأمريكية وتعد هذه الحماية من ابرز المكتسبات التايوانية.

ب - اندماج تايوان مع الصين:

هذا السيناريو ينطلق من فرضية أن مسألة إعادة ضم تايوان إلى الصين تعد من أهم الأهداف الاستراتيجية الصينية، إذ تمثل هذه الخطوة بالنسبة للصين عامل قوة مهم يعزز من مكانتها الإقليمية في منطقة شرق وجنوب شرق آسيا، إلا أن الجهود الصينية الرامية لاندماج تايوان مع الصين يصطدم بها موقف تايواني يرفض هذا الاندماج[٢]، فضلاً عن الدور الي تمارسه الولايات المتحدة الاميركية

الرافض بشدة لعودة إندماج تايوان مع الصين بهدف عدم السماح بتعاظم دور الصين في المنطقة، وأيضاً لتضمن الولايات المتحدة استمرار تواجدها في جزيرة تايوان التي تشغل موقعاً جيوستراتيجياً مهماً يطل على بحر الصين الجنوبي ويتصل ببحر الصين الشرقي، الا ان هذا السيناريو قد يكون ضعيفاً الى حد ما بسبب وجود تطور في التفاهمات الصينية الامريكية مما ساهم بأن تتراجع الصين عن الدعوة إلى استخدام القوة العسكرية لحسم قضيتها مع تايوان بل استمرت في توظيف القوة الناعمة عبر الأداة الدبلوماسية، لذا يستبعد ان تغامر الصين في المدى المنظور باستخدام القوة العسكرية لإعادة دمج تايوان على الرغم من قدارتها العسكرية المتطورة.

يمكن القول إن الإبقاء والمحافظة على الوضع الراهن، هو الحل الاسلم، لكلا من الولايات المتحدة والصين وحتى تايوان، وما يرجح بقاء الحال على ما هو عليه هو استبعاد الصين المواجهة العسكرية من حساباتها

---

(٣) وائل الغول، الصين وتايوان.. تصعيد متوقع واستبعاد لسيناريو الحرب المباشرة، موقع الحرة، ٢٠٢٢/٠٨/٠٣، الرابط الالكتروني: https://shorturl.at/nmgl٢ تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٤/٥/١.

(١) أحمد جلال محمود عبده، أثر الأزمة التايوانية على التوازن الاستراتيجي في شرقي آسيا: (العلاقات الصينية الأمريكية ٢٠١٦ - ٢٠٢٢: دراسة حالة)،العدد ٤، مجلة الدراسات السياسية والاقتصادية، كلية السياسة والاقتصاد، جامعة السويس، ٢٠٢٢، ص١٤٨

(٢) فردوس عبد الباقي، مها علام، سيناريوهات محتملة: ماذا بعد زيارة بيلوسي لتايوان؟، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، ٢٠٢٢/٨/٣، متوفر على الرابط: https://ecss.com.eg/٢٠٣٢٠/ ، تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٤/٥/٢

في الوقت الراهن، اذ تكتفي الصين بالتعبئة العسكرية والمناورات للتلويح بالقوة واستعراض القدرات والامكانيات، بهدف الضغط باتجاه تغيير المواقف الدبلوماسية لواشنطن وتايبيه وارغام العاصمتين على عدم مغادرة التفاهم المتبادل بشأن «مبدأ الصين الواحدة»، لاسيما و ان السعي لتغيير الوضع الراهن سيكون مكلفاً اقتصادياً وعسكرياً، لذا تفضل الصين الحفاظ عليه، لكن في حال إعلان تايوان استقلالها واعتراف الولايات المتحدة باستقلالها كدولة ذات سيادة، فإن الحرب على تايوان من وجهة نظر صينية ستكون حرباً ضرورية.

الخاتمة:

ان تطبيع العلاقات بين الصين والولايات المتحدة في عام ١٩٧٩ كان اقل مما طمحت به الصين وأقل مما اغرت به واشنطن بكين، كما ان التحول الديمقراطي في تايوان وانبثاق حركة استقلال تايوان في العقد الأخير من القرن العشرين شكل بعداً آخر إلى القضية المعقدة المتمثلة في الهوية السياسية لتايوان، إلا أن ذلك لم يغير الأهداف الاستراتيجية للصين، كما إن الحزب الشيوعي الصيني ملتزم بشكل ثابت بتوحيد الصين بطريقة تزيل التحديات الخارجية والمحلية لسيادة الدولة الصينية وسلامتها الإقليمية، وعليه فإن مفهوم حفظ السلام الأميركي يتناقض ما تراه الصين في هذا المفهوم تجاه قضة تايوان، لان الولايات المتحدة تمضي في دعم التمديد غير المحدود للتعايش السلمي لجزيرة تايوان مع البر الرئيسي بشرط ان تحافظ على انفصالها السياسي والعسكري الفعلي عن الصين، في حين ان الصين ترى أن إعادة التوحيد أمر لا بديل عنه لتحقيق سلام دائم مع تايوان، وعلى الرغم من ان التوقعات كانت تشير الى ان الحرب الروسية الأوكرانية ستفتح شهية الصين لقضم تايوان واعادتها الى الوطن الام، الا ان الثقافة الاستراتيجية الصينية تبقى متأثرة بشكل كبير بتقاليدها، بما في ذلك فكرة سونزي التي ترى أن التدابير غير الحربية، والمناورات السياسية العسكرية، والحيلة هي العناصر الأكثر أهمية. كما قال المعلم صن: "إخضاع العدو دون معركة فعلية هو قمة المهارة". ومن المعروف أن الصينيين صبورون.

الاستنتاجات:

تتعامل الصين مع قضية تايوان باعتبارها جزءًا من الهدف الطويل الأمد في تحقيق الوحدة الوطنية بعد أن فككت الصين الكبرى في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، وترى الصين أن تايوان لو سعت إلى الاستقلال فسلامة الأراضي والتكامل الإقليمي للصين سيصبحان مهددين، كما أن القادة الصينيين يؤمنون بنظرية الدومينو الداخلي والتي مفادها أن فقدان السيادة الإقليمية على جزء واحد من الإقليم سوف يشجع الانفصاليين أينما وجدوا.

تعتبر تايوان ذات أهمية جيوستراتيجية لأن مضيقها) مضيق تايوان) وقناة (ياشي) يمثلان الممرين البحريين الرئيسيين اللذين يربطان شمال شرقي آسيا بجنوب شرقي آسيا والشرق الأوسط، وهذا يحد من مساعي الصين لتحقيق مركز إقليمي وعالمي متميز.

تعتبر تايوان ذات أهمية جيو-استراتيجية كبيرة، فهي تسيطر على النقطة المركزية للساحل المحدب للصين، لذلك لا شيء يقلق الصينيين أكثر من الاستقلال الفعلي لتايوان، فمن بين جميع أبراج الحراسة على طول سور الصين العظيم البحري العكسي؛ تعتبر تايوان مجازا هي الأطول وتحتل الموقع الأكثر مركزية.

يحدد قانون مناهضة الانفصال رقم ٦ في الصين ثلاثة ظروف يتعين على زعماء الصين في ظلها استخدام القوة ضد تايوان: إذا تمكنت قوى "استقلال تايوان"، تحت أي اسم أو أسلوب، من تحقيق انفصال تايوان عن الصين؛ وإذا وقع حدث كبير من شأنه أن يؤدي إلى انفصال تايوان عن بقية الصين؛ أو في حالة فقدان كل إمكانية للتوحيد السلمي. لذا ليس من مصلحة تايوان أن توضع هذه البنود الحازمة التي يستخدمها قانون العلاقات مع تايوان قيد التنفيذ.

إلى المرونة السياسية كنهج اتبعته الصين مكنتها من المفاوضات المستقبلية، تقليص علاقات تايبيه الدبلوماسية وشبه الرسمية مع العواصم الأجنبية الى أكبر قدر ممكن.

تدرك تايوان ان المضي بفكرة الاستقلال امر قد يكبدها خسائر فادحة ويجردها من كل النجاحات التي حققتها خلال عقود مضت، لا سيما وان تجربة أوكرانيا كانت فاشلة في تحدي قوة عظمى مثل روسيا الاتحادية على الرغم من الدعم الدولي الهائل الذي حصلت عليها أوكرانيا.

تمثل تايوان أحد اوجه الصراع والتنافس بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية، إذ يعتبر ضم تايوان بالنسبة للصين هو جزء لا يتجزأ من الاستراتيجية الصينية في الدفاع عن سيادتها لمواجهة أطماع الولايات المتحدة الأمريكية في آسيا.

عدم اندماج تايوان مع الصين هو ما تصر عليه الولايات المتحدة الأمريكية لأنه سيضعف قوة الاخيرة وحلفاؤها في آسيا ومنها الفلبين وكوريا الجنوبية، كما أنه يعرقل من حرية حركة للولايات المتحدة الأمريكية في منطقتي شرق وجنوب آسيا. فضلاً عن ان الاندماج سيضعف المصداقية الأمريكية، لاسيما وان التحالفات الاميركية في المحيط الهادئ قائمة على أساس الاعتقاد بأن الولايات المتحدة الأمريكية قادرة وراغبة على حماية حلفائها من الهيمنة الصينية.

فضلاً عن وجود حراك دولي ونظام دولي غير مستقر واحتمالية ان يتغير النظام الدولي امر غير مستبعد، فإن الولايات المتحدة قد لا ترغب بفتح جبهة جديدة تضاف لأوكرانيا والكيان الإسرائيلي الذي يشغل معه الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأميركية بحربها ضد الفلسطينيين في غزة.

تتمتع الصين بتفوق عسكري كبير مقارنة بتايوان، وقد تكون الصين قادرة على خوض حرب مع تايوان، لكنها تدرك عمق الكارثة التي قد تسببها بهذا الحرب، الا ان الصين في استراتيجيتها موجهة نحو الفوز دون قتال، فمن دون إطلاق رصاصة واحدة تمكنت الصين من ردع تحركات تايوان نحو الاستقلال.

بكين تعمل على إيصال فكرة مفادها للتايوانيين بأنهم لن يتمكنوا من الاحتفاظ بالوضع الراهن إلا إذا **قبلوا على صيغة وضع متفق عليه ينسجم مع مبدأ إعادة الاندماج مع الصين. ويبدو ان الصين لن ترفض نظام حكم** كونفدرالي في تايوان إذا ما كان يحقق لها هدفها الاستراتيجي.

تحاول بكين ترسيخ قناعتها لدى الأميركيين بأن الطريقة الوحيدة لضمان عدم وجود جيش التحرير الشعبي في تايوان هي أن تقبل الأخيرة إعادة الاندماج مع وطنها الام.

قائمة المصادر

القران الكريم

الكتب العربية:

١. باهر مردان مضخور، العلاقات الامريكية الصينية دراسة في الحوار الاقتصادي والاستراتيجي (2009-2018)، ط1، انكي للنشر والتوزيع، 2020.

٢. حسن أحمد سيد أبو العينين، آسيا الموسمية وعالم المحيط الهادي، (مؤسسة الثقافة الجامعية، 1977).

٣. الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد ابوهلال العسكري، الفروق اللغوية، تحقيق: محمد ابراهيم سليم، دار العلم للثقافة والنشر والتوزيع، القاهرة.

٤. عبد المعين الشواف، الصين المارد القادم من الشرق، الرياض: دار الشواف للنشر والتوزيع،2016، ط1.

٥. فتحي محمد أبو عيانة، دراسات في الجغرافية الاقتصادية والسياسية، (لبنان، دار النهضة العربية، 2001).

٦. كمال دسوقي، الادراك الكلي عند الطفل، دراسة نمو مدارك الصغار العقلية، (مصر، مكتبة الانجلو المصرية،1978).

٧. محمد أزهر سعيد السماك، الجغرافية السياسية المعاصرة، (مصر، دار الامل للنشر والتوزيع ،1991).

٨. محمد محمود ابراهيم الديب، الجغرافية السياسية، (مصر: مكتبة الانجلو المصرية، 1976).

٩. محمود عبد الفضيل، العرب والتجربة الأسيوية: الدروس المستفادة، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية ،1977).

الكتب المترجمة:

نوح فلدمان، الحرب الهادئة ومستقبل التنافس (العالمي)، ترجمة: امين سعيد الايوبي، ابوظبي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2014.

الرسائل والأطاريح:

انس عادل الخنوس، تايوان دراسة في الجغرافية السياسية، رسالة ماجستير غير منشورة، (العراق، جامعة بغداد، كلية تربية ابن رشد ،2003).

ياسين عامر عبد الجبار الربيعي، واقع مكانة الصين ومستقبلها في البنية الهيكلية للنظام الدولي: القيود والفرص، رسالة ماجستير، عمان: جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم، قسم العلوم السياسية، 2018.

حيدر عبد الرزاق خلف الحيدري، مكانة تركيا في المدرك الاستراتيجي الامريكي: دراسة مستقبلية، اطروحة دكتوراه غير منشورة، (العراق: جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، 2015).

عادل عبد الحمزة ثجيل البديوي، تأثير المبادئ الجيوبوليتيكية على الادراك الاستراتيجي للولايات المتحدة الامريكية، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، (العراق، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية ،2012).

المجلات والدوريات:

ابتسام محمد العامري، 2005، الإستراتيجية الأمريكية حيال تايوان، مجلة دراسات دولية، بغداد: مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد 26.

أيان ايستون، مارك ستوكس واخرون، تطوير القوات الاحتياطية التايوانية، (كاليفورنيا، مؤسسة، RAND، 2017).

تايوان في لمحة موجزة 2021-2022 بانوراما تايوان، (تايوان: وزارة الخارجية التايوانية، 2022).

شادي عبد الوهاب منصور، نوفمبر 2021، خسائر متبادلة: حدود التصعيد الصيني – الأمريكي حول تايوان، سلسلة تقديرات المستقبل، أبو ظبي: مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، العدد 1383.

صباح جاسم محمد الجنابي، أثر المتغير الجيوبولتيكي في السياسة الخارجية الصينية تجاه تايوان، ط1، (المانيا: المركز الديمقراطي العربي للنشر، ايار 2021).

عبد القادر دندن، مكانة بحري الصين الشرقي والجنوبي في الاستراتيجية الصينية تجاه منطقة اسيا والمحيط الهادئ، ط1، (المانيا: المركز الديمقراطي العربي للنشر،2018).

عدنان خلف البدراني، أثر التوتر المقيد في السياسة الخارجية الصينية تجاه تايوان، (مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، لبنان، مركز جيل البحث العلمي، المجلد (2)، العدد (5) 2016).

عصام خيوان، صناعة اشباه الموصلات ومعركة التنافس الجيوسياسي بين واشنطن وبكين، (العراق، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 2022).

عمار كريم حميد، ديناميكيات القوى الصاعدة والمهيمنة في جنوب شرق آسيا: دراسة تحليلية وفق نظرية توازن المصالح، بيروت: مركز الرافدين للحوار، ط 1،2021.

لستر ثرو، المتناطحون: المعركة الاقتصادية القادمة بين اليابان واوربا وامريكا، ترجمة محمود فريد، (الامارات العربية المتحدة: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1998).

ليتل ريتشارد، الانظمة الدولية، في جون بيليس وستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، ترجمة ونشر: مركز الخليج للأبحاث، دبي، 2004.

ليث عصام العبيدي، الصين تظهر العزم تجاه تايوان التداعيات والسيناريوهات، ج 2، (العراق، مركز حمورابي للبحوث

والدراسات الاستراتيجية، 2022).

ليث عصام العبيدي، تايوان بعد الازمة الاوكرانية، (العراق، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 13 حزيران 2022).

محمد محياوي، تأثير الصعود الصيني على النظام الدولي في ظل الهيمنة الأمريكية، مجلة دفاتر السياسة والقانون، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2021، المجلد 13، العدد2.

وداد المساري، مسارات وقضايا الصراع الامريكية- الصينية، (تركيا، المعهد المصري للدراسات السياسية، 26 اكتوبر 2021).

وليد سليم عبد الحي، المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي 1978 - 2010، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ،2010.

الهيئة العامة للإحصاء، التبادل والميزان التجاري للمملكة (2010-2019)، احصاءات التجارة الخارجية، المملكة العربية السعودية، ٢٠١٩.

المراجع الأجنبية:

1. .A.Kolb ,East Asia ,Geography of a cultral refion , London ,1971,p380
2. Daniel Workman, Taiwan's Top 10 Exports, Ibid.
3. David Shambaugh, A Matter of Time; Taiwan's Eroding Military Advantage, The center for strategic and international studies and the Massachusetts institute of Technology, The Washington Quarterly,23;2, 2000, p119125-
4. Espencer & W. Thomas, Asia (Est by South), second Edition, John wiley & sons, London, 1971, P.187-188
5. General Directorate of Customs, Taiwan Bureau of foreign Trade Taiwan; China customs,23thOct2022, on website, www.Englishcustoms.gov
6. Horm J. de Bliji, systemic political Geography, 2nd Edition, John Wiley & sons, NY. 1973, P.67
7. Martin D. Mitchell. (2017), Taiwan and China: A geostrategic reassessment of U.S. policy,

Comparative Strategy, Taylor & Francis, October 2017, p.3

8. Michal Kau (Taiwan as Challenge to Reagan Zhao Summitry) Washington Times 12 Jan1984
9. Military Balance, Oxford University, London,2001, P184183-
10. Rober Dowen, The Taiwan pawn in the chine gam (center for strategieand in the studies. washing ton D.c ,1979, p10
11. Steven Radelet and Jeffrey sashes, Asia Remegence, forgein affairs, vo76, no6, Dec1997, p54
12. The Year Book of Taiwan, Republic of China (Taiwan) Taipei ,2016, p24-
13. World investment Report, United Nation, New York and Geneva, op,cit ,p-262

المو اقع الالكترونية:

بسنت جمال، هل تتأثر تايوان بالعقوبات الصينية المفروضة على اقتصادها، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، على الرابط: www.ecsstudies.com، تاريخ الوصول ٢٠٢٣/١١/٢٧

١٤. تباطؤ نمو اقتصاد تايوان خلال الربع الاول من العام الحالي، صحيفة الايام، العدد ٦٨٧٨ ، ٣٠ ابريل ٢٠١٣، على الرابط com.alayam.amp.www ، تاريخ الوصول ٢٠٢٣/١٠/١٣

١٥. ديفيد براون، العلاقات الصينية التايوانية: دليل مبسط ترجمة نون بوست، ٢٠٢٣، متوفر على الرابط.www noonpost.com تاريخ الوصول ٢٠٢٣/١٢/٧

١٦. صبرين العجرودي، جزيرة تايوان: اهمية اقتصادية واستراتيجية لرسم النظام العالمي المقبل، المركز الدولي للدراسات الاستراتيجية والامنية والعسكرية، ٢٠٢٢، على الرابط: www.ciessm.org، تاريخ الوصول ٢٠٢٣/١٢/٧

١٧. عفاف حميد، ما سياسة الصين الواحدة ولماذا تعطي امريكا تلك الاهمية لتايوان وتغضب بكين، المركز العربي للبحوث والدراسات، ٦ اغسطس ٢٠٢٢، على الرابط: www.albawabhnews تاريخ الوصول ٢٠٢٣/١١/١٧

١٨. مجموعة البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية، جنوب اسيا، على الرابط: www.albankaldawli.org

محمد صلاح الدين، ترامب وبايدن وتايوان.. استراتيجية أمريكية واحدة ودرجات تقارب مختلفة، المرصد المصري، نوفمبر ٢٠٢٠، على الرابط: https://marsad.ecss.com.eg/45672/ تاريخ الوصول ٢٠٢٣/١٢/٧

١٩. مصطفى صلاح، مسارات الصراع الأمريكي الصيني في تايوان ،٢٠٢٣/١/٢٣، المركز العربي للبحوث والدراسات، على الرابط: ttps://:bit.ly/ZMWhoS٣ ، تاريخ الوصول: ٢٥ / ٩ / ٢٠٢٣

وليد سليم عبد الحي، «المواجهة الدولية القادمة: تايوان.. ومن الضروري انتظار هذين الحدثين الهامين، موقع مدار الساعة، ٢٠٢٢/٩/٣، على الرابط: https://bit.ly/3bjZxHK تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٣/٩/٢٥

أثر التغيرات الديموغرافية والاجتماعية على تطبيق القانون الدولي الإنساني في العراق

THE IMPACT OF DEMOGRAPHIC AND SOCIAL CHANGES ON THE APPLICATION OF INTERNATIONAL HUMANITARIAN LAW IN IRAQ

م. صائب محمد ناظم/كلية التربية البدنية وعلوم الرياضة/جامعة كربلاء

saib.m@uokerbala.edu.iq

م.م. وسن محمد نعيم/كلية التربية البدنية وعلوم الرياضة/جامعة كربلاء

wasan.mohamed@uokerbala.edu.iq –

م.م. حسين فياض نايف/قسم الشؤون القانونية/رئاسة جامعة بغداد

Hussein.f@uobaghdad.edu.iq –

ملخص

تتناول الدراسة تحليل أثر التغيرات الديموغرافية والاجتماعية على تطبيق القانون الدولي الإنساني، وتوضيح سبل تكيف الدول والمنظمات الدولية مع هذه التغيرات. تم اختيار العراق كدراسة حالة، لأنه يواجه تحديات ديموغرافية واجتماعية متعددة، شملت تحولات في الهوية الوطنية والدينية والقبلية، وتدهور الوضع الأمني، والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. تضمنت الدراسة محاولة لتحديد التحديات التي يواجهها القانون الدولي الإنساني في ضوء التغيرات الديموغرافية والاجتماعية، وتقدم مقترحات للتكيف مع هذه التحديات مع دراسة حالة جمهورية العراق من خلال تحليل التحديات الخاصة التي يواجهها العراق كدولة، واقتراح الإجراءات اللازمة لمواجهتها. حيث ان التغيرات الديموغرافية والاجتماعية تؤثر بشكل كبير على القانون الدولي الإنساني، بما يتطلب تكييفاً وتعديلًا لتطبيقه بشكل فعال. بشكل عام، يجب على الدول والمنظمات الدولية العمل على تطوير القانون الدولي الإنساني وتعزيز تطبيقه لمواجهة التحديات الجديدة التي تنشأ بسبب التغيرات الديموغرافية والاجتماعية. كما يتعين عليهم العمل على تعزيز الشفافية والمساءلة وضمان حماية حقوق الإنسان وكرامتهم في جميع الأوقات، بما في ذلك في حالات النزاعات المسلحة والنزاعات الداخلية والاضطرابات الاجتماعية والسياسية. يواجه العراق تحديات كبيرة في تطبيق القانون الدولي الإنساني، بسبب الصراعات الداخلية والعرقية والدينية والاضطرابات الأمنية التي يمر بها. لذلك، ينبغي على العراق كدولة والمجتمع الدولي العمل على تعزيز الحوار والتفاهم بين المجموعات المختلفة في البلد، وتعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان، وتعزيز الحوكمة والتنمية المستدامة. بشكل عام، يتطلب التحدي الذي تواجهه التغيرات الديموغرافية والاجتماعية التفكير بشكل إيجابي وإيجاد حلول جديدة ومبتكرة لمواجهة التحديات المختلفة. ويتعين على الدول والمنظمات الدولية العمل معاً وبشكل متوازن لتطوير وتنفيذ السياسات والبرامج والمشاريع التي تعزز الحوكمة والتنمية وتحمي حقوق الإنسان وكرامتهم.

الكلمات المفتاحية: التغيرات الديموغرافية، التغيرات الاجتماعية، القانون الدولي الإنساني، النازحين، المهاجرين، اللاجئين

summary

The study deals with analyzing the impact of demographic and social changes on the application of international humanitarian law, and clarifying ways for states and international organizations to adapt to these changes. Iraq was chosen as a case study because it faces multiple demographic and social challenges, including shifts in national, religious, and tribal identity, a deteriorating security situation, and gross violations of human rights. The study included an attempt to identify the challenges faced by international humanitarian law in the light of demographic and social changes, and proposals to adapt to these challenges with a study of the case of the Republic of Iraq by analyzing the special challenges faced by Iraq as a state, and proposing the necessary measures to address them. As demographic and social changes greatly affect international humanitarian law, which requires adaptation and modification for its effective application. In general, states and international organizations must work to develop international humanitarian law and strengthen its application to meet the new challenges that arise due to demographic and social changes. They must also work to promote transparency and accountability and ensure the protection of human rights and dignity at all times, including in situations of armed conflicts, internal conflicts, and social and political unrest. Iraq faces great challenges in the application of international humanitarian law, due to the internal, ethnic and religious conflicts and security unrest it is going through. Therefore, Iraq as a state and the international community should work to promote dialogue and understanding between the various groups in the country, promote democracy and human rights, and promote sustainable development and governance. In general, the challenge facing demographic and social changes requires positive thinking and finding new and innovative solutions to meet various challenges. Countries and international organizations should work together in a balanced manner to develop and implement policies, programs and projects that promote governance and development and .protect human rights and dignity

Keywords: demographic changes, social changes, International humanitarian law, displaced persons, immigrants, refugees

المقدمة

تعد القضايا الانسانية من بين أكثر القضايا التي تهم المجتمع الدولي وتتطلب الاهتمام الدائم من قبل المجتمع الدولي والمنظمات الدولية المعنية بحقوق الإنسان وتطبيق القانون الدولي الإنساني. وفي السنوات الأخيرة، شهدت العديد من الدول والمجتمعات التحولات الديموغرافية والاجتماعية، مما أدى إلى تغيرات كبيرة في التوزيع الجغرافي للسكان وتنوعهم وحركتهم. وهذه التغيرات لها تأثير كبير على تطبيق القانون الدولي الإنساني وسبل تكيف الدول والمنظمات الدولية مع هذه التغيرات. لذلك لابد من تحليل أثر التغيرات الديموغرافية والاجتماعية على القانون الدولي الإنساني، وتشخيص التحديات التي تواجه الدول والمنظمات الدولية في التكيف مع التغيرات، وصولاً الى تقديم الحلول المناسبة والناجعة لمواجهتها. اعتمدت الدراسة على مراجعة الأدبيات العلمية السابقة في هذا المجال وبحث حالة محددة لتوضيح أثر هذه التغيرات، حيث توضح المراجع العلمية المتعلقة بالموضوع أن التغيرات الديموغرافية والاجتماعية تؤثر بشكل كبير على القضايا الإنسانية، وتتطلب الاهتمام الدائم من قبل المجتمع الدولي والمنظمات الدولية المعنية بحقوق الإنسان. تعد التغيرات الديموغرافية والاجتماعية من العوامل الهامة التي تؤثر على تطبيق القانون الدولي الإنساني، وقد تزايدت أهميتها في العقود الأخيرة مع تغيرات كبيرة في الهيكل الديمغرافي والاجتماعي للعديد من الدول والمناطق حول العالم. وتتضمن هذه التغيرات زيادة النمو السكاني، وزيادة الهجرة، وزيادة العدوى والأوبئة، وزيادة الفقر والتفاوت الاجتماعي[1]. يعد

(١) «تعد ظاهرة الفقر ظاهرة اجتماعية معقدة تتميز بها المجتمعات النامية قبل المتطورة وهي واحدة من اهم المعضلات التي تواجهها الدول التي بدأت مع مطلع السبعينيات وتهتم هذه الظاهرة اهتماماً خاصاً، ومنذ مطلع الثمانينات اخذت قضايا الفقر وتوزيع الدخل منعطفاً جديداً مع بدء البعض من الدول النامية لبرامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي، وكذلك التحول الكبير في ادبيات التنمية من مفهوم النمو الاقتصادي الى التنمية البشرية باعتبارها أساس عملية التنمية وجوهرها. ويرتبط الفقر وسوء توزيع الدخل بعلاقة وثيقة، فمع وجود وانتشار الفقر يشتد الصراع الاجتماعي على الدخل والثروة، مما يزيد من ميل الأغنياء الى تعزيز امتلاكهم للثروة والدخل مما يعني زيادة فجوة الدخل بين الأغنياء والفقراء داخل المجتمع الواحد من ناحية وبين الدول فيما بينها من ناحية أخرى. هناك ارتباط وثيق بين الفقر وعمقه منذ التاريخ لا يمكن تجاهله فهي ظاهرة ملازمة البشرية بنشوء الحضارات والأمم القديمة على وفق تقسيم طبقات المجتمع حيث كان يقسم الى طبقات أولها الملوك والنبلاء واخرها العبيد وهم الطبقة الفقيرة من السكان وقد مر مفهوم الفقر وتباينت أسبابه لكل مرحلة زمنية يمر بها أي مجتمع الا انه يختلف من منطقة جغرافية الى أخرى ومن دولة الى أخرى ومن إقليم لآخر حيث عانت الكثير من المجتمعات من الجوع والفقر وسادت هذه الظاهرة عبر مراحل التاريخ منذ بزوغ الحضارة والى وقتنا هذا وتتفاقم ارتفاع معدلاته تزداد وبشكل مستمر على وفق الزمان والمكان، لأنها ظاهرة معقدة ومتعددة الابعاد والفقر يعد تحدياً اخلاقياً لجميع دول العالم عامة والدول النامية خاصة والتي هي دول تعاني من الفقر

التحدي الرئيسي الذي تواجهه الدول والمنظمات الدولية هو كيفية التكيف مع هذه التغيرات وضمان حماية حقوق الإنسان وتطبيق القانون الدولي الإنساني. وفي هذا السياق، تعد دراسة تأثير التغيرات الديموغرافية والاجتماعية على التطور القانوني الدولي الإنساني وسبل تكيف الدول والمنظمات الدولية موضوعاً مهماً وملحاً، حيث تحظى بالاهتمام الكبير من قبل العديد من الباحثين والمتخصصين في مجال القانون الدولي الإنساني. وترمي الدراسة إلى تحليل التأثير الذي يمكن أن تحدثه التغيرات الديموغرافية والاجتماعية على تطبيق القانون الدولي الإنساني، والبحث في السبل التي يمكن ان تلجأ اليها الدول والمنظمات الدولية في سبيل التكيف معها لمعالجة التحديات.

أهمية الدراسة

تتمحور أهمية الدراسة حول فهم تأثير التغيرات الديموغرافية والاجتماعية على تطبيق القانون الدولي الإنساني، وسبل تكيف الدول والمنظمات الدولية مع هذه التغيرات. ففي الوقت الحاضر، يشهد العالم تحولات ديموغرافية واجتماعية هائلة تؤثر على العلاقات الدولية والحركات الإنسانية، ويعاني القانون الدولي الإنساني من الصعوبة في التكيف مع هذه التغيرات، وتحقيق الحماية الكاملة للأفراد المتأثرين بالنزاعات المسلحة والأزمات الإنسانية. كما تهدف الدراسة إلى تحليل آثار هذه التغيرات الديموغرافية والاجتماعية على تطبيق القانون الدولي الإنساني، ودراسة السبل التي يمكن للدول والمنظمات الدولية اتخاذها للتكيف مع هذه التغيرات وتحسين حماية حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وبما أن هذا الموضوع لم يتم دراسته بشكل كافٍ في الأدبيات العلمية، فإن البحث سيساهم في زيادة الفهم والوعي حول هذه المسألة المهمة وتوفير الأدلة والحجج اللازمة لاتخاذ القرارات الصحيحة في هذا المجال.

ولابد من تحقيق العدالة الاجتماعية فيها التي تلاشت فيها». أسيل إبراهيم القيسي، الملامح الجغرافية للمتغيرات الاقتصادية لمستويات الفقر والدخل في محافظة كركوك
، (بحث) مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد ٧٨، المجلد ١٩، الجامعة المستنصرية، ٢٠٢٢، ص ١٦٧.

إشكالية الدراسة

تتمثل إشكالية الدراسة بتوضيح الكيفية التي يؤثر بها التغير الديمغرافي والاجتماعي في تطبيق القانون الدولي الإنساني، ومدى تكيف الدول والمنظمات الدولية مع هذه التغيرات، وما هي التدابير والسبل الفعالة لمعالجة أي تحديات قانونية أو إنسانية قد تنشأ نتيجة هذه التغيرات في حالة العراق كدراسة حالة. لذلك يمكن طرح التساؤلات الآتية:

اولاً- ما هي التغيرات الديموغرافية والاجتماعية التي أثرت على تطبيق القانون الدولي الإنساني؟

ثانياً- كيف تؤثر هذه التغيرات على تكيّف الدول والمنظمات الدولية مع التطورات الواردة على القانون الدولي الإنساني؟

ثالثاً- ما هي أبرز الحالات التي تواجه الدول والمنظمات الدولية في التكيف مع هذه التغيرات الديموغرافية والاجتماعية؟

رابعاً- ما هي الاستراتيجيات والحلول التي يمكن اعتمادها للتكيف مع هذه التغيرات الديموغرافية والاجتماعية في مجال القانون الدولي الإنساني؟

فرضية الدراسة

يعد تطبيق القانون الدولي الإنساني وسبل تكيف الدول والمنظمات الدولية مع التغيرات الديموغرافية والاجتماعية من أهم القضايا التي تشغل المفكرين والمهتمين بحقوق الإنسان والقانون الدولي. فالتغيرات الديموغرافية والاجتماعية تؤثر بشكل مباشر على البنية الاجتماعية والسياسية للدول، وتحدث تغيرات في القيم والمعتقدات والتحولات الاجتماعية التي تتطلب تكيف القوانين الدولية والإنسانية مع هذه التغيرات. ومن بين الدول التي تواجه تحديات كبيرة في هذا الصدد هو العراق، الذي يشهد تحولات ديموغرافية واجتماعية كبيرة في ظل التحديات الأمنية والسياسية التي يعاني منها. لذلك يهدف هذا البحث إلى تحليل أثر التغيرات الديموغرافية والاجتماعية على تطبيق القانون الدولي الإنساني وسبل تكيف الدول والمنظمات الدولية معها في العراق، من خلال الاستناد إلى الأدبيات العلمية المتعلقة بهذا الموضوع. لذلك يمكن اعتماد الفرضيتان الآتيتان لدراسة موضوع البحث، وهما:

١- تأثر القانون الدولي الإنساني بشكل كبير بالتغيرات الديموغرافية والاجتماعية في المجتمعات الدولية.

٢- يمكن للدول والمنظمات الدولية تطوير استراتيجيات وحلول للتكيف مع التغيرات الديموغرافية والاجتماعية وضمان الامتثال للقوانين الدولية الإنسانية في ظل هذه التغيرات.

اهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة العلمية إلى تحليل أثر التغيرات الديموغرافية والاجتماعية على تطبيق القانون الدولي الإنساني، وكيف يمكن للدول والمنظمات الدولية التكيف مع هذه التحولات. يستخدم هذا البحث حالة العراق كدراسة حالة لتحليل هذا الأثر من خلال الأدبيات العلمية المتاحة. ويهدف البحث إلى تحديد الأهداف المباشرة للدراسة والتي تتمثل في فهم تأثير التغيرات الديموغرافية والاجتماعية على تطبيق القانون الدولي الإنساني وتحديد سبل تكيف الدول والمنظمات الدولية لتلبية تحديات هذه التغيرات. ومن أبرز اهداف الدراسة ما يأتي:

١- تحليل أثر التغيرات الديموغرافية والاجتماعية على تطبيق القانون الدولي الإنساني.

٢- توضيح العوامل التي تؤثر على تطبيق القانون الدولي الإنساني في ضوء التغيرات الديموغرافية والاجتماعية.

٣- تحليل الدور الذي يمكن أن تلعبه المنظمات الدولية في تعزيز تطبيق القانون الدولي الإنساني ومساعدة الدول في التكيف مع التغيرات الديموغرافية والاجتماعية.

منهجية الدراسة

يتميز البحث القانوني بأنه يعتمد بشكل كبير على الدراسات الاستشرافية والتحليلية والتفسيرية، ومن هذا المنطلق، فإن المنهجية العلمية لهذا البحث ستتضمن الخطوات التالية:

١- المنهج الاستشرافي: سيتم جمع المعلومات والبيانات المتعلقة بالتغيرات الديموغرافية والاجتماعية وتحليلها وتفسيرها.

٢- المنهج التحليلي: سيتم تحليل البيانات والمعلومات المجمعة من البحث الاستشرافي.

٣- المنهج التفسيري: سيتم تفسير النتائج والمخرجات التي تم الوصول إليها من البحث التحليلي.

٤- المنهج التطبيقي: سيتم تطبيق النتائج والاستنتاجات النهائية على دراسة حالة محددة (العراق).

سيتم تناول الموضوع من خلال تقسيم البحث الى مطلبين، نتناول في المطلب الأول موضوع تأثير التغيرات

الديموغرافية والاجتماعية على القانون الدولي الإنساني، ونتناول في المطلب الثاني موضوع دراسة حالة العراق في ضوء الادبيات العلمية.

المطلب الأول: تأثير التغيرات الديموغرافية والاجتماعية

تتمحور أسس النظرية والإطار النظري لهذا البحث حول التغيرات الديموغرافية والاجتماعية وتأثيرها على تطبيق القانون الدولي الإنساني، وكيفية تكيف الدول مع هذه التغيرات. حيث يتطلب هذا البحث فهماً دقيقاً للمفاهيم الرئيسية للقانون الدولي الإنساني والعلاقة بينها وبين التغيرات الديموغرافية والاجتماعية. إذ يعد القانون الدولي الإنساني هو المجال الذي يتناول قواعد النزاعات المسلحة وحماية المدنيين وغير المشاركين في الصراعات المسلحة، وكذلك حماية الجرحى والمصابين والسجناء واللاجئين. ويتمثل الهدف الرئيسي للقانون الدولي الإنساني في تقليل أو تجنب المعاناة الإنسانية الناجمة عن النزاعات المسلحة. ومن الأسس النظرية التي نحتاجها في هذا البحث هو فهم تأثير التغيرات الديموغرافية والاجتماعية على النزاعات المسلحة وتطورها بشكل عام.

الفرع الأول: التغيرات الديموغرافية والاجتماعية

تتعلق الديمغرافيا بالتغيرات في السكان وتوزيعهم، مثل زيادة عدد السكان وتغير التركيبة العمرية والجنسية والدينية والعرقية(١)، لذلك تعرف الديمغرافيا بأنها «علم يتناول دراسة سكان المجتمعات البشرية، من حيث حجومهم وبناهم وتطورهم وخصائصهم العامة، ولا سيما من النواحي الكمية»(٢). ومن المعروف أن هذه التغيرات الديموغرافية يمكن أن تؤدي إلى نزاعات وتوترات داخل المجتمعات، وهذا يمكن أن يؤدي في بعض الأحيان إلى نزاعات مسلحة. كما أن المتغيرات الاجتماعية "وامل التغير الداخلية والخارجية التي تعرضت لها المجتمعات نتج عنها تحولات وتغيرات بنائية شملت كل جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية، الامر الذي أدى الى ظهور تناقضات كثيرة انعكست

(١) فوزي بن عناد القبوري العتيبي، التحولات الاجتماعية في قرطبة وأثرها في سقوط الخلافة الأموية (٣١٦-٤٢٢هـ/٩٢٨-١٠٣٠م)، دار كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع، الطبعة ١، المملكة العربية السعودية، ٢٠١٨، ص ٦١.

(٢) لوي هنري، (ترجمة) مدى شريقي، الديمغرافيا التحليل والنماذج، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (قطر)، الطبعة ١، بيروت، لبنان، ٢٠١٩، ص ٣٢.

آثارها على الاسرة، الخلية الأولى المكونة لهذه المجتمعات"[1]. تتعلق المتغيرات الاجتماعية بتأثير العوامل الاجتماعية على النزاعات المسلحة، مثل العدالة الاجتماعية والفقر والتمييز العرقي والجنسي والديني والسياسي. وبناءً على الأسس النظرية السابقة، يمكننا التركيز على تحليل أثر التغيرات الديموغرافية والاجتماعية على تطبيق القانون الدولي الإنساني وسبل تكيف الدول والمنظمات الدولية، وذلك من خلال دراسة حالة مفصلة في ضوء الأدبيات العلمية. تتضمن التغيرات الديموغرافية عدة عوامل مثل زيادة عدد السكان وتغير هيكل السكانية، وزيادة نسبة المهاجرين واللاجئين، وتزايد نسبة الشباب، وتراجع معدلات الخصوبة وارتفاع معدلات البقاء على قيد الحياة، وتزايد نسبة السكان المعرضين للأمراض المزمنة والمعوقات. أما التغيرات الاجتماعية فتشمل التغيرات في القيم والمعتقدات والثقافات، وزيادة الوعي بحقوق الإنسان، وتزايد الوعي بمساهمة المرأة في المجتمع ودورها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وتزايد الوعي بأهمية الصحة النفسية والعقلية. تؤثر هذه التغيرات بشكل كبير على تطبيق القانون الدولي الإنساني، حيث تتطلب من الدول والمنظمات الدولية التكيف مع هذه التغيرات وضمان حماية حقوق الإنسان في هذا السياق المتغير. ومن هذا المنطلق، فإن هناك حاجة ملحة لدراسة آليات التكيف التي تتبعها الدول والمنظمات الدولية لمواجهة التحديات الجديدة التي تطرأ على حقوق الإنسان.

أولاً: التغيرات الديموغرافية

يتعلق التغيّر الديمغرافي بتحوّلات في تركيبة السكان وتغيرات في الأعداد والتوزّع الجغرافي للسكان في مختلف المناطق والدول، ويمكن أن ينتج هذا التغيّر عن عدة عوامل مثل الزيادة في معدلات الولادة والهجرة، وتراجع معدلات الوفيات، وتغير في توزيع الأعمار، وتأثيرات الظروف الاقتصادية والاجتماعية على الخصوبة والمواليد. تشير التغيرات الديموغرافية إلى التغيرات في السكان ومكوناتهم، مثل العمر والجنس والأصل العرقي والثقافي والديني. ومن المعروف أن هذه التغيرات تتطور بمرور الزمن وتختلف بين البلدان والمناطق. ومن بين التحديات الرئيسية التي تواجه المجتمع الدولي هي التغيرات الديموغرافية التي يشهدها العالم بصفة عامة.

(١) نجلاء أحمدون، بنية الاسرة في ظل المتغيرات الاجتماعية ووظائفها، (بحث) مجلة عدالة للدراسات القانونية والقضائية، الطبعة ١، العدد ١٥، السنة ٤، مطبعة دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، الرباط، ٢٠٢١، ص ٣٦.

تشهد التغيرات الديمغرافية في العالم تأثيراً ملحوظاً على تطبيق القانون الدولي الإنساني. يعني زيادة عدد السكان، وتغير التوزيع الجغرافي للسكان، والهجرة الدولية، وتغير نسبة الأعمار والجنسيات، إلى غير ذلك من العوامل التي يمكن أن تؤثر على النزاعات المسلحة والأزمات الإنسانية التي تتطلب تدخلاً دولياً. ومن أجل تطوير القانون الدولي الإنساني لمواكبة التحديات الديمغرافية المتزايدة، قامت المنظمات الدولية بتحديث القوانين والاتفاقيات القائمة وإصدار قوانين واتفاقيات جديدة. على سبيل المثال، يعد بروتوكول الإضافي الثاني لاتفاقيات جنيف الأربعة، الذي صدر عام ١٩٧٧[١]، هو أحد التحديثات الهامة للقانون الدولي الإنساني. وهذا البروتوكول يهدف إلى حماية المدنيين والأشخاص الذين لم يشاركوا في النزاعات المسلحة. كما تعمل المنظمات الدولية على إدراج المزيد من القواعد الإنسانية في المعاهدات الدولية الأخرى. وبشكل عام، يمكن القول إن التغيرات الديمغرافية تؤثر بشكل كبير على تطوير القانون الدولي الإنساني، وتحديث القوانين والاتفاقيات القائمة، وتضمين المزيد من القواعد الإنسانية في المعاهدات الدولية الأخرى، وتعزيز الحماية للمدنيين وضمان احترام حقوق الإنسان في النزاعات المسلحة والأزمات الإنسانية، وهذا يساعد على تعزيز السلم والاستقرار العالميين. كما أن التحديات الديمغرافية الحالية تحتم على المنظمات الدولية العمل بشكل أكبر على توعية الجمهور حول القانون الدولي الإنساني ودوره في حماية الحقوق الإنسانية في النزاعات المسلحة والأزمات الإنسانية. علاوة على ذلك، فإن التغيرات الديمغرافية تؤثر أيضاً على القدرة على تطبيق القانون الدولي الإنساني في بعض الحالات. فمثلاً، في بعض النزاعات المسلحة يصعب على المنظمات الدولية توفير المساعدة الإنسانية اللازمة بسبب صعوبة الوصول إلى المناطق المتنازع عليها، أو بسبب عدم وجود إرادة سياسية لحل الصراعات والأزمات. وبشكل عام، يمكن القول إن التغيرات الديمغرافية تشكل تحديات كبيرة للقانون الدولي الإنساني، وتحتاج إلى تعاون دولي وجهود مشتركة لتحسين وتطوير القوانين والاتفاقيات القائمة، وضمان تطبيقها بشكل فعال لحماية حقوق الإنسان وتحقيق السلام والاستقرار العالمي.

ثانياً: التغيرات الاجتماعية

(١) نعمان عطا الله الهيتي، القانون الدولي الإنساني في حالات الحروب والنزاعات المسلحة، دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ٢٠١٥، ص ٦١٧.

يشير التغير الاجتماعي إلى التحولات التي تطرأ على البنية الاجتماعية للمجتمعات والدول، وقد يتضمن هذا التحول تغييرات في المفاهيم والقيم والسلوكيات الاجتماعية، والتي قد تؤدي إلى تغيّرات في السياسات والقوانين. تترتب على هذه التغيرات العديد من الآثار والتحديات على المجتمعات والدول في مختلف المجالات، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني. وبالنسبة للتغيرات الاجتماعية، فإنها تشير إلى التغيرات التي تحدث في مجتمعاتنا وطرق تفاعلنا مع بعضنا البعض، وتشمل عدة جوانب منها الاقتصادية والثقافية والتكنولوجية والسياسية. وتؤثر هذه التغيرات على العديد من الجوانب في حياتنا، مثل العلاقات الدولية والتجارة والتكنولوجيا والأمن وغيرها. وبالنظر إلى التحديات الراهنة التي يواجهها العالم اليوم، يشهد القانون الدولي الإنساني تغيرات كبيرة نتيجة للتحديات الديموغرافية والاجتماعية المتعلقة بالتغيرات السريعة في السكان والتحولات الاجتماعية التي يشهدها العالم. ولذلك، يتعين على الدول والمنظمات الدولية تطوير استراتيجيات للتكيف مع هذه التحديات والتعامل معها بشكل فعال، خاصة فيما يتعلق بحماية حقوق الإنسان وتعزيز العدالة الدولية والحفاظ على الأمن العالمي. لذلك لابد من تحليل التحولات الحالية في القانون الدولي الإنساني وتأثيرها على تصميم وتطبيق القانون، وذلك بمراجعة الأدبيات الحالية والدراسات السابقة حول هذا الموضوع، مع التركيز على التحديات التي تواجه المجتمع الدولي في هذا المجال، من خلال بيان السبل التي يمكن للدول والمنظمات الدولية اتخاذها لتكييف القانون الدولي الإنساني مع التحولات الحالية، وكيفية تعزيز الشفافية والمساءلة في تطبيقه.

ان التغيرات الاجتماعية فهي أحد العوامل الهامة التي تؤثر على تطبيق القانون الدولي الإنساني، فبما أن القانون الدولي الإنساني يتعامل مع الأحداث التي تؤثر على البشرية، فإن أي تغير في المجتمعات والثقافات والممارسات يمكن أن يؤثر على كيفية فهم وتطبيق هذا القانون. "يعد التغير الاجتماعي واحداً من المفاهيم الأساسية التي حظيت باهتمام علماء الاجتماع، ومن ثم صار أكثر تداولاً في التراث السوسيولوجي بشقيه النظري والامبريقي. وثمة تأكيد على ان التغير الاجتماعي يعد ظاهرة طبيعية تخضع لها نواميس الكون وشؤون الحياة، من خلال التفاعلات والعلاقات والتبادلات الاجتماعية المستمرة التي تقضي الى تغيير دائم"(١). ومن بين أبرز التغيرات الاجتماعية في الوقت الحاضر التي تؤثر على تطبيق

(١) حنان سالم، التغيرات الاجتماعية وعلاقتها بأنماط الجريمة بعد ثورة ٢٥ يناير دراسة تطبيقية على بعض الفئات

القانون الدولي الإنساني، يمكن ذكر:

١- التغيرات التكنولوجية: يعد التقدم التكنولوجي يؤثر على الحروب والنزاعات بطرق جديدة، مما يدفع الدول إلى التعامل مع تحديات جديدة في إطار القانون الدولي الإنساني، مثل استخدام الطائرات المسيرة والأسلحة الذكية والتعرف على الهدف.

٢- التغيرات الثقافية: تعد التغيرات في القيم والممارسات الثقافية يمكن أن تؤثر على فهم النزاعات والحروب وكيفية التعامل معها وتطبيق القانون الدولي الإنساني. على سبيل المثال، يمكن أن يتغير مفهوم الكرامة الإنسانية من ثقافة إلى أخرى.

٣- التغيرات السياسية: تعد التغيرات في الأنظمة السياسية والنظم الدولية يمكن أن تؤثر على قدرة الدول على التعاون والتفاعل في إطار القانون الدولي الإنساني، مثل تغير العولمة والتحولات في السلطة الناشئة.

بشكل عام، فإن التغيرات الاجتماعية تؤثر على القانون الدولي الإنساني من خلال إثرائه وتطويره في المناطق التي تحتاج إليها، ومن خلال تحديد التحديات الجديدة التي يجب التعامل معها.

ثالثاً: القانون الدولي الانساني

اما القانون الدولي الإنساني أو القانون الإنساني الدولي فهو مجموعة من القواعد العرفية والاتفاقية التي تنظم سلوك الدول والمتعلقة بحقوق الإنسان في حالات النزاعات المسلحة والحروب، يهدف إلى تقليل المعاناة الإنسانية في الحروب والنزاعات المسلحة، وضمان احترام القواعد الأساسية للإنسانية في جميع الأوقات. ويتألف القانون الدولي الإنساني من مجموعة من الاتفاقيات الدولية، ويتم تطبيق هذا القانون في حالة اندلاع النزاعات المسلحة. لذلك يعرف القانون الدولي الإنساني بأنه "اطار قانوني قائم على قواعد عرفية وتعاهدية، يحدد الحماية الواجبة للحد من الآثار غير الإنسانية الناشئة عن نزاع مسلح دولي ام نزاع مسلح ذي طبيعة غير دولية"[1]. تعتبر مبادئ القانون الدولي الإنساني الأساسية مثل مبدأ

الاجتماعية، (بحث) مجلة علوم الانسان والمجتمع، العدد ٢٨، المجلد ٧، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، ٢٠١٨، ص٢٠.

(١) أحمد عبيس نعمة الفتلاوي، القانون الدولي الإنساني، منشورات زين الحقوقية، الطبعة ١، بيروت، لبنان، ٢٠١٩، ص ١١.

الضرورة العسكرية ومبدأ التناسب ومبدأ الإنسانية بهدف حماية حياة الإنسان، والحفاظ على كرامته، وعدم التعرض للتعذيب، والتمييز العنصري، والاعتقال التعسفي، وحماية المدنيين وغيرها من القواعد التي تحمي حقوق الإنسان في حالات النزاعات المسلحة. منذ بداية ظهور القانون الدولي الإنساني، كان يُعتبر قانونًا للنزاعات المسلحة وتحديد السلوك المسموح به والمحظور في الحروب، ولكن مع تطور الزمن وتحولات العالم الحديثة والتغيرات الديموغرافية والاجتماعية، بات القانون الدولي الإنساني يشمل الكثير من المواضيع والقضايا غير العسكرية مثل حماية المدنيين، ومواجهة الإرهاب، والحد من انتهاكات حقوق الإنسان، والحفاظ على السلام والأمن الدوليين. ويعد النزاع المسلح الروسي الاوكراني المندلع في ٢٣ شباط ٢٠٢٢ من ابرز الأمثلة على علاقة المتغيرات الديموغرافية في النزاعات المسلحة، حيث "ان النزاع الدولي على أوكرانيا يظهر انتهاك لسيادة أوكرانيا من قبل روسيا، وانتهاك لسيادة أوكرانيا امريكياً عن طريق التدخل في تشكيل حكومتها وتحريك مكوناتها الديمغرافية وتقديم الدعم اللوجستي لها ضد روسيا فالاستراتيجية الروسية تمنع الاقتراب الجيوبوليتيكي من طوقها بالتدخل المباشر، والاستراتيجية الامريكية توظف المتغير الديمغرافي لاختراق الطوق الجيوبوليتيكي بالتدخل غير المباشر"[١].

من بين التحولات الحالية التي شهدها القانون الدولي الإنساني هي زيادة الانتهاكات ضد الأفراد والمجتمعات المدنية في النزاعات المسلحة، وتحول الصراعات الدولية إلى صراعات داخلية في بعض الدول، وزيادة الاعتماد على الروابط الإنسانية بين الدول والمنظمات الإنسانية في تحسين الوضع الإنساني في المناطق المتضررة، لذلك يعد تحديث القانون الدولي الإنساني ضرورة لمواكبة التغيرات الحالية في العالم. ويعتبر التحول في القانون الدولي الإنساني بمثابة تطور حضاري للبشرية ورفع مستوى الوعي الدولي والإنساني، وهو ما يحتاج إلى مواكبة وتحديث دائم لتلبية المتطلبات المستجدة في العالم الحديث والمجتمع الدولي اتخاذها لمواجهة هذه التحديات، يعد أمراً حيوياً لضمان حماية حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم[٢].

---

(١) جاسم محمد عز الدين، حازم حمد موسى الجنابي، النزاع الدولي على أوكرانيا بين الرؤى الاستراتيجية والقوانين الدولية، (بحث) مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، عدد خاص بوقائع المؤتمر الدولي السابع للقضايا القانونية (ILIC2022) ٢٢-٢٠٢٢/١٢/٢٣، المجلد ١١، كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة كركوك، ٢٠٢٢، ص ٢٣٢.

(٢) «هذا التقارب بين القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الانسان بالنظر الى المستفيد من الحماية أدى الى وجود مبادئ أساسية للإنسانية يفرض احترامها في كل الظروف. وبالتالي تم تكريسها كحقوق في كل الوثائق الدولية المتعلقة بكلا

ويتطلب ذلك تعاونًا دولياً فاعلاً وتبادل الخبرات والمعرفة والتحديث المستمر للقوانين والسياسات والممارسات الدولية في هذا المجال. كما يتطلب ذلك تعزيز الوعي والتعليم حول الحقوق الإنسانية وقيمها الأساسية وتعزيز ممارسات الحوار والتعاون بين الدول والمؤسسات الحقوقية والمجتمع المدني لضمان تطبيق القانون الدولي الإنساني على نطاق واسع وفعال. وعلى مر السنين، شهد القانون الدولي الإنساني تحولات هامة ومتلاحقة، وذلك نتيجة لتطورات الظروف الدولية والمشاكل الإنسانية المتزايدة[1]. ومن أبرز التحولات التي شهدها القانون الدولي الإنساني على مدار العقود الماضية:

١- التحول من التركيز على الأمن القومي إلى الأمن الإنساني: في السابق، كان الاهتمام الرئيسي للدول فيما يخص الأمن يتمثل في حماية الحدود الوطنية وتعزيز الأمن القومي، ولكن تغيرت الظروف العالمية، وأصبحت النزاعات المسلحة الداخلية والطوائفية والإرهاب والنزوح الجماعي للسكان أكثر تأثيراً على حياة الناس، وبالتالي ازداد الاهتمام بحماية الحقوق الإنسانية والأمن الإنساني.

٢- التحول من القانون التقليدي إلى القانون الدولي الإنساني: كان القانون الدولي القديم يتمحور حول حماية حقوق الدول، بينما يتمحور القانون الدولي الإنساني حول حماية حقوق الأفراد في النزاعات المسلحة وغيرها من الظروف الإنسانية الصعبة.

الفرعين والاعتراف بها ايضاً على مستوى القانون الدولي العام. ومنه لم يعد القانون الدولي الإنساني كما كان في الفقه الكلاسيكي بديلاً عن قانون السلم، ولكن نظام استثنائي لحقوق الانسان يكمله إذا لم يكن متوازياً معه. وقد استخلص في هذا الإطار الأستاذ Jean Pictet من نص المادة الخامسة والسبعين (٧٥) من البروتوكول الإضافي الأول لعام ١٩٧٧ وجود ثلاثة مبادئ رئيسية مشتركة بين قانون حقوق الانسان والقانون الدولي الإنساني وهي: - مبدأ الحرمة الذي يضمن لكل فرد غير محارب احترام حياته وسلامته الجسدية والنفسية وكل الصفات التي لا يمكن فصلها عن شخصيته. – مبدأ عدم التمييز الذي بموجبه يتم التعامل مع كل الافراد دون تمييز على أساس العرق او الجنس او المعتقدات سواء كانت سياسية ام فلسفية ام دينية. – مبدأ الامن حيث لا يجوز تحميل شخص مسؤولية عمل لم يرتكبه، كما تحظر العقوبات الجماعية والنفي (الترحيل) وأخذ الرهائن.". حورية واسع، تطبيق القانون الدولي الإنساني عبر قضايا المحكمة الجنائية الدولية الخاصة بيوغسلافيا السابقة، (أطروحة دكتوراه) كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد لمين دباغين – سطيف ٢، الجزائر، ٢٠١٩، ص ٣١ – ٣٢.

(١) «ان انتشار العناصر الفاعلة الجديدة، بما في ذلك الجماعات المسلحة من غير الدول، والأساليب المتطورة ووسائل الحرب، وضعف آليات تطبيق القانون الدولي الإنساني، مثلت تحديات إضافية امام القانون الدولي الإنساني، هذا الأخير الذي صمد حتى الآن في مواجهة تلك التحديات، لكن من المؤكد ان هناك حاجة الى ان يستمر تطبيق القانون الدولي الإنساني، فالكثير من الدول وخبراء القانون الدولي الإنساني والمسؤولين عن وضع السياسات العامة يرون ان القانون الدولي الإنساني اصبح عاجزاً عن مواجهة التحديات التي يفرضها الإرهاب باعتباره ظاهرة جديدة معقدة نشأت أخيراً». غسان الكحلوت، العمل الإنساني الواقع والتحديات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة ١، قطر، ٢٠٢٠، ص ١٤٩.

٣- التحول من القانون الإنساني التقليدي إلى القانون الدولي الإنساني الجديد: شهد القانون الدولي الإنساني تطورًا كبيرًا في الفترة الأخيرة، حيث تم التركيز على حماية حقوق الإنسان في المواجهة مع التحديات الإنسانية الجديدة، مثل الإرهاب والأسلحة النووية والكيميائية والتغيرات المناخية وغيرها من التحديات.

٤- التحول من المحاسبة الوطنية إلى المحاسبة الدولية: في الماضي، كانت الدول مسؤولة عن محاسبة مواطنيها عند ارتكابهم جرائم، ومن ثم تم اعتماد المحاكمة الجنائية الدولية لمحاكمة مرتكبي جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية.

يشهد العالم اليوم تحولات حاسمة في القانون الدولي الإنساني، وذلك نتيجة للتحديات المتزايدة التي يواجهها العالم اليوم في مجال الأمن والسلم الدولي[١]، وكذلك بسبب التغيرات الديموغرافية والاجتماعية التي يشهدها العالم. في السنوات الأخيرة، شهد القانون الدولي الإنساني تحولات هامة في مجالات مختلفة، ومن أبرزها مجال حماية المدنيين في النزاعات المسلحة والحروب[٢]، وتعزيز مكافحة الإرهاب ومنع انتشار الأسلحة النووية والكيميائية، وكذلك تعزيز الحقوق الإنسانية وتطوير القوانين الدولية لحماية اللاجئين والمهاجرين. وتعد التغيرات الديموغرافية والاجتماعية أيضًا من أهم التحولات التي تؤثر على القانون الدولي الإنساني، حيث يؤدي التزايد السكاني والهجرة والتغيرات الديموغرافية الأخرى إلى تغير الطبيعة الاجتماعية والسياسية للدول، وتعزيز الحاجة إلى تطوير القوانين الدولية لحماية الحقوق الإنسانية والحفاظ على السلم الدولي. يتطلب التكيف مع هذه التحولات العديد من الجهود من الدول والمنظمات الدولية، وذلك من خلال تطوير القوانين والتشريعات والآليات اللازمة لحماية الحقوق الإنسانية

(١) ناتوري كريم، تعزيز معاهدة حظر الانتشار النووي في ضوء تحولات القانون الدولي، (بحث) مجلة الدراسات حول فعلية القاعدة القانونية، العدد ١، المجلد ١، جامعة عبد الرحمن ميرة بجاية، الجزائر، ٢٠١٧، ص ١٦٧.

(٢) «الحروب والنزاعات ان اهم مكسب للسلام هو تجنب تكلفة الحرب لان رفاهية الانسان تعد الهدف الأساس الذي تتطلع اليه الدول في كل زمان ومكان فالحروب الداخلية او الخارجية تكلف اقتصاد الدولة مما يؤثر على ركائز التنمية (الصحة والتعليم والدخل) وانتشار التخلف ممثلاً بالمرض والامية والفقر، وهذا ما عانى منه السكان في العراق في ثمانينيات وتسعينات القرن الماضي من تخلف بسبب الحروب والحصار الاقتصادي. وتساهم الحروب والوضع الأمني غير المستقر بهجرة العقول ورؤوس الأموال مما يعيق من عملية التنمية كما هو الحال في العراق». زينب عباس موسى، جواد كاظم الحسناوي، السياسات السكانية والتنمية في بعض دول الوطن العربي الأردن والامارات أنموذجا تطبيقاً، (بحث) مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية، العدد ٤، المجلد ١١، جامعة بابل، ٢٠٢١، ص ٦٦٦.

والحفاظ على السلم والأمن الدوليين، وكذلك تعزيز التعاون الدولي والإقليمي في مواجهة التحديات الجديدة التي يواجهها العالم اليوم.

الفرع الثاني: تحليل التغيرات الديموغرافية والاجتماعية على تطبيق القانون الدولي الانساني

موضوع تحليل التأثيرات الديموغرافية والاجتماعية على تطبيق القانون الدولي الإنساني يركز على بيان مدى تأثير التغيرات الديموغرافية والاجتماعية على قوانين وأنظمة النزاعات المسلحة والصراعات والحماية الدولية لحقوق الإنسان[1]. ويستند هذا الموضوع على افتراض أن التغيرات الديموغرافية والاجتماعية، مثل زيادة السكان وتغيرات تركيبتهم، وانتشار اللاجئين والمهاجرين وتفشي الأمراض، يؤثر بشكل كبير على التحديات التي تواجه القانون الدولي الإنساني. بالنظر إلى تحولات العالم الحالي، يواجه القانون الدولي الإنساني تحديات جديدة ومتعددة، ومن أهمها زيادة التوترات والصراعات المسلحة في العالم وتغير الطبيعة العسكرية، وزيادة الحاجة إلى حماية حقوق الإنسان في ظل التغيرات الديموغرافية والاجتماعية. وتؤثر هذه التغيرات على تصميم وتطبيق القوانين والأنظمة الدولية الخاصة بحماية الحقوق الإنسانية، مثل القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي الإنساني العرفي. في هذا السياق، يعد تحليل التأثيرات الديموغرافية والاجتماعية على تطبيق القانون الدولي الإنساني مهماً لفهم التحديات التي يواجهها القانون الدولي الإنساني وتحديد سبل التكيف معها. ومن الأهداف الرئيسية لهذا التحليل هو تحديد العوامل المؤثرة في التحولات الديموغرافية والاجتماعية وتحليل كيفية تأثيرها على تصميم وتطبيق القانون الدولي الإنساني. وبالإضافة الى إيضاح كيفية التعامل مع هذه التحولات في المستقبل. بالنسبة لتأثير التكنولوجيا ووسائل الاتصال على تصميم وتطبيق القانون الدولي الإنساني، فإنه يمكن القول إن هذه التحولات قد أحدثت تغييرات جذرية في طريقة تعامل المجتمع الدولي مع الأزمات الإنسانية وانتهاكات حقوق الإنسان[2].

(١) «القانون الدولي الإنساني: هو مجموعة القواعد القانونية الدولية او الداخلية او الإقليمية التي تهدف الى حماية كل أنواع حقوق الانسان خلال النزاعات المسلحة سواء كانت ذات طابع دولي او غير دولي». سعيد العابد، الحصار وأثره على حقوق الإنسان دراسة مقارنة بين الفكر الإسلامي والقانون الدولي الإنساني – غزة أنموذجاً -، (رسالة ماجستير) كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر – باتنة، الجزائر، ٢٠١٠، ص ٤٢.

(٢) صلاح جبير البصيصي، دور محكمة العدل الدولية في تطوير مبادئ القانون الدولي الإنساني، الطبعة الأولى، المركز العربي للدراسات والبحوث العلمية للنشر والتوزيع، القاهرة، جمهورية مصر العربية، ٢٠١٧، ص ٣.

أولاً: تحولات التكنولوجيا الحديثة

لقد سمحت التكنولوجيا الحديثة للمنظمات الإنسانية والمنظمات غير الحكومية بالوصول إلى المناطق النائية والصعبة الوصول، مما يجعلها أكثر فعالية في تقديم المساعدة الإنسانية. كما أن الاستخدام المتزايد للطائرات بدون طيار وتقنيات الاستشعار عن بعد يمكن أن يساعد في رصد الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وجمع الأدلة القانونية. ومع ذلك، فإن هذه التحولات أيضًا قد تسببت في بعض التحديات والمخاطر. فمثلاً، قد يتم استخدام وسائل التواصل الاجتماعي والإنترنت لنشر الكراهية والتحريض على العنف، مما يزيد من احتمال حدوث صراعات وانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. كما أنه يمكن استخدام التكنولوجيا لارتكاب جرائم الحرب، مما يعيق تطبيق القانون الدولي الإنساني. لذلك، يجب على المجتمع الدولي أن يتبنى استراتيجية لإجراءات لتعزيز حماية الأفراد وتحقيق المزيد من العدالة في ظل هذه التحولات التكنولوجية والتغيرات الديموغرافية والاجتماعية. ينبغي أن تشمل هذه الإجراءات تحديث القوانين الدولية لتكون قادرة على مواجهة التحديات الحالية والمستقبلية وتضمن تطبيقها بشكل فعال عبر الحدود الدولية[1]. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن يتم توعية المجتمع الدولي والجمهور بشأن القانون الدولي الإنساني وأهميته في حماية حقوق الإنسان والحد من الظلم والقمع، يجب أن يتم التركيز على التعليم والتثقيف بشأن القانون الدولي الإنساني وضرورته في حماية الفرد والمجتمع من الأضرار وجرائم الحرب والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وهو ما نصت عليه المادة (٤/٧) من قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (١٣٧/٦٦) في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ «ينبغي ان تكفل الدول، وحسب الاقتضاء السلطات الحكومية المختصة، لمسؤولي الدولة وموظفي الخدمة المدنية والقضاة والموظفين المكلفين بإنفاذ القانون والافراد العسكريين التدريب الملائم في ميدان حقوق الانسان، وعند الاقتضاء في ميدان القانون الإنساني الدولي والقانون الجنائي الدولي، وان تعزز التدريب المناسب في ميدان حقوق الانسان للمدرسين والمدربين وغيرهم من المربين والعاملين في القطاع

(1)Dan Saxon, International Humanitarian Law and the Changing Technology of War, MARTINUS NIJHOFF PUBLISHERS, LEIDEN, BOSTON, The Netherlands, 2013, P 185.

الخاص الذين يتصرفون باسم الدولة»[1]. وبالتالي، فإن تحليل التأثيرات الديموغرافية والاجتماعية على التطور القانوني الدولي الإنساني يعد موضوعًا هامًا وحيويًا. فهو يسلط الضوء على الحاجة الملحة لتطوير وتحديث القوانين الدولية لتتماشى مع التغيرات السريعة في المجتمعات وتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، ويؤكد على أهمية التوعية والتثقيف بشأن القانون الدولي الإنساني وتطبيقه بشكل فعال لحماية حقوق الإنسان.

ومن بين هذه التفاصيل:

١- تحولات التكنولوجيا ووسائل الاتصال: تشهد التكنولوجيا ووسائل الاتصال تطورات هائلة في العصر الحديث، وأصبحت تلك التقنيات والوسائل جزءًا لا يتجزأ من حياتنا اليومية. وعلى الرغم من أن هذا التطور له العديد من الفوائد، إلا أنه أيضًا يطرح تحديات جديدة تؤثر على التطور القانوني الدولي الإنساني. فقد أدى تطور التكنولوجيا ووسائل الاتصال إلى تغير طبيعة النزاعات العسكرية، حيث أصبحت الحروب الحديثة تستخدم تقنيات وأساليب جديدة تتطلب تحديث التطور القانوني الدولي الإنساني لمواكبتها.

٢- مدى تأثير التكنولوجيا الحديثة على تطبيق القانون: إن التقنيات والوسائل الحديثة تؤثر على حقوق الإنسان والحماية القانونية للمدنيين، وهو ما يتطلب التحديث والتكيف الدائم للتطور القانوني الدولي الإنساني. فعلى سبيل المثال، يمكن للتقنيات الجديدة أن تسمح للحكومات بمراقبة وتعقب المواطنين بشكل أكبر، وهو أمر يمكن أن ينتهك حقوق الخصوصية وحرية التعبير والتجمع.

٣- التحديات الناجمة عن التطور التكنولوجي: حيث أصبحت الأسلحة والتقنيات العسكرية الجديدة قادرة على إلحاق الضرر بأعداد كبيرة من المدنيين والمساهمة في زيادة مدة النزاعات، مما يضعف الحماية المتاحة للمدنيين في إطار القانون الدولي الإنساني.

بالتالي، فإن التحولات التي يشهدها العالم اليوم في مجال التكنولوجيا ووسائل الاتصال لها تأثيرات كبيرة على التطور القانوني الدولي الإنساني، وتحتاج إلى تحديث وتكيف مستمر لضمان حماية الحقوق الإنسانية والمدنية في جميع أنحاء العالم، ويتطلب ذلك إجراء دراسات وبحوث علمية لتحليل تلك

(١) قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (٠٣٧/٦٦) في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١.

التأثيرات وتقديم الحلول والمقترحات اللازمة لتطوير التطور القانوني الدولي الإنساني[١].

ثانياً: التحديات القانونية

تعد التحديات القانونية التي يواجهها القانون الدولي الإنساني نتيجة للتغيرات الديموغرافية والاجتماعية عديدة، حيث يعاني تطبيق القانون الدولي الإنساني من التحديات الكثيرة نتيجة للتغيرات الديموغرافية والاجتماعية السريعة في العالم الحديث. فمثلاً، تزايد عدد اللاجئين والمهاجرين يضع ضغوطًا كبيرة على قوانين اللاجئين وحقوق الإنسان في الدول التي يلجؤون إليها. ومن الجدير بالذكر أنه تزايدت أعداد اللاجئين في السنوات الأخيرة نتيجة للصراعات والأزمات الإنسانية في مناطق مختلفة من العالم. كما تؤثر التقنية على القانون الدولي الإنساني، فالتكنولوجيا المتطورة مثل استخدام الطائرات بدون طيار والذكاء الاصطناعي والأسلحة النووية والكيماوية تشكل تحديات للحفاظ على سلامة المدنيين وضمان حمايتهم من الأضرار الناتجة عن استخدام تلك التقنيات. وتتطلب هذه التحديات استجابة سريعة ومنهجية لإدارة التحولات التكنولوجية وتكييف القانون الدولي الإنساني مع التقنيات الجديدة. وتتضمن التحديات الديموغرافية والاجتماعية أيضاً تغيرات في نمط الصراعات والحروب، حيث تنتشر الصراعات الداخلية وتزيد التدخلات الخارجية في الشؤون الداخلية للدول. وتتسبب هذه الصراعات في تدمير بنية الدولة والمؤسسات الحكومية وتشجع الفوضى وانتهاكات حقوق الإنسان. ويتطلب هذا المنحى الجديد في الصراعات إيجاد حلول سلمية وتحفيز الدول لتحسين الحكم وتعزيز الديمقراطية والتسامح والتضامن[٢].

وتتطلب تحديات القانون الدولي الإنساني الحديث عن العديد من الموضوعات المرتبطة بالتغيرات الديموغرافية والاجتماعية، ومن بينها تحولات النزاعات المسلحة وتغير طبيعة الحروب[٣]، والتحولات في

(١)كريم إبراهيم، دينا خليل، مروة بركات، سلوى سلمان، دليل المدن العربية للإدماج الحضري (تعزيز الإدماج الحضري من خلال المشاركة العامة، والوصول الى المعلومات، والرياضة، والتربية على المواطنة وحقوق الانسان، سلسلة المدن الشاملة للجميع المستدامة، مؤسسة «تكوين» لتنمية المجتمعات المتكاملة، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، مكتب اليونسكو الإقليمي للعلوم في الدول العربية – مكتب القاهرة، مصر، ٢٠٢٠، ص ٤٠.

(٢) عدنان السيد حسين، النظام العربي ومطلع الالفية الثالثة، النظام العربي والعولمة (مجموعة مؤلفون)، مؤسسة عبد الحميد شومان، دار الفارس للنشر والتوزيع، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية، ٢٠٠٤، ص ١١٨.

(٣)عادل عبد الصادق، أسلحة الفضاء الالكتروني في ضوء القانون الدولي الإنساني، الطبعة الثانية، المركز العربي لأبحاث الفضاء الالكتروني، القاهرة، جمهورية مصر العربية، ٢٠١٦، ص ٦٤.

الهجرة وحقوق المهاجرين واللاجئين، وتغير دور النساء في المجتمع وحقوقهن، وتحديات التقنية وتطور الأسلحة الجديدة واستخدامها في النزاعات المسلحة، وتغير الطرق التي يتم فيها ارتكاب جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، والتحديات التي تواجه حماية المدنيين وتوفير المساعدات الإنسانية في النزاعات المسلحة[١].

بالإضافة إلى ذلك، تتضمن التحديات القانونية التي يواجهها القانون الدولي الإنساني تحديات في التطبيق والتنفيذ، حيث أن الدول قد تتعذر عليها تطبيق بعض القوانين والمعاهدات بسبب عدم وجود الإرادة السياسية اللازمة أو عدم القدرة على تحقيق الالتزامات القانونية. كما يواجه القانون الدولي الإنساني تحديات في التوافق مع القوانين الوطنية والثقافات المحلية والدينية، ويمكن أن تؤثر التحولات الديموغرافية والاجتماعية في هذه التحديات بشكل كبير[٢]. لذلك، ينبغي على الدول والمنظمات الدولية العمل على تكييف القانون الدولي الإنساني مع التحولات الديموغرافية والاجتماعية، وتعزيز التعاون الدولي والتبادل الإيجابي للمعلومات والخبرات، وتعزيز الشفافية والمساءلة في تطبيق القوانين والمعاهدات الدولية، وتعزيز حماية حقوق الإنسان والحفاظ على كرامة الإنسان في جميع الظروف[٣]. على الرغم من وجود تحديات قانونية كبيرة، إلا أنه يمكن للدول والمنظمات الدولية العمل سويًا للتكيف مع التغيرات الديموغرافية والاجتماعية ومواجهة التحديات القانونية المتعلقة بالقانون الدولي الإنساني، ويتطلب ذلك التعاون والتنسيق بين الدول والمنظمات الدولية، بالإضافة إلى إرادة قوية لتحسين حماية حقوق الإنسان والحفاظ على كرامة الإنسان في جميع الظروف. يجب أن تتضمن الجهود المبذولة أيضًا التركيز على تعزيز التعليم والتوعية بحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وضمان تنفيذ الأنظمة والإجراءات اللازمة لحماية حقوق الإنسان وتطبيق القانون الدولي الإنساني بشكل فعال.

ثالثاً: التحديات الاجتماعية

(١)عبد القادر الهواري، حروب القرن القادمة، الطبعة الأولى، ببلومانيا للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ٢٠١٩، ص ٦٣.

(٢) غسان الكحلوت، العمل الانساني لواقع والتحديات، الطبعة الأولى، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، ٢٠٢٠، ص ١٤٠.

(٣)عبد علي محمد سوادي، المسؤولية الدولية عن انتهاك قواعد القانون الدولي الإنساني، الطبعة الأولى، المركز العربي للدراسات والبحوث العلمية للنشر والتوزيع، القاهرة، جمهورية مصر العربية، ٢٠١٧، ص ١٢٩.

تشهد المجتمعات المعاصرة العديد من التحديات الاجتماعية التي تنشأ من تداخل العوامل الثقافية والدينية والديموغرافية والسياسية، تؤثر هذه التحديات بشكل كبير على الاستقرار الاجتماعي وتطبيق القانون الدولي الإنساني، مما يستدعي ضرورة تحديث وتكييف هذا القانون ليواكب التحولات المستمرة. من أبرز هذه التحديات، التعددية الثقافية والدينية، الهجرة واللاجئين، واستخدام الأسلحة النووية أو الكيميائية في النزاعات المسلحة. تتطلب هذه القضايا مقاربات جديدة وسياسات متكاملة تهدف إلى حماية حقوق الإنسان وتعزيز التعايش السلمي بين مختلف الثقافات والمجتمعات. ومن أهم هذه التحديات:

١- تأثير التغيرات الديموغرافية والاجتماعية على الحروب والنزاعات: يشهد العالم في العصر الحديث العديد من الحروب والنزاعات المسلحة، وتترتب على ذلك آثار اجتماعية وديموغرافية هائلة على المدنيين والمجتمعات المحلية. ومع تغير التكوين الديمغرافي والاجتماعي لهذه المجتمعات، يجب أن يتغير القانون الدولي الإنساني ليتناسب مع هذه التحولات ويحمي حقوق المدنيين.

٢- تحديات الهجرة واللاجئين: يشهد العالم في العصر الحديث تحديات كبيرة فيما يتعلق بالهجرة واللاجئين، وهذه التحديات تترتب على آثار اجتماعية وديموغرافية كبيرة على المجتمعات المحلية والدول المستضيفة. يتطلب هذا التحدي تحديث القانون الدولي الإنساني وتكييفه مع تحولات التكوين الاجتماعي والديمغرافي للدول والمنظمات الدولية.

٣- الصراعات الدينية والثقافية: تعتبر الصراعات الدينية والثقافية واحدة من أكبر التحديات التي تواجه العالم في الوقت الحاضر، وتؤدي إلى تغيرات ديموغرافية واجتماعية كبيرة. ويجب على القانون الدولي الإنساني تحديث نفسه وتكييفه مع هذه التحولات ليحمي حقوق الأفراد ويعزز التعايش السلمي بين المجتمعات المختلفة.

٤- التحديات الناجمة عن التعددية الثقافية والدينية: حيث يعتبر الاختلاف الثقافي والديني من أهم المسببات للنزاعات المسلحة في العالم، وبالتالي يؤثر بشكل كبير على تطبيق القانون الدولي الإنساني في هذه المناطق، ويصعب في بعض الأحيان التعامل مع ممارسات الحروب التي تتعارض مع القيم الإنسانية العالمية.

٥- التحديات الناجمة عن الهجرة واللاجئين: حيث تشكل الهجرة واللاجئين تحديًا كبيرًا للحفاظ على حقوق الإنسان، وقد يؤدي ارتفاع أعداد اللاجئين إلى زيادة الضغط على الحكومات والمجتمعات المضيفة وتأثير ذلك على قدرتهم على تلبية احتياجات هذه الجماعات.

٦- التحديات الناجمة عن الحروب العصيبة والتي تشمل استخدام الأسلحة النووية أو الكيميائية: حيث يعد استخدام هذه الأسلحة مخالفًا للقانون الدولي الإنساني ويؤدي إلى إلحاق أضرار كبيرة بالمدنيين والمساهمة في ارتفاع أعداد اللاجئين.

في ضوء التحديات الاجتماعية المتزايدة والمتنوعة التي تواجه العالم اليوم، أصبح من الضروري إعادة النظر في القوانين والسياسات الدولية لضمان حماية حقوق الإنسان وتعزيز السلام والاستقرار. التعددية الثقافية والدينية، الهجرة واللاجئين، والحروب العنيفة التي تشمل استخدام الأسلحة النووية أو الكيميائية، كلها تتطلب نهجًا شاملاً ومتكاملاً يتماشى مع التغيرات الديموغرافية والاجتماعية. من خلال تحديث القانون الدولي الإنساني وتكييفه مع هذه التحولات، يمكننا بناء مجتمعات أكثر عدلاً وإنسانية، قادرة على مواجهة التحديات المعاصرة بفعالية ومرونة.

المطلب الثاني: أثر التغيرات الديموغرافية والاجتماعية على حالة العراق

يواجه القانون الدولي الإنساني اليوم العديد من التحديات والتغيرات التي تؤثر على تطوره وتطبيقه في دول العالم. ومن بين هذه التحديات، التحديات الديموغرافية والاجتماعية التي تؤثر على حماية حقوق الإنسان والحفاظ على كرامته في جميع الظروف والأزمات. سيتم تحليل حالة العراق كحالة دراسية لفهم تأثير هذه التحديات وتحديد أفضل السبل للتعامل معها، حيث تشهد البلاد تغيرات ديموغرافية واجتماعية كبيرة نتيجة للصراعات المسلحة التي شهدتها في السنوات الأخيرة وتداعياتها واسعة النطاق. وقد يساهم تحليل هذه الحالة في تحديد التحديات القانونية التي تواجه القانون الدولي الإنساني في ضوء التغيرات الديموغرافية والاجتماعية، ويمكن من خلال ذلك الوصول إلى سبل تكيف الدول مع هذه التحديات.

الفرع الأول: أثر الاحتلال الأمريكي على التغيرات الديموغرافية والاجتماعية في العراق بعد عام ٢٠٠٣

يشهد العراق العديد من المتغيرات الديموغرافية والاجتماعية التي تؤثر على القانون الدولي الإنساني، منها

تزايد السكان والتغيرات الديموغرافية الأخرى والتي تؤثر على الواقع الاجتماعي والسياسي والاقتصادي في البلاد. كما تشهد البلاد أيضًا تحديات أمنية وسياسية عدة، مثل الصراعات المسلحة والهجمات الإرهابية والتحديات الحكومية الداخلية، والتي تؤثر على الوضع الإنساني وتتطلب تدخلات قانونية وحماية إنسانية. بالإضافة إلى ذلك، يتأثر العراق بالعديد من المشكلات الاجتماعية والصحية، مثل الفقر والبطالة والأمراض، والتي تتطلب حلولًا وتدابيراً وقائية لحماية حقوق الإنسان[1]. تهدف الدراسة الى بحث تحديات القانون الدولي الإنساني التي يواجهها العراق بعد الغزو الأمريكي في عام ٢٠٠٣، من خلال التركيز على تحليل تأثير التحولات السياسية والأمنية وتداعياتها على احترام القانون الدولي الإنساني وتطبيقه. كما سيتم تحليل العوامل الاجتماعية والديموغرافية التي أدت إلى تغيير في الواقع الإنساني في العراق بعد الغزو، مثل النزاعات المسلحة والتغييرات الديموغرافية والهجرة والنزوح، وكيفية تأثير هذه العوامل على تنفيذ القانون الدولي الإنساني في العراق.

أولاً: التأثيرات الديموغرافية

بعد الغزو الأمريكي للعراق في عام ٢٠٠٣، شهدت البلاد مجموعة من التحولات الديموغرافية والاجتماعية والسياسية التي أثرت على القانون الدولي الإنساني في العراق، فبعد الغزو، تعرض العراق لأزمات مختلفة، بما في ذلك انتهاكات حقوق الإنسان واستخدام القوة المفرطة من قبل القوات الأمريكية والعراقية والجماعات المسلحة. ومن بين التحديات التي يواجهها القانون الدولي الإنساني في العراق بعد عام ٢٠٠٣ هي قضايا العدالة الانتقالية[2] وتقديم الجناة إلى العدالة، حيث شهد العراق انتشار الجرائم والانتهاكات بين الطرفين المتحاربين وأيضاً بين القوات العراقية والتحالف الدولي. وتعتبر قضية المحاكمة العادلة وحقوق المتهمين في تلك الجرائم من بين التحديات الهامة في هذا السياق، بالإضافة إلى ذلك،

(١) نبراس المعموري، محنة الدستور واشكاليات التعديل، لطبعة الأولى، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٥، ص ٧٩.

(٢) تعرف العدالة الانتقالية على انها «سلسلة مترابطة من الإجراءات، تهدف الى الانتقال بواقع المجتمعات التي مرت بمدد تعرضت فيها للعديد من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان، الى مجتمع ديمقراطي يحترم حقوق الانسان باتخاذ إجراءات قضائية وأخرى غير قضائية، تتمثل في كشف حقيقة الانتهاكات وتعويض الضحايا وجبر الضرر وإصلاح مؤسسات الدولة والمصالحة الوطنية فضلاً على حفظ ذاكرة الانتهاكات للحيلولة دون تكرارها في المستقبل». عامر حادي عبد الله الجبوري، العدالة الانتقالية ودور أجهزة الأمم المتحدة في إرساء مناهجها، الطبعة الأولى، المركز العربي للدراسات والبحوث العلمية للنشر والتوزيع، القاهرة، جمهورية مصر العربية، ٢٠١٨، ص ٢٨.

التحديات في مجال اللاجئين والنازحين وحمايتهم وتوفير الإغاثة لهم، فقد تم تهجير الملايين من العراقيين نتيجة الصراعات والحروب، وهو ما يتطلب مواكبة التطورات القانونية الدولية في هذا الصدد. لذلك لابد من تحليل تلك التحولات والتحديات الاهتمام بعدد من الجوانب المتعلقة بالقانون الدولي الإنساني، مثل حماية المدنيين ومكافحة الإرهاب وحماية اللاجئين والمهاجرين والعمل على تطوير قواعد القانون الدولي الإنساني. لذلك نؤشر الانتهاكات الآتية:

١- تدهور الأوضاع الأمنية وانعدام الاستقرار: بعد الاحتلال الأمريكي للعراق في عام ٢٠٠٣، تدهورت الأوضاع الأمنية بشكل كبير، مما أدى إلى انعدام الاستقرار في البلاد. هذا الانعدام في الاستقرار أثر بشكل مباشر على حياة المدنيين وعرقل جهود إعادة البناء والتنمية. يتطلب القانون الدولي الإنساني العمل على توفير الحماية للمدنيين وضمان وصول المساعدات الإنسانية، إلا أن الأوضاع الأمنية المتدهورة جعلت من الصعب تحقيق ذلك، مما أدى إلى تفاقم معاناة الشعب العراقي وزيادة أعداد الضحايا.

٢- السلاح المنفلت وغياب تطبيق القانون: شهد العراق بعد عام ٢٠٠٣ انتشار السلاح المنفلت، والجماعات المسلحة والإرهابية التي استغلت الفراغ الأمني لتحقيق مكاسب سياسية وعسكرية، أدى هذا الانتشار إلى غياب النظام والقانون، مما زاد من صعوبة تطبيق القانون الدولي الإنساني. هذه الجماعات ارتكبت العديد من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، بما في ذلك القتل العشوائي، والخطف، والتعذيب. حيث كان يجب على المجتمع الدولي دعم جهود الحكومة العراقية في استعادة الأمن والنظام، وتعزيز سيادة القانون لمحاسبة تلك الجماعات وضمان حماية حقوق المدنيين.

ثانياً: التأثيرات الاجتماعية

لقد تعرضت جمهورية العراق للعديد من انتهاكات حقوق الإنسان خلال الغزو الأمريكي عام ٢٠٠٣ والفترة التي تلته[١]، وقد شملت هذه الانتهاكات انتهاكات للحق في الحياة والحرية والأمن الشخصي، وتعرض العراقيين للتعذيب والاحتجاز التعسفي، والعنف الجنسي والتمييز العرقي والديني، وانتهاكات لحقوق النساء والأطفال والمسنين، وتهجير جماعي للمدنيين وتدمير البنية التحتية والممتلكات الخاصة والبيئة[٢].

(١) صباح علوان العجيلي، صلاح حسن الربيعي، استراتيجية حروب التحرير الوطنية، الطبعة الأولى، مركز الكتاب الاكاديمي، عمان، الأردن، ٢٠١٥، ص ٧٣.

لقد وثقت منظمات حقوق الإنسان العديد من هذه الانتهاكات، وتضمنت التقارير الصادرة عن منظمة العفو الدولية ومنظمة هيومن رايتس ووتش ومنظمة اليونيسف توثيقاً للعديد من تلك الانتهاكات، التي تعد تحدياً كبيراً لتطبيق القانون الدولي الإنساني. تعد العمليات العسكرية والاحتلال الأمريكي للعراق في عام ٢٠٠٣ أحد الأحداث الرئيسية التي أثرت على تحديات القانون الدولي الإنساني في جمهورية العراق، حيث شهد العراق تعدد المخالفات والانتهاكات لحقوق الإنسان والقوانين الدولية التي تحميها، ومن بين الانتهاكات التي ارتكبتها القوات الأمريكية في العراق يمكن ذكر ما يأتي:

١- استخدام التعذيب والإذلال والتحقير ضد المعتقلين، سواء في السجون العراقية أو المعسكرات الأمريكية، وسجون سرية تديرها الولايات المتحدة[١].

٢- عدم توفير الحماية اللازمة للمدنيين، وعدم احترام حقوقهم الأساسية، بما في ذلك حقوق اللاجئين والنازحين وحقوق الأطفال والنساء.

٣- الاعتداء على المساجد والمدارس والمستشفيات، مما أدى إلى تدميرها وقتل المدنيين الذين كانوا يتواجدون فيها.

٤- عدم احترام حقوق الانسان فيما يتعلق بالمعتقلين.

وتعد هذه الممارسات الوحشية التي ارتكبتها القوات الأمريكية، انتهاكات للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني. بالمقابل شهد الموقف الدولي تنديداً شديداً للانتهاكات التي ارتكبت في العراق خلال الغزو الأمريكي، وقد قادت بعض الدول حملات دبلوماسية وسياسية مضادة[٢]، كم ان قرر احتلال جمهورية

(٢) هشام بشير، علاء الضاوي سبيطة، احتلال العراق وانتهاكات البيئة والممتلكات الثقافية، الطبعة الأولى، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، مصر، ٢٠١٣، ص ١٣ – ١٤.

(١) عبد المعين الشواف، السلطة والتسلط نماذج لأسوأ الحكام المتسلطين عبر التاريخ، الطبعة الأولى، دار الكتاب العربي، دمشق، سوريا، ٢٠١٦، ص ١٢٦.

(٢) «منذ ن بدأت الولايات المتحدة الامريكية ومعها بعض حلفائها باجتياح العراق كان الرد الصيني فورياً اذ أصدرت وزارة الخارجية الصينية في اليوم الأول للاجتياح بيانات حددت فيها الصين موقفها الرسمي من الاجتياح الأمريكي للعراق فقد أعلنت تأييده لمبد (شعب العراق يحكم العراق) من خلال احترام سيادة واستقلال ووحدة أراضي العراق. ويصدق ذلك من خلال البيانات الآتية الصادرة من الحكومة الصينية: ١. نص البيان الأول على «ان الحكومة الصينية تعبر عن قلقها الشديد ازاء قيام الولايات المتحدة الامريكية وبعض الدول الأخرى بعملية عسكرية ضد العراق وان الحكومة الصينية تقف دئماً الى جانب الحل السيسي للقضية العراقية من خلال الأمم المتحدة مشجعة الحكومة الامريكية على ضرورة التطبيق لقرارات مجلس الامن ذات الصلة وتدعو لاحترام سيدة العراق وكرامة راضيه من قبل المجتمع الدولي

العراق لم يحصل على دعم المنظمات الدولية[1]. ليتم انتهاك القانون الدولي والقانون الدولي الانساني وارتكاب ابشع الممارسات اللاأخلاقية والاعمال المحظورة دولياً في كن ابرزها «الاغتصاب والعنف الجنسي، الاختفاء القسري، الحرمان التعسفي من الحرية، الإدانة او اصدار الاحكام بدون محاكمة عادلة، العقوبات الجماعية، التمثيل بالجثث»، وما يثبت هذه الانتهاكات هو مثول عدد من الجنود الأمريكيين امام محاكم عسكرية صدرت بحقهم احكام بالطرد من الجيش والسجن بعد ادانتهم بجرائم ارتكبوها اثناء غزو العراق[2].

ثالثاً: انتهاكات حقوق الانسان

ولا توجد بالضبط إحصائيات حول جميع الانتهاكات التي وقعت في العراق خلال فترة ما بعد الغزو الأمريكي ٢٠٠٣، ومع ذلك، تشير بعض المصادر إلى انتهاكات مثيرة للقلق بشأن الوضع مثل استمرار سقوط القتلى والجرحى بسبب العنف السياسي، وتغلغل الجماعات الإرهابية وشنها هجمات إرهابية، ارتفاع اعداد النساء والأطفال وكبار السن من بين الضحايا، وارتفاع عدد من يحتاجون الى المساعدات الإنسانية والحماية، وزيادة الأسر المهجرة والنازحة، بالإضافة الى الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية

وان قرار مجلس الامن رقم (١٤٤١) الذي تم تبنيه بالإجماع في تشرين الثاني/٢٠٠٢ هو أساس مهم للتسوية السلمية للمسألة». عمر هاشم ذنون الحيالي، السياسة الخارجية الصينية تجاه العراق منذ ٢٠٠٣ وآفاقه المستقبلية، الطبعة الأولى، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠١٥، ص ١٧٣.

«ولقد كان الموقف الروسي هو ابرز المواقف الدولية المعارضة للحرب خلال عام ٢٠٠٢م، فمع تصاعد الضغوط الامريكية، ومطالبة الولايات المتحدة بإصدار قرار جديد من مجلس الامن برز لموقف الروسي في مقدمة الدول الرافضة للحرب ودأبت موسكو في كل مناسبة دولية على المطالبة برفع العقوبات المفروضة على العراق منذ عام ١٩٩١م بحجة ان بقاء هذه الأسلحة اصبح بلا مبرر واذا كانت الولايات المتحدة الامريكية ترى استحالة هذه العودة دون نزع أسلحة الدمار الشامل العراقية، فان روسيا ترى ان التأكد من خلو العراق من الأسلحة ممكن تحقيقه بالعودة لقرارات مجلس الامن ذات الاختصاص، ولقد رفضت روسيا توجيه ضربة عسكرية أمريكية للعراق، خاصة وان لديها قناعة تامة بتقديم التسوية السلمية، وذلك لعدم وجود مبرر لهذه الحرب». أسعد فلاح إبراهيم اللصاصمة، الدبلوماسية العربية تجاه الأزمة العراقية ٢٠٠١-٢٠٠٧، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠١٠، ص ١٤٥.

(١) «الا ان قرار احتلال العراق لم يلق قبولًا من الدول الدائمة العضوية في مجلس الامن – سوى بريطانيا – ولا الدول الأخرى غير الدائمة العضوية، ولم يحظ بموافقة المنظمات الدولية والإنسانية سيما الأمم المتحدة، لذا فهو قرار لا يستند الى الشرعية الدولية ومنتهك لكل المواثيق والأعراف الدولية وتحديداً ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، وهو قرار انفرادي شخصي مبني على ذرائع ومسوغات مظللة لا أسس لها من الحقيقة يرمي لى خدمة مصالح امبريالية صهيونية مشتركة». سعد شاكر شبلي، الاستراتيجية الامريكية تجاه الشرق الاوسط خلال ادارة الرئيس باراك أوباما، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠١٣، ص ١٢٩.

(٢) عماد هادي الربيعي، العراق والتحالف الغربي ١٩٩١-٢٠٠٣، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠١٤، ص ١٤٤ – ١٥٣.

والنفسية شديدة الأثر. ومن ابرز الانتهاكات ما يأتي:

١- استخدام القوة المفرطة وغير المتناسبة في العمليات العسكرية، مما أسفر عن قتل وإصابة عدد كبير من المدنيين العزل.

٢- استخدام الأسلحة المحرمة دولياً بما في ذلك اليورانيوم المنضب والقنابل العنقودية، مما أدى إلى تلوث البيئة وتأثيره على الصحة العامة.

كما وثقت العديد من التقارير الدولية التي توثق حالات الانتهاكات التي وقعت في العراق خلال الفترة ما بعد الغزو الأمريكي عام ٢٠٠٣. أعدتها منظمات حقوق الإنسان ومؤسسات حكومية وغير حكومية، بما في ذلك:

١- تقرير حقوق الانسان في العراق للعام ٢٠١١.

٢- تقرير منظمة العفو الدولية للعام ٢٠٢٢-٢٠٢٣ «حالة حقوق الانسان في العالم».

٣- التقرير العالمي ٢٠٢٢ «مراجعتنا السنوية لحقوق الانسان حول العالم».

تحتوي هذه التقارير على العديد من الإحصائيات التي تبين عدد الحالات الموثقة للاعتقال التعسفي، والتعذيب[١]، والإعدامات الجماعية، والتهجير القسري، والانتهاكات الجنسية والعنصرية والدينية، وغيرها من أشكال الانتهاكات.

الفرع الثاني: تداعيات عدم تطبيق القانون الدولي الإنساني في العراق

تتعرض حقوق الإنسان في العراق لتحديات عديدة نتيجة للتغيرات الديموغرافية والاجتماعية التي شهدها البلد منذ عقود، ويتزايد الاهتمام بدراسة هذه التغيرات وتأثيرها على الحقوق الإنسانية في العراق وما إذا كانت قد ساهمت في تطويرها أو تدهورها. ومن أبرز التغيرات الديموغرافية الأساسية التي شهدها العراق خلال العقود الماضية هو زيادة عدد السكان، إذ تضاعفت أعداد السكان في العراق بشكل كبير خلال الفترة منذ عام ١٩٥٠ وحتى الآن، وصولاً إلى أكثر من ٤٠ مليون نسمة. هذا النمو السكاني الكبير قد أثر بشكل مباشر على حقوق الإنسان، من خلال زيادة الضغط على الموارد الاجتماعية والاقتصادية،

(١) مجيد هداب هلهول، انتهاكات حقوق الانسان في ظل الاحتلال الأمريكي البريطاني للعراق (٢٠٠٣-٢٠٠٤) (دراسة تاريخية)، مجلة آداب الفراهيدي، المجلد ٨، العدد ٢٦، كلية الآداب، جامعة تكريت، ٢٠١٦، ص ٢١٤.

وأدى إلى ظهور عدد من التحديات في مجال حقوق الإنسان، مثل ارتفاع معدلات الفقر وعدم توفر فرص العمل وارتفاع نسبة البطالة والتهجير القسري، بالإضافة إلى ذلك، يوجد تغيرات اجتماعية هامة في العراق، مثل زيادة نسبة الأطفال والشباب في السكان، حيث يشكل الأطفال والشباب أكثر من ٦٠٪ من إجمالي السكان، ويربط هذا التحول بشكل كبير بحقوق الإنسان، حيث يتعلق الأمر بحقوق الطفولة والتعليم والصحة وحقوق الشباب وغيرها من الحقوق المتعلقة بالأشخاص الذين تقل أعمارهم عن ١٨ عاماً[١]. علاوة على ذلك، شهد العراق خلال العقود الماضية تحولات ديموغرافية واجتماعية هائلة، حيث شهد البلد تغيرات في تركيبة سكانية بسبب الهجرة والحروب والصراعات الداخلية، والتي أثرت بشكل كبير على حقوق الإنسان في العراق. فمثلاً، شهدت مدن العراق تغيراً في الأنماط الديموغرافية والاجتماعية، إذ تم تشريد الكثير من الأشخاص من بيوتهم ومدنهم، مما أدى إلى فقدان العديد منهم لوظائفهم ومنازلهم وحتى لأفراد عائلاتهم. كما أثرت الحروب والصراعات الداخلية على الحريات الأساسية في العراق، حيث شهدت البلاد انتهاكات واسعة لحقوق الإنسان، مثل حق الحياة والحرية والمساواة، وكذلك حق الحرية الدينية والتعبير، وحقوق المرأة والأطفال واللاجئين. وقد تعرض العراقيون لأنواع مختلفة من العنف والتمييز والانتهاكات، وهو ما أثر بشكل كبير على حياتهم وحرياتهم.

أولاً: دور المؤسسات الوطنية في تطبيق القانون الدولي الإنساني في العراق

على الرغم من التحولات الديموغرافية والاجتماعية التي شهدها العراق، فإن العديد من المنظمات المحلية والدولية والحكومات الأجنبية تعمل على تعزيز حقوق الإنسان، وتسعى إلى إيجاد حلول لتلك المشكلات والتحديات، ومن بين هذه الجهود التي تستهدف حقوق الإنسان في العراق، يمكن ذكر تقديم المساعدات الإنسانية والتنموية، وتعزيز الوعي بحقوق الإنسان وتعزيز مكافحة التمييز، ومن أجل تحسين الحالة الحالية لحقوق الإنسان في العراق، يجب أيضاً التركيز على بناء المؤسسات الحكومية وتعزيز الديمقراطية. ويتطلب ذلك العمل على تقليل التدخل الخارجي في شؤون العراق وتعزيز الاستقلال السياسي والاقتصادي للبلاد. كما ينبغي تعزيز جهود العدالة الانتقالية وتعويض الضحايا، وتعزيز النزاهة

(١) شاكر محمود عيال الاميري، النمو السكاني في العراق (التأثيرات والتحديات)، مجلة جامعة الانبار للعلوم الإنسانية، العدد ١، المجلد ٢، جامعة الانبار، ٢٠٢١، ص ١٤٥-١٤٦.

ومكافحة الفساد في المؤسسات الحكومية والمجتمعية. وعليه، يمكن أن يكون تحقيق العدالة والمصالحة الوطنية والتعاون الدولي هو المفتاح لتحسين الحالة الحالية لحقوق الإنسان في العراق. ويجب أن يعمل الجميع معاً على مواجهة التحديات وتقديم الحلول الفعالة لتحقيق تلك الأهداف، بالإضافة إلى العوامل الديموغرافية والاجتماعية، فإن الدعم الدولي والإقليمي للإصلاحات السياسية والقانونية في العراق يعتبر عاملاً مهماً في تطور الحقوق الإنسانية في البلد.

في عام ٢٠٠٥، تم التصويت على إقرار دستور جمهورية العراق الجديد الذي يتضمن حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية للمواطنين، وقامت الحكومات العراقية المتعاقبة بإصدار العديد من القوانين واللوائح التي تعزز حقوق الإنسان وتحميها. علاوة على ذلك، قامت المنظمات الدولية والإقليمية بتقديم الدعم المالي والفني للحكومات العراقية والمؤسسات المدنية بهدف تعزيز حقوق الإنسان وتحسين الحالة الإنسانية. ويلاحظ ان التحديات الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية لا تزال قائمة، وهذا يؤثر سلباً على تطور حقوق الإنسان في البلد، ولذلك لابد من استمرار جهود الحكومة العراقية والمجتمع الدولي لتحقيق الأمن والاستقرار، بالإضافة الى ضرورة نشر ثقافة حقوق الإنسان وتعزيز الوعي بها وادراكها من قبل المجتمع.

يمكن تقسيم الأدبيات العلمية المتعلقة بدراسة تأثير التغيرات الديموغرافية والاجتماعية على تطور الحقوق الإنسانية في العراق إلى عدة مجالات رئيسية:

١- تحليل التحولات الديموغرافية: هذا المجال من الأدبيات يتناول دراسة التحولات الديموغرافية، بما في ذلك النمو السكاني، والتغيرات في هيكل السكان، والهجرة واللجوء، وتأثيرات هذه التحولات على الحقوق الإنسانية.

٢- تحليل التحولات الاجتماعية والثقافية: يهدف هذا المجال من الأدبيات إلى دراسة التحولات الاجتماعية والثقافية، بما في ذلك التحولات الدينية والثقافية، وتأثيرات هذه التحولات على الحقوق الإنسانية في البلد.

٣- تحليل الإصلاحات القانونية والسياسية: يركز هذا المجال من الأدبيات على دراسة الإصلاحات القانونية والسياسية التي تهدف إلى تعزيز حقوق الإنسان، بما في ذلك إصلاحات القانون الدستوري

والقوانين الأساسية الأخرى، وتحديد العوائق التي تعترض تنفيذ هذه الإصلاحات.

٤- تحليل الجهود الدولية والإقليمية لتعزيز حقوق الإنسان: هذا المجال من الأدبيات يتناول دراسة الجهود التي تبذلها المجتمع الدولي والإقليمي لتعزيز حقوق الإنسان، بما في ذلك الجهود المبذولة من قبل الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والدول.

ثانياً: دور المؤسسات الدولية في تطبيق القانون الدولي الإنساني في العراق

تعد المنظمات الدولية المؤسسات الأساسية التي تضطلع بمهمة حماية حقوق الانسان في وقت السلم واثناء اندلاع النزاعات المسلحة، لذلك لابد من فهم العوامل التي تؤثر في حقوق الإنسان وتوفير حلول للتحديات المرتبطة بها، وتحديد الإجراءات اللازمة للتعامل مع التحديات، بما يعزز القانون الدولي الإنساني، من خلال التعاون والشراكة بين الدول والمنظمات لحماية حقوق الإنسان. وتقوم المنظمات الدولية بدور حيوي في هذا المجال من خلال مراقبة حالة حقوق الإنسان وتوثيق الانتهاكات والإبلاغ عنها، وتقديم المساعدات الإنسانية والتنموية للمحتاجين، وتعزيز الوعي بحقوق الإنسان وتعزيز مكافحة التمييز، ودعم الإصلاحات السياسية والقانونية التي تحمي حقوق الإنسان، وتقديم الدعم الفني والتقني والمالي لتعزيز القدرات المؤسسية لمؤسسات الحكم والمجتمع المدني. ويمكن القول إن المنظمات الدولية تلعب دوراً مهماً في حماية حقوق الإنسان والعمل على تحسين الوضع الإنساني، كما تعمل على مواجهة انتهاكات القانون الدولي الإنساني من خلال تحقيق العديد من الأهداف وحسب ما يأتي:

١- توثيق الانتهاكات: تقوم المنظمات الدولية بتوثيق الانتهاكات والجرائم التي تتعرض لها المدنيون، مما يساعد في إثبات وجود هذه الانتهاكات وتحقيق العدالة.

٢- تقديم المساعدات الإنسانية: تعمل المنظمات الدولية على توفير المساعدات الإنسانية لمستحقيها، بما في ذلك المساعدات الطبية والغذائية والإيوائية.

٣- الدعم الفني والتقني: تقدم المنظمات الدولية الدعم الفني والتقني، بما يعزز قدرات مؤسسات الحكم وتدريب العاملين فيها.

٤- تعزيز الوعي: تقوم المنظمات الدولية بتعزيز الوعي بحقوق الإنسان، وتحث على مكافحة التمييز والتعصب العرقي والديني.

٥- الضغط على الحكومة: تقوم المنظمات الدولية بممارسة الضغط على الحكومة، لاتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية حقوق الإنسان والعمل على إصلاحات سياسية وقانونية تحميها.

٦- التحقيقات: تعمل المنظمات الدولية على إجراء التحقيقات اللازمة لتحديد المسؤولية عن الانتهاكات والجرائم، وتساعد في تقديم المساعدة للضحايا وتحقيق العدالة.

ثالثاً: المسارات المستقبلية في تطبيق القانون الدولي الإنساني في العراق

بالرغم التقدم الذي أحرزته المؤسسات الوطنية والدولية في تعزيز حقوق الإنسان في العراق، إلا أن هناك تحديات تبقى تهدد استقرار هذه الحقوق وتطويرها في المستقبل. من بين هذه التحديات، يمكن ذكر الوضع الأمني الذي يشهده البلد وتأثيره على حياة المدنيين وقدرتهم على ممارسة حقوقهم بحرية، فضلاً عن التحديات السياسية والاقتصادية التي تؤثر على القدرة على تطبيق القوانين والسياسات التي تحمي حقوق الإنسان. ومن المسارات المستقبلية المهمة لتحسين حقوق الإنسان في العراق هو تعزيز الحوار والتعاون بين المؤسسات الوطنية والدولية، بما يشمل تبادل الخبرات والتدريب وتعزيز الشفافية والمساءلة. كما يجب تعزيز القدرة على تطبيق القوانين وتعزيز نظام العدالة لضمان تقديم العدالة وتحقيق الإصلاحات القانونية الضرورية. بالإضافة إلى ذلك، يتعين على الحكومة العراقية والمجتمع الدولي العمل على معالجة الأسباب الجذرية لانتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك الفقر والبطالة وغياب الخدمات الأساسية، وتعزيز الحوكمة ومكافحة الفساد. بالتالي، يمكن تحقيق تحسين مستقبلي في حقوق الإنسان في العراق من خلال جهود متكاملة ومتواصلة تتضمن التعاون بين المؤسسات الوطنية والدولية والمجتمع المدني، وتعزيز القدرة على تطبيق القوانين وتحقيق العدالة ومكافحة الفساد، إلى جانب معالجة الأسباب الاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر على حياة الناس وحقوقهم. ويمكن ادراج مجموعة على المثال لا الحصر:

١- العمل على الإصلاحات السياسية والقانونية: دعم الإصلاحات السياسية والقانونية التي تعزز حقوق الإنسان، وتضمن تطبيق القانون الدولي الإنساني بشكل فعال ومنهجي.

٢- تعزيز النظام القضائي وتوفير الدعم القانوني: تقديم الدعم الفني والمالي لتحسين القدرات والكفاءة القضائية، بما في ذلك تعزيز النظام القضائي، وتحسين آليات التحقيق والمحاكمة، لضمان تطبيق

القانون الدولي الإنساني بكفاءة.

٣- تدريب القوات الأمنية على تطبيق القانون: توفير التدريب والتعليم المناسب للقوات الأمنية حول قواعد القانون الدولي الإنساني، ومبادئ حقوق الإنسان، بما في ذلك كيفية التعامل مع المدنيين والأسرى والمعتقلين بما يتماشى مع القوانين الدولية.

٤- التعاون مع المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية: تعزيز التعاون والشراكة مع المنظمات الدولية، والمنظمات غير الحكومية، التي تعمل في مجال حقوق الإنسان، لتبادل الخبرات والموارد، وتعزيز الجهود المشتركة في تطبيق القانون الدولي الإنساني.

٥- التوعية بثقافة قانون حقوق الإنسان: تعزيز الوعي بحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني من خلال حملات التوعية والتثقيف في المجتمع.

٦- تقييم الوضع الإنساني وتوثيق الانتهاكات: تعزيز الجهود لمراقبة وتقييم الوضع الإنساني في العراق، وتوثيق الانتهاكات والجرائم، بما يساهم في توفير البيانات والأدلة اللازمة، لاتخاذ الإجراءات القانونية ضد المتورطين.

٧- تدعيم الحوكمة ومكافحة الفساد: تعزيز الحوكمة، ومكافحة الفساد في العراق، لضمان تطبيق القانون بموضوعية وبما يحقق العدالة، وتعويض المتضررين.

الخاتمة

بناءً على ما تم دراسته وتحليله في هذا البحث، يمكن القول إن التغيرات الديموغرافية والاجتماعية لها أثر كبير على تطبيق القانون الدولي الإنساني، ويجب أن تكون الدول والمنظمات الدولية على استعداد للتكيف مع هذه التحولات، ولقد أظهرت دراسة حالة العراق أن هناك تحديات كبيرة في تطبيق القوانين الدولية الإنسانية في ظل الظروف السياسية والأمنية المتقلبة، ولكنها ليست مستحيلة. ويتطلب ذلك تعاوناً دولياً فعالاً ودعماً للمنظمات المحلية والدولية العاملة في مجال حماية حقوق الإنسان، بالإضافة إلى ذلك، يمكن للعلماء والمفكرون والمختصين في القانون الدولي الإنساني أن يلعبوا دوراً هاماً في تحسين فهمنا للقضايا الإنسانية المعاصرة والمساعدة في وضع توصيات وحلول قانونية تتناسب مع التحديات

الجديدة التي تواجه المجتمع الدولي.

النتائج

توصلت الدراسة الى نتائج من دراسة أثر التغيرات الديموغرافية والاجتماعية على تطور القانوني الدولي الإنساني وسبل تكيف الدول والمنظمات الدولية في العراق، يمكن ادراجها كما يأتي:

١- تأثير التغيرات الديموغرافية والاجتماعية في العراق على تطبيق القانون الدولي الإنساني، والذي يعكس تحولاً في الاتجاه من التركيز على حقوق الدول إلى حماية حقوق الأفراد والمجتمعات المتضررة.

٢- وجود تحديات كبيرة تتطلب تكيف الدول والمنظمات الدولية مع التغيرات الديموغرافية والاجتماعية في العراق، والتي تتطلب اعتماد استراتيجيات وتدابير قانونية وإجرائية فعالة للحفاظ على حقوق الإنسان.

٣- أهمية توفير الدعم الدولي والإنساني للعراق لمواجهة التحديات الديموغرافية والاجتماعية، والتي تتطلب تظافر الجهود بين الدول والمنظمات الدولية لتوفير الدعم اللازم للعراق.

٤- وجود تحديات كبيرة في تحقيق العدالة الانتقالية ومحاسبة المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان في العراق، والتي تتطلب تبني أساليب جديدة وفعالة لمحاسبة المسؤولين وتحقيق العدالة للضحايا.

٥- تحسين آليات وأساليب الحوار والتواصل بين الحكومة والمجتمع المدني والمنظمات الدولية، وذلك لتوفير الحماية الكافية لحقوق الإنسان والتأكد من تطبيق القانون الدولي الإنساني بطريقة فعالة ومنسجمة مع التحولات الديموغرافية والاجتماعية في العراق.

المقترحات

بناءً على نتائج الدراسة وتحليلها لتأثير التغيرات الديموغرافية والاجتماعية على تطور القانوني الدولي الإنساني وسبل تكيف الدول والمنظمات الدولية في حالة العراق، فإن هناك بعض التوصيات والمقترحات التي يمكن اتخاذها لمعالجة المشكلات التي تواجه هذا الموضوع، ومن بين هذه التوصيات والمقترحات ما يأتي:

١- ضرورة مواكبة السلطة التنفيذية في العراق، التغيرات الديموغرافية والاجتماعية، وتحليل تأثيرها على مدى تطبيق القانون الدولي الإنساني، واتخاذ الإجراءات اللازمة لتكييف تطبيق القانون مع هذه

التغيرات.

٢- التحرك باتجاه العمل على إدخال تعديلات على بعض القوانين والمواثيق الدولية لتواكب التغيرات الديموغرافية والاجتماعية.

٣- زيادة الجهود المبذولة من قبل الدول والمنظمات الدولية لتعزيز حقوق الإنسان في العراق، وتحسين الأوضاع المعيشية والاقتصادية والاجتماعية للمواطنين.

٤- تعزيز قدرات المؤسسات الحكومية والمنظمات الدولية في العراق لمواجهة التحديات القانونية والاجتماعية والديموغرافية، وذلك من خلال التدريب والتعليم والتحول إلى التكنولوجيا الحديثة.

٥- تعزيز العمل على إنشاء برامج ومشاريع تستهدف الشباب والنساء والفئات الأكثر تهميشاً في المجتمع، وتشجيع مشاركتهم الفاعلة في الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

٦- العمل على توعية المجتمع وزيادة وعيه بحقوق الإنسان وضرورة تطور القانوني الدولي الإنساني، وذلك من خلال العديد من الأنشطة التثقيفية والتوعوية مثل الندوات والمحاضرات وورش العمل والحملات الإعلامية المختلفة، وذلك لزيادة الوعي لدى المواطنين بأهمية احترام حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني والعمل على تعزيز الثقافة الحقوقية. كما يمكن إدراج هذه المواضيع في المناهج الدراسية والتدريبية في المؤسسات الحكومية والخاصة لزيادة الوعي بأهمية هذه المسائل وتحسين الثقافة القانونية لدى المواطنين.

قائمة المصادر

١- أسيل إبراهيم القيسي، الملامح الجغرافية للمتغيرات الاقتصادية لمستويات الفقر والدخل في محافظة كركوك، (بحث) مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد ٧٨، المجلد ١٩، الجامعة المستنصرية، ٢٠٢٢.

٢- فوزي بن عناد القبوري العتيبي، التحولات الاجتماعية في قرطبة وأثرها في سقوط الخلافة الأموية (٣١٦-٤٢٢هـ/٩٢٨-١٠٣٠م)، دار كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع، الطبعة ١، المملكة العربية السعودية، ٢٠١٨.

٣- لوي هنري، (ترجمة) مدى شريقي، الديمغرافيا التحليل والنماذج، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (قطر)، الطبعة ١، بيروت، لبنان، ٢٠١٩.

٤- نجلاء أحمدون، بنية الاسرة في ظل المتغيرات الاجتماعية ووظائفها، (بحث) مجلة عدالة للدراسات القانونية والقضائية،

الطبعة ١، العدد ١٥، السنة ٤، مطبعة دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، الرباط، ٢٠٢١.

٥- أحمد عبيس نعمة الفتلاوي، القانون الدولي الإنساني، منشورات زين الحقوقية، الطبعة ١، بيروت، لبنان، ٢٠١٩.

٦- جاسم محمد عز الدين، حازم حمد موسى الجنابي، النزاع الدولي على أوكرانيا بين الرؤى الاستراتيجية والقوانين الدولية، (بحث) مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، عدد خاص بوقائع المؤتمر الدولي السابع للقضايا القانونية (ILIC٢٠٢٢) ٢٢-٢٣/١٢/٢٠٢٢، المجلد ١١، كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة كركوك، ٢٠٢٢.

٧- حورية واسع، تطبيق القانون الدولي الإنساني عبر قضايا المحكمة الجنائية الدولية الخاصة بيوغسلافيا السابقة، (أطروحة دكتوراه) كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد لمين دباغين – سطيف ٢، الجزائر، ٢٠١٩.

٨- غسان الكحلوت، العمل الإنساني الواقع والتحديات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة ١، قطر، ٢٠٢٠.

٩- نعمان عطا الله الهيتي، القانون الدولي الإنساني في حالات الحروب والنزاعات المسلحة، دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ٢٠١٥.

١٠- حنان سالم، التغيرات الاجتماعية وعلاقتها بأنماط الجريمة بعد ثورة ٢٥ يناير دراسة تطبيقية على بعض الفئات الاجتماعية، (بحث) مجلة علوم الانسان والمجتمع، العدد ٢٨، المجلد ٧، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، ٢٠١٨.

١١- ناتوري كريم، تعزيز معاهدة حظر الانتشار النووي في ضوء تحولات القانون الدولي، (بحث) مجلة الدراسات حول فعلية القاعدة القانونية، العدد ١، المجلد ١، جامعة عبد الرحمن ميرة بجاية، الجزائر، ٢٠١٧.

١٢- زينب عباس موسى، جواد كاظم الحسناوي، السياسات السكانية والتنمية في بعض دول الوطن العربي الأردن والامارات أنموذجا تطبيقاً، (بحث) مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية، العدد ٤، المجلد ١١، جامعة بابل، ٢٠٢١.

١٣- سعيد العابد، الحصار وأثره على حقوق الإنسان دراسة مقارنة بين الفكر الإسلامي والقانون الدولي الإنساني – غزة أنموذجاً -، (رسالة ماجستير) كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر – باتنة، الجزائر، ٢٠١٠.

١٤- صلاح جبير البصيصي، دور محكمة العدل الدولية في تطوير مبادئ القانون الدولي الإنساني، الطبعة الأولى، المركز العربي للدراسات والبحوث العلمية للنشر والتوزيع، القاهرة، جمهورية مصر العربية، ٢٠١٧.

١٥- كريم إبراهيم، دينا خليل، مروة بركات، سلوى سلمان، دليل المدن العربية للإدماج الحضري (تعزيز الإدماج الحضري من خلال المشاركة العامة، والوصول الى المعلومات، والرياضة، والتربية على المواطنة وحقوق الانسان، سلسلة المدن

الشاملة للجميع المستدامة، مؤسسة "تكوين" لتنمية المجتمعات المتكاملة، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، مكتب اليونسكو الإقليمي للعلوم في الدول العربية – مكتب القاهرة، مصر، ٢٠٢٠.

١٦- - عدنان السيد حسين، النظام العربي ومطلع الالفية الثالثة، النظام العربي والعولمة (مجموعة مؤلفون)، مؤسسة عبد الحميد شومان، دار الفارس للنشر والتوزيع، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية، ٢٠٠٤.

١٧- عادل عبد الصادق، أسلحة الفضاء الالكتروني في ضوء القانون الدولي الإنساني، الطبعة الثانية، المركز العربي لأبحاث الفضاء الالكتروني، القاهرة، جمهورية مصر العربية، ٢٠١٦.

١٨- عبد القادر الهواري، حروب القرن القادمة، الطبعة الأولى، ببلومانيا للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ٢٠١٩.

١٩- عبد علي محمد سوادي، المسؤولية الدولية عن انتهاك قواعد القانون الدولي الإنساني، الطبعة الأولى، المركز العربي للدراسات والبحوث العلمية للنشر والتوزيع، القاهرة، جمهورية مصر العربية، ٢٠١٧.

٢٠- نبراس المعموري، محنة الدستور واشكاليات التعديل، لطبعة الأولى، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٥.

٢١- عامر حادي عبد الله الجبوري، العدالة الانتقالية ودور أجهزة الأمم المتحدة في إرساء مناهجها، الطبعة الأولى، المركز العربي للدراسات والبحوث العلمية للنشر والتوزيع، القاهرة، جمهورية مصر العربية، ٢٠١٨.

٢٢- صباح علوان العجيلي، صلاح حسن الربيعي، استراتيجية حروب التحرير الوطنية، الطبعة الأولى، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن، ٢٠١٥.

٢٣- هشام بشير، علاء الضاوي سبيطة، احتلال العراق وانتهاكات البيئة والممتلكات الثقافية، الطبعة الأولى، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، مصر، ٢٠١٣.

٢٤- عبد المعين الشواف، السلطة والتسلط نماذج لأسوأ الحكام المتسلطين عبر التاريخ، الطبعة الأولى، دار الكتاب العربي، دمشق، سوريا، ٢٠١٦.

٢٥- عمر هاشم ذنون الحيالي، السياسة الخارجية الصينية تجاه العراق منذ ٢٠٠٣ وآفاقه المستقبلية، الطبعة الأولى، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠١٥.

٢٦- أسعد فلاح إبراهيم اللصاصمة، الدبلوماسية العربية تجاه الأزمة العراقية ٢٠٠١-٢٠٠٧، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠١٠.

٢٧- سعد شاكر شبلي، الاستراتيجية الامريكية تجاه الشرق الاوسط خلال ادارة الرئيس باراك أوباما، الطبعة الأولى، دار

الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠١٣.

٢٨- عماد هادي الربيعي، العراق والتحالف الغربي ١٩٩١-٢٠٠٣، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠١٤.

٢٩- مجيد هداب هلهول، انتهاكات حقوق الانسان في ظل الاحتلال الأمريكي البريطاني للعراق (٢٠٠٣-٢٠٠٤) (دراسة تاريخية)، مجلة آداب الفراهيدي، المجلد ٨، العدد ٢٦، كلية الآداب، جامعة تكريت، ٢٠١٦.

٣٠- شاكر محمود عيال الاميري، النمو السكاني في العراق (التأثيرات والتحديات)، مجلة جامعة الانبار للعلوم الإنسانية، العدد ١، المجلد ٢، جامعة الانبار، ٢٠٢١.

٣١- قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (٠٣٧/٦٦) في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١.

٣٢- Dan Saxon, International Humanitarian Law and the Changing Technology of War, MARTINUS NIJHOFF PUBLISHERS, LEIDEN, BOSTON, The Netherlands, ٢٠١٣, P ١٨٥.

مسارات الحل الاستراتيجي للعراق حول الصراع المائي مع تركيا

PATHS FOR A STRATEGIC SOLUTION TO THE IRAQI-TURKISH CONFLICT AROUND THE TIGRIS AND EUPHRATES RIVERS

م. د. وسام ناظم الخيكاني

كلية التربية للبنات / جامعة القادسية

wesam.nadhim@qu.edu.iq

الاختصاص العام/ العلوم السياسية.

الاختصاص الدقيق / علاقات دولية وسياسة خارجية

ملخص البحث

إنَّ الصراع الدولي هو صفة ملازمة لطبيعة النظام السياسي الدولي، إذ تُعد عوامل الصراع والتنافس والتعاون هي المحرك الرئيس لهذا النظام، ومن ناحية الصراع العراقي التركي على نهري دجلة والفرات، هو ناتج من عدة أسباب، الأول: يرى الجانب التركي أنَّ نهري دجلة والفرات نهرين عابرين للحدود وليسا نهرين دوليين، والسبب الثاني: هو ضعف الجانب العراقي في الحصول على حقوقه المائية ولعدة أسباب داخلية وخارجية، وهنا تظهر عدة مسارات للحل الاستراتيجي لهذا الصراع، أو على الأقل الحد من آثاره السلبية في دول المصب ولاسيما العراق، ومنها توحيد الرؤى الداخلية للجانب العراقي، من أجل الخروج بقرار عراقي سيادي موحد للتفاوض مع الجانب التركي، لاسيّما اللجوء إلى الحلول الدبلوماسية للتعامل مع هذا الصراع، لأن الجانب العراقي خرج من حروب كثيرة مؤخراً، ولا يستطيع التلويح بالحلول العسكرية حالياً.

الكلمات المفتاحية: الاستراتيجية، دجلة، الفرات، الصراع الدولي.

Strategy, Tigris, Euphrates, international conflict.

ABSTRACT

International conflict is an inherent characteristic of the nature of the international political system, as the factors of conflict, competition and cooperation are the main drivers of this system. On the one hand, the Iraqi-Turkish conflict over the Tigris and Euphrates rivers is the result of several reasons. The first is that the Turkish side sees the Tigris and Euphrates rivers as cross-border rivers, not two rivers. Internationally, the second reason is the weakness of the Iraqi side in obtaining its water rights and for several internal and external reasons. Here several paths emerge for a strategic solution to this conflict or at least reducing its negative effects on the downstream countries, especially Iraq. Including unifying the internal visions of the Iraqi side in order to come up with a unified, sovereign Iraqi decision to negotiate with the Turkish side, especially resorting to diplomatic solutions to deal with this conflict because the Iraqi side has emerged from many wars recently and cannot threaten military solutions currently.

المقدمة

تؤكد أغلب مراكز البحوث الاستراتيجية بأنَّ الحروب الدولية المقبلة، هي الحروب على الموارد الطبيعية، وأهمها الموارد المائية، إذ تشكل المياه العذبة في العالم نسبة أقل من (١٪) من كمية المياه على هذا الكوكب، وأنَّ نهري دجلة والفرات تنبع أغلب مياهها خارج الحدود العراقية ولاسيّما في الجانب التركي، والذي يسعى بكل الطرق إلى استخدام موضوع المياه كورقة ضغط على الجانب العراقي، ويؤكد من جانب آخر بسياسة المياه مقابل النفط في التعامل مع العراق، معتبراً أنَّ المياه والموارد النفطية هي موارد طبيعية، ومن حق كل دولة التحكم بمواردها كما تشاء، وهذا مخالف للمعاهدات والقواعد المنظمة لاقتسام المياه الدولية. ومع غياب الاتفاقيات وعدم الالتزام ببعضها الآخر بين دول المنبع والمصب العراق وتركيا، حول اقتسام مياه هذين النهرين، أثر هذا الأمر سلباً في الجانب العراقي، وأخرج مساحات زراعية واسعة من الإنتاج، وجفَّف العديد من الأهوار، وهدد بنهاية الثروة الحيوانية ولاسيما في وسط العراق وجنوبه، وأثر في المخزون المائي العراقي، إذ قامت تركيا بإنشاء العديد من السدود وقنوات الري على نهري دجلة والفرات داخل الأراضي التركية، دون ابلاغ دول المصب أو الاتفاق معهم، وهذا مخالف للقانون الدولي، مستغلة ضعف دول المصب، بسبب انشغالها بحروب كثيرة ومستمرة.

ومن ناحية الحلول الاستراتيجية للحد من هذا الصراع بين الدولتين، تظهر هناك العديد من الحلول أمام صانع القرار السياسي العراقي للحصول على حقوقه المائية، وهذه الحلول دبلوماسية بالدرجة الأولى، لأنَّ ميزان القوى غير متكافئ بين الدولتين، وأنَّ اللجوء إلى الحلول العسكرية لا يصب في مصلحة الجانب العراقي، وأبرز هذه الحلول تتعلق بتوحيد الرؤى العراقية في جانب التعامل مع تركيا، لاسيّما استعمال الجانب الاقتصادي، لأنَّ العراق من أبرز الدول المستورة للبضائع التركية، ويمكن استخدام ورقة استيراد البضائع مقابل المياه، كذلك هناك حلول قانونية دولية، وتحتاج إلى فريق قانوني كبير عراقي، باللجوء إلى محكمة العدل الدولية، واستخدام سياسة التحكيم الدولي، والتي ستصب في مصلحة العراق بشكل كبير.

أهمية البحث:

جاءت أهمية هذا البحث من كونه تطرق إلى مرحلة حساسة وخطرة هددت طبيعة الحياة في العراق، عن طريق الانخفاض المستمر لموارده المائية من نهري دجلة والفرات، وحاول هذا البحث وضع الحلول المناسبة والاستراتيجية والواقعية أمام صانع القرار السياسي العراقي، من أجل صنع واتخاذ قرار سيادي يحفظ للعراق موارده المائية، عن طريق اتباع استراتيجيات سلمية للتعامل مع هذا الصراع العراقي التركي حول نهري دجلة والفرات، لأنَّ ميزان القوى غير متكافئ بين الدولتين، كذلك من أهمية هذا البحث بأنَّه وضع أمام صانع القرار السياسي العراقي المشاريع الاحترازية الداخلية، من أجل مواجهة انخفاض المخزون المائي، بإنشاء العديد من السدود والمشاريع الداخلية للحد من هدر هذا المخزون.

إشكالية البحث:

تتمحور اشكالية هذا البحث حول ما طبيعة الصراع العراقي التركي حول نهري دجلة والفرات، عن طريق الأسباب والمعطيات والنتائج، لاسيما التطرق إلى أثر هذا الصراع في طبيعة العلاقات بين البلدين، وأثره في طبيعة الحياة في العراق، لأنَّ المياه مصدر أساسي للحياة. وما الطرق الممكنة والمتاحة التي يجب أن يستخدمها العراق للحفاظ على موارده المائية. وسيتم الإجابة عن هذه الإشكالية عن طريق ما يأتي.

فرضية البحث:

إنَّ هذا البحث ينطلق من فرضية مفادها أنَّ المخزون المائي العراقي يمر بمرحلة الانخفاض المستمر، بسبب السياسات التركية بإقامة المشاريع على هذه الأنهار المشتركة بين البلدين، دون التعاون مع الجانب العراقي، والاجابة والمواجهة على هذه السياسات التركية التي تضر بمصلحة العراق، يكون عن طريق اتباع الجانب العراقي العديد من الحلول الاستراتيجية الممكنة للحصول على حقوقه المائية.

منهجية البحث:

احتاج البحث عددًا من المناهج الدراسية لتحقيق الهدف منه، وهذه المناهج، هي: (المنهج الوصفي) الذي عن طريقه تم عرض طبيعة الصراع بين البلدين العراقي والتركي حول نهري دجلة والفرات بشكل وصفي كما حدثت في الواقع بين البلدين. وتطلب البحث استخدام (المنهج التاريخي)، وعن طريق هذا

المنهج تمَّ تتبع بعض الوقائع والأحداث التاريخية ذات الصلة بموضوع البحث، ومنها طبيعة المعاهدات المائية بين البلدين منذ نشأة الدولة العراقية، وكذلك استخدِم (المنهج التحليلي) لتحليل المواقف والأحداث السياسية بين البلدين ودراستهما، وتضمن البحث أيضاً (المنهج الاستشرافي) والذي يعد من مناهج الدراسات المستقبلية، من أجل وضع الافتراضات والتصورات لطبيعة هذا الصراع في المستقبل، والحلول الممكنة في قادم الأيام بناءً على معطيات حالية.

هيكلية البحث:

تكوَّن البحث من مقدمة ومبحثين وخاتمة، وقسّم كما يأتي:

المبحث الأول: درس هذا المبحث الصراع العراقي التركي حول نهري دجلة والفرات، وقسِّم على مطلبين: بحث الأول مفهوم الصراع على نهري دجلة والفرات، أمّا المطلب الثاني فتحدث عن طبيعة المعاهدات والاتفاقيات المنظمة لاقتسام المياه الدولية.

المبحث الثاني: تطرق هذا المبحث إلى مسارات الحل الاستراتيجي للصراع العراقي التركي، وذلك عن طريق ثلاثة مطالب: جاء الأول بعنوان المسار الدبلوماسي، أمّا المطلب الثاني فتناول مسار توحيد قرار القوى السياسية العراقية، وكان المطلب الثالث بعنوان مسار للجوء إلى التحكيم ومحكمة العدل الدولية.

المبحث الأول الصراع العراقي التركي حول نهري دجلة والفرات

إنَّ الصراع هو صفة طبيعية في النفس البشرية، وفي العلاقات الدولية بين الدول، ويختلف الصراع كثيراً عن التنافس والحرب والأزمة والمشكلة، ولاسيّما أنَّ الصراع بين دول حوض نهري دجلة والفرات هو صراع مستمر، بسبب الحاجة إلى المياه العذبة والتي هي في تناقص مستمر، بسبب زيادة عدد السكان في العالم من جهة، ومن جهة أخرى بسبب التغييرات البيئية، وأنَّ عدم التزام الجانب التركي بالاتفاقيات الموقعة بين البلدين حول تقسيم المياه، وعدم التزامها ايضاً بالقواعد الدولية المنظمة لاقتسام المياه الدولية، أثر ذلك سلباً في طبيعة الحياة في العراق، وأخرج مساحات زراعية كبيرة عن خط الإنتاج، كما يأتي:

المطلب الأول: مفهوم الصراع الدولي على نهري دجلة والفرات:

عند متابعة المسار التاريخي للبشرية، نرى أنَّ الصراع هو الحقيقة الثابتة في الواقع الإنساني والجماعي

على مختلف المستويات، وهو ما أكده الفيلسوف الإنكليزي «توماس هوبز»، عندما قال: إنَّ الإنسان دائماً يميل للصراع مع أقرانه بدافع المصلحة والدفاع عن النفس وطمعاً في المجد، وإنَّ مفهوم الصراع هو تعارض متصور أو حقيقي للاحتياجات والمصالح والقيم بين طرفين أو أكثر، ويسعى طرفا الصراع إلى السيطرة والتحكم في قدرات الطرف الآخر وإلحاق الضرر المتعمد به[١].

وهناك تداخل في مفهوم الصراع مع مفاهيم أخرى، كالتنافس والحرب والتوتر والأزمة في جانب العلاقات الدولية، وسنوضح الفرق بين الصراع والتنافس والحرب بشكل مختصر. إنَّ التنافس هو فعل مشروع بين الأفراد والدول والمؤسسات، ومحكوم بقواعد قانونية مشروعية، ويعود على المتنافسين بنتائج إيجابية، ولا يسعى أطراف التنافس إلى إلحاق الضرر بالطرف الآخر كما في الصراع، أمّا في جانب الحرب فإنَّها تعد أقصى صور الصراع عنفاً، وأكثرها وضوحاً، ولكن الحرب لا تعني نهاية للصراع بين الأطراف، لأنَّ الصراع هو وجودي أزلي لا ينتهي بقيام الحرب، بل يسعى الصراع إلى إلغاء وجود الطرف الآخر، والسيطرة عليه بشكل كامل، كما هو الصراع الفلسطيني الصهيوني، فإنَّه لا ينتهي إلا بزوال أحد أطرافه، فهو وجودي [٢].

فيما يتعلق بموضوع نهري دجلة والفرات، فإنَّهما من المصادر المائية المسطحة الرئيسة للعراق، بل هما عصب الحياة. ينبع نهر الفرات بشكل رئيس من تركيا، في حين تشترك ثلاث دول في تكوين نهر دجلة، هي: تركيا وإيران والعراق، وسيتم توضيح ذلك كما يأتي:

أولا- نهر الفرات: يعد نهر الفرات من أطول الأنهار في جنوب غرب آسيا، وينبع من هضبة أرمينيا في الجزء الشرقي في تركيا، ويبلغ طوله من المنبع في تركيا إلى المصب في شط العرب عند التقائه بنهر دجلة (٢٩٤٠) كم، والذي يمر بثلاث دول، هي: تركيا وسوريا والعراق، والمصدر الرئيس لهذا النهر هو من تساقط الأمطار والثلوج في مناطق منابعه في الجزء الشرقي لتركيا، وبالتحديد من مرتفعات " أرضروم " في هضبة " أرمينيا "، وهذه الهضبة تقع بين البحر الأسود وبحيرة "وان "، وأغلب إيرادات نهر الفرات هي من تركيا، والتي تبلغ حوالي (٣٠) مليار م٣، أمّا الوارد المائي لهذا النهر في العراق هي في تراجع مستمر، بسبب المشاريع المائية

(١)جهاد عودة، الصراع الدولي: مفاهيم وقضايا، دار الهدى للنشر والتوزيع، القاهرة – مصر، الطبعة الأولى، (٢٠٠٥)، ص ١٧.

(٢)منير محمود، مفهوم الصراع / دراسة في الأصول النظرية للأسباب والانواع، مجلة دراسات مستقبلية، مركز دراسات المستقبل، جامعة أسيوط، مصر، العدد (٣)، ١٩٩٧، ص٥٥.

التركية على هذا النهر، دون الاتفاق مع دول المصب العراق وسوريا[١].

ويتكون نهر الفرات من رافدين، هما: (فرات صو، ومراد صو)، ويلتقي هذان الرافدان بالقرب من مدينة «كيبان» في شرق تركيا، ليكونا نهر الفرات، ومن ناحية نوعية مياه هذا النهر، فإنَّ مياهه متردية مقارنة بمياه نهر الفرات ولعدة أسباب، منها: طول المسافة التي يقطعها النهر في أرض مكشوفة، وهذا يعرضه لزيادة في عملية التبخر، وزيادة الأملاح فيه، لاسيما السياسة التركية التي تدفع في هذا النهر، كميات ملوثة كبيرة من المياه باتجاه سوريا والعراق، وإنَّ مسار نهر الفرات في العراق يبدأ منذ دخوله الأراضي العراقية من مدينة القائم في محافظة الانبار، وينتهي بالالتقاء مع نهر دجلة في مدينة القرنة في محافظة البصرة ليكونا شط العرب[٢].

ثانياً- نهر دجلة: ينبع هذا النهر من جنوب شرق الاناضول، وبالتحديد من جبال طوروس، أثر سقوط الثلوج والأمطار على سفوح هذه الجبال، ويتكون من رافدين رئيسين، هما: (بوتان صو، ودجلة صو)، ويلتقي هذان الرافدان ليكونا نهر دجلة الرئيس قرب الحدود العراقية، والذي يشكل ثلث مياه هذا النهر، ويبلغ طول هذا النهر (١٩٠٠) كم من منبعه في تركيا إلى مصبه في شط العرب، وأغلب المسافة التي يقطعها النهر هي في الأراضي العراقية بحوالي (١٤١٥) كم، إذ يدخل للأراضي العراقية من مدينة «فيشخابور» في محافظة دهوك شمال العراق[٣]، ويتميز هذا النهر بكثرة روافده التي تصب فيه عند المرور بالأراضي العراقية، وأهم روافده، هي:

أولاً- نهر ديالي والذي ينبع من الأراضي الإيرانية.

ثانياً- الزاب الكبير الذي ينبع من المناطق الحدودية العراقية التركية.

ثالثاً- الزاب الصغير الذي ينبع من الأراضي الإيرانية كذلك.

---

(١)رحيم حايف السلطاني، نهر الفرات بين المدلول الجغرافي والتاريخي، مجلة العلوم الإنسانية / كلية التربية – صفي الدين الحلي، جامعة بابل، العراق، العدد (٤)، ٢٠١٥، ص٢٠٦-٢٠٧.

(٢)محمد بديوي، التعطيش السياسي / تفاصيل في مسألة المياه في العراق، دائرة الشؤون الثقافية العامة – وزارة الثقافة العراقية، بغداد – العراق، (٢٠٠١)، ص١٥-١٦.

(٣)حبيب راضي، وأخرون، الأهمية الجيوبوليتيكية للمشاريع المائية التركية في أعالي حوض نهر دجلة وتأثيرها في الامن المائي العراقي، مجلة واسط للعلوم الإنسانية، جامعة واسط، العراق، العدد (٧)، (٢٠٠٨)، ص١٢.

رابعاً- نهر العظيم الذي ينبع ويصب داخل الأراضي العراقية.

خامساً- وأخيراً نهر الخابور الذي ينبع من الأراضي التركية، ويصب في نهر دجلة عند مدينة "فيشاخابور" العراقية.

وبهذه الروافد الخمسة يتكون نهر دجلة الرئيسي داخل الأراضي العراقية[١].

وعندما نصل إلى طبيعة الصراع بين دول حوض نهري دجلة والفرات، فإنَّه ينبع من فكرة أنَّ المياه تغطي ثلاثة أرباع مساحة الكرة الأرضية، لكن (٩٧٪) من هذه المياه هي مياه البحار والمحيطات وهي مياه مالحة، وبذلك فإنَّ المياه العذبة في العالم تبلغ (٣٪) وثلثي المياه العذبة هي مياه متجمدة في القطب الشمالي والجنوبي، لاسيما المياه الجوفي، وبهذا فإنَّ نسبة المياه العذبة من الأنهار في العالم تبلغ (٠,١ ٪) من كمية المياه على كوكب الأرض، ولهذا السبب يحصل الصراع العنيف حول مياه الأنهار بين الدول المشتركة بنهر معين، كما بين دول حوض نهري دجلة والفرات، ودول حوض نهر النيل، كما أنَّ هذا الصراع سوف يزداد بمرور الزمن، بسبب الزيادة المستمرة في عدد سكان العالم، ومحدودية هذه الأنهار، إذ بلغ عدد سكان العالم مؤخراً في عام (٢٠٢٣) ثمانية مليارات نسمة[٢].

إنَّ الصراع العراقي التركي حول نهري دجلة والفرات، يرجع إلى نهاية الحرب العالمية الأولى، وتفكك الامبراطورية العثمانية، فبعد تأسيس الجمهورية التركية عام (١٩٢٣)، عملت تركيا على عقد العديد من الاتفاقيات، لتقسيم المياه مع الدول المجاورة لها، ومنها إيران وبلغاريا واليونان وجورجيا، ولكن بالمقابل لم تعقد اتفاقيات ملزمة مع الجانب العراقي، لتقسيم المياه المشتركة، وتصاعدت حدة الصراع بين البلدين بعد صعود حزب العدالة والتنمية في تركيا لإدارة البلاد عام (٢٠٠٢)، وكذلك بعد احتلال العراق عام (٢٠٠٣)، وأصبح هذا الملف من الملفات العالقة والشائكة بين البلدين[٣]، لاسيما بعد إنشاء تركيا العديد

---

(١)علي عبد الحسين، الفرص الضائعة امام العراق في مياه دجلة والفرات، مجلة السياسة الدولية، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، بغداد- العراق، العدد (٣٠)، ٢٠١٦، ص٤٧.

(٢)وسام ناظم الخيكاني، استراتيجية العلاقات المائية بين تركيا والعراق، مركز الترا عراق، بغداد، ٢٠٢٠، على الرابط الالكتروني الاتي
https://rb.gy/e5zub8

(٣)سلمان علي حسين، المياه في العلاقات العراقية التركية، مجلة قضايا سياسية، جامعة بغداد، بغداد – العراق، العدد (٢٥)، ٢٠١٩، ص٢٤٥.

من السدود والمشاريع على نهري دجلة والفرات، دون التنسيق مع الجانب العراقي، ومن هذه المشاريع مشروع (الغاب) والذي يتكون من (٢٢) سدًا على هذه الأنهر، كذلك إنشاء سد كيبان، ونفق أورفه، وسد اتاتورك، وسد (اليسو)، الذي افتتح عام (٢٠١٨) على نهر دجلة، وهو من السدود العملاقة التي منعت تدفق المياه للأراضي العراقية بصورة طبيعية[١].

إنَّ هذا الصراع بين الدولتين العراقية والتركية، ينطلق من عدة أفكار تحملها كل دولة حول نهري دجلة والفرات، وهنا سوف نسلط الضوء على الرؤية التركية والعراقية حول اقتسام مياه هذه الأنهار، كما يأتي:

الرؤية التركية: يرى الجانب التركي أنَّ نهري دجلة والفرات ليست أنهارً دولية، بل هي مياه عابرة للحدود، وبهذا المفهوم التركي يعني السيادة المطلقة التركية على مياه هذه الأنهار داخل أراضيها، وليس من حق دول الجوار المطالبة بحقوق مكتسبة، وهذا ما أكده الرئيس التركي الأسبق «سليمان ديميريل» عام (١٩٩٠) عندما قال: «إنَّ مياه الفرات تعود للشعب التركي، ولا توجد هنا أي مشكلة دولية»[٢]، كذلك يرى الجانب التركي أنَّ دجلة والفرات حوض واحد وليس حوضين، وبهذا تدفع تركيا المشكلة تجاه الجانب العراقي، وتطلب منه تحويل جزء من مياه نهر دجلة إلى نهر الفرات، لسد النقص الحاصل فيه، عن طريق قناة الثرثار الصناعية. وهناك الكثير من الادعاءات التركية غير القانونية حول هذه الأنهار، ومنها ايضاً عدم الاعتراف بالحقوق المكتسبة لدول المصب، وكذلك ترى أنَّ لها الحق في السيادة المطلقة على هذه الأنهار، وتعمل على إنشاء السدود دون التعاون مع دول المصب، وهذه الرؤية التركية تسبب بتصاعد الصراع بين الدولتين حول اقتسام مياه هذه الأنهار[٣].

الرؤية العراقية: يرى الجانب العراقي أنَّ له حقوقًا مكتسبة من نهري دجلة والفرات، وتعود هذه الحقوق إلى أكثر من (٧٠٠٠) سنة، وهو ما تضمنته اتفاقية «لوزان» بين تركيا ودول الحلفاء عام (١٩٢٣)، ويدعو

(١)راجي يوسف البياتي، المشاريع المائية التركية وأثرها على العلاقات العراقية التركية، مجلة القانون للعلوم القانونية والسياسية، جامعة كركوك، العراق، العدد (٢٩)، ٢٠١٩، ص١٠٥-١٠٦.

(٢)شاكر محمد، الثوابت وأثرها في الاستراتيجية التركية حيال العراق، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، الجزائر، ٢٠٢٠، ص٥.

(٣)شاكر محمد، الثوابت وأثرها في الاستراتيجية التركية حيال العراق، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، الجزائر، ٢٠٢٠، ص٥.

الجانب العراقي إلى تقسيم مياه هذه الأنهار بشكل (عادل ومنصف)، بالاحتكام إلى القواعد المنظمة لاقتسام المياه الدولية والمحاكم الدولية، وهذا ما يرفضه الجانب التركي بالاحتكام للقانون الدولي، كذلك يرى العراق أنَّ نهري دجلة والفرات هما حوضان منفصلان وليسا رافدين لنهر واحد كما يدعي الجانب التركي [١].

المطلب الثاني: طبيعة المعاهدات والقواعد المنظمة لاقتسام المياه الدولية:

في جانب الاتفاقيات والمعاهدات بين العراق وتركيا حول نهري دجلة والفرات، لهذه اللحظة لم يتم توقيع اتفاق كامل وملزم لتقسيم المياه بين الدولتين، وذلك بسبب رفض الجانب التركي الدخول في اتفاق قانوني ملزم في هذا الموضوع، وكانت أول اتفاقية بين البلدين هي اتفاقية الصداقة العراقية التركية في عام (١٩٤٦)، وبموجبها وافقت تركيا بإخطار العراق حول خطط إنشاء مشاريعها على نهري دجلة والفرات، ولكن لم تلتزم تركيا بهذا الاتفاق، وقامت بإنشاء سد (كيبان) على نهر الفرات عام (١٩٦٥) دون إخطار الجانب العراقي[٢]، وهناك العديد من الاتفاقيات بين البلدين حول نهري دجلة والفرات، والتي لم تلتزم بها تركيا، وسوف نذكر أهمها كما يأتي:

معاهدة حسن الجوار العراقي التركي: وكانت هذه المعاهدة عام (١٩٤٦)، وأهم ما جاء فيها هو من حق العراق إنشاء المشاريع المائية على نهري دجلة والفرات داخل أراضيه، وتنظيم عملية تقسيم المياه بين دول المصب والمنبع حول نهري دجلة والفرات [٣].

التعاون الاقتصادي والفني بين العراق وتركيا بعد (٢٠٠٣): حصلت العديد من التفاهمات السياسية بين البلدين، حول حصة العراق المائية من نهري دجلة والفرات في الأعوام (٢٠٠٦ و٢٠٠٩)، وأهم هذه التفاهمات عندما زار العراق الرئيس التركي الحالي (رجب طيب اردوغان) في عام (٢٠٠٩)، ووعد الجانب

(١)عبد الكريم سلومي، السياسة المائية التركية واثرها على العراق مستقبلًا، مؤسسة الحوار المتمدن، الامارات العربية، العدد (٦٥٣٩)، ٢٠٢٠، ص٢.

(٢)سعد جاسم، الامن المائي العراقي بين مفاهيم السياسة المائية العراقية وإدارة العلاقات الاقتصادية الخارجية، مجلة كلية المأمون، بغداد- العراق، العدد (٣٢)، ٢٠١٨، ص١٠٥.

(٣)لؤي خير الله، المشاريع المائية التركية وانعكاساتها على العراق، مركز دراسات العربي الأوربي، باريس – فرنسا، ٢٠٠٠، ص٢٩٥.

العراقي بزيادة تدفق المياه المتجهة إلى العراق في نهر دجلة، ولكن لم يتم تنفيذ ذلك[١].

أمّا القواعد المنظمة لاقتسام المياه الدولية، فإنَّ القانون الدولي نظم عملية استخدام الأنهار بين الدول المتشاطئة، عن طريق العديد من القواعد، ومنها قواعد (هلسنكي) المنظمة لاستخدام مياه الأنهار الدولية لعام (١٩٦٦)، وكذلك اتفاق قانون البحار لعام (١٩٩٧)، والذي أكدت هذه الاتفاقات القانونية على عملية تنظيم استخدام المياه الدولية بصورة عادلة، ولكن الجانب التركي لم يلتزم ببنودها[٢]، وهذه القواعد القانونية هي كما يأتي:

قواعد هلسنكي: وهي صادرة من جمعية القانون الدولي في مؤتمرها (٥٢) لعام (١٩٦٦) في هولندا، لتنظيم عملية استخدام المياه الدولية بصورة عادلة، وأهم ما جاء في هذه القواعد هو تعريف حوض النهر، والتي نصت على أنَّ حوض النهر هو تلك الدول التي تتضمن جزء من أراضيها نهرًا دوليًا، وأكدت على مبادئ أهمها الاستخدام المنصف والعادل لمياه النهر الدولي، ومبدأ عدم إحداث الضرر بدول حوض النهر، ومبدأ التعاون والاخطار، ولكن جميع هذه القواعد لم يلتزم بها الجانب التركي[٣].

اتفاقية قانون البحار[٤]: هذه الاتفاقية هي جزء من أعمال منظمة الأمم المتحدة في مجال الأنهار الدولية، وتم عقد هذه الاتفاقية في ٢١ / مايو / ١٩٩٧، وانضم العراق إلى هذه الاتفاقية في عام (٢٠٠١)، وأهم ما جاء في هذه الاتفاقية حول تنظيم اقتسام الأنهار الدولية، هو تعريف المجرى المائي والمجرى المائي الدولي، ونصت المادة (١١) على مبدأ الاخطار المسبق لدول الحوض، في حال قيام إحداها بمشاريع مائية، وكذلك نصت المادة (٩) على أهمية تبادل المعلومات والبيانات بين دول حوض النهر، ولاسيّما ما يتعلق بالمعلومات ذات الطابع الهيدرولوجي.

---

(١)زهير المالكي، ملف دجلة والفرات والتحديات على العراق، صحيفة المثقف، استراليا، ٢٠١٨/٢/١٩، العدد (٤١٨٥)، ص١.

(٢)حامد محمد السوداني، العلاقات العراقية التركية، رسلة ماجستير، جامعة الموصل- كلية التربية، العراق، ٢٠٠٩، ص٧٨.

(٣)إبراهيم يسري، القواعد القانونية لإدارة الأنهار الدولية، المعهد المصري للدراسات، القاهرة – مصر، ٥ / مايو / ٢٠١٦، ص٢-٤.

(٤)القانون الدولي للمياه والاتفاقيات الدولية، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، دراسات قانونية، الجزائر، ١٤/ حزيران / ٢٠١٩، ص٣.

المبحث الثاني مسارات الحل الاستراتيجي للصراع العراقي التركي

إنَّ أهم مسارات الحل الاستراتيجي للجانب العراقي، من أجل الحصول على حقوقه المكتسبة من مياه نهري دجلة والفرات، هي: أولاً- اللجوء إلى الحل الدبلوماسي عن طريق إنشاء اتفاقات ملزمة بين الطرفين حول المياه، منطلق هذا الخيار هو أنَّ التبادل التجاري بين البلدين، وصل لأكثر من (١٥) مليار دولار مؤخراً، ويمكن استخدام هذا الجانب في بناء علاقات مائية تقوم على المصلحة المتبادلة، لاسيما أنَّ العراق يمتلك العديد من الحلول، ومنها: توحيد الرؤى الداخلية العراقية من أجل التعامل مع هذا الملف، برؤية سياسية واحدة تمثل الدولة العراقية، وكذلك يستطيع الجانب العراقي بالتعاون مع سوريا، اللجوء إلى سياسة التحكيم الدولي ومحكمة العدل الدولة، للحصول على حقوقهم المائية، كما يأتي:

المطلب الأول: المسار الدبلوماسي:

في المجال الدبلوماسي يمتلك العراق العديد من الطرق للحصول على حقوقه المائية، وهي عن طريق تفعيل الجانب الاقتصادي والتبادل التجاري، وعن طريق توظيف العديد من القضايا السياسية والأمنية في صالحه، وهي كما يأتي:

الجانب الاقتصادي: يرتبط العراق بعلاقات اقتصادية استثمارية وتجارية كبيرة مع تركيا، إذ إنه يعد المستورد الثاني للبضائع التركية بعد المانيا الاتحادية، وبلغ حجم التبادل التجاري في عام (٢٠٢٣) إلى أكثر من (١٥) مليار دولار أمريكي، فيمكن تفعيل هذا الجانب الايجابي في علاقة متبادلة بين البلدين، وعقد اتفاقيات لتنظيم عملية تقاسم مياه نهري دجلة والفرات[١].

لاسيّما أنَّ الجانب التركي يستورد أكثر من (٩٠٪) من موارد الطاقة التي يحتاجها سنوياً، وأنَّ العراق يسد الحاجة التركية من هذه الطاقة يصل لنسبة (١٥٪) من حاجتها الكلية، وبذلك يعد العراق مصدرًا مهمًا من مصادر الطاقة التركية، كذلك يمكن زيادة الصادرات النفطية العراقية إلى تركيا، واعتبار العراق شريكًا استراتيجيًا لتركيا، بما أنَّه يحتل المرتبة الخامسة باحتياطي النفط المؤكد في العالم، وبهذا يستطيع استخدام هذا الجانب كورقة ضغط من أجل عقد اتفاقية لتقاسم المياه بين البلدين، وتفعيل

(١)Stephen C. McCaffrey, International Watercourses Law Agreement For non-navigational purposes, United Nations Audiovisual Library of International Law, United Nations Organization, United States of America, 2010, pp. 1-2

المجلس الاستراتيجي العراقي التركي لإدامة المصالح بين البلدين، وتوثيقها بناء على المصلحة المتبادلة[١].

إنَّ حرمان الجانب التركي من هذه المزايا في مجال التبادل التجاري والاستثماري والطاقة، يعد ضربة استراتيجية كبيرة لا تستطيع الحكومة التركية تحملها، ويعد ذلك من الحلول الاستراتيجية الكبيرة التي يمتلكها العراق، من أجل التعامل مع هذا الملف.

الجانب السياسي الأمني: بما أنَّه لا استقرار سياسي وأمني في جنوب تركيا، إلا بوجد قواعد عسكرية تركية في شمال العراق، وكذلك لا استقرار أمني تركي بدون منع «حزب العمال الكردستاني»[٢] من إيجاد ملاذ آمن في شمال العراق، إذ يمكن للجانب العراقي الحد من خطورة حزب العمال الكردستاني على تركيا، عن طريق احتواء الطموحات السياسية الكردية الواقعية، وإقامة علاقات جيدة بين الحزب والحكومة المركزية في بغداد، وعن طريق هذا الاحتواء وتقليل الخطر على الجانب التركي، يدفع ذلك من باب المصالح المتبادلة، إلى عقد اتفاق عراقي تركي لتقاسم مياه نهري دجلة والفرات، أو أن تتبع الحكومة العراقية سياسة تحد من خطورة حزب العمال الكردستاني بفرض عقوبات عليه، وإدراجه ضمن الحركات الإرهابية الخارجة عن القانون، وهذا ايضاً يقرب من وجهات النظر التركية، وممكن أن يعزز المصالح المشتركة بين الطرفين[٣].

وبعد انعقاد الاجتماع الرفيع المستوى في بغداد بين الجانبين التركيا والعراقي، والذي شارك فيه وزراء الخارجية والدفاع والاستخبارات للبلدين، وضع مجلس الأمن القومي العراقي في ٢٠٢٤/٣/١٤، حزب العمال الكردستاني (pkk) ضمن الحركات الإرهابية المحظورة في العراق، وجاء ذلك القرار بسبب تقارب

---

(١)فاضل النشمي، بغداد وانقرة تتبادل الزيارات عبر وزراء نفط وخارجية البلدين صحيفة الشرق الأوسط، المملكة العربية السعودية، ٢٠٢٣/٨/٢٢.

(٢)حزب العمال الكردستاني: وهي جماعة مسلحة كردية تأسست في عام (١٩٧٨) في تركيا من خلال مجموعة من الطلاب الشوعين بقيادة "عبد الله أوجلان"، وتضم حالياً اتباع في تركيا والعراق وسوريا وإيران، يتبنى الحزب الفكر الماركسي الشيوعي، والهدف من أنشاء هذا الحزب هو إقامة دولة كردستان الكبرى، بدأ عملهم العسكري منذ عام (١٩٨٤) وموقع هذا الحزب حالياً هو في شمال العراق، علماً بأن هذا الحزب يصنف منظمة إرهابية من قبل الولايات المتحدة الامريكية والعديد من المنظمات ودول العالم. للمزيد ينظر: أشواق أحمد مناف، حزب العمال الكردستاني وتطور المسألة الكردية في تركيا، مجلة كلية الآداب، جامعة بني سويف، مصر، العدد (٥٧)، ٢٠٢٠.

(٣)سعيد عبد الرزاق، انقرة وبغداد الى تفاهمات جديدة حول "العمال الكردستاني" وطريق التنمية، صحيفة الشرق الأوسط، المملكة العربية السعودية، ٢٠٢٤/٣/٢.

وتفاهم كبير بين الجانبين العراقي والتركي مؤخرًا، وهذه التفاهمات ممكن أن تؤدي إلى انعقاد اتفاقية أمنية شاملة بين البلدين، ومن ضمنها اتفاقية الأمن المائي لتنظيم عملية وصول مياه نهري دجلة والفرات إلى العراق بصورة عادلة، لمواجهة التحديات المائية في العراق، علماً أنَّه تم توقيع اتفاقية تفاهم بين البلدين في عام (٢٠١٩)، من أجل وضع نظام مائي جديد لتقسيم المياه[١].

كذلك يمكن الاستفادة في هذا الجانب السياسي والأمني من الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الأوربي، لما لديهم من قوة ضغط سياسية واقتصادية على الجانب التركي، كوسيطين للحصول على الحقوق المائية العراقية، لاسيّما بعد التقارب الأمريكي العراقي مؤخرًا، وزيارة رئيس الوزراء العراقي الحالي السيد «محمد شياع السوداني» على رأس وفد عراقي كبير إلى واشنطن، ولقائه الرئيس الأمريكي «جو بايدن» في ١٥/٤/ ٢٠٢٤. وأكَّد السيد السوداني على جدية الحكومة العراقية بتفعيل اتفاقية الإطار الاستراتيجي بين البلدين، فيما أكَّد الرئيس الأمريكي «جو بايدن» على أنَّ الشراكة بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية أمر محوري ومهم، عن طريق أهمية العراق للولايات المتحدة الامريكية في المنطقة، وتقارب التفاهمات بين البلدين، يمكن تفعيل هذا الجانب في حصول العراق على حقوقه المائية من تركيا، والاستفادة من التأثير الأمريكي في صانع القرار التركي، علماً أنَّ تركيا هي ضمن دول حلف (الناتو) بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية[٢].

المطلب الثاني: مسار توحيد قرار القوى السياسية العر اقية:

إنَّ النظام السياسي العراقي بعد عام (٢٠٠٣)، لم يستطع توحيد الرؤى الداخلية حول السياسة الخارجية العراقية بشكل عام، وذلك بسبب التحول من نظام دكتاتوري إلى نظام سياسي ديمقراطية، وحداثة النشأة والتجربة الديمقراطية في العراق، لاسيّما التحديات الداخلية والخارجية الكبيرة التي واجهته، وبذلك أنتج خطابًا سياسيًا عراقيًا غير موحد تجاه القضايا الدولية والإقليمية، فإنَّ التعامل في مسألة المياه مع الجانب التركي، لم تكن موحدة بقرار سياسي عراقي سيادي، بل أثَّر في القرار العراقي

(١)حظر حزب العمال الكردستاني يدشن صفحة جديدة من العلاقات العراقية التركية، مركز سياقات، العراق، العدد (١٧٣)، ٢٠٢٤، ص١-٢.

(٢) تفاصيل لقاء السوداني وبايدين _ جدية الحكومة بتفعيل اتفاقية الاطار الاستراتيجي، في ١٥ / ٤ / ٢٠٢٤، على الرابط الالكتروني الاتي https://shorturl.at/YVymm

الكثير من الاعتبارات القومية والدينية والطائفية، وهذا سبب ضياع كبير للحقوق المائية العراقية، ولاسيّما في مدة حكم رئيس الوزراء العراقي الأسبق «نوري كامل المالكي»، إذ كان هناك تقاطع في الآراء بين رئيس الوزراء ووزير الخارجية آنذاك «هوشيار زيباري»، وانتج ذلك خطابًا سياسيًا عراقيًا غير موحد، بل متقاطع في بعض الأحيان تجاه القضايا الإقليمية وسياسة العراق الخارجية، ولاسيّما فيما يتعلق بموضوع المياه [١].

وبذلك فأن من أهم مسارات الحل الاستراتيجي التي يجب ان يمتلكها الجانب العراقي في مجال التفاوض مع تركيا حول مياه نهري دجلة والفرات هي توحيد القرارات والرؤى الداخلية للخروج بقرار سيادي موحد تجاه هذا الملف، وأنشاء غرفة عمليات من خبراء في جميع الوزارات ذات الشأن بهذا الملف مثل وزارة الخارجية ووزارة الموارد المائية وغيرها من الوزارات، لان التناقض في القرارات يضعف موقف المفاوض العراقي، فإنَّ الخروج بقرار موحد يخلق أرضًا صلبة للمفاوض العراقي من جهة، ويتجاوز تعدد الآراء لدوافع دينية وقومية وطائفية والمصالح الخاصة [٢].

وفي هذا الموضوع ايضاً لابد أن نتطرق الى أنَّ من ضمن مسار توحيد الرؤى الداخلية، هو أنَّ هناك العديد من الأسباب الداخلية للأزمة المائية في العراق، وهو غياب الرؤية الاستراتيجية الداخلية في التعامل مع هدر مياه نهري دجلة والفرات، فإنَّ الكثير من مياه هذه الأنهار تهدر نحو مياه الخليج العربي، وبذلك يحتاج العراق إنشاء العديد من السدود والقنوات المائية على هذه الأنهار داخل الأراضي العراقية للمحافظة عليها، لاسيما مع غياب الوعي الجمعي حول أهمية المياه والاستعمال الاقتصادي لها، وأنَّ وسائل الزراعة في العراق تعتمد على الوسائل القديمة والبدائية في ري المحاصيل الزراعية، وهذا يتسبب بهدر كميات كبيرة من مياه هذه الأنهار عن طريق التبخر [٣].

وصدر تقرير في عام (٢٠٢٣) لمركز «تمكين السلام» العراقي، يتناول موضوع الصراع العراقي التركي حول

---

(١)وسام ناظم الخيكاني، مسارات السياسة الخارجية العراقية بين (٢٠٠٣ – ٢٠٢٠)، دار محررو الكتب، بغداد – العراق، ٢٠٢٠، ص٦٠.

(٢) عادل بديوي، المياه في خيارات العراق الاستراتيجية تجاه تركيا، المعهد العراقي لحوار الفكر، بغداد – العراق، ٢٠١٩، ص١.

(٣) واقع شح المياه يقسو على المزارعين في العراق، صحيفة العرب، المملكة المتحدة، ٣١ / ١٠ / ٢٠٢٢.

نهري دجلة والفرات، وتوصل إلى أنَّ هناك ضعفًا في اهتمام السلطة السياسية العراقية بموضوع المياه في العراق بشكل عام، وعدم توحيد الرؤى حول ذلك، بل عدم وضوح الجهة المسؤولة للتفاوض حول موضوع المياه، هل هي وزارة الخارجية أم وزارة الموارد المائية أم وزارة الزراعة أو لجنة الشؤون الخارجية في البرلمان، إذ إنَّ كل جهة تضع اللوم على الأخرى في عملية ضعف التفاوض حول هذا الملف وتأخره. ولكن ادركت الحكومة العراقية الخطر الكبير بعد اكتمال إنشاء سد «اليسو» في تركيا عام (٢٠١٨)، وانخفاض المخزون المائي العراقي بشكل كبير، وعلى أثر ذلك تم عقد مذكرة تفاهم مائية بين البلدين عام (٢٠١٩)، لتنظيم عملية تقاسم المياه، وكذلك يؤكد التقرير بأنَّ حكومة السيد «محمد شياع السوداني» تتمتع بعلاقات دبلوماسية كبيرة مع دول الجوار، والذي انتج اللقاء بين الرئيس التركي ورئيس الوزراء العراقي في أنقرة ٢١/ ٣/ ٢٠٢٤، بتعهد الرئيس التركي بزيادة كمية المياه الواصلة إلى الحدود العراقية، فيما تحدث رئيس الوزراء العراقي بصورة مباشرة خلال اللقاء عن احتياجات العراق المائية، وضرورة التوصل لاتفاق ملزم بين الطرفين[١].

المطلب الثالث: مسار اللجوء إلى التحكيم ومحكمة العدل الدولية:

إذا لم ينجح المسار الدبلوماسي وتوحيد الرؤى الداخلة في الحصول على الحقوق المكتسبة العراقية من مياه نهري دجلة والفرات، يستطيع العراق اللجوء إلى سياسة التحكيم الدولي، وهي من الوسائل الدبلوماسية السلمية التي نصَّت عليها مبادئ منظمة الأمم المتحدة، ويكون التحكيم بالتعاون بين دول المصب لهذه الأنهار، هما: العراق وسوريا، إذ يمكنهما عرض هذه القضية على المجتمع الدولي والاستماع إلى التحكيم، باعتبار أنَّ نهري دجلة والفرات هما نهران دوليان، والجانب التركي يتعمد إلحاق الضرر بدول المصب، على الرغم من أنَّ قرار التحكيم الدولي غير ملزم لأطراف التحكيم، ولكنه يصنع رأيًا عامًا دوليًا يقر بأحقية دول المصب من هذه الأنهار، ويصنع ورقة ضغط على الجانب التركي بأنَّ أراءهم حول التعامل مع هذه الأنهار غير صحيحة، ويجب إعطاء دول المصب حقوقهم المائية [٢].

---

(١)زمة المياه في العراق "إرادة سياسية غائبة" منذ عقود وفرصة أمام السوداني، على الرابط الالكتروني الاتي، https://shorturl.at/H4cDQ

(٢)حيدر أدهم، لجوء العراق الى المحافل الدولية بخصوص مشكلة المجاري المائية الدولية المشتركة، مركز البيان للدراسات والتخطيط، العراق، ٢٠٢١، ص٣.

وفي مجال لجوء العراق إلى محكمة العدل الدولية التابعة إلى منظمة الأمم المتحدة للحصول على حقوقه المائية، يعد هذا الإجراء حقًا من حقوقه المشروعة، إذ من اختصاص هذه المحكمة التقاضي أمامها، يكون بين الدول حصراً طبقاً للمادة (٩٢) من ميثاق منظمة الأمم المتحدة، لأنَّ الجانب التركي يهدد السلم والأمن الدوليين، وهما من أهم الأهداف التي قامت عليها هذه المنظمة، وهذا الإجراء يحتاج إلى نقطتين مهمتين: الأولى، هي إعداد فريق دبلوماسي وقضائي عراقي عالي المستوى، للتقاضي أمام هذه المحكمة، والنقطة الثانية، يحتاج الجانب العراقي تفعيل دور حلفائه الاستراتيجيين في مجلس الأمن الدولي، ولاسيّما الحلفاء الدائمين العضوية في هذا المجلس، لما لهم من دور كبير في التأثير في قرارات هذه المنظمة، وأبرزهم الولايات المتحدة الأمريكية التي لها دور كبير في هذه المنظمة، وأيضاً لها دور كبير ومؤثر في الجانب التركي، وفعلاً بدأ الجانب العراقي باللجوء إلى محكمة العدل الدولية للحصول على حقوقه المائية، فقد جدد وزير الموارد المائية العراقية السابق «مهدي رشيد» تهديده إلى دول المنبع، باللجوء إلى محكمة العدل الدولية، للحفاظ على حقوق العراق المائية[١].

علماً أنَّه سبق للجانب العراقي تقديم دعوى رسمية إلى محكمة العدل الدولية ضد الجانب التركي، حول نهري دجلة والفرات في عام (١٩٧٨)، بسبب انخفاض المخزون المائي العراقي، ولكن خسر العراق هذه الدعوى، فقد ردتها محكمة العدل الدولية ولعدة أسباب، أهمها: إنَّ الجانب العراقي لا يستفيد بشكل كافٍ من المياه الواصلة إلى أراضيه، وتهدر أغلبها إلى الخليج العربي، ولكن في الوقت الحالي تغيرت المقاييس بشكل كبير، وعملت تركيا على إنشاء السدود على نهري دجلة والفرات دون علم الجانب العراقي، وقطعت المياه الواصلة إلى العراق بشكل كبير، وهذا يخالف القوانين الدولية والقواعد الدولية المنظمة لاقتسام المياه الدولية للدول المتشاطئة، وتقديم الدعوى في هذا الوقت يمنح العراق الكثير من حقوقه المائية. وفي مؤتمر بغداد الثالث للمياه الذي عقد في منتصف عام (٢٠٢٣)، أكد وزير الموارد المائية العراقي «عون ذياب عبد الله» على أنَّ «العمل الجاد والتخطيط الصحيح يمكّن من حل هذه الأزمة مع دول الجوار، وأنَّ الحكومة العراقية أعطت اهتمامًا كبيرًا لملف المياه»، لاسيّما أنَّ رئيس الوزراء العراقي أكَّد في المؤتمر ذاته، على أنَّ «ملف المياه من المشكلات التي ورثتها الحكومة العراقية من النظام السابق، واستمر عدم الادراك

(١)هدى العزاوي، هل يلجأ العراق لنقل ملف المياه الى المحاكم الدولية، جريدة الصباح، العراق، ١٣ / ٦ / ٢٠٢٢.

لهذا الملف إلى أن وصل الحال إلى هذه المرحلة الحرجة، وأنَّ الحكومة وضعت ملف المياه ضمن أولوياتها للتفاوض مع دول المنبع»[1].

الخاتمة

إنَّ الصراع الدولي حول المياه بين دول المنبع والمصب لنهري دجلة والفرات، يسير في اتجاه تصاعدي، لأنَّ هناك انخفاضًا في كمية هذه المياه من جهة، وزيادة عدد السكان من جهة أخرى، ويؤكد الخبراء بأنَّ الحروب القادمة في العالم، لن تكون حروب ايدولوجية بين الدول، بل هي حروب على الموارد الطبيعية لندرتها وتراجع المخزون العالمي لها، ومن ناحية فإنَّ الجانب التركي لا يسعى إلى الوصول إلى اتفاقية ملزمة بين البلدين، لتقسيم مياه نهري دجلة والفرات، ويتعمد إلحاق الضرر بالجانب العراقي وبمخزونه المائي، وأخرج مساحات زراعية كبيرة من خط الإنتاج، وجفف الأهوار، وهذا هدد طبيعة الحياة في العراق، علماً أنَّ نهري دجلة والفرات هما عصب الحياة في العراق، وهما مصادر المياه الرئيسة لهذا البلد، وأنَّ الجانب العراقي لم يتبع سياسة خارجية موحدة في التعامل حول هذا الملف مع الجانب التركي، بل لم يستعمل مقومات قوته الدبلوماسية للحفاظ على حقوقه، ويعود ذلك بسبب عملية التحول في طبيعة النظام السياسي العراقي بعد عام (٢٠٠٣)، والتحديات الداخلية والخارجية الكبيرة التي واجهته مؤخرًا.

بالمقابل إنَّ الجانب العراقي لديه العديد من مسارات الحل الدبلوماسي، والتي يستطيع تفعيلها للتعامل مع هذا الملف، وأهمها توحيد الرؤى الداخلية العراقية حول التعامل مع هذا الملف مع دول المنبع وبالتحديد تركيا، لاسيما أنَّ الجانب العراقي يستطيع الاستفادة من العوامل السياسية والاقتصادية والأمنية في التعامل مع هذا الملف، والتفاوض من منطلق المصالح المتبادلة بتفعيل جانب التبادل الاقتصادي، وتصدير النفط العرقي إلى تركيا، لاسيما الاستفادة من الأمور الأمنية حول حزب العمال الكردستاني، وتأثير هذا الموضوع في عملية التفاوض، كذلك يستطيع الجانب العراقي من ضمن الحلول الاستراتيجية لهذا الصراع، هو اللجوء إلى المنظمات الدولية المؤثرة ومحكمة العدل الدولية، لعرض قضيته والحصول على حقوقه المائية المشروعة، وأنَّ موضوع المياه في العراق أصبح يهدد طبيعة الحياة في هذا البلد بشكل

(١) حمزة مصطفى، العراق يطالب بتدخل دولي لمواجهة جفاف دجلة والفرات، صحيفة الشرق الأوسط، المملكة المتحدة، ٦/ ٥/ ٢٠٢٣.

عام، ويحتاج إلى تحرك حكومي سريع، وإعطاء أولوية لموضوع المياه ضمن المشاريع الحكومية.

قائمة المصادر

اولاً – الكتب:

جهاد عودة، الصراع الدولي: مفاهيم وقضايا، دار الهدى للنشر والتوزيع، القاهرة – مصر، الطبعة الأولى، (٢٠٠٥).

محمد بديوي، التعطيش السياسي / تفاصيل في مسألة المياه في العراق، دائرة الشؤون الثقافية العامة – وزارة الثقافة العراقية، بغداد – العراق، (٢٠٠١).

حيدر أدهم، لجوء العراق الى المحافل الدولية بخصوص مشكلة المجاري المائية الدولية المشتركة، مركز البيان للدراسات والتخطيط، العراق، ٢٠٢١.

وسام ناظم الخيكاني، مسارات السياسة الخارجية العراقية بين (٢٠٠٣ – ٢٠٢٠)، دار محررو الكتب، بغداد – العراق، ٢٠٢٠.

ثانياً - المجلات الدورية:

منير محمود، مفهوم الصراع/ دراسة في الأصول النظرية للأسباب والأنواع، مجلة دراسات مستقبلية، مركز دراسات المستقبل، جامعة أسيوط، مصر، العدد (٣)، ١٩٩٧.

رحيم حايف السلطاني، نهر الفرات بين المدلول الجغرافي والتاريخي، مجلة العلوم الإنسانية / كلية التربية – صفي الدين الحلي، جامعة بابل، العراق، العدد (٤)، ٢٠١٥.

حبيب راضي، وأخرون، الأهمية الجيوبوليتيكية للمشاريع المائية التركية في أعالي حوض نهر دجلة وتأثيرها في الامن المائي العراقي، مجلة واسط للعلوم الإنسانية، جامعة واسط، العراق، العدد (٧)، (٢٠٠٨).

علي عبد الحسين، الفرص الضائعة امام العراق في مياه دجلة والفرات، مجلة السياسة الدولية، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، بغداد- العراق، العدد (٣٠)، ٢٠١٦.

سلمان علي حسين، المياه في العلاقات العراقية التركية، مجلة قضايا سياسية، جامعة بغداد، بغداد – العراق، العدد (٢٥)، ٢٠١٩.

راجي يوسف البياتي، المشاريع المائية التركية وأثرها على العلاقات العراقية التركية، مجلة القانون للعلوم القانونية

والسياسية، جامعة كركوك، العراق، العدد (٢٩)، ٢٠١٩.

سعد جاسم، الامن المائي العراقي بين مفاهيم السياسة المائية العراقية وإدارة العلاقات الاقتصادية الخارجية، مجلة كلية المأمون، بغداد- العراق، العدد (٣٢)، ٢٠١٨.

شواق أحمد مناف، حزب العمال الكردستاني وتطور المسألة الكردية في تركيا، مجلة كلية الآداب، جامعة بني سويف، مصر، العدد (٥٧)، ٢٠٢٠.

ثالثاً – الصحف:

زهير المالكي، ملف دجلة والفرات والتحديات على العراق، صحيفة المثقف، استراليا، ٢٠١٨/٢/١٩، العدد (٤١٨٥).

١٥ مليار دولار حجم التبادل التجاري بين العراق وتركيا، جريدة المدى، بغداد العراق، العدد (٥٤٩٤)، ٢٠٢٣/٨/٢٢.

فاضل النشمي، بغداد وانقرة تتبادل الزيارات عبر وزراء نفط وخارجية البلدين صحيفة الشرق الأوسط، المملكة العربية السعودية، ٢٠٢٣/٨/٢٢.

سعيد عبد الرزاق، انقرة وبغداد الى تفاهمات جديدة حول "العمال الكردستاني" وطريق التنمية، صحيفة الشرق الأوسط، المملكة العربية السعودية، ٢٠٢٤/٣/٢.

واقع شح المياه يقسو على المزارعين في العراق، صحيفة العرب، المملكة المتحدة، ٢٠٢٢/١٠/٣١.

هدى العزاوي، هل يلجأ العراق لنقل ملف المياه الى المحاكم الدولية، جريدة الصباح، العراق، ٢٠٢٢/٦/١٣.

حمزة مصطفى، العراق يطالب بتدخل دولي لمواجهة جفاف دجلة والفرات، صحيفة الشرق الأوسط، المملكة المتحدة، ٦/ ٢٠٢٣/٥.

رابعاً - مراكز البحوث والدراسات:

شاكر محمد، الثوابت وأثرها في الاستراتيجية التركية حيال العراق، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، الجزائر، ٢٠٢٠.

عبد الكريم سلومي، السياسة المائية التركية وأثرها على العراق مستقبلاً، مؤسسة الحوار المتمدن، الامارات العربية، العدد (٦٥٣٩)، ٢٠٢٠.

لؤي خير الله، المشاريع المائية التركية وانعكاساتها على العراق، مركز دراسات العربي الأوربي، باريس – فرنسا، ٢٠٠٠.

إبراهيم يسري، القواعد القانونية لإدارة الأنهار الدولية، المعهد المصري للدراسات، القاهرة – مصر، ٥ / مايو / ٢٠١٦.

القانون الدولي للمياه والاتفاقيات الدولية، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، دراسات قانونية، الجزائر، ١٤ / حزيران / ٢٠١٩.

عادل بديوي، المياه في خيارات العراق الاستراتيجية تجاه تركيا، المعهد العراقي لحوار الفكر، بغداد – العراق، ٢٠١٩.

حظر حزب العمال الكردستاني يدشن صفحة جديدة من العلاقات العراقية التركية، مركز سياقات، العراق، العدد (١٧٣)، ٢٠٢٤.

خامساً - الرسائل والاطاريح:

حامد محمد السوداني، العلاقات العراقية التركية، رسلة ماجستير، جامعة الموصل- كلية التربية، العراق، ٢٠٠٩.

سادساً - شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت):

وسام ناظم الخيكاني، استراتيجية العلاقات المائية بين تركيا والعراق، مركز الترا عراق، بغداد، 2020، على الرابط الالكتروني الاتي https://shorturl.at/6e24g

تفاصيل لقاء السوداني وبايدن _ جدية الحكومة بتفعيل اتفاقية الاطار الاستراتيجي، في ٢٠٢٤/٤/١٥، على الرابط الإلكتروني الآتي: https://shorturl.at/L١KgE

أزمة المياه في العراق «إرادة سياسية غائبة» منذ عقود وفرصة أمام السوداني، على الرابط الالكتروني الآتي:https://shorturl.at/irsnA

سابعاً – المصادر باللغة الإنكليزية:

Stephen C. McCaffrey, International Watercourses Law Agreement For non-navigational purposes, United Nations Audiovisual Library of International Law, United Nations Organization, United States of America, ٢٠١٠.

اختصاص المحاكم الدولية بالنظر في جريمة الاختفاء القسري

The jurisdiction of international courts to consider the crime of enforced disappearance

م. د. أحمد حمزة رزوقي الموسوي

جامعة الإمام جعفر الصادق(ع) – كلية القانون

ternationalsearch2021@gmail.com

م. د. حسام فارس أدهم الربيعي

جامعة جابر بن حيان للعلوم الطبية والصيدلانية

كلية العلوم الطبية قسم الأدلة الجنائية

husam.f.adham@jmu.edu.iq

الملخص

تعد جريمة «الاختفاء القسري» من الجرائم المعهودة في القانون الدولي الإنساني، فقد أشار النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، إلى أنَّها: اختطاف، أو احتجاز، أو اعتقال من جانب الدولة أو أعوانها. وتتميز في الفقه الدولي عن غيرها من الجرائم، بأنَّها لا تسقط بالتقادم ولا تخضع للعفو، إذ إنَّ التشريعات الجنائية الوطنية تأثرت بالإرادة الفقهية والقضائية الدولية، التي جعلت من سلطة مكافحة جريمة «الاختفاء القسري» ولاية عالمية، ضمن ضوابط قانونية غير قابلة للاجتهاد، كونها ترتبط باحترام حق الإنسان وحمايته، فالأنظمة الديكتاتورية بارعة في الاعتقالات السرية والعلنية لكل من يخالفها، الأمر الذي حفَّز المجتمع الدولي بعد الحرب العالمية الثانية إلى التعاون، للحد من هذه الجريمة.

الكلمات المفتاحية: الاختفاء القسري، الجرائم ضد الإنسانية، المحاكم الدولية، المحكمة الجنائية الدولية، الجرائم الدولية.

Abstract

The crime of enforced disappearance is one of the common crimes in international humanitarian law. The Statute of the International Criminal Court indicates that it is kidnapping, detention, or arrest by the state or its agents. It is distinguished in international jurisprudence from other crimes in that it is not subject to a statute of limitations and is not subject to pardon, as it National criminal legislation was influenced by the international jurisprudential and judicial will that made the authority to combat the crime of enforced disappearance a global mandate within legal controls that are not subject to jurisprudence because they are linked to respecting and protecting human rights. Dictatorship regimes are adept at secret and public arrests of anyone who violates them, which motivated the international community after the World War. The second is to cooperate to reduce this crime.

Key words: enforced disappearance, crimes against humanity, international courts, the International Criminal Court, international crimes

المقدمة

إنَّ الجريمة هي الفعل المؤثم الذي يتعدى على الحقوق التي يشملها القانون بالحماية اللازمة، وقد شهدت المجتمعات الإنسانية منذ القدم أشكالاً متعددة لأبشع الجرائم ضد الإنسانية، والتي هددت حياة الأبرياء، وأضرت بمنظومة القواعد القانونية المتعلقة بحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، ولأسباب عديدة تعرض الكثير من الأشخاص حول العالم للاختفاء القسري الممنهج، الذي اقترفته الأجهزة الحكومية أو المنظمات التابعة للدولة، أو الأفراد الذين تدعمهم الدولة، وفي الغالب تقوم الأنظمة الاستبدادية بتغييب الأشخاص قسراً، لاسيما المناهضين للنظام الحاكم، فتحقق أهدافها في التخلص منهم، عن طريق أخذ الأفراد عنوة إلى مواقع غير معروفة، وإخفاء هوية مقترف الجريمة حتى يهرب من العقاب، لذلك بدأ المجتمع الدولي يحد من تفشي الواقعة الإجرامية، عن طريق تشكيل محاكم دولية خاصة، تعنى بالبحث والتحقيق والقضاء، لمعاقبة الأشخاص المشتركين أو الممولين أو المساندين للجرائم الضارة بالإنسانية، لا سيما جريمة «الاختفاء القسري» التي تتجاوز حقوق الأشخاص المؤكد على حمايتها في الاتفاقيات الدولية.

أهمية البحث:

تنطلق أهمية الدراسة من أنَّ المحاكم الجنائية تسهم بالحد من الجرائم ذات الطبيعة الدولية، لاسيّما الاخفاء القسري، الأمر الذي يستلزم استيضاح طبيعة هذه الجريمة، وأركان الفعل الجرمي فيها، فضلاً عن توضيح الآليات القانونية المعنية في الحفاظ على كيان الأفراد، وضمان حقوقهم الأساسية على المستوى الدولي، والتي وفرت الضمانات القانونية الكفيلة لضمان عدم افلات المتهمين من العقوبة.

إشكالية البحث:

يتمحور البحث حول إشكالية مفادها: «طبيعة اختصاص المحاكم الدولية المعنية في جريمة الاختفاء القسري»، إذ يمثل «الاختفاء القسري» الوسيلة الفعالة للأنظمة الديكتاتورية في تقييد حرية الأفراد، والقضاء على الأقليات الفئوية العرقية والدينية والمذهبية. وعليه تتبين التساؤلات الآتية، وهي:

- ما المفهوم اللغوي والاصطلاحي والفقهي لجريمة الاختفاء القسري؟
- ما أركان الفعل الجرمي في الاختفاء القسري؟

- ما دور المحاكم الدولية المؤقتة والمشتركة والدائمة في جريمة الاختفاء القسري؟

فرضية البحث:

يفترض البحث أنَّ «الاختفاء القسري» من الجرائم العامة التي تمس المجتمع الدولي، حيث تخضع للقضاء الوطني والدولي، الأمر الذي يتطلب إيضاح مبدأ التكامل بين الاختصاصين، إذ تتكيف القوانين والتشريعات الوطنية مع الأنظمة الجنائية الدولية، لاسيّما النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، ووضع القواعد القانونية محل التنفيذ فيما يتعلق بالجرائم الخاصة بحياة الأفراد أبرزها «الاختفاء القسري».

منهج البحث:

اعتمد البحث على المنهج التاريخي، والمنهج الوصفي، بغية تتبع تطور القضاء في تعقب مقترفي «الاختفاء القسري»، إذ بدأ التغيير الدولي من مجرد الإدانة، إلى إصدار قرارات تعنى بتشكيل محاكم دولية متخصصة في الجرائم ضد الإنسانية، التي تتطلب مواجهتها الوسائل القانونية والقضائية.

هيكلية البحث:

اشتمل البحث على مقدمة، وثلاثة مطالب، وخاتمة. تضمن المطلب الأول: «**مفهوم جريمة الاختفاء القسري**». وتضمن المطلب الثاني: «**أركان جريمة الاختفاء القسري**». أمّا المطلب الثالث فتضمن: «**دور المحاكم الدولية في جريمة الاختفاء القسري**».

المطلب الأول مفهوم جريمة الاختفاء القسري

لقد عانت المجتمعات خلال الحربين العالميتين من غياب الأمن والاستقرار، نتيجة الخلل في الأوضاع السياسية والأمنية، إذ انتشرت الجرائم ضد الإنسانية التي تمس حياة الانسان وكرامته، فقد اتخذت الأنظمة الديكتاتورية في القرنين: العشرين والحادي والعشرين، أساليب الاعتقالات السرية والعلنية لكل الأشخاص المناهضين للنظام، ومن دون الافصاح عن أماكن وجودهم أو حتى تدوين أسمائهم في السجلات الحكومية المتعلقة بالمعتقلين، بهدف تصفيتهم، وبث الرعب في نفوس المعارضين، وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥، بدأ المجتمع الدولي التأكيد على ضرورة صيانة الأمن الشخصي،

عن طريق إعلان عالمي يتضمن حقوق الإنسان، فضلاً عن إيجاد عهود دولية للوقاية من «الاختفاء القسري»، ومواجهة رموز السلطة عن طريق صيغ قانونية. وبناء عليه، قسّم هذا المطلب على فروع ثلاثة، هي: الفرع الأول، التعريف اللغوي والاصطلاحي لجريمة الاختفاء القسري. والفرع الثاني، مفهوم جريمة الاختفاء القسري في الاتفاقيات الدولية. والفرع الثالث، تمييز جريمة الاختفاء القسري عمّا يشابهها من المفاهيم.

الفرع الأول: التعريف اللغوي والاصطلاحي لجريمة الاختفاء القسري:

يدل مصطلح «الاختفاء القسري» في اللغة الأجنبية على مفردتين، هما: «الاختفاء»، و«القسري»، ولا تدل هاتان الكلمتان على المغزى المقصود في اللغة العربية[١].

ويشير مصطلح «الاختفاء» في اللغة العربية إلى الآتي: «خفي الشيء يخفى خفاء بالفتح والمد استتر أو ظهر فهو من الأضداد، وبعضهم يجعل حرف الصلة فارقاً فيقول: خفي عليه إذا استتر وخفي له إذا ظهر فهو خاف وخفي أيضاً ويتعدى بالحركة فيقال: خفيته أخفيه من باب رمى إذا سترته وأظهرته وفعلته خفية بضم الخاء وكسرها ويتعدى بالهمزة أيضاً فيقال: أخفيته، وبعضهم يجعل الرباعي للكتمان والثلاثي للإظهار، وبعضهم يعكس. واستخفى من الناس استتر واختفيت الشيء استخرجته ومنه قيل لنباش القبور المختفي، لأنه يستخرج الأكفان، قال ابن قتيبة وتبعه الجوهري ولا يقال اختفى بمعنى توارى بل يقال استخفى وكذلك قال ثعلب استخفيت منك أي تواريت ولا تقل اختفيت»[٢].

وجاء ذكر كلمة الخفاء في القرآن الكريم في عدة آيات كريمة، كما في قوله تعالى بسم الله الرحمن الرحيم: }إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ إِنَّهُ يَعْلَمُ الْجَهْرَ وَمَا يَخْفَى{[٣]، كذلك في قوله تعالى بسم الله الرحمن الرحيم: }إِنَّ السَّاعَةَ آتية أَكَادُ أُخفيها لتجزى كُلُّ نَفْسٍ بِمَا تَسْعَى{[٤]، وأيضاً في قوله تعالى بسم الله الرحمن الرحيم: }قُلْ إِنْ تُخْفُوا مَا فِي صُدُورِكُمْ أَوْ تُبْدُوهُ يَعْلَمْهُ اللَّهُ وَيَعْلَمُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ {[٥]،

(١) الزاوي، الطاهر أحمد، مختار القاموس مرتب على طريقة مختار الصحاح والمصباح المنير، (تونس: الدار العربية للكتاب، ١٩٨٠)، ص١٨٨.

(٢) الفيومي، أحمد بن محمد بن علي، المصباح المنير، (بيروت: دار القلم، ٢٠٢٠)، ص٢٤١.

(٣)القرآن الكريم، سورة الأعلى، الآية (٧).

(٤) القرآن الكريم، سورة طه، الآية (١٥).

ودلالة الآيتين الأخيرتين في موضوع «الاختفاء القسري».

أمّا تعريف «الاختفاء القسري» اصطلاحًا، فقد جاء في القانون الدولي المعني بحقوق الإنسان، بأنَّ «الاختفاء القسري» يحدث عندما يتم اختطاف شخص ما أو سجنه من طرف دولة، أو منظمة سياسية، أو طرف ثالث، بتفويض أو دعم أو موافقة من دولة أو منظمة سياسية يتبعه من خلال رفض الاعتراف بمصير الفرد ومكان وجوده، بهدف وضع المغيب قسراً خارج نطاق حماية القانون[١].

ويقصد بـ "الاختفاء القسري": «الاعتقال أو الاحتجاز أو الاختطاف أو أي شكل من أشكال الحرمان من الحرية، يتم على أيدي موظفي الدولة، أو أشخاص أو مجموعات من الأفراد، يتصرفون بإذن أو دعم من الدولة أو بموافقتها، ويعقبه رفض الاعتراف بحرمان الشخص من حريته، أو إخفاء مصير الشخص المختفي أو مكان وجوده، مما يحرمه من حماية القانون»[٢].

وتعمل جريمة «الاختفاء القسري» على مستويين، هما: إسكات المعارضين والنقاد، وخلق حالة من الخوف في المجتمع. وتنطوي حالات الاختفاء على انتهاك العديد من حقوق الإنسان الأساسية، فيما يتعلق بالشخص المختفي، ويتضمن ذلك الحق في الحرية، والحق في الأمن الشخصي، والحق في محاكمة عادلة، والحق في المعاملة الإنسانية.

الفرع الثاني: مفهوم جريمة الاختفاء القسري في الاتفاقيات الدولية:

إنَّ تزايد الانتهاكات الإنسانية في القرن التاسع عشر، جرّاء التقدم التكنولوجي المطبق في الحروب، والذي أدى إلى زيادة معدل الوفيات بين المقاتلين، والأضرار التي لحقت بالسكان المدنيين أثناء النزاعات، لذلك تحركت المجتمعات الغربية على يد رجل الأعمال السويسري «هنري دونانت» **(Henry Dunant)** لتأسيس أول منظمة إنسانية «الصليب الأحمر» عام ١٨٥٩، واتفق المجتمع الغربي على تحديد أنواع دولية من الانتهاكات والجرائم أو قوانين الحرب المعروفة باسم اتفاقيات جنيف عام ١٨٦٤[٣].

---

(٥) القرآن الكريم، سورة آل عمران، الآية (٢٩).

(١) الجبوري، عامر حادي عبد الله، العدالة الانتقالية ودور أجهزة الأمم المتحدة في إرساء مناهجها، (الدوحة: المركز العربي للدراسات والبحوث العلمية، ٢٠١٨)، ص٥٨.

(2)Nations, United, Report of the Working Group on Enforced or Involuntary Disappearances, (New York: General Assembly, Human Rights Council, December, 2010), document code: A/HRC/16/48/Add.3.

وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، عقدت قوات الحلفاء سلسلة من المحاكم العسكرية، وفقاً للقانون الدولي، وقوانين الحرب ضد الجرائم التي قام بها النظام النازي بقيادة «أدولف هتلر» **(Adolf Hitler)** باسم محاكمات «نورنبيرغ» عام ١٩٤٦، إذ إنَّ النظام النازي لم ينفذ عمليات الإعدام على الفور، إذ ينقل الأشخاص إلى مخيمات في ألمانيا، وينتهي بهم الأمر إلى الاختفاء، ولم يتم إبلاغ أي معلومات عن أماكن وجودهم ومصيرهم[١].

وأخذت منظمة الأمم المتحدة على عاتقها الاهتمام بقضايا حقوق الإنسان، حيث شكلت لجنة حقوق الإنسان عام ١٩٤٦، وتصدت لظاهرة الاختفاء، واعتمدت الجمعية العامة في منظمة الأمم المتحدة إعلانًا عالميًا ينص على حقوق الإنسان في كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨، ونص في المادة (٣) بأنَّه: «لكل فرد الحق في الحياة والحرية، وفي الأمان على شخصه»، كما نصت المادة (٩) بأنَّه: «لا يجوز اعتقال أي إنسان أو حجزه أو نفيه تعسفاً»[٢]، ثم شكلت الدول الأوروبية «مجلس أوروبا» عام ١٩٤٩، وهو منظمة دولية يتجسد هدفها المعلن في تدعيم حقوق الأفراد والمبادئ الديمقراطية، وسيادة القانون في أوروبا. وبناءً عليه أشارت اتفاقية «حماية حقوق الإنسان في نطاق مجلس أوروبا» في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٠، في المادة (٥) الفقرة (١) إلى أنَّه: «كل إنسان له حق الحرية والأمن لشخصه. ولا يجوز حرمان أي إنسان من حريته»[٣]، وأكدت الاتفاقية الأميركية لحقوق الإنسان في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٩، في المادة (٧) الفقرة (١) بأنَّ: «لكل شخص حق في الحرية الشخصية وفي الأمان على شخصه».

وبدأت لجنة حقوق الإنسان في منظمة الأمم المتحدة، كذلك لجنة الدول الأميركية المختصة بحقوق الإنسان، بالتصدي للاختفاء القسري عن طريق تقبل الشكاوى الموجهة فيما يتعلق بحالات تشيلي منذ الانقلاب في أيلول/سبتمبر ١٩٧٣، لاسيّما في قضية المواطن الفرنسي «ألفونس رينيه شانفرو» **(Al-phonse René Chanfro)** الذي اختفى من منزله في سانتياغو دي شيلي في تموز/يوليو ١٩٧٤.

واستخدمت لجنة حقوق الإنسان في منظمة الأمم المتحدة لأول مرة مصطلح الأشخاص غير المعروفين

(٣) الدليمي، عامر علي سمير، مقدمات في مبادئ شرح حقوق الإنسان وفقاً للاتفاقيات والسياسات الدولية، (عمان: الأكاديميون للنشر والتوزيع، ٢٠١٦)، ص٦٣.

(١) المراغي، أحمد عبد اللاه، جرائم التعذيب والاعتقال: دراسة مقارنة، (القاهرة: المركز القومي للإصدارات القانونية، ٢٠١٥)، ص٦٠.

(2)Nations, United, 70 Years of the Universal Declaration of Human Rights, (New York: General Assembly, 2017), p. 9.

(3)Guide, European Court Rights, European Convention on Human Rights, (London: Council of Europe, 2019), p. 7.

«الأشخاص الذين كان اختفاؤهم غير مبرر» في قرار تناول حالات الاختفاء في جزيرة قبرص، وقرار يتعلق بالأزمة التشيلية في كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٥، ومرة أخرى تجلى دور الجمعية العامة للأمم المتحدة في حالات الاختفاء في قرارها المرقم (١١٨/٣٢) عام ١٩٧٧، وبدعم من الحكومة الفرنسية، وجَّه المواطن الأرجنتيني «أدولف بيريز إسكيفل» **(Adolph Perez Esquivel)** نداءً دولياً حصل على رد الجمعية العامة في شكل القرار المرقم (١٧٣/٣٣) في كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨، والذي أشار على وجه التحديد إلى «المفقودين»، وطلب القرار من اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، تقديم توصيات تتناسب مع طبيعة الوقعة[١].

وأقرت الجمعية العامة في قرارها المرقم (١٣٣/٤٧) في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، ما يسمى "الإعلان المتعلق بحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري"، ونصت ديباجة الإعلان على أنَّ: "حالات الاختفاء القسري، يأخذ صورة القبض على الأشخاص واحتجازهم أو اختطافهم رغما عنهم أو حرمانهم من حريتهم على أي نحو آخر، على أيدي موظفين من مختلف فروع الحكومة أو مستوياتها أو على أيدي مجموعات منظمة أو أفراد عاديين يعملون باسم الحكومة أو بدعم منها بصورة مباشرة أو غير مباشرة، أو برضاها أو بقبولها، ثم رفض الكشف عن مصير الأشخاص المعنيين أو عن أماكن وجودهم أو رفض الاعتراف بحرمانهم من حريتهم، مما يجرد هؤلاء الأشخاص من حماية القانون"[٢].

وأشارت «الاتفاقية الأميركية بشأن الاختفاء القسري للأشخاص» في آذار/مارس ١٩٩٦، في المادة (٢) إلى أنَّه: «لأغراض هذه الاتفاقية – يعتبر الإخفاء القسري هو حرمان شخص أو أشخاص من حريته أو حريتهم – أياً ما كانت – يرتكبه موظفو الدولة أو أشخاص أو مجموعات من الأشخاص الذين يعملون بتفويض أو تأييد أو موافقة الدولة، ويتبع ذلك انعدام المعلومات، أو رفض الاعتراف بذلك الحرمان من الحرية، أو رفض إعطاء المعلومات عن مكان ذلك الشخص، ومن ثم إعاقة لجوئه إلى الوسائل القانونية واجبة التطبيق والضمانات الإجرائية»[٣].

وصادقت الجمعية العامة على قرارها المرقم (١٣٣/٤٧) في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، والذي تضمن

---

(١)ناصر، مازن خلف، الحماية الجنائية للأشخاص من الاختفاء القسري: دراسة مقارنة، (القاهرة: المركز العربي للنشر والتوزيع، ٢٠١٧)، ص٢٩٢.

(2)Nations, United, Declaration on the Protection of All Persons from Enforced Disappearance, (New York: General Assembly, December, 1992), document code: A/RES/47/133.

(٣) ناصر، مازن خلف، المصدر السابق، ص٦١.

«الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري»، ونصت المادة (٢) بأنَّه: «لأغراض هذه الاتفاقية، يقصد بـ "الاختفاء القسري" الاعتقال أو الاحتجاز أو الاختطاف أو أي شكل من أشكال الحرمان من الحرية، يتم على أيدي موظفي الدولة، أو أشخاص أو مجموعات من الأفراد، يتصرفون بإذن أو دعم من الدولة أو بموافقتها، ويعقبه رفض الاعتراف بحرمان الشخص من حريته أو إخفاء مصير الشخص المختفي أو مكان وجوده، مما يحرمه من حماية القانون»[١].

الفرع الثالث: تمييز جريمة الاختفاء القسري عمّا يشابهها من المفاهيم:

أولا- المفقودون:

المفقودون هم الأشخاص الذين لا يعرف مكان وجودهم بسبب تدخل السلطة أو بسبب ظروف طبيعية، غير أنَّ القانون قد يعدّهم ضحايا حالات اختفاء قسري، إذا ما ارتبط اختفاؤهم بشكل نهائي بأسباب سياسية أو بتورط الدولة. وإنَّ مصطلح المفقودين أشمل في حالاته ودلالاته، حيث إنّه يشمل من كانوا ضحايا كوارث طبيعية أو صناعية، وفقدوا نتيجة لها، مثل: الفيضانات أو الزلازل وحتى الحروب، فالفقد مفهوم أوسع في مضمونه من «الاختفاء القسري» الذي هو حالة خاصة عن الشخص[٢].

ثانياً- المختطفون:

يدل الاختطاف على «الأخذ السريع للأشخاص باستخدام قوة مادية أو معنوية أو عن طريق الحيلة والاستدراج، كما يمكن أن يكون محاذ لهذه الجريمة وإبعاده عن مكانه وتحويل خط سيره بتمام السيطرة عليه»، والاختطاف جريمة مستقلة بذاتها، وأنَّ حالات الخطف ليست حالات اختفاء قسري، إذ ما من رفض عندها للإفصاح عن مكان الشخص أو مصيره، ويتحدد على الخاطفين أن يثبتوا أنهم يحتجزون الضحية حية من أجل الحصول على القيمة، أو أي مقابل يطلبوه. فالاختطاف أشمل من «الاختفاء القسري» فهو يشمل الطائرات، وسائل النقل العمومي. أما الاختفاء فلا يعلن الجاني عن نفسه حتى بعد مرور زمن طويل، بل إنَّ من خاصيات جريمة «الاختفاء القسري» عامل الغموض الذي يسعى الجاني إلى إحاطة جرمه به أطول مدة ممكنة، ومحو أي أثر قد يدل عليه[٣].

---

(1)Nations, United, Report of the Working Group on Enforced or Involuntary Disappearances, op. cit.

(٢) المعمري، عبد الوهاب عبد الله، جرائم الاختطاف «الأحكام العامة والخاصة والجرائم المرتبطة بها»، (القاهرة: دار الكتب القانونية، ٢٠١٠)، ص٢٤.

(٣) ناصر، مازن خلف، المصدر السابق، ص٣٤.

ثالثاً- المحتجزون:

جريمة احتجاز الأشخاص هي من الجرائم المنتهكة للحرية وذلك لأنها تقع عليها، والحجز هو سلب للحرية أو تقييد لها، وهو شل حركة المجني عليه، ومنعه من التنقل أو التجول، لفترة زمنية من الوقت[١].

ومن ذلك نجد أنَّ جريمة الاحتجاز تكون جزءً من جريمة «الاختفاء القسري» تلي الاختطاف، وذلك في حال توفر شرطين، هما[٢]:

١- أن لا يحجز الشخص في مكان وجوده لحظة الاحتجاز، سواء في مقر سكنه أو مكان عمله أو سيارته أو وسيلة النقل.

٢- أن يستمر هذا الاحتجاز لفترة طويلة من الوقت.

وعلى هذا الأساس فإنَّ جريمة احتجاز الأشخاص تتسم بخصائص، هي[٣]:

١- إعلان احتجاز الأشخاص.

٢- طلب مقابل مادي لو ارتبط الاحتجاز بصيغة سياسية، حجز مسؤولين، دبلوماسيين، مستثمرين، وتقييد حريتهم ومنعهم من التحرك.

٣- يكون الاحتجاز عشوائياً عندما يكون للجاني مطالب محددة، فيكون من بين المحتجزين أشخاص من مختلف الفئات والأعمار.

٤- إنَّ جريمة «الاختفاء القسري» لا تحمل سوى حالة واحدة، وهي استهداف الشخص أو الأشخاص وفق صفة مميزة له أو لهم.

المطلب الثاني :أركان جريمة الاختفاء القسري

إنَّ كل جريمة تقوم على أركان حتى تكتمل معالمها، إذ يمثل الركن المادي والركن المعنوي والشرعي ركنين أساسيين في الجريمة، يضاف إليها الركن الدولي لأنَّ «الاختفاء القسري» مصنف من الناحية الدولية بأنَّه جريمة تمس الإنسانية بموجب الاتفاقية الدولية لحماية حقوق الانسان. وبما أنَّ جريمة الاختفاء القسري لا تختلف عن أي جريمة أخرى، لذلك ينبغي بموجب القانون أن تتحقق في هذه الجريمة أركان ثلاثة، هي: الركن المادي والمعنوي والشرعي. وبناءً عليه، قسم هذا المطلب على فروع

(١) شيلينج، توماس، استراتيجية الصراع، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١١)، ص٥٠.
(٢) المراغي، أحمد عبد اللاه، المصدر السابق، ص١٠١.
(٣) حسن، عادل محمد عبد الله، المبادئ الدولية التي تحكم سلوك المكلفين بإنفاذ القوانين، (الشارقة: القيادة العامة لشرطة الشارقة، ٢٠١٥)، ص٥٢.

ثلاثة، هي: الفرع الأول، الركن المادي في جريمة الاختفاء القسري. والفرع الثاني، الركن المعنوي في جريمة الاختفاء القسري. والفرع الثالث، الركن الشرعي في جريمة الاختفاء القسري.

الفرع الأول: الركن المادي في جريمة الاختفاء القسري:

إنَّ «الاختفاء القسري» هو جريمة ترتبط بالإنسانية، فإنَّ الركن المادي في هذه الجريمة يتمثل في ثلاثة عناصر أساسية، وهي: الفعل والعلاقة السببية والنتيجة، كما أنَّ السلطات قد تقوم باحتجاز بصورة قانونية، وتعترف السلطات العمومية بذلك، إذ تصرح بأنَّها قد أفرجت عن المحتجزين بعد الاحتجاز، وهو الأمر الذي يخالف الواقع والحقيقة، إذ تحاول السلطات من هذا التصريح المناورة من أجل إخفاء الحقيقة[1]. ويتضمن الركن المادي في جريمة «الاختفاء القسري» عناصر أساسية، هي:

أولاً- السلوك الإجرامي:

إنَّ الشخص الذي ارتكب جريمة الاخفاء القسري، يسأل عنها وفق النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، في حال توفر الركن المعنوي في الحالات الآتية:

أ- «حالة ارتكاب الجريمة عن طريق القيام بالفعل»: إذ يتحقق الركن المادي بالقيام بأفعال محددة تشمل القيام بالقبض على شخص، أو عدة أشخاص، أو احتجازه، أو اختطافه، لكن بشرط أن يتلو حالة القبض، أو الاحتجاز، أو يتزامن معه الامتناع عن الإقرار بالحرمان من الحرية للشخص، ويصدر عن طرف آخر في الجريمة، ويحتمل امتداد هذه المرحلة لمرحلة القبض الأولي للشخص، ومن ثم نقله إلى محل الاحتجاز، أو نقله إلى محل آخر خلال الاحتجاز، أو الخلاص التام من الجثة، ويسأل في هذه الحالة عن «الاختفاء القسري» كل من يسهم في هذه المراحل المختلفة[2].

ب- «حالة عن طريق الامتناع عن القيام بالفعل»: وهي امتناع مقترف الجريمة عن الإقرار بحرمان الشخص من حريته، أو تقديم معلومات عن مصيره، أو عن محل وجوده، لكن يشترط أن يسبق هذا الرفض، أو يتزامن معه حرمان الشخص من الحرية البدنية، وأن يكون الفاعل على علم.

ج- «حالة ارتكاب الجريمة عن طريق القيام بالفعل والامتناع عن الفعل»: يقوم مقترف جريمة "الاختفاء

(١) بكة، سوسن تمرخان، الجرائم ضد الإنسانية، (بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، ٢٠٠٦)، ص٤٨٨.
(٢) المعمري، مدهش محمد أحمد عبد الله، المسؤولية الجنائية الدولية الفردية عن الجرائم ضد الإنسانية، (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، ٢٠١٤)، ص٢٣٧، ٢٣٨.

القسري" بالقبض على الشخص واحتجازه أو اختطافه، ثم يرفض لاحقاً الإقرار بحرمان الشخص من حريته، أو الإقرار بمكان وجوده ومصيره.

إنَّ الركن المادي في جريمة "الاختفاء القسري"، يتحقق في إحدى الحالات الثلاثة، سواء تم ذلك من قبل أجهزة الدولة، أو أحد موظفيها ممن يعملون تحت إمرتها، أو من قبل أفراد أو منظمات سياسية تؤيد الدولة وتدعمها، أو تم بعلمها أو بترخيص منها، أو بتحريضها حتى بسكوتها عن هذا الفعل المنظم[1].

ثانياً- النتيجة في جريمة الاختفاء القسري:

إنَّ المشرع الدولي لا يجرم سلوكاً معيناً إلا إذا حقق ضرراً فعليا للغير، إذ إنَّ النتيجة في الجريمة الدولية لها مدلول مادي يتمثل فيما يحدثها السلوك الإجرامي من تغير مادي تدركه الحواس، إلى جانب المدلول القانوني الذي يتوفر في كل جريمة[2]، لذلك فإنَّ نظام المحكمة الجنائية الدولية يعد «الاختفاء القسري»، جريمة تنطوي على إخفاء مصير الضحية وحرمانه من حماية القانون. وبما أنَّ الفعل الإجرامي المكون للجريمة يجعلها تندرج في عداد الجرائم الخطرة التي لا يلزم تحقيق الحصيلة الإجرامية لاكتمال الجريمة، وبالتالي لا يستوجب تحقيق النتيجة لوقوع الجريمة، أي ليس بالضرورة أن يقترن فعل الاعتقال، أو الاحتجاز، أو الاختطاف بوفاة الضحية، أو بآلام بدنية أو نفسية، من أجل اكتمال الجريمة، وإنما تقع الجريمة بمجرد فعل الاختطاف أو الاعتقال أو الاخفاء[3].

ثالثاً- العلاقة السببية:

تدل على إمكانية إسناد النتيجة إلى السلوك الجرمي، فكل جريمة يتطلب أنموذجها القانوني حدوث نتيجة إجرامية، وتحقق علاقة السببية شرط أساسي لثبوت مسؤولية المجرم الجنائية، وبهما يكتمل الركن المادي للجريمة، أما إذا انتفت العلاقة المسببة بين السلوك والنتيجة، فإنَّ إثبات الجريمة يفقد

(١) حجازي، عبد الفتاح بيومي، المحكمة الجنائية الدولية: دراسة متخصصة في القانون الجنائي الدولي، (القاهرة: دار الفكر الجامعي، ٢٠٠٤)، ص٨٢٤.

(٢) سعد الله، عمر، حقوق الإنسان وحقوق الشعوب، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ١٩٩٤)، ص٣١.

(٣) فضيل، أحمد تقي، جريمة الاختفاء القسري وفقاً للنظام الاساسي للمحكمة الجنائية الدولية، مجلة واسط للعلوم الإنسانية والإجتماعية، (جامعة واسط: المجلد ٨، العدد ٢٠، ٢٠١٢)، ص٤٢.

إحدى أركانه، وإنَّ التصرف الإجرامي هو نشاط يصدر عن الجاني بغية تحقيق مقصد إجرامي، سواء أكانت في صورة سلبية أم إيجابية. وتعني العلاقة السببية في الإخفاء القسري، قطع الروابط مع الأسرة أو الأقارب، وحرمان الشخص من الحماية القانونية، وقد جاء بسبب تصرف الجاني المتجسد في القبض، أو الاحتجاز، أو الاختطاف، أو رفض الاعتراف بحرمان الشخص لحريته، وقد يسأل الشخص عن ارتكاب هذه الجريمة عن طريق الأفعال الآتية[1]:

أ- الاعتقال والقبض: وهو تقييد الحرية الشخصية بمقتضى قرار من السلطة المختصة، بهدف حماية الأمن والنظام العام، لكن في جريمة "الاختفاء القسري" فإنَّ الاعتقال يكون تعسفياً ضد الشخص ودون سبب مشروع، وفي ظروف سرية في أغلب الأحيان.

ب- الاحتجاز: هو منع الشخص من الحركة في مكان الاحتجاز، أي سجنه والتحفظ عليه، وهو حرمان الفرد من حرية الحركة والاتصال بالمحيط الخارجي، وفي جريمة "الاختفاء القسري" يتم احتجاز الفرد دون تدابير رسمية مع جهل المحتجز وأهله لمدة احتجازه غير المشروع.

الفرع الثاني: الركن المعنوي في جريمة الاختفاء القسري:

إنَّ اعتراف الجاني بارتكابه للفعل الجرمي والذي يشكل الركن المادي، لا يحقق مسؤولية المجرم الجنائية على الجريمة، إذ ينبغي توفر الركن المعنوي الذي يمثل روح المسؤولية الجنائية، فالركن المعنوي هو الرابطة بين جسم الجريمة وشخصية الجاني، فالقانون يعاقب الإرادة الآثمة التي ارتكبت الفعل، فالركن المعنوي في جريمة «الاختفاء القسري» يتمثل في إحداث النتيجة الإجرامية أو الهدف الجنائي العام في هذه الجريمة، عن طريق اختطاف الضحية واحتجازها عن عمد وقصد، وليس عن جهل أو خطأ[2].

ويعد «الاختفاء القسري» من الجرائم الماسة بالإنسانية، التي تشترط ضرورة توافر العلم في ارتكاب الفعل، وأن يترتب على سلوك الاعتقال والاحتجاز والاختطاف نتيجة إجرامية محققة يعاقب عليها القانون، عن طريق حرمان المجني عليه من حقوقه، والتجني على كرامته، وهي نتائج لم تكن لتحدث للشخص لولا سلوك الجاني باختطافه قسرياً، وعليه تقع المسؤولية لأن النتيجة جاءت على اعتبارها

(١) صقر، نبيل، وثائق المحكمة الجنائية الدولية، (الجزائر: دار الهدى، ٢٠٠٧)، ص٢٤٥.
(٢) موسي، أحمد بشارة، المسؤولية الجنائية الدولية للفرد، (الجزائر: دار هومة، ٢٠١٠)، ص٢٢١.

أثر للفعل، وهي رابطة سببية في هذه الجريمة، عن طريق اختفاء الشخص والتحفظ على مكانه وربما تعذيبه[١].

الفرع الثالث: الركن الشرعي في جريمة الاختفاء القسري:

إنَّ التزامات الدول الأطراف في الاتفاقية الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، تنقسم على نوعين من الالتزامات، هي: النوع الأول، هو الالتزام بنصوص الاتفاقية الدولية المتعلقة بمناهضة التعذيب والتميز و»الاختفاء القسري»، وذلك عن طريق اتخاذ الدولة مجموعة من الإجراءات القانونية، والتدابير التشريعية المناسبة، فضلا عن جانب ملاءمة الدولة لقانونها الداخلي بما يتلاءم مع الاتفاقيات[٢].

أمّا النوع الثاني فيتمثل في الالتزامات عند تطبيق هذه الاتفاقيات على جريمة «الاختفاء القسري»، والتي لا تخضع إلا في الشكل العمدي، فإنَّ إرادة الجاني إلى الاعتداء على الحرية الشخصية للمجني عليه بحرمانه من الحرية، وبناء عليه فإنَّ إرادة الجاني توصف بأنَّها إجرامية تعود لصاحبها الذي يقترف فعلاً جنائياً، سواء أخذ صورة القصد الذي يجعل الجريمة عمدية، أم اتخذ صورة الخطأ فتكون الجريمة اعتيادية، لذلك كان صدور السلوك غير مشروع عن إرادة إجرامية، هو الذي يحقق من الجريمة ركنها المعنوي، ومن أجل استكمال الركن المادي للمسؤولية الجنائية على عاتق الجاني، يجب أن يكون هناك ثمة سلوك اتجاه للجاني حتى يكون مسؤولًا عنه[٣].

المطلب الثالث : دور المحاكم الدولية في جريمة الاختفاء القسري

إنَّ المبدأ الجوهري في القانون الدولي العام، هو أنَّ إخلال الدولة بالتزاماتها الدولية، يؤدي إلى المسؤولية الناجمة عن الإخلال، الذي يتضمن التلكؤ في الالتزامات، والعجز في اتخاذ التدابير المناسبة لتنفيذ الالتزامات، سواء أكان بتدخل الدولة لمنع جرائم «الاختفاء القسري»، أم التقاعس عن القيام بالتحقيقات الضرورية، فضلاً عن حجب الأذى عن الدول الأخرى، وكانت هذه المسؤولية ذات طبيعة مدنية، على

(١) مبروك، مهدي وآخرون، العدالة الانتقالية والانتقال الديمقراطي في البلدان العربية، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠٢٢)، ص١٨٧.

(٢) حساني، خالد أبو سجود، طبيعة الالتزام الدولي بحماية حقوق الإنسان وصعوبات تنفيذه، مجلة الدراسات الحقوقية، (جامعة سعيدة: الجزائر، العدد ٣، حزيران/يونيو، ٢٠١٥)، ص١٣٥ – ١٣٨.

(٣)المصدر نفسه، ص٤٠.

الرغم من الجهود لتعزيز مسؤولية الأفراد الجنائية، وإدراج مسؤولية الدولة عن عنايتها إلى تلك الجرائم، وعلى هذا الأساس شكلت محاكم دولية عديدة ذات طابع مؤقت ودائم بالاعتماد على ميثاق الأمم المتحدة، حيث تشمل المبادئ الجنائية المعنية بمسؤولية الأفراد والدول عن جرائم «الاختفاء القسري». وبناء عليه، نقسم هذا المطلب على ثلاثة فروع، هي: الفرع الأول، المحاكم الجنائية الدولية المشتركة. والفرع الثاني، المحاكم الدولية الجنائية المؤقتة. والفرع الثالث، المحكمة الجنائية الدولية الدائمة.

الفرع الأول: المحاكم الجنائية الدولية المشتركة:

إن الجرائم التي ترتكب في بعض الدول تدفع منظمة الأمم المتحدة إلى اتخاذ اجراءات عملية للحفاظ على السلم والأمن الدوليين، إذ إنَّ جرائم الحرب التي تمس الإنسانية تؤدي إلى الإخلال بالعدالة القضائية، وعلى هذا الأساس يقرر مجلس الأمن الدولي القرارات الملزمة، لتشكيل محاكم دولية بالاشتراك مع القضاء الوطني، فقد أصدر مجلس الأمن الدولي القرار ذي الرقم (١٢٧٢) في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، الذي جعل جمهورية تيمور الشرقية تحت الإدارة الانتقالية تتبع منظمة الأمم المتحدة، وتشكيل محكمة خاصة مختلطة في جمهورية تيمور الشرقية، بهدف محاسبة المسؤولين عن جرائم اقترفت ضد الإنسانية، وتأسست المحكمة من ممثلين متخصصين انتدبتهم منظمة الأمم المتحدة، ومن قضاة وطنيين، وعملت المحكمة وفق قواعد القانون الدولي التي تتقن بموجب المحاكمات العادلة المشار إليها في العهد الدولي المتعلق بالحقوق المدنية والسياسية[١].

كما شكَّل مجلس الأمن الدولي محكمة مختلطة في سيراليون بموجب القرار المرقم (١٣١٥) في تموز/يوليو ٢٠٠٠، وتضمنت المحكمة قضاة دوليين وسيراليونيين للنظر في جرائم تمس الإنسانية، وإجراء تعديلات على القوانين الوطنية لتتلاءم مع المقاييس الدولية لإجراءات المحاكمة، وامتد اختصاص المحكمة سلطة إلى مقاضاة الأفراد الذين يتحملون مسؤولية عن انتهاك القانون الإنسان الدولي بمن فيهم القادة، فالمنصب الرسمي للمتهم سواء أكان رئيساً أم مسؤولاً لا يعفيه من المسؤولية الجنائية أو يخفف العقوبة[٢].

(١)الجبوري، عامر حادي عبد الله، العدالة الانتقالية ودور أجهزة الأمم المتحدة في إرساء مناهجها، (القاهرة: المركز العربي للنشر والتوزيع، ٢٠١٨)، ص٢٤٣.

وأصدرت الجمعية العامة القرار ذي الرقم (٥٧ – ٢٢٨ ب) في أيار/مايو ٢٠٠٣ ، بشأن حالة «الخمير الحمر» التي تضمنت التجويع، والتعذيب، والعمل القسري، والتغييب القسري، والإعدامات الجماعية خلال فترة الحكم الكمبودي التي امتدت بين (١٩٧٥ – ١٩٧٩)، وأنشأ القرار المحكمة المختلطة في كمبوديا التي تضم قضاة دوليين وكمبوديين لمحاكمة كبار قادة النظام الديكتاتوري الكمبودي. وأسند إلى المحكمة مهمة الملاحقة الجزائية بالاستناد إلى هيئة وطنية مختلطة مشكلة من نائب عام دولي، ونائب عام كمبودي، ويختار النائب العام الدولي من قبل مجلس القضاء الأعلى الكمبودي من بين قائمة مؤلفة من شخصين متخصصين يرشحهما أمين عام الأمم المتحدة، وتتبع المحكمة في أحكامها قانون العقوبات الكمبودي مع إجراء التعديلات ليتلاءم مع مقاييس المحاكمات الدولية[١].

الفرع الثاني: المحاكم الدولية الجنائية المؤقتة:

إنَّ المجتمع الدولي اتخذ مسارات طويلة لإيجاد آليات قانونية وقضائية، تعنى بمحاكمة مجرمي الحرب الدولية، والنزاعات الداخلية في الدول التي تعاني من الانتهاكات المتكررة لحقوق الإفراد، وإيجاد محاكم جنائية بالاعتماد على الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة للنظر في الجرائم ضد الإنسانية والإبادة والحرب، ومقاضاة المسؤولين عن انتهاكات الجريمة في القانون الدولي[٢].

وبناءً عليه شكلت منظمة الأمم المتحدة المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، بموجب قرار مجلس الأمن الدولي المرقم (٨٢٧) في أيار/مايو ١٩٩٣، بهدف محاكمة جرائم الحرب التي ارتكبت في يوغسلافيا، إذ أدت المحكمة مهامها باستقلالية وحيادية، وعلى عكس المحاكم الخاصة بعد الحرب العالمية الثانية، مثل: المحكمة العسكرية الدولية في مدينة نورنبيرغ الألمانية، والمحكمة العسكرية الدولية للشرق الأقصى في مدينة طوكيو، فإنَّ المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة لم تقصر الاتهامات على بعض المجرمين، فقد أشارت المادة (١) من نظام المحكمة بأنَّ سلطاتها تمتد لكل من ينتهك القانون الإنسان الدولي بغض النظر عن انتمائه لأي طرف من أطراف النزاع، كذلك النص على

(٢)المصري، شفيق، لبنان والشرعية الدولية: القضية اللبنانية في المحافل الدولية وفي ضوء القانون الدولي، (بيروت: دار العلم للملايين، ٢٠٠٨)، ص١٢٧.

(١)حسين، خليل، المصدر السابق، ص١١.

(٢)علي، جعفر عبد السلام، القانون الدولي لحقوق الإنسان: دراسات في القانون الدولي والشريعة الإسلامية، (القاهرة: دار الكتاب المصري، ١٩٩٩)، ص٤٨.

المسؤولية الجنائية الفردية حتى لرئيس الدولة في بعض الانتهاكات المحددة[1]، لتطبيق مبدأ المسؤولية المزدوجة للدولة والفرد في المنظومة الجنائية الدولية.

وشكل مجلس الأمن الدولي المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا، بموجب سلطاته في الفصل السابع من ميثاق المنظمة الدولية، لكن مجلس الأمن الدولي لم يستخدم سلطاته العقابية بغية تطبيق قرارات المحكمة إزاء المتهمين، ولم يتخذ أي إجراء ضد جمهورية يوغوسلافيا الفيدرالية، فقد أصدرت المحكمة لائحة اتهامية ضد (٧٥) شخصاً، غير أنَّ جمهورية يوغوسلافيا الفيدرالية رفضت الإقرار باختصاص المحكمة، والتعاون معها سواء بالتحقيقات أم تسليم المتهمين، الأمر الذي أدى إلى قصور في أداء المحكمة، وبعد اتفاقية الإطار العام للسلام في البوسنة والهرسك باسم «اتفاقية دايتون للسلام» عام ١٩٩٥، التي انهت الصراع المسلح بدأت المحكمة تمارس اختصاصها بشكل أفضل[2].

وجرّاء الصراع المسلح في جمهورية رواندا، قتل أكثر من (٨٠٠) ألف عام ١٩٩٤، من القبائل المعتدلة في مجازر جماعية وفر العديد من مرتكبي تلك الجرائم، لذلك أصدر مجلس الأمن الدولي القرار المرقم (٩٧٧) في شباط/فبراير ١٩٩٥، حيث شكل المحكمة الجنائية الدولية لرواندا لمقاضاة المسؤولين عن الإبادة الجماعية، وباقي الانتهاكات الفادحة للقانون الدولي في رواندا، وللمتضررين رفع دعاوى قضائية ضد منظمي هذه الجرائم، وتمكنت المحكمة من حجز الكثير من كبار المسؤولين، وأفراد آخرين يعتقد بمسؤوليتهم عن ارتكاب المجازر الجماعية، وأصدرت المحكمة لوائح الاتهام ضدهم[3].

وأشار نظام المحكمة الجنائية الدولية لرواندا بأنَّ «الإبادة الجماعية»، تجسد الأفعال المقترفة من الأشخاص أو المجموعات للقضاء على الأقليات العرقية أو الدينية أو القومية، وأكدت المحكمة على المسؤولية الفردية والجماعية الجنائية، إذ أكدت المادة (٢) بحق المحكمة في محاكمة المتهمين بالإبادة الجماعية، وفي المادة (٣) بحق المحكمة في محاكمة مرتكبي الجرائم ضد الإنسانية، والمادة (٤) ومحاسبة مرتكبي جرائم الحرب في الصراعات المسلحة الداخلية.

---

(١) بسيوني، محمد شريف، المحكمة الجنائية الدولية: نشأتها ونظامها الأساسي مع دراسة لتاريخ لجان التحقيق الدولية والمحاكم الجنائية الدولية السابقة، (القاهرة: دار النهضة العربية للطبع والنشر والتوزيع، ٢٠٠٢)، ص١٤٤.

(٢) عطية، حمدي رجب، الجرائم الدولية والتشريعات الوطنية واختصاصات المحاكم الدولية، (القاهرة: دار محيسن للطبع والنشر، ٢٠٠٢)، ص١٢٣.

(٣) بسيوني، محمد شريف، المصدر السابق، ص٦٣، ٦٤.

لقد وجهت المحكمة تهمة الإبادة الجماعية المرتكبة ضد قبائل «الهوتو» و«التوتسي» إلى عمدة إقليم تابا «جين بول أكايسو» **(Jean Paul Akayesu)**، كما أدانته المحكمة بالتصفية العرقية والقتل والاغتصاب والتعذيب و«الاختفاء القسري»، وأنَّ المعيار الذي اعتمدته المحكمة في هذه القضية، ينص على أنَّ العمدة المتهم يجب أن يمارس دوره في مجال حماية المدنيين أثناء الحرب، وتوصلت المحكمة بأنَّ أعمال الإبادة الجماعية التي وقعت على هذه القبائل جرت بمؤازرة نزاع مسلح، وأنَّ عمليات الإبادة وقعت خلال النزاع المسلح، وليس على اعتباره جزءًا من النزاع المسلح[١].

الفرع الثالث: المحكمة الجنائية الدولية الدائمة:

بدأت المساعي الدولية لتشكيل محكمة دولية، للنظر في جرائم تمس الإنسانية بعد محكمة نورنبيرغ وطوكيو، وفي مطلع خمسينيات القرن العشرين قدمت لجنة من الجمعية العامة، مسودتين معنيتين بنظام المحكمة الجنائية لكنهما تركتا لظروف سياسية، وسعت جمهورية ترينيداد وتوباغو إلى إنشاء محكمة دائمة للنظر في جرائم المخدرات عام ١٩٨٩، وبعد المحكمة الخاصة في يوغسلافيا ١٩٩٣، والمحطمة الخاصة في رواندا ١٩٩٥، أقرت الجمعية العامة مشروع قرار نظام روما الأساسي لتشكيل المحكمة الجنائية الدولية عام ١٩٩٨[٢].

وظهرت المحكمة الجنائية الدولية إلى الوجود بعد تحول القانون إلى معاهدة ملزمة، مع توقيع ومصادقة (٦٦) دولة في تموز/يوليو ٢٠٠٢، وهي آلية قضائية انشأت بموجب معاهدة دولية على اعتبارها هيئة دولية قضائية دائمة تحظى بالولاية العالمية، وتعد هيئة ذات استقلالية عن الأمم المتحدة من حيث التوظيف والتمويل، وقد وضع اتفاق قانوني يحكم طريقة تعاطيهما مع بعضهما، وأن غرض المحكمة هو التحقيق والمقاضاة للأشخاص المرتكبين جرائم معينة، بغية حماية حقوق الإنسان، وتتسم المحكمة بالاستقلال والنزاهة وفق أصول المحاكمات بموجب القانون الدولي، ولا تتسق مع نية تقديم الشخص المعني للعدالة[٣]، وتعمل المحكمة على إنجاز الأجهزة القضائية الأخرى فلا تمار الدور القضائي إلا في حال

(١) حسين، خليل، الجرائم والمحاكم في القانون الدولي الجنائي: المسؤولية الجنائية للرؤساء والأفراد، (بيروت: دار المنهل اللبناني، ٢٠٠٩)، ص١١.

(٢) كروفورد، جيمس، مبادئ القانون الدولي العام لبراونلي، ط٨، ترجمة: محمود محمد الحرثاني، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠٢٢)، ص١٠٢٦.

(٣) عيساوي، شيرين طارق، المسؤولية الجنائية الفردية عن الانتهاكات الجسيمة بحق الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين بموجب القانون الدولي العام، (بيروت: مركز الزيتون للدراسات والاستشارات، ٢٠٢١)، ص٩٧.

أبدت المحاكم الوطنية رغبتها، أو أن تكون غير مقتدرة على التحقيق أو الادعاء، لأنَّ المسؤولية الأصلية تتوجه إلى الدول ذاتها، وقد تحمل ميثاق روما الأساسي على عاتقه متابعة التشريعات على الصعيدين: الوطني والدولي، للوصول إلى تجريم «الاختفاء القسري» بعدَّه جريمة تمس الإنسانية.

إنَّ الاختصاص الزماني للمحكمة الجنائية الدولية، يتعلق بالقضايا المرتكبة في تموز/يوليو ٢٠٠٢ أو بعده، أمّا الاختصاص الموضوعي فيشمل الإبادة الجماعية، والجرائم ضد الإنسانية، وجرائم الحرب، وجرائم العدوان. أمّا الاختصاص الإقليمي فيشمل إذا كان المتهم مواطناً لإحدى الدول الأعضاء، وإذا وقع الجرم في أراضي دولة عضو، وإذا أحيلت القضية للمحكمة من قبل مجلس الأمن. أمّا الاختصاص التكميلي فإنَّ المحكمة ترفض القضية في حالات محددة، هي: التحقيق أو المقاضاة في دعوى لدولة ذات اختصاص، أو أن ترفض الدولة التحقيق أو المقاضاة أو أن تقرر الدولة عدم مقاضاة الشخص المتهم، أو إذا كان المتهم قد حوكم على التصرف موضوع الشكوى، وإذا لم تكن الدعوى بدرجة مستوفية من الخطورة[١].

الخاتمة

تعد جريمة «الاختفاء القسري» من الجرائم المنضوية تحت قوانين الجرائم ضد الإنسانية، إذ تمس حرية الأفراد وكرامتهم، وتمارس هذه الجريمة من قبل الأنظمة الاستبدادية الحاكمة، الأمر الذي أستوجب معاقبة مرتكبيها وعدم فرارهم من العقاب، فقد أعطى النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية تعريفاً لجريمة «الاختفاء القسري»، وحدد أركانها المادية والمعنوية والشرعية والدولية، كونها جريمة ذات طابع دولية، فضلاً عن التأكيد على ضرورة مشاركة المجتمع الدولي في محاربة هذه الجريمة، عن طريق توفير الحماية الدولية اللازمة، عن طريق الاتفاقيات أو تشكيل المحاكم الدولية المختصة.

الاستنتاجات

١- اهتمام القانون الجنائي الدولي وبعض التشريعات الوطنية بالجرائم ضد الإنسانية، ولاسيّما جريمة «الاختفاء القسري»، كونها من الجرائم الخطرة التي تمس الحقوق الأساسية للإنسان، لذلك أجمعت المحاكم الجنائية الدولية على المعاقبة الجرائم ضد الإنسانية بغض النظر عن موقف القانون الوطني.

(١) الأشعل، عبد الله، السودان والمحكمة الجنائية الدولية: دراسة في الآليات القانونية لتمزيق السودان، (القاهرة: مكتبة جزيرة الورد، ٢٠١٦)، ص١٠٨.

٢- حددت المحاكم الدولية المعنية بجريمة «الاختفاء القسري»، المسؤولية الجنائية للدول والأفراد، فقد أثار نظام روما الأساسي مسؤولية الأفراد موجبة الوقوع في بعض الجرائم بمواجهة اختصاص المحكمة الجنائية الدولية، وبصورة خاصة المسؤولية الجنائية لرؤساء الدول عن ارتكابهم تلك الجرائم.

٣- وفرت المحاكم الدولية الضمانات القانونية لعدم الافلات من جريمة «الاختفاء القسري»، والتي أقرتها التشريعات الجنائية الوطنية، مثل: العفو، وتقادم الجريمة، وطاعة أوامر الرؤساء، ومبدأ التسليم أو المحاكمة. وتختلف المحاكم الدولية في بعض الضمانات، مثل: لا جريمة إلا بنص، وعقوبة الإعدام.

التوصيات

١- إلزام الدول الأطراف في منظمة الأمم المتحدة بإصدار التشريعات الوطنية التي تحد من الجرائم ضد الإنسانية وتردع مرتكبيها، لاسيّما جريمة «الاختفاء القسري».

٢- إقامة المؤتمرات والندوات المتعلقة بمكافحة جريمة الاختفاء القسري، وإيجاد مشتركات اجتماعية وقانونية ضمن الأطر الإجتماعية للحد من هذه الجريمة.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً- المصادر:

١. **القرآن الكريم.**

ثانياً- المراجع العربية والمترجمة:

٢. الأشعل، عبد الله، السودان والمحكمة الجنائية الدولية: دراسة في الآليات القانونية لتمزيق السودان، (القاهرة: مكتبة جزيرة الورد، ٢٠١٦).

٣. بسيوني، محمد شريف، المحكمة الجنائية الدولية: نشأتها ونظامها الأساسي مع دراسة لتاريخ لجان التحقيق الدولية والمحاكم الجنائية الدولية السابقة، (القاهرة: دار النهضة العربية للطبع والنشر والتوزيع، ٢٠٠٢).

٤. بكة، سوسن تمرخان، الجرائم ضد الإنسانية، (بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، ٢٠٠٦).

٥. الجبوري، عامر حادي عبد الله، العدالة الانتقالية ودور أجهزة الأمم المتحدة في إرساء مناهجها، (الدوحة: المركز العربي للدراسات والبحوث العلمية، ٢٠١٨).

٦. الجبوري، عامر حادي عبد الله، العدالة الانتقالية ودور أجهزة الأمم المتحدة في إرساء مناهجها، (القاهرة: المركز

العربي للنشر والتوزيع، ٢٠١٨).

٧. حجازي، عبد الفتاح بيومي، المحكمة الجنائية الدولية: دراسة متخصصة في القانون الجنائي الدولي، (القاهرة: دار الفكر الجامعي، ٢٠٠٤).

٨. حسن، عادل محمد عبد الله، المبادئ الدولية التي تحكم سلوك المكلفين بإنفاذ القوانين، (الشارقة: القيادة العامة لشرطة الشارقة، ٢٠١٥).

٩. حسين، خليل، الجرائم والمحاكم في القانون الدولي الجنائي: المسؤولية الجنائية للرؤساء والأفراد، (بيروت: دار المنهل اللبناني، ٢٠٠٩).

١٠. الدليمي، عامر علي سمير، مقدمات في مبادئ شرح حقوق الإنسان وفقاً للاتفاقيات والسياسات الدولية، (عمان: الأكاديميون للنشر والتوزيع، ٢٠١٦).

١١. الزاوي، الطاهر أحمد، مختار القاموس مرتب على طريقة مختار الصحاح والمصباح المنير، (تونس: الدار العربية للكتاب، ١٩٨٠).

١٢. سعد الله، عمر، حقوق الإنسان وحقوق الشعوب، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ١٩٩٤).

١٣. صقر، نبيل، وثائق المحكمة الجنائية الدولية، (الجزائر: دار الهدى، ٢٠٠٧).

١٤. عطية، حمدي رجب، الجرائم الدولية والتشريعات الوطنية واختصاصات المحاكم الدولية، (القاهرة: دار محيسن للطبع والنشر، ٢٠٠٢).

١٥. علي، جعفر عبد السلام، القانون الدولي لحقوق الإنسان: دراسات في القانون الدولي والشريعة الإسلامية، (القاهرة: دار الكتاب المصري، ١٩٩٩).

١٦. عيساوي، شيرين طارق، المسؤولية الجنائية الفردية عن الانتهاكات الجسيمة بحق الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين بموجب القانون الدولي العام، (بيروت: مركز الزيتون للدراسات والاستشارات، ٢٠٢١).

١٧. الفيومي، أحمد بن محمد بن علي، المصباح المنير، (بيروت: دار القلم، ٢٠٢٠).

١٨. مبروك، مهدي وآخرون، العدالة الانتقالية والانتقال الديمقراطي في البلدان العربية، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠٢٢).

١٩. المراغي، أحمد عبد اللاه، جرائم التعذيب والاعتقال: دراسة مقارنة، (القاهرة: المركز القومي للإصدارات القانونية، ٢٠١٥).

٢٠. المصري، شفيق، لبنان والشرعية الدولية: القضية اللبنانية في المحافل الدولية وفي ضوء القانون الدولي، (بيروت: دار العلم للملايين، ٢٠٠٨).

٢١. المعمري، عبد الوهاب عبد الله، جرائم الاختطاف «الأحكام العامة والخاصة والجرائم المرتبطة بها»، (القاهرة: دار الكتب القانونية، ٢٠١٠).

٢٢. المعمري، مدهش محمد أحمد عبد الله، المسؤولية الجنائية الدولية الفردية عن الجرائم ضد الإنسانية، (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، ٢٠١٤).

٢٣. موسي، أحمد بشارة، المسؤولية الجنائية الدولية للفرد، (الجزائر: دار هومة، ٢٠١٠).

٢٤. ناصر، مازن خلف، الحماية الجنائية للأشخاص من الاختفاء القسري: دراسة مقارنة، (القاهرة: المركز العربي للنشر والتوزيع، ٢٠١٧).

ثالثاً- المراجع المترجمة:

٢٥. شيلينج، توماس، استراتيجية الصراع، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١١).

٢٦. كروفورد، جيمس، مبادئ القانون الدولي العام لبراونلي، ط٨، ترجمة: محمود محمد الحرثاني، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠٢٢).

رابعاً- الدوريات:

٢٧. حساني، خالد أبو سجود، طبيعة الالتزام الدولي بحماية حقوق الإنسان وصعوبات تنفيذه، مجلة الدراسات الحقوقية، (جامعة سعيدة: الجزائر، العدد ٣، حزيران/يونيو، ٢٠١٥).

٢٨. فضيل، أحمد تقي، جريمة الاختفاء القسري وفقاً للنظام الاساسي للمحكمة الجنائية الدولية، مجلة واسط للعلوم الإنسانية والإجتماعية، (جامعة واسط: المجلد ٨، العدد ٢٠، ٢٠١٢).

خامسا- المراجع الأجنبية:

1. Nations, United, 70 Years of the Universal Declaration of Human Rights, (New York: General Assembly, 2017).
2. Guide, European Court Rights, European Convention on Human Rights, (London: Council of Europe, 2019).
3. Nations, United, Declaration on the Protection of All Persons from Enforced Disappearance, (New York: General Assembly, December, 1992), document code: A/RES/47/133.
4. Nations, United, Report of the Working Group on Enforced or Involuntary Disappearances, (New York: General Assembly, Human Rights Council, December, 2010), document code: A/HRC/16/48/Add.3.

دوروزارة الخارجية في تعزيز الدبلوماسية العر اقية بعد عام ٢٠١٣

THE ROLE OF THE MINISTRY OF FOREIGN AFFAIRS IN STRENGTHENING IRAQI DIPLOMACY AFTER 2013

أ. م. د. حسن ناصر عبد الحسين الشمري

جامعة الكوفة – كلية العلوم السياسية

samahm.alalayawi@uokufa.edu.iq

أ. م. د. سماح مهدي صالح العلياوي

جامعة الكوفة – كلية العلوم السياسية

Hassann.alshemari@uokufa.edu.iq

المُلخص

تعد العلاقات الدبلوماسية بين الدول، محوراً مهماً في إقامة العلاقات الحسنة مع دول الجوار الإقليمي، والمجتمع الدولي، فضلاً عن أهمية الأدوات الدبلوماسية في وزارة الخارجية، من أجل صيانة المصالح العليا للدولة، وتأمين الأمن القومي من التحديات والتهديدات، لذلك سعى البرنامج الحكومي العراقي بعد عام ٢٠١٣، إلى إعادة رسم العلاقات الدبلوماسية، إذ تطلبت عملية التحول، تطوير قدرات صانع القرار، ومخططي السياسة الخارجية العراقية، عن طريق قنوات يمكن عن طريقها إدارة العلاقات الدبلوماسية.

الكلمات المفتاحية: وزارة الخارجية، العراق، الولايات المتحدة، إيران، البعثات الدبلوماسية، داعش.

Abstract

Diplomatic relations between countries are an important axis in establishing good relations with neighboring regional countries and the international community, in addition to the importance of diplomatic tools in the Ministry of Foreign Affairs in order to preserve the supreme interests of the state and secure national security ٢٠١٣ from challenges and threats. Therefore, the Iraqi government program after sought to restore Drawing up diplomatic relations, as the transformation process required developing the capabilities of decision-makers and Iraqi foreign policy .planners through channels through which diplomatic relations could be managed

Keywords: Ministry of Foreign Affairs, Iraq, the United States, Iran, diplomatic .missions, ISIS

المقدمة

ارتكزت سياسة وزارة الخارجية العراقية بعد عام ٢٠٠٣ على العامل الإيجابي، عن طريق الاعتماد على الوسائل السلمية في تسوية الأزمات عبر التفاوض، فضلاً عن نبذ لغة التشدد في الخطاب الخارجي، والسعي إلى بناء شراكة السلام مع دول العالم، وتعززت هذه الوسائل بعد صدور قانون وزارة الخارجية

الجديد عام ٢٠١٣، لكن التنافس الخارجي على الأراضي العراقية، جعل وزارة الخارجية أمام مهمة شاقة، للتوفيق بين الغايات المتعارضة للدول الإقليمية والقوى الدولية، إذ استخدمت الخارجية العراقية الأدوات الدبلوماسية، للتوفيق بين المصالح المتضاربة، بما يحقق المصالح العليا للعراق، وفق منطق الإصلاح والتغيير.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في أنَّ وزارة الخارجية العراقية، بحاجة ماسة لتطوير الأدوات الدبلوماسية، بما يتلاءم مع طبيعة المستجدات في ظل الصراع الأميركي– الإيراني، كما أنَّ وزارة الخارجية العراقية، أدت أدوارا دبلوماسية مهمة في بناء الأهداف السياسية الجديدة للدولة العراقية بهيئة إيجابية.

إشكالية البحث:

يتمحور البحث حول إشكالية مفادها: "طبيعة الأدوار البناءة في وزارة الخارجية العراقية، بغية تعزيز الوسائل الدبلوماسية بعد عام ٢٠١٣"، إذ صادقت الحكومة العراقية على قانون وزارة الخارجية الجديد، الذي تضمن المبادئ التي ينبغي أن تقوم عليها الدبلوماسية العراقية، من أجل التواصل مع الأطراف الإقليمية والدولية. وعليه تتضح التساؤلات الآتية:

ما طبيعة محددات الدبلوماسية في وزارة الخارجية العراقية بعد عام ٢٠١٣؟

ما امتيازات البعثات الأجنبية وحصاناتها وتداعياتها في العراق؟

فرضية البحث:

يفترض البحث أنَّ الدبلوماسية العراقية في ظل قانون وزارة الخارجية الجديد عام ٢٠١٣، سعت إلى أداء أدوار حيوية في تقليص الصراعات الداخلية، وتقريب وجهات النظر الإقليمية، فضلاً عن إيجاد مجالاً جديداً تنقل عن طريقه صراعات دول الجوار الإقليمي إلى التعاون.

منهج البحث:

اعتمد البحث على المنهج التاريخي، والمنهج الوصفي التحليلي، بغية تتبع تطور الدبلوماسية العراقية، والآليات المتبعة في وزارة الخارجية، لإقامة العلاقات الحسنة مع الأطراف الإقليمية والدولية، وتحقيق المصالح العليا للدولة، في محاولة لإبعاد العراق عن الصراعات في الشرق الأوسط.

هيكلية البحث:

اشتمل البحث على ملخص، ومقدمة، وخاتمة، كما تضمن مطلبين: تناول المطلب الأول: "**المحددات** الدبلوماسية في وزارة الخارجية العراقية بعد عام ٢٠١٣". وتناول المطلب الثاني: "امتيازات البعثات الأجنبية وحصاناتها وتداعياتها في العراق".

المطلب الأول:المحددات الدبلوماسية في وزارة الخارجية العر اقية بعد عام ٢٠١٣

تعد وزارة الخارجية الكيان المعبر عن السلوك السياسي لأنماط التفاعل الخارجي، إذ تسهم في تحقيق المكاسب الإيجابية في الإستراتيجية العليا للدولة، لاسيّما صيانة الأمن القومي وديمومة حماية المصالح من المؤثرات الداخلية والخارجية، لذلك أصدرت وزارة الخارجية العراقية قانوناً يعنى بطرح خطط استراتيجية، تمزج بين عوامل القوة الوطنية وتضارب الإرادات الخارجية، مع استثمار التحديات وإدارتها، فضلاً عن تعميم برامج في السياسة الخارجية، ذات قدرة عالية قائمة على التخطيط الدبلوماسي المنطقي، تأخذ في الاعتبار الصفة التوازنية، والتفاعل مع الأحداث الإقليمية والدولية بصيغة الفعل في أنساق سياسية، لإحداث التأثير في السلوكيات الخارجية. وبناءً عليه، نقسم هذا المطلب على ثلاثة فروع، هي: الفرع الأول، العلاقات التبادلية بين الدبلوماسية والسياسية الخارجية. والفرع الثاني، مبادئ وزارة الخارجية العراقية. والفرع الثالث، آليات التخطيط في وزارة الخارجية العرقية لتدعيم الوسائل الدبلوماسية.

الفرع الأول: العلاقات التبادلية بين الدبلوماسية والسياسية الخارجية:

يعود أصل كلمة الدبلوماسية إلى اللغة اليونانية المشتقة من الاسم "دبلوما"، تدل على الوثيقة الصادرة من أصحاب السلطة، تعطي حاملها امتيازات محددة، وقد أستعملها الرومان للدلالة إلى الوثيقة المطوية، التي تعطي حاملها امتيازات، وحتى نهاية القرن السابع عشر، أشارت الدبلوماسية إلى الوثائق الرسمية وحفظها وتبويبها من طرف "أمناء المحفوظات"، الذين أطلق عليهم اسم الدبلوماسي[1]، وأطلق على وظيفة المتخصص بالمحفوظات اسم الدبلوماسية، ومع نهاية القرن الثامن عشر أطلقت لفظة

(١) Roberts, Sir Ivor, Satow›s Diplomatic Practice, 3 edition, (England: Oxford University Press , 2018), P. 5.

الدبلوماسي على ممثلي الدول الأجنبية، وبعد قيام الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩، عرفت الدبلوماسية بمعنى "التفاوض"، والدبلوماسي بمعنى "المفاوض"، واكتسبت الدبلوماسية قواعدها الخاصة في ظل مؤتمر فينا عام ١٨١٥.

ويعرف الفرنسي "شارل كالفو" **(Charles Calvo)** الدبلوماسية، بأنَّها: "علم العلاقات القائمة بين مختلف الدول، كما تنشأ عن مصالحها المتبادلة، وعن مبادئ القانون الدولي، ونصوص المعاهدات والاتفاقيات التي تنشأ، وهي ضرورية لقيادة الشؤون العامة، ومتابعة المفاوضات"[١]. ويعرف السياسي البريطاني "ايرنيست ساتو" **(Ernest Sato)** الدبلوماسية، بأنَّها: "تطبيق الحيلة والذكاء في إدارة العلاقات الرسمية بين الحكومات والدول المستقلة". ويعرف السياسي البريطاني "هارولد نيكولسن" **(Harold Nicolson)** الدبلوماسية، بأنَّها: "إدارة العلاقات الدولية عن طريق المفاوضات، والأسلوب الذي يستخدمه السفراء والمبعوثون، لإدارة هذه العلاقات وتسويتها، وهي وظيفة الدبلوماسي أو فنه"[٢]، وعرف الدبلوماسية العالم الفرنسي "تشارلز مارتنز" **(Charles Martens)**، بأنَّها: "علم العلاقات الخارجية أو الشؤون الخارجية للدول، وبمعنى آخر هي علم أو فن المفاوضات"[٣]. وعرَّفها العالم السويسري "ألفونس ريفير" **(Alphonse River)**، بأنَّها: "علم وفن تمثيل الدول وإجراء المفاوضات"[٤].

إنَّ الدبلوماسية تشكل علم إدارة العلاقات الخارجية وفنها، والتي تأخذ بالأبعاد طبيعة الروابط التاريخية والسياسية والقانونية بين الدول، إذ تتفاعل المجتمعات السياسية في إطار النظام الدولي، عن طريق الأدوات الدبلوماسية التي لا ترتبط بالعلاقات الثنائية فحسب، بل انبسطت لتشمل اتصالات الدول مع المنظمات الإقليمية والدولية، فضلاً عن المؤسسات والوحدات السياسية في المجتمع الدولي، وعليه يتحدد العمل الدبلوماسي في مراقبة تحديات الأوضاع، والعمل على حماية مصالح الدولة، وإجراء المفاوضة إزاء القضايا المهمة للدولة، وتعد العلاقات الدبلوماسية مصدراً للاعتراف المتبادل من قبل كل

(1)Calvo, Charles, Dictionnaire de Droit International public et privé, (Amsterdam, Puttkammer & Mühlbrecht , 1885), P. 250.

(2) .Nicolson, Sir Harold George, Diplomacy, (England: Oxford University Press , 1964), P. 21

(3)Martens, Charles De, Le Guide diplomatique. Précis Des Droits Et Des Fonctions Des Agents Diplomatiques Et Consulaires, (Paris: Cinquiéme Édition, Leipzig: F. A. Brockhaus, vol. 1, 1866), P. 2 – 5.

(4)Rivier, Alphonse, Principles Du Drot des Gens, (Paris: Librairie Nouvelle De Droit Et De Jurisprudence , 14, Rue Soufflot Et Rue Toullier, 13, 1896), P. 432.

دولة، بسيادة الدول الأخرى القائمة على المساواة والاستقلال، كما تدل على المجتمع الدولي المنظم، الذي ينبه الدول بأهمية التعامل وفق مبدأ احترام السيادة الوطنية، وتقييد العلاقات الخارجية بمبدأ عدم الاعتداء على الدول الأخرى.

أمّا السياسة الخارجية فقد عرفها الكاتب الأميركي "والتر ليبمان" **(Walter Lippmann)**، بأنّها: "العمل على إيجاد القوانين التي تفصل بين الالتزام الخارجي لدولة ما، والقوة التي تلتزم لتنفيذ هذا الالتزام"[١]، ويرى العالم السياسي الأميركي "جيمس ن. روزيناو" **(james n. Rosenau)**، بأنَّها: "جزءاً من السلوك المتكيف للمجتمعات الوطنية، التي تحركه باتجاه بيئاتها الخارجية، مع الحفاظ على تدفقه لبنياتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية بالحدود المقبولة، والسلوك المتكيف هنا يتم توضيحه عن طريق الإشارة إلى الجهد المبذول، الذي يحافظ على الوضعيات الملائمة في البيئة الخارجية، والمحاولة على تغيير الوضعيات التي لا تلائم الوحدة الدولية"[٢].

وعرَّف العالم السياسي الأميركي "ريتشارد سنايدر" **(Richard Snyder)** السياسة الخارجية، بأنَّها: "منهج للعمل أو مجموعة من القواعد أو كلاهما، تم اختياره للتعامل مع مشكلة أو واقعة معينة حدثت فعلاً، أو تحدث حالياً، أو يتوقع حدوثها في المستقبل"[٣]، وعرفها عالم القانون الأسترالي "باتريك مورجان" **(Patrick Morgan)**، بأنَّها: "التصرفات الرسمية المحددة التي يقوم بها صانعو القرار السلطويون في الحكومة الوطنية أو ممثلوهم، بهدف التأثير في سلوك الفاعلين الدوليين الآخرين"[٤]، في حين يرى أستاذ العلوم السياسية الأميركي "جورج موديلسكي" **(George Modelski)**، بأنَّها: "نظام الأنشطة الذي تطوره المجتمعات، لتغيير سلوكيات الدول الأخرى، ولإقامة أنشطتها طبقاً للبيئة الدولية"[٥].

---

(1)Riccio, Barry D., Walter Lippmann Odyssey of a Liberal, (New Jersey: Transaction Publishers, , 1994), P. 184.

(2)Rosenau, James N., The Scientific Study of Foreign Policy, (London and New York: Frances Pinter and Nichols Publishing, 1980), P. 577.

(3)Snyder, Richard and Spain, Burton, Foreign Policy Decision – Making: An Approach to the Study of International Politics, (New York: Free Press, 1962), P. 78.

(4)Morgan, Patrick M., Theories and Approaches to International Politics What are We to Think?, (New Jersey: Transaction Books, 1986), P. 153.

ويرى المؤرخ العراقي "فاضل زكي محمد" أنَّ السياسة الخارجية "هي الخطة التي ترسم العلاقات الخارجية لدولة معنية مع غيرها من الدول"، ويعتقد الكاتب المصري "محمد طه بدوي" أنَّها: "برنامج عمل الدولة في المجال الخارجي"، ويشير المفكر المصري "حامد ربيع" إلى أنَّها: "جميع صور النشاط الخارجي، حتى إن لم تصدر عن الدولة كحقيقة نظامية، وإنَّ نشاط الجماعة أو التغييرات الذاتية، كصور فردية للحركة الخارجية، تندرج تحت هذا الباب الواسع الذي نطلق عليه اسم السياسة الخارجية"[1].

إنَّ السياسة الخارجية تدل على الأفعال المنتظمة للدولة، تجاه الدول أو الوحدات الدولية الأخرى، لإنجاز الأهداف السياسية، والتي تدفع الدول إلى نمط معين من السلوك، بوصفه الخطة التي تتأثر بالبنية الاجتماعية والسلوكية، وعملية صنع القرار في النطاقين: الداخلي والخارجي.

وبناء عليه، فإنَّ الدبلوماسية ليست أداة تنفيذ السياسة الخارجية فحسب، بل تسهم في إعداد السياسة الخارجية، وتحقيق أهدافها، لذلك يرى بعض الفقهاء أنَّ الدبلوماسية هي علم وفن تنفيذ السياسة الخارجية للدولة، عن طريق وزارة الخارجية وأجهزتها، في إطار القانون الدولي العام، وقد يحدث التداخل بين مفهوم الدبلوماسية والسياسة الخارجية، إذ تستخدم الدبلوماسية أحياناً للدلالة على السياسة الخارجية، فيرى العالم السياسي الألماني "هانز مورغنثاو" **(Hans Morgenthau)** أنَّ السياسة الخارجية والدبلوماسية شيء واحد، انطلاقاً من مبدأ أنَّ الدبلوماسية تقوم بتشكيل السياسة الخارجية وتنفيذها بالاشتراك مع وزارة الخارجية[2].

إنَّ السياسة الخارجية تمثل أهداف الحكومة في السياسة الوطنية، التي تسعى إلى تنفيذها باستخدام الوسائل الدبلوماسية والعسكرية، ويرتبط تحقيقها بمدى توفر الإمكانات الذاتية في الدولة، في إطار حدود قوتها وواقع بيئتها الخارجية، والتي تتيح لصانع القرار، تحديد القواعد والأعمال الملائمة للدولة، فهناك تأثير للبيئة الخارجية على عملية صنع القرار السياسي الخارجي، وهناك علاقة جدلية بين الدور الذي تضع الدولة نفسها فيه، والقرار السياسي الخارجي الذي تسعى إلى تنفيذه، لاسيّما إذا جاء القرار

---

(5)Modelski, George, A Theory of foreign Policy, (New York: Frederick A. Praeger, 1962), P. 6, 7.

(١) الجاسور، ناظم عبد الواحد، موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية، (بيروت: دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٨)، ص٣٥٥.

(2)Blannin, Patrick, Defence Diplomacy in the Long War, (Leiden: Brill, 2017), P. 11.

كرد فعل على موقف معين، كما أنَّ العلاقات الخارجية تمثل إطاراً تنظيمياً، يتضمن المبادئ والضوابط القانونية، التي تقوم على احترام المصالح المشتركة، أو المتبادلة، أو مضمار الوسائل الدبلوماسية.

الفرع الثاني: مبادئ وزارة الخارجية العر اقية:

تعد المبادئ العامة لوزارة الخارجية، المحور الأساسي للسياسة الخارجية، إذ إنَّ أهداف الدولة متعددة ومتنوعة، وأنَّ اختلافها وتنوعها يرتبط بعناصر قوة الدولة، وطبيعة المحيط الإقليمي، وتداعيات العلاقات الدولية، وأنَّ أهداف الدولة ليست متساوية الأهمية، بل متدرجة في الأولويات[1]، وبشكل عام تسعى وزارة الخارجية في الدول على مستوى السياسة الخارجية، إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، أبرزها[2]:

المحافظة على استقلال الدولة، وسيادتها، وأمنها القومي.

إقامة العلاقات الحسنة مع أشخاص القانون الدولي العام.

تدعيم وسائل السلم والأمن على المستوى الإقليمي والدولي.

الانضمام إلى مختلف الاتفاقيات والمعاهدات مع الدول والمنظمات الدولية لتحقق المصالح العليا.

السعي إلى نشر الأيديولوجية الوطنية الخاصة بالدولة خارج حدودها، بما يتلاءم مع فكرة التواصل الثقافي بين الشعوب، وعدم الاعتداء على الثقافات الأخرى.

الدخول في التحالفات والتكتلات التي تعزز الجانب السياسي والعسكري للدولة.

تطوير الجانب الاقتصادي للدولة، بالاستناد إلى قاعدة اقتصادية يتوفر فيها الحد الأدنى من الثروات الوطنية، فضلاً عن الحصول على المعونات الاقتصادية، من المنظمات والدول الحليفة والصديقة.

زيادة عناصر قوة الدولة، وهي مزيج مركب من مجموعة من العناصر الديموغرافية والاقتصادية والسياسية، فضلا عن عناصر القوة في السياسة الخارجية القائمة على التخطيط الاستراتيجي.

وبناءً عليه، فإنَّ دستور جمهورية العراق عام ٢٠٠٥، تضمن مواد تؤكد على استقلالية السياسة

(1)Snyder, Richard C., H. W. Bruck and Burton Sapin, Foreign Policy Decision – Making: (Revisited), (New York: Palgrave, 2002), P. 78.

(2)Neack, Laura, The New Foreign Policy: Power Seeking in a Globalized Era, (Maryland: Rowman & Littlefield Publishing Group, Inc. , 2008), P. 10, 11.

الخارجية العراقية، إذ جاء في المادة (٨) بأن "يرعى العراق مبدأ حسن الجوار، ويلتزم عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، ويسعى إلى حل النزاعات بالوسائل السلمية، ويقيم علاقاته على أساس المصالح المشتركة، والتعامل بالمثل، ويحترم التزاماته الدولية"[١].

ونص النظام الداخلي لمجلس النواب العراقي في شباط/فبراير ٢٠٠٧، على تشكيل لجنة العلاقات الخارجية، ضمن المادة (٩٣)، وجرى تعزيز مهام هذه اللجنة في الدورة الخامسة في حزيران/يونيو ٢٠٢٢، وتتضمن قيام اللجنة بالمهام الآتية[٢]:

اقتراح التشريعات المنظمة للسلك الدبلوماسي والقنصلي، ووضع مقترحات القوانين للجهات المعنية.

دراسة مقترحات ومشروعات القوانين والاتفاقيات والمعاهدات المرتبطة بالعراق مع الدول والمنظمات.

متابعة المواقف والتطورات الإقليمية والدولية، والشؤون الخاصة بالمنظمات الإقليمية والدولية.

مراقبة أداء السياسة الخارجية ووزارة الخارجية ومتابعتهما وتقييمهما، بما فيها التمثيل الدبلوماسي والقنصلي.

متابعة أعمال المنظمات الإقليمية والدولية والسفارات والملحقيات والقنصليات في العراق.

مراقبة تنفيذ تعليمات الاتفاقيات والمعاهدات الدولية والبروتوكولات ومذكرات التفاهم.

متابعة شؤون المغتربين والجاليات العراقية في الخارج بما يرعى حسن أدائها.

تشكيل لجان الصداقة البرلمانية، وتنظيم العلاقة مع البرلمانات الصديقة.

المشاركة في الوفود الرئاسية لمجلس النواب، والمؤتمرات والزيارات لرئيس الجمهورية.

وأشارت استراتيجية الأمن القومي العراقي عام ٢٠٠٧، بعنوان: "العراق أولاً: استراتيجية الأمن الوطني العراقي ٢٠٠٧ – ٢٠١٠" إلى مصداقية السياسة العراقية في تدعيم وسائل الأمن والاستقرار، فقد أكدت على "إدراك العراقيين ومنذ سقوط النظام السابق، أنَّهم بحاجة إلى بناء علاقات إقليمية ودولية فعلية مع دول الجوار الإقليمي للعراق، تتمايز تماماً عمّا استند إليه النظام العراقي السابق، من علاقات ذات

(١)العراق، دستور جمهورية، المادة (٨)، عام ٢٠٠٥.

(٢)العراق، جمهورية، النظام الداخلي لمجلس النواب، (بغداد: صحيفة الوقائع العراقية، العدد ٤٠٣٢، شباط/فبراير، ٢٠٠٧).

صبغة تصارعية عدوانية، ليس ضمن إطار المحيط الإقليمي فقط، ولكن مع المجتمع الدولي"[١]، كما أشارت استراتيجية الأمن القومي، إلى أنَّ العراق عضو مؤسس وفعال في منظمة الأمم المتحدة، ويقع على عاتق العراق التزامات دولية كبيرة، تقتضي المشاركة الفعالة. وقد نصَّ برنامج الحكومة العراقية المقدم إلى مجلس النواب عام ٢٠٠٧، على مجموعة من المبادئ في السياسة الخارجية، أبرزها[٢]:

التزام العراق المطلق بتسديد التزاماته تجاه منظمة الأمم المتحدة.

السعي نحو بناء علاقات الصداقة القائمة على الاحترام المتبادل، والأطر التعاونية مع دول الجوار والعالم، بما يحقق المنافع المتبادلة والمشتركة لجميع الأطراف.

عدم التدخل في الشؤون الداخلية، واعتماد آليات الحوار الدبلوماسي المتبادل لحل المشكلات العالقة.

مشاركة العراق الفاعلة في جميع المحافل الإقليمية والدولية، بما يضمن استقلالية العراق، وترصين علاقاته مع دول المحيطين الإقليمي والدولي.

وأعلنت وزارة الخارجية العراقية عن استراتيجية الوزارة عام ٢٠١٩، وتتضمن إزالة العزلة والتخلص من تركة العدوان، وانعدام الثقة بسبب سياسات النظام السابق غير المسؤولة، والتأكيد على السياسة الخارجية العراقية السلمية، الراغبة في تطبيع علاقات العراق الدبلوماسية مع المجتمع الدولي، وفق مبدأ التعاون، واحترام المصالح المتبادلة في إطار القانون الدولي، وتحقيق أهداف السياسة العراقية وفق المبادئ الآتية[٣]:

صيانة الأمن العراقي، وتعزيز استقرار الدولة، والحفاظ على وحدتها الاجتماعية.

توسيع العلاقات الدبلوماسية الثنائية مع الدول والمجتمع الدولي لإعادة إعمار العراق.

المساهمة في بناء الاقتصاد لرفع المستوى المعاشي للشعب العراقي.

تمتين نشاط بعثات العراق الدبلوماسية، وتعزيز مصالحه في جميع الميادين.

دعم دور العراق في الهيئات المتعددة الأطراف، لاسيّما الهيئات الاقتصادية.

(١)المشترك، مركز التخطيط، استراتيجية الأمن الوطني العراقي ٢٠٠٧ – ٢٠١٠، (بغداد: مستشارية الأمن الوطني العراقي، ٢٠٠٧)، ص١٣.

(٢)المصدر نفسه، ص١٤.

(٣)العراق، جمهورية، استراتيجية وزارة الخارجية، على الموقع الإلكتروني:

https//:mofa.gov.iq. Visited 12/1/2024.

الارتقاء بأداء وزارة الخارجية القائمة، وفق الضوابط القانونية والأسس الدستورية.

تعزيز دعائم الديمقراطية في إطار السيادة والوحدة والمساواة بين المواطنين.

وقد صادق نائب رئيس الجمهورية العراقي "خضير الخزاعي"، على قانون وزارة الخارجية المرقم (٣٦) في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، وقد نصت المادة (٢) بأنَّ الوزارة تسعى إلى تحقيق الأهداف الآتية[١]:

«تعزيز وتطوير العلاقات مع الدول العربية، والدول المجاورة، ودول العالم، على أساس الاحترام المتبادل، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية».

«تنشيط دور العراق في المنظمات والمؤتمرات الدولية، بما يخدم مصالح العراق، ويعزز الأمن والسلم الدوليين».

«تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري والفني والعلمي، وتشجيع الاستثمار مع الدول والمنظمات الدولية المتخصصة».

«الدفاع عن سياسة جمهورية العراق في المجالات المتنوعة».

«حماية مصالح العراق السياسية والاجتماعية ورعاياه في الخارج».

ونصَّ قانون وزارة الخارجية العراقية في المادة(٣)، على أنَّ جمهورية العراق تسعى إلى تحقيق أهدافها في السياسة الخارجية، عن طريق مجموعة من الوسائل، هي[٢]:

الإدارة والاشراف على بعثات العراق الدبلوماسية في الدول العربية والأجنبية والمنظمات الدولية.

تنظيم زيارات الوفود العراقية، الموفدة لدى الدول العربية والأجنبية، فضلاً عن التنسيق مع الوفود العربية والأجنبية المبعوثة لدى العراق، بهدف تعزيز العلاقات الثنائية وترسيخها.

التنسيق بين الوزارات وبين الجهات غير المرتبطة بوزارة، بهدف متابعة شؤون المؤتمرات والمنظمات الدولية.

دعم التمثيل الدبلوماسي والقنصلي مع الدول العربية والأجنبية والمنظمات الدولية.

---

(١)العراق، جمهورية، قانون وزارة الخارجية، (بغداد: صحيفة الوقائع العراقية، العدد ٤٢٩٤، تشرين الأول/أكتوبر، ٢٠١٣).

(٢)العراق، جمهورية، قانون وزارة الخارجية، (بغداد: صحيفة الوقائع العراقية، العدد ٤٢٩٤، تشرين الأول/أكتوبر، ٢٠١٣).

تقوم وزارة الخارجية بالإعداد والمشاركة في المؤتمرات والندوات والدورات التدريبية المتعلقة بالوزارة.

تعمل وزارة الخارجية على تنسيق الجهود مع الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة، بشأن القضايا الدولية ذات الاهتمام المشترك، ولاسيَّما الحدود المشتركة والأنهار.

وعلى هذا الأساس سعت وزارة الخارجية العراقية إلى هيكلة سياسة خارجية قوية، تمنع التدخل في شؤون العراق الوطنية من قبل أي دولة، فضلاً عن إعادة الارتباط بالإطارين الإقليمي والدولي، عن طريق توظيف النظام السياسي والدستوري القائم على المبادئ الوطنية، التي تراعي التعددية، وتأخذ على عاتقها النهوض بالشؤون الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. وتقوية المسارات الدبلوماسية، في محاولة لتوضيح وجهات النظر الحكومة عبر نشر الحقائق، إذ تتطلب ضرورة العمل الدبلوماسي الإعلان عنها، بغية كسب الأطراف والقوى، فضلا عن التأكيد على مصداقية المسارات الدبلوماسية العراقية، عبر المواقف المتخذة إزاء القضايا الإقليمية والدولية، بهدف تعزيز روابط الثقة مع المجتمع الدولي.

وأخذت وزارة الخارجية العراقية توطد العلاقات العربية – العربية، ضمن منظومة العمل الجمعي الإيجابي، لبناء المصالح المشتركة، والانفكاك من أرث السياسة العراقية السابقة، القائمة على إعلان الحروب والتشدد، فضلاً عن استخدام الأدوات الدبلوماسية مع القوى الإقليمية المؤثرة، في عمليات التوازن الدولي، لاسيّما إيران وتركيا والسعودية، إذ بدأت وزارة الخارجية العراقية، خطة استراتيجية للتقريب بين هذه القوى، في نطاق التأكيد على إبعاد العراق عن صراعات إثبات الوجود بسبب تضارب المصالح.

وسعت وزارة الخارجية العراقية إلى توظيف ثقل العلاقة مع الولايات المتحدة، في دعم الأهداف الاستراتيجية العليا للعراق، مع التوكيد على ضرورة الحوار المثمر مع الولايات المتحدة، من أجل إزالة الغموض والتوتر الذي يكتنف العلاقة الثنائية، والتشديد المستمر بأنَّ العراق دولة مستقلة ذات سيادة كاملة[1]، وأنَّ القرار السياسي الوطني المستقل، يقوم على إنهاء الوجود العسكري الأجنبي في العراق، وذلك عبر الاتفاقية الموقعة مع الولايات المتحدة، والاتفاقيات الأجنبية الموقعة في السياق ذاته.

الفرع الثالث: آليات التخطيط في وزارة الخارجية العراقية لتدعيم الوسائل الدبلوماسية:

(1)Mazarr, Michael J., The Iraq War and Agenda Setting, Foreign Policy Analysis, (England: Oxford University Press, Vol. 3, No. 1, January, 2007), P. 13.

يعرف التخطيط السياسي الخارجي، بأنَّه: التفكير العقلاني الواعي المسبق والدقيق، للأهداف المطلوب انجازها في السياسية الخارجية، وترجمتها إلى واقع ملموس، باتجاه زيادة فاعلية سياسية الدولة الخارجية، في تعاملها مع المشكلات المعقدة، ويتضمن التخطيط السياسي الخارجي أبعاداً، أهمها: "التخطيط العام للسياسة الخارجية"، يضم هيكلة استراتيجيات سياسية خارجية، بما يتلاءم مع إمكانات الدولة، و"تخطيط البرامج" يشمل وضع البرامج الخاصة للتعامل مع القضايا المحددة، و"تخطيط الطوارئ" يحتوي على خطط بديلة للتعامل مع القضايا الطارئة في المستقبل، و"التخطيط المؤسسي" وهو تنظيم جهاز تخطيط السياسة الخارجية، والتنسيق بين أداء المؤسسات النشيطة في مجال السياسة الخارجية[١].

ويعد التخطيط السياسي والاستراتيجي أحد دعائم وزارة الخارجية لأي دولة، وهو ضروري لتحديد أولويات الوزارة وخياراتها في علاقاتها مع الدول والمنظمات الدولية، واستجابة للتوجهات الجديدة بدأت وزارة الخارجية العراقية تتبنى معايير علمية، تأخذ في الحسبان مصالح العراق الاستراتيجية، والحفاظ على أمنه الداخلي، وبما يؤمن حضور العراق في المحافل الإقليمية والدولية، إذ تم استحداث دائرة التخطيط السياسي في وزارة الخارجية، بما يتلاءم مع مكانة العراق التاريخية، وإمكاناته البشرية والفكرية والثقافية، وتطلعاته المستقبلية، وقد تمثلت أهداف دائرة التخطيط السياسي بالمهام الآتية[٢]:

رصد المتغيرات المستجدة الاقتصادية على المستويين: الإقليمي والدولي.

تحديث بيانات موظفي الوزارة والبعثات الخارجية.

مراقبة التقارير الصادرة من البعثات المعنية بالجوانب السياسية والصحفية والاقتصادية.

إعداد تقارير أسبوعية أو شهرية للظواهر الإقليمية والدولية المستجدة لإلمام مراكز القرار.

متابعة تطورات حالات العنف والجماعات الإرهابية المسلحة الإقليمية والدولية.

تطوير علاقة وزارة الخارجية مع المراكز البحثية المهتمة بالأوضاع الاستراتيجية والدولية.

---

(1)Snyder, Jack, One World, Rival Theories, Foreign Policy, (Washington, DC: No. 145, November / .December, 2004), P. 52

(٢)العراق، جمهورية، وزارة الخارجية، دوائر الوزارة، على الموقع الإلكتروني:

.iq. Visited 22/1/2024.gov.mofa//:https

إعداد مطالعات وتقارير سياسية، تتضمن نشاط المنظمات الدولية، وتغطية نشاطات المؤتمرات الدولية. وكان ينبغي أن تأخذ دائرة التخطيط السياسي في وزارة الخارجية العراقية على عاتقها، تحديد الأولويات، واستشراف الجديد والمتغير في المجالين الإقليمي والدولي، بهدف وضع الخيارات للتعامل مع المستجدات في حال حدوثها، فضلاً عن تعزيز قدرات السياسة الخارجية العراقية، للتعامل مع أي حدث طارئ غير متوقع، أو لم يبحث مسبقاً، أو قد يقع بخلاف ما هو مخطط، وتطوير طرق أكثر فاعلية لتحفيز التفكير المتجدد، حول بناء السياسة الخارجية والوسائل لتحقيق ذلك.

إنَّ وزارة الخارجية العراقية انتهجت سياسة تقوم على الانفتاح العالمي بعد عام ٢٠٠٣، بهدف إعادة العراق مكانته المرموقة في المجتمع الدولي، إذ بدأت وزارة الخارجية بإنجاز التزامات العراق الدولية الضامنة للخروج من الفصل السابع من ميثاق منظمة الأمم المتحدة، فضلاً عن تأكيد التوجهات السلمية القائمة على تحقيق المصالح بالوسائل الدبلوماسية، عن طريق التوصل إلى حلول حول المسائل العالقة، والتعويضات المالية مع دول الجوار بسبب الحروب السابقة، أو مع الولايات المتحدة وروسيا والصين حول ديون الأسلحة المتراكمة، والتوصل إلى عقد اتفاقية انسحاب القوات الأميركية عام ٢٠١١[١].

وبسبب المتغيرات الأمنية السريعة في منطقة الشرق الأوسط، أبرزها: موجة الحراك الشعبي فيما يسمى "ثورات الربيع العربي عام ٢٠١٠"، والتوترات الأمنية المستمرة في المنطقة العربية جرَّاء الصراع الإيراني– السعودي في الخليج العربي، وتشديد العقوبات الأميركية على إيران جرَّاء الملف النووي، واستمرار حالة الحروب الخاطفة بين حركة حماس في فلسطين وحزب الله في لبنان وبين إسرائيل، ناهيك عن انعكاس التنافس الاقتصادي والصعود القطبي، لإنهاء النظام العالمي الأحادي القطبية، وإيجاد نظام عالمي متعدد الأقطاب بين الولايات المتحدة وبين روسيا والصين، وانعكاسات هذا التنافس على المنطقة.

لهذا حرصت وزارة الخارجية العراقية عن طريق الدبلوماسية الهادئة والفعالة، بالوقوف على مسافة واحدة من جميع أطراف التغيير، ضمن حدود المسار الاخلاقي والقانون، داعية إلى تحقيق التطلعات الشعبية عبر الحوار والاصلاح السياسي والاقتصادي، مع مراعاة تطبيق مبادئ حقوق الإنسان في

(١)خليفة، حسين علاوى، تخطيط السياسة الخارجية العراقية في مطلع العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين: دراسة مستقبلية، المؤتمر السنوي بعنوان: استراتيجية بناء دولة العراق بعد الانسحاب الأميركي، (بغداد: بيت الحكمة، ٢٠١١)، ص٢٩١، ٢٩٢.

التعاطي مع التحركات الشعبية والأزمات الإقليمية والدولية، فضلاً عن قيادة وزارة الخارجية للمؤتمرات التي تقرب وجهات النظر بين الأطراف المتنافرة، لاسيّما عقد مؤتمر القمة العربية في بغداد عام ٢٠١٢[١]. وأسهمت وزارة الخارجية العراقية عن طريق السلك الدبلوماسي، بتحقيق نجاحات فيما يتعلق بإلغاء الديون من النظام السابق، وتعزيز مكانة العراق الدولية، عن طريق افتتاح المزيد من البعثات العراقية في الدول العربية والأجنبية، التي وصل عددها إلى حوالى (٩١) دولة عام ٢٠٢٣، وفتح العشرات من البعثات الأجنبية في العراق، التي وصل عددها إلى حوالى (٥٠) دولة[٢].

ويعد تعزيز الممثليات الدبلوماسية في الخارج من أولويات وزارة الخارجية العراقية، إذ تحقق البعثات الدبلوماسية والسياسية الانفتاح على العالم، وتقدم الخدمات القنصلية للجالية، وحل المشكلات العالقة مع دول الجوار، وتوثيق العلاقات بين العراق والمجتمع الدولي، على أسس الاحترام المتبادل، والمصالح المشتركة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وضبط الحدود الدولية، وتوفير المعلومات الدقيقة لأصحاب القرار، وإقامة الاتصالات الدولية لدعم المصالح العراقية في المجالات السياسية، والاقتصادية، والأمنية، والثقافية، فضلاً عن زيادة النشاطات الدبلوماسية العراقية على صعيد العلاقات الثنائية والمتعددة الأطراف، للوصول إلى مرحلة تعزيز التجارة والاستثمار مع مختلف دول العالم، والمنظمات الإقليمية والدولية.

وبدأت حكومة "حيدر العبادي" خلال الأعوام ٢٠١٤ – ٢٠١٨، بتوطيد العلاقات مع دول الجوار بما يضمن عدم العزلة، والتركيز في المصالح المشتركة، لاسيّما استثمار الدعم الإقليمي والدولي في مكافحة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام "داعش"، إذ أسهمت دبلوماسية العراق في تعزيز العلاقات، وإطفاء الخلافات بالجهد الوطني، والابتعاد عن المناطقية والفئوية. في حين حكومة "عادل عبد المهدي" خلال الأعوام ٢٠١٨ – ٢٠٢٠، كانت متوجسة من التحديات القادمة جرّاء تطور الصراع الأميركي– الإيراني، واحتمالية عودة تنظيم" داعش" إلى المناطق النائية. وعلى الرغم من رهان الأطراف بأنَّ "عادل عبد المهدي" مرشحاً مستقلاً يمتلك خبرة سياسية، لكن إجراءاته خيبت معظم التوقعات، إذ اتبع استراتيجية تحويل الأزمات إلى أطراف الصراع في

(١)حمود، محمد الحاج، سياسة العراق الخارجية في مائة عام (١٩٢١ – ٢٠٢١)، (بغداد: مكتبة دار دجلة للنشر والتوزيع، ٢٠٢٣)، ص٣٨.

(٢)العراق، جمهورية، وزارة الخارجية، البعثات العراقية في الخارج والبعثات الأجنبية في العراق، على الموقع الإلكتروني: https//:mofa.gov.iq. Visited 22/1/2024.

الأحزاب السياسية، مع عدم وجود استراتيجية اقتصادية أو مشروع لمحاربة الفساد والإصلاح الحكومي، ولم يضع استراتيجية للسياسة الخارجية العراقية، للتعامل مع القضايا الإقليمية والدولية، ولم يجد حلول لمشكلة وجود قوات التحالف الدولي في العراق[1].

وخلال حكومة "مصطفى الكاظمي" في الأعوام ٢٠٢٠ – ٢٠٢٢، سعت السياسة الخارجية العراقية إلى تشكيل علاقات متوازنة مع جميع دول العالم، بعيداً عن سياسة المحاور التي أثرت في أمن العراق واستقراره، وأدى العراق دوراً ريادياً في تقريب وجهات نظر الفرقاء الإقليميين السعودية وإيران، في "قمة بغداد" في آب/أغسطس ٢٠٢١، مع مشاركة "مصطفى الكاظمي" في "قمة جدة للأمن والتنمية"، بمشاركة الرئيس الأميركي "جوزيف بايدن" **(Joseph Biden)** في تموز/يوليو ٢٠٢٣. وشهدت حكومة "محمد السوداني" عام ٢٠٢٢، تغيرات دولية حاسمة في ظل الصراع الأميركي– الروسي، لإعادة تشكيل النظام العالمي، وبزوغ بعض القوى الإقليمية الطامحة، مثل: إيران وتركيا والهند، وازدياد التنافر الأوروبي في ضوء الاجتياح الروسي إلى أوكرانيا، مما دفع السياسة الخارجية العراقية إلى الموازنة العقلانية بعيداً عن التمحور، وعدم التدخل في الشؤون الإقليمية والدولية، وأن يكون العراق محوراً لالتقاء المتخاصمين.

وتعاني وزارة الخارجية العراقية من ضعف الأداء الدبلوماسي، نتيجة لعدم استقرار الأوضاع السياسية الناجمة عن التدخلات الخارجية، فضلاً عن عوامل المحاصصة الحزبية والطائفية في انتقاء العاملين في السلك الدبلوماسي، فضلا عن مشكلات ناتجة من التنازع بين الحكومة المركزية والحكومات المحلية، جرَّاء تعارض الصلاحيات الدستورية، لاسيّما حكومة إقليم كوردستان، وكان ينبغي على وزارة الخارجية العراقية، تطوير البعثات الدبلوماسية والعوامل الفاعلة المؤثرة في أداء العاملين، في مختلف المستويات الفكرية والمهنية والشخصية، لتحقيق الأهداف المرجوة، فضلا عن تعزيز العلاقات بين بعثات العراق الدبلوماسية، وبين بعثات الدول المضيفة، ومكاتب المنظمات والإقليمية والدولية، وتطوير أداء السفارات لكي تكون أداة فاعلة في خدمة أهداف سياسة العراق الخارجية، لاسيَّما تنمية العلاقات مع الدول والمنظمات، وإقامة شراكات بعيدة في المجالات المختلفة المبنية على المصالح المشتركة[2].

(١)الصباغ، عثمان، العملية السياسية العراقية في ظل حكومة عادل عبد المهدي، المجلة العلمية لرئاسة الشؤون الدينية التركية، (أنقرة: العدد ٢، كانون الأول/ديسمبر، ٢٠١٩)، ص٤٦.

(٢)الجميلي، غانم علوان، السياسة الخارجية، (بيروت: مطبعة كركي، ٢٠١٣)، ص١٢٠.

المطلب الثاني :امتيازات وحصانات البعثات الأجنبية وحصاناتها وتداعياتها في العراق

تعد العلاقات الدبلوماسية وسيلة اتصال الشعوب، لإشباع حاجاتها المختلفة بدءا من تسوية الخلافات والمنازعات، إلى تنمية العلاقات الدولية وتطويرها في شتى المجالات، لذلك تعد الحصانة الدبلوماسية الضمانات القانونية والسياسية المتبعة، بين الحكومات الممنوحة للبعثة الدبلوماسية، لاسيّما عدم ملاحقة الدبلوماسيين ومحاكمتهم تحت طائلة قوانين الدولة المضيفة، والتي نصت عليها اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية عام ١٩٦١، وبموجب الحصانات الدبلوماسية، وضعف الإرادة السياسية، والاتفاقيات الأمنية الثنائية بين العراق وبين الولايات المتحدة وإيران، تحول العراق إلى مكاناً لتصفية الحسابات، مما أثر في مبادئ السياسة الخارجية العراقية في صيانة أمن العراق، وتعزيز استقراره. وبناءً عليه، نقسم هذا المطلب على ثلاثة فروع، هي: الفرع الأول، الحصانات والامتيازات الممنوحة للبعثات الدبلوماسية في القانون الدولي. والفرع الثاني، الاتفاقيات المؤثرة في الحصانات والامتيازات للبعثات الدبلوماسية في العراق. والفرع الثالثة، الخروقات الأمنية جرّاء تدخل البعثات الدبلوماسية الأجنبية في العراق.

الفرع الأول: الحصانات والامتيازات الممنوحة للبعثات الدبلوماسية في القانون الدولي

تنص حصانات وامتيازات مقار البعثات في اتفاقية فيينا المادة (٢٢)، على حرمة دار البعثة الدبلوماسية، إذ لا يحق للدولة المضيفة دخولها إلا بموافقة رئيس البعثة، ويجب على الدولة المضيفة اتخاذ التدابير اللازمة لحماية دار البعثة من الاقتحام[١]، مثل: اتخاذ الإجراءات الأمنية لحماية مقر البعثة، والحفاظ على سلامتها. كما تضمنت المادة (٢٤) حرمة المحفوظات الخاصة بالبعثة الدبلوماسية ووثائقها، وهي حصانة مطلقة في أوقات السلم أو الحرب أو في حال قطع العلاقات. كما نصت المادة (٢٧) على حرية البعثة بالاتصال للأغراض الرسمية، وأن تستخدم الرسائل والرموز والشفرات، ولا يحق للدولة المضيفة، ولا يجوز للبعثة استخدام جهاز لاسلكي إلا بموافقة الدولة المضيفة[٢].

إنَّ الحصانة للبعثات ليست مطلقة، فإذا كانت وسائل اتصال البعثة تمتاز بالحصانة، فإنَّ ذلك يرتبط

(1)Nations, United, Vienna Convention on Diplomatic Relations 1961, Done at Vienna on 18 April 1961, Entered into force on 24 April 1964, (New York: General Assembly, 2005), P. 7.

(٢) ibid, P. 8.

بالحفاظ على أمن الدولة المضيفة وسلامتها. كما أنَّ القاعدة العامة تقضي بعدم جواز دخول الشرطة لمقر البعثة إلا بموافقة رئيسها، وفي حال قيام البعثة الدبلوماسية بإيواء الفارين من العدالة، فإنَّ ما تملكه الدولة المستقبلة هو التربص للاجئ خارج مقر البعثة، وعدم السماح له بالرحيل إلى خارج الدولة. ويتمتع مبعوثو الدولة بالحصانة الشخصية بموجب المادة (٢٩)، فلا يجوز القبض على الدبلوماسي أو احتجازه، وتلتزم الدولة المضيفة بمعاملته باحترام، واتخاذ الإجراءات لحمايته من الاعتداء على شخصه أو حريته أو كرامته[١]، والرأي الراجح في فقه القانون الدولي العام، أنَّه من الجائز في حالة الدفاع الشرعي أو الضرورة القصوى، أن يقبض على الدبلوماسي أو يحتجز في حالة التلبس، لمنعه من ارتكاب الجرائم البالغة الخطورة، وترحيله فوراً إلى دولته[٢]. كما يتمتع الدبلوماسي بالحصانة القضائية الجنائية والمدنية بموجب المادة (٣١)، وتشمل عدم المثول أمام أي جهة للشهادة، لكن الحصانة أمام القضاء المدني ليست مطلقة، إذ استثنت المادة (٣١) ثلاثة أنواع من الدعاوي، هي: الدعاوي العينية العقارية في إقليم الدولة المضيفة، لحساب الدبلوماسي بصفته الشخصية، والدعاوي المتعلقة بميراث أو تركة عهدت إلى الدبلوماسي بصفته الشخصية، والدعاوي المرتبطة بالنشاطات التجارية أو المهنية التي يمارسها الدبلوماسي في الدولة المضيفة بصفته الشخصية[٣].

كذلك إعفاء البعثة الدبلوماسية ورئيسها من الضرائب والرسوم الجمركية في المادة (٢٣)، والمتعلقة بنظام التأمينات الاجتماعية في الدولة المستقبلة، ويستثنى أسعار السلع والخدمات، ودفع الضرائب والرسوم على عقارات يتملكها الدبلوماسي بصفته الخاصة في الدولة المستقبلة، والرسوم المستحقة نظير الخدمات الشخصية، والضرائب على السلع الشخصية المستوردة[٤].

الفرع الثاني: الاتفاقيات المؤثرة في الحصانات والامتيازات للبعثات الدبلوماسية في العراق

أولاً- اتفاقية وضع القوات الأميركية في العراق:

إنَّ الدولة القائمة بالاحتلال تسعى دائماً إلى إخفاء وجودها العسكري المباشر، وتحويله من أمر غير قانوني

(١) ibid, P. 9.

(٢) عبد الحميد، محمد سامي، أصول القانون الدولي العام: الحياة الدولية القانون الدبلوماسي والقانون القنصلي والقانون الدولي للبحار، ج٣، ط٣، (الإسكندرية: دار المطبوعات الجامعية، ١٩٩٨)، ص٨١، ٨٢.

(٣) Nations, United, op. cit, P. 9.

(٤) Nations, United, op. cit, P. 7.

إلى حالة طبيعية، لذلك شكلت الولايات المتحدة أضخم سفارة في العراق، بكلفة تصل إلى (٦٠٠) مليون دولار، ويعمل فيها أكثر من (٤٠٠٠) موظف، وتمتلك ميزانية تفوق ميزانية دولة نامية، وهي أكبر موازنة لسفارة في التاريخ الدبلوماسي، إذ جسدت بيتاً أبيض مصغراً، وأنَّ وجود سفارة بهذه المساحة المترامية والضخامة بعدد الدبلوماسيين والموظفين، والشركات الأمنية لحمايتها المزودة بالأسلحة التكنولوجية عالية الدقة، يحتم اعتبارات استعمال السفارة لعمليات استخباراتية[١]. وجاء الإعلان عن إنهاء الوجود الأميركي في العراق، بتوقيع "اتفاقية مركز القوات" في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، ومن الناحية الشكلية تعكس الاتفاقية رغبة "المحافظين الجُدُد"، في أن تكون اتفاقية وليست معاهدة، لتجنب الطعن من أعضاء الحزب الديمقراطي في الكونغرس[٢]، وتفادي الفيتو من روسيا والصين، لتمديد بقاء القوات الأميركية في مجلس الأمن، وأنَّ العراق الطرف الأضعف في المفاوضات، بسبب وجود القوات الأميركية، وعنصر المساومة قبل التوقيع لإخراج العراق من الفصل السابع.

ومن جانب المضمون، نصت المادة (٩) الفقرة (٥) على حرمان العراق من العائدات المالية، نتيجة إعفاء طائرات القوات الأميركية، والشركات المتعاقدة معها من الضرائب والرسوم، وأعطت المادة (١١) الفقرة (٤) القوات الأميركية حق استعمال الموجات والترددات الراديوية دون رسوم ضريبية، ونصت المادة (١٢) الفقرة (٥) لا يكون للسلطات العراقية احتجاز القوات الأميركية، إذ تبقى الصلاحية للأميركيين، وتضمنت الفقرة (٦) أن تطالب سلطة الطرف الآخر التخلي عن حق الولاية القضائية، وتذهب الفقرة (٨) إلى إعطاء الأميركيين الذين يحاكمون في محاكم عراقية، حق الضمانات بموجب القوانين والدستور الأميركي[٣].

وأعطت المادة (١٤) الفقرة (١) الحق للقوات الأميركية في الدخول إلى العراق والخروج منه بموجب بطاقة

---

(١)المعموري، عبد علي كاظم، أميركا من الهزيمة الإستراتيجية إلى المناورة التكتيكية، مجلة حمورابي، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، (بغداد: السنة الأولى، العدد ١، كانون الثاني/يناير، ٢٠١٢)، ص١٠.

(٢)بجك، باسيل يوسف، "مشروع الاتفاقية الأمنية بين العراق والولايات المتحدة الأميركية، الاحتلال التعاهدي عبر منهج اتفاقيات مركز القوات الأميركية"، العراق تحت الاحتلال تدمير الدولة وتكريس الفوضى، بإشراف أنتوني كوردسمان وآخرون، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٨)، ص١٦٩.

(٣)حسين، خليل، "الإستراتيجية الأميركية تجاه العراق وخلفيات الاتفاقية الأمنية"، رؤية نقد وتحليل للاتفاقية الأمنية الأميركية – العراقية، مجموعة مؤلفين، مؤتمر العراق والاتفاقية الأمنية الأميركية العراقية المنعقد في بيروت للفترة ٢٣ – ٢٤ /٢٠٠٩/٥، (بغداد: مطبعة البينة، ٢٠٠٩)، ص٩٠ – ٩٢.

الهوية، وكأنه انتقال داخل الأراضي الأميركية، وليس من دولة إلى دولة ذات سيادة. وأشارت المادة (٢١) الفقرة (١) إلى تنازل الطرفين عن مطالبة الطرف الآخر بالتعويض، عن أيّ ضرر أو خسارة أو تدمير، بالممتلكات العسكرية أو المدنية، مما يمنع العراق من مطالبة بأي تعويض جرّاء الاحتلال، وأعطت المادة (٢٨) الفقرة (١) الحق للسلطة الأميركية أن تتصرف بمفردها إزاء ما تراه من تهديدات تجاه العراق، بعد إجراء مداولات بين الطرفين؛ بمعنى أنَّ وظيفة العراق تنحصر في المداولات، دون الحق بإصدار قرار القبول أو الرفض أو المشاركة الميدانية.

ثانياً- الاتفاقية الأمنية العراقية – الإيرانية:

وقَّع رئيس الوزراء العراقي" محمد شياع السوداني"، وسكرتير مجلس الأمن القومي الإيراني" علي شمخاني "، على اتفاقية أمنية في بغداد في آذار/مارس ٢٠٢٣، بهدف معالجة المخاوف الإيرانية بشأن الجماعات الكردية الإيرانية المعارضة، المتمركزة في كوردستان العراق، وجاءت الاتفاقية في إطار إعلان وزير الخارجية الإيراني "حسين أمير عبد اللهيان"، باستعادة علاقات إيران مع السعودية والإمارات العربية المتحدة. وأشارت الاتفاقية إلى حسم التحديات الأمنية غير المرغوبة، والبت في إدارتها بين الدولتين، إذ تتهم إيران المجموعات الكردية المنفية في العراق، بالتعاون والتنسيق مع إسرائيل ضد إيران[١]. وينص أحد بنود الاتفاق الأمني العراقي– الإيراني، على عدم إطلاق النار أو تنفيذ عملية تجاه الأراضي العراقية، دون إشعار الحكومة المركزية، لكن قوات الحرس الثوري الإيراني قصفت **منزل رجل الأعمال العراقي" بيشرو دزيي"، في إقليم كوردستان العراق في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٤**، الذي وصفته إيران بمركز تجسس تابع لإسرائيل، وتجمع لجماعات إرهابية مناهضة لإيران، لذلك أعلن العراق عن وضع تعديلات على الاتفاق، عن طريق اللجنة الأمنية العليا المشتركة، بسبب الخروقات الأمنية الإيرانية.

الفرع الثالث: الخروقات الأمنية جرَّاء تدخل البعثات الدبلوماسية الأجنبية في العراق:

ارتبط الصراع السياسي في العراق بالصراع الأميركي– الإيراني في الشرق الأوسط، إذ بعد الانتهاء من التصدي لتنظيم "داعش" في العراق عام ٢٠١٧، بدأت موجة من المظاهرات والاعتصامات الشعبية، طالبت الحكومة العراقية بإجراء تغيرات سريعة في المشهد السياسي، والتخلص من المحاصصة الحزبية

(١)السعدون، واثق، سياسة بايدن تجاه العراق: تأهيل العلاقات الأميركية – العراقية لعالم ما بعد حرب أوكرانيا، (عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، ٢٠٢٣)، ص٦.

والطائفية، وفي المقابل اتهمت بعض قيادات الأحزاب العراقية، تدخل السفارة الأميركي في بغداد بتوفير الدعم المالي والإعلامي للمتظاهرين، للتخلص من الحكومة العراقية التي وصفت بالموالية إلى إيران، فقد أدت المظاهرات إلى إحراق بعض القنصليات والمراكز التابعة إلى إيران في العراق[١].

وبدأت الولايات المتحدة بحملة واسعة طالت بعض القيادات التابعة "للحشد الشعبي"، وفصائل المقاومة المسلحة، التي أسهمت في القضاء على تنظيم "داعش"، إذ اتهمت الإدارة الأميركية قيام الجماعات التابعة إلى إيران في العراق، باستهداف القوات والمقرات الأميركية في المنطقة، لاسيّما قاعدة "عين الأسد" في العراق، وقد أمر الرئيس الأميركي "دونالد ترامب" (Donald Trump) في كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠، بالقيام بغارة جوية بطائرة دون طيار بالقرب من مطار بغداد الدولي، أدت إلى مقتل قائد فيلق القدس الإيراني "قاسم سليماني"، الذي وصفته الولايات المتحدة بأنَّه يشكل تهديداً وشيكاً على الأرواح الأميركية، فضلا عن أحد قادة الحشد الشعبي "جمال جعفر آل إبراهيم" الملقب "أبو مهدي المهندس"[٢].

وبدأت موجة من الحراك الشعبي طالت البعثات الدبلوماسية، ومحاولة اقتحام مقر السفارة الأميركية في بغداد، فضلاً عن اغتيال المواطن الأميركي "ستيفن ترول" (Stephen Troll) في بغداد في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢٢، وارتبط الاغتيال بقضية الميليشيات المسلحة في العراق، في حين حاولت بعض المنظمات الربط بين عملية الاغتيال، وبين هيئات المعونة الأميركية التي تزاول أنشطة سرية. وتصاعدات المواقف بعد عملية "طوفان الأقصى"، أو"السيوف الحديدية" بين الجماعات الفلسطينية المسلحة، بقيادة "حركة حماس" في قطاع غزة، وبين الجيش الإسرائيلي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣، إذ تحولت الأراضي العراقية إلى مسرح للعمليات النوعية المتبادلة، إذ اتهمت الولايات المتحدة الجماعات التابعة إلى ايران، باستهداف السفارة الأميركية في بغداد بصواريخ موجهة، وفي المقابل قامت القوات الأميركية الموجودة في إطار قوات التحالف الدولي لمكافحة تنظيم "داعش"، باستهداف مقرات ومراكز عسكرية تابعة لقوات "الحشد الشعبي" والفصائل الموالية إلى إيران.

وقام الحرس الثوري الإيراني بقصف منزل رجل الأعمال العراقي" بيشرو دزيي" في إقليم كوردستان العراق في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٤، جراء اتهامه بالعمل لصالح جهاز الموساد الإسرائيلي، وفي المقابل ردت

(١) Heather Kerrigan, Historic Documents of 2019, (New York: SAGE Publications, 2020), P. 58.

(٢) المنشاوي، محمد، ترامب أولاً: كيف يغير الرئيس أميركا والعالم؟، (القاهرة: دار الشروق، ٢٠٢٠)، ص٣٠.

الإدارة الأميركية باغتيال أحد أهم قيادات كتائب حزب الله "أبو باقر الساعدي" في بغداد في شباط/ فبراير ٢٠٢٤، إذ أعلنت القيادة المركزية الأميركية "سنتكوم" بأنَّ "أبو باقر الساعدي" مسؤول عن التخطيط، والمشاركة في الهجمات على القوات الأميركية في المنطقة، الأمر الذي دفع الحكومة العراقية إلى الإعلان بأنَّ الضربات الأميركية التي تستهدف القيادات بصواريخ ومسيرات، تمثل خرقاً للسيادة العراقية، وقد تدفع الحكومة إلى إنهاء مهمة التحالف الدولي، الذي تحول إلى عامل عدم استقرار في العراق.

الخاتمة

إنَّ وزارة الخارجية العراقية في ظل الدبلوماسية الجديدة بعد عام ٢٠١٣، اعتمدت على الوسائل التوفيقية والحلول السلمية للعلاقات الثنائية، إذ مكنت صانع القرار بامتلاك قدرة التوظيف للمقاربات الإقليمية، بغية ضمان الأمن القومي من التهديدات غير المتناهية، وتكشف هذه المقاربات عن محاولات العراق استثمار المعطى الدبلوماسي، بهدي تأمين خيارات جديدة في عملية التخطيط الاستراتيجي، تنقله إلى مجال أوسع بدلاً من التنافس والصراع، لكن إدارة عملية التوازن بين المصالح العراقية العليا، ومصالح الأطراف الأخرى مرتبطة بطبيعة التوازنات والمتغيرات القائمة في الشرق الأوسط.

الاستنتاجات

تعتمد السياسة الخارجية العراقية على الوسائل الدبلوماسية والمقاربات التوفيقية وتقريب وجهات النظر، فضلاً عن الأخذ في الاعتبار تقوية البيئة الداخلية، وترتيب العلاقات الخارجية، بوصفها آلية للمخطط الاستراتيجي، الذي تتبعه الدبلوماسية العراقية في الابتعاد عن الصراعات.

إعادة وزارة الخارجية العراقية النظر بشأن علاقات الصداقة مع دول الجوار، عن طريق رسم برنامج عملي مشترك، مع دائرة التخطيط السياسي والإدارة الدبلوماسية في وزارة الخارجية.

سعت وزارة الخارجية العراقية إلى رسم استراتيجية دبلوماسية جديدة، بشأن أداء الممثليات الدبلوماسية في العالم، تتبنى آليات عمل جديدة للتعامل مع الدول، تتمكن عن طريقها تقريب وجهات النظر.

التوصيات

تمكين المرجعيات المعتدلة في وزارة الخارجية العراقية، لإقامة التفاعلات الإيجابية مع دول العالم كافة، وبما يسهم في توظيف الإمكانات الجيوسياسية في السياسة الخارجية العراقية.

قائمة المصادر

أولا- المصادروالمراجع:

١. بجك، باسيل يوسف، "مشروع الاتفاقية الأمنية بين العراق والولايات المتحدة الأميركية، الاحتلال التعاهدي عبر منهج اتفاقيات مركز القوات الأميركية"، العراق تحت الاحتلال تدمير الدولة وتكريس الفوضى، بإشراف أنتوني كوردسمان وآخرون، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٨).

٢. الجميلي، غانم علوان، السياسة الخارجية، (بيروت: مطبعة كركي، ٢٠١٣).

٣. الجاسور، ناظم عبد الواحد، موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية، (بيروت: دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٨).

٤. حسين، خليل، "الإستراتيجية الأميركية تجاه العراق وخلفيات الاتفاقية الأمنية"، رؤية نقد وتحليل للاتفاقية الأمنية الأميركية – العراقية، مجموعة مؤلفين، مؤتمر العراق والاتفاقية الأمنية الأميركية العراقية المنعقد في بيروت للفترة ٢٣ – ٢٤ /٢٠٠٩/٥، (بغداد: مطبعة البينة، ٢٠٠٩).

٥. حمود، محمد الحاج، سياسة العراق الخارجية في مائة عام (١٩٢١ – ٢٠٢١)، (بغداد: مكتبة دار دجلة للنشر والتوزيع، ٢٠٢٣).

٦. خليفة، حسين علاوى، تخطيط السياسة الخارجية العراقية في مطلع العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين: دراسة مستقبلية، المؤتمر السنوي بعنوان: استراتيجية بناء دولة العراق بعد الانسحاب الأميركي، (بغداد: بيت الحكمة، ٢٠١١).

٧. السعدون، واثق، سياسة بايدن تجاه العراق: تأهيل العلاقات الأميركية – العراقية لعالم ما بعد حرب أوكرانيا، (عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، ٢٠٢٣).

٨. عبد الحميد، محمد سامي، أصول القانون الدولي العام: الحياة الدولية القانون الدبلوماسي والقانون القنصلي

والقانون الدولي للبحار، ج٣، ط٣، (الإسكندرية: دار المطبوعات الجامعية، ١٩٩٨).

٩. العراق، جمهورية، النظام الداخلي لمجلس النواب، (بغداد: صحيفة الوقائع العراقية، العدد ٤٠٣٢، شباط/فبراير، ٢٠٠٧).

١٠. العراق، جمهورية، النظام الداخلي لمجلس النواب، (بغداد: صحيفة الوقائع العراقية، العدد ٤٠٣٢، شباط/فبراير، ٢٠٠٧).

١١. العراق، جمهورية، قانون وزارة الخارجية، (بغداد: صحيفة الوقائع العراقية، العدد ٤٢٩٤، تشرين الأول/أكتوبر، ٢٠١٣).

١٢. العراق، دستور جمهورية، عام ٢٠٠٥.

١٣. المشترك، مركز التخطيط، استراتيجية الأمن الوطني العراقي ٢٠٠٧ – ٢٠١٠، (بغداد: مستشارية الأمن الوطني العراقي، ٢٠٠٧).

١٤. المعموري، عبد علي كاظم، أميركا من الهزيمة الإستراتيجية إلى المناورة التكتيكية، مجلة حمورابي، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، (بغداد: السنة الأولى، العدد ١، كانون الثاني/يناير، ٢٠١٢).

١٥. المنشاوي، محمد، ترامب أولًا: كيف يغير الرئيس أميركا والعالم؟، (القاهرة: دار الشروق، ٢٠٢٠).

ثانياً- الدوريات:

١٦. عثمان الصباغ، العملية السياسية العراقية في ظل حكومة عادل عبد المهدي، المجلة العلمية لرئاسة الشؤون الدينية التركية، أنقرة، العدد ٢، كانون الأول/ديسمبر، ٢٠١٩.

ثالثاً- المواقع الإلكترونية:

١٧. العراق، جمهورية، استراتيجية وزارة الخارجية، على الموقع الإلكتروني:

https://mofa.gov.iq. Visited ٢٠٢٤/١/١٢.

١٨. العراق، جمهورية، وزارة الخارجية، دوائر الوزارة، على الموقع الإلكتروني:

https://mofa.gov.iq. Visited ٢٠٢٤/١/٢٢.

١٩. العراق، جمهورية، وزارة الخارجية، البعثات العراقية في الخارج والبعثات الأجنبية في العراق، على الموقع الإلكتروني:

https://mofa.gov.iq. Visited ٢٠٢٤/١/٢٢.

رابعاً الكتب الأجنبية:

20. Blannin, Patrick, Defence Diplomacy in the Long War, (Leiden: Brill, 2017).

21. Calvo, Charles, Dictionnaire de Droit International public et privé, (Amsterdam, Puttkammer & Mühlbrecht , 1885).

22. Heather Kerrigan, Historic Documents of 2019, (New York: SAGE Publications, 2020).

23. Martens, Charles De, Le Guide diplomatique. Précis Des Droits Et Des Fonctions Des Agents Diplomatiques Et Consulaires, (Paris: Cinquiéme Édition, Leipzig: F. A. Brockhaus, vol. 1, 1866).

24. Mazarr, Michael J., The Iraq War and Agenda Setting, Foreign Policy Analysis, (England: Oxford University Press, Vol. 3, No. 1, January, 2007).

25. Modelski, George, A Theory of foreign Policy, (New York: Frederick A. Praeger, 1962).

26. Morgan, Patrick M., Theories and Approaches to International Politics What are We to Think?, (New Jersey: Transaction Books, 1986).

27. Nations, United, Vienna Convention on Diplomatic Relations 1961, Done at Vienna on 18 April 1961, Entered into force on 24 April 1964, (New York: General Assembly, 2005).

28. Neack, Laura, The New Foreign Policy: Power Seeking in a Globalized Era, (Maryland: Rowman & Littlefield Publishing Group, Inc. , 2008).

29. Nicolson, Sir Harold George, Diplomacy, (England: Oxford University Press , 1964).

30. Riccio, Barry D., Walter Lippmann Odyssey of a Liberal, (New Jersey: Transaction Publishers, , 1994).

31. Rivier, Alphonse, Principles Du Drot des Gens, (Paris: Librairie Nouvelle De Droit Et De Jurisprudence , 14, Rue Soufflot Et Rue Toullier, 13, 1896).

32. Roberts, Sir Ivor, Satow›s Diplomatic Practice, 3 edition, (England: Oxford University Press , 2018).

33. Rosenau, James N., The Scientific Study of Foreign Policy, (London and New York: Frances Pinter and

Nichols Publishing, 1980).

34. Snyder, Jack, One World, Rival Theories, Foreign Policy, (Washington, DC: No. 145, November /December, 2004).

35. Snyder, Richard and Spain, Burton, Foreign Policy Decision – Making: An Approach to the Study of International Politics, (New York: Free Press, 1962).

36. Snyder, Richard C., H. W. Bruck and Burton Sapin, Foreign Policy Decision – Making: (Revisited), (New York: Palgrave, 2002).

Ministry of Higher Education and Scientific Research
University of kerbala
Center for Strategic Studies

Iraqi Future

for political and strategic studies

ISSN print : 2790-8240

ISSN online : 3006-7227

A specialized scientific journal (semi-annual) issued by the Center for Strategic Studies at the University of Kerbala, it's about publishing political and strategic studies

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ببغداد (2570) لسنة 2022

No (2)

حزيران 2024